



حال الأمة العربية

٢٠١٣ _ ٢٠١٤

مراجعات ما بعد التغيير

إبراهيم نصر الدين
إيمان رجب
حسنين توفيق إبراهيم
كمال خلف الطويل
ماجد كيالي
محسن عوض
محمد السعيد إدريس
محمد سعد أبو عامود
محمد نور الدين
معتز سلامة
منير الحمش

تحرير

علي الدين هلال

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤: مراجعات ما بعد التغيير/إبراهيم نصر الدين... [وآخ]؛ تحرير علي الدين هلال.
٣٨٤ ص.
يشتمل على فهرس.
ISBN: 978-9953-82-666-0
١. البلدان العربية ـ العلاقات الدولية. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ إيران. ٣. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا. ٤. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ إثيوبيا. ٥. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٦. البلدان العربية ـ الظروف الاقتصادية. ٨. دول الربيع العربي ـ الظروف السياسية. ٩. القضية الفلسطينية. ١٠. سوريا ـ الظروف السياسية. ١١. العراق ـ الظروف السياسية. أ. نصر الدين، إبراهيم. ب. هلال، علي الدين (محرّر).
320.956

العنوان بالإنكليزية
The State of the Arab Nation 2013 - 2014
Rethinking of What Came after the Spring
Edited by Ali El-Deen Hilal

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/مايو ٢٠١٤

المحتويات

القسم الثاني
التطورات السياسية والاقتصادية

القسم الثالث
دراسة حالات

مقدمة

يجيء هذا الكتاب في سياق من سلسلة الكتب التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية سنوياً بهدف رصد وتحليل المسار العام للتطور في البلاد العربية من مختلف جوانبه، ويغطي حصيلة الأحداث والتطورات خلال عام ٢٠١٣ والشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠١٤.

تم تقسيم الكتاب إلى **ثلاثة** أقسام، يشمل كل منها عدداً من الفصول، وتسبقها خلاصة عامة للكتاب:

الخلاصة، وتتضمن الاتجاهات العامة التي برزت في فصول الكتاب.

القسم الأول بعنوان «النظام الدولي والإطار الإقليمي»، ويتضمن ثلاثة فصول تناقش تطورات النظام الدولي، فدول الجوار الجغرافي، وهي: تركيا وإيران وإثيوبيا، فالنظام العربي والعلاقات البينية بين البلاد العربية وأداء مؤسسات النظام.

و**القسم الثاني** بعنوان «التطورات السياسية والاقتصادية»، ويشمل ثلاثة فصول تتناول تطور الأوضاع السياسية في بلدان الربيع العربي، وهي تحديداً: تونس ومصر وليبيا واليمن، ثم التطورات السياسية وخطوات الإصلاح السياسي في البلدان العربية الأخرى، ثم أداء الاقتصادات العربية مبرزاً الصلة الوثيقة بين الجوانب الاقتصادية والسياسية.

أما **القسم الثالث** فهو بعنوان «دراسات حالة»، ويشمل ثلاثة فصول، ويركز على عدد من البؤر الساخنة والمهمة في الوطن العربي، وهي أوضاع الفلسطينيين، والصراع في سورية وعليها، وأزمة الشرعية السياسية في العراق.

ومن واقع الاستخلاصات التي وصلت إليها فصول الكتاب جاء اختيار المحرر لعنوانه، وهو «مراجعات ما بعد التغيير» للإشارة إلى عمليات المراجعة و«التدبر» التي عاشتها بلاد عربية عديدة في عام ٢٠١٣، إما للتعامل مع تداعيات زلزال الثورات والانتفاضات الشعبية في هذه البلدان، وإما للتكيف الحذر مع آثارها في البلدان الأخرى. كما شهدت بعض البلاد العربية عملية مراجعة أخرى لتوجهات السياسة الخارجية في ضوء التغير في الموقف الأمريكي إزاء إيران وسورية ومصر من جهة، ولتحولات النظام الدولي من جهة ثانية.

وبعد... هذا عمل جماعي اشترك فيه عدد من خيرة الباحثين العرب، فلهم كل الشكر والتقدير على إسهاماتهم العلمية(*)، وأتوجه بالشكر أيضاً إلى فريق المراجعة والتحرير في مركز دراسات الوحدة العربية ، فلهم الفضل في أن يخرج الكتاب على هذه الصورة.

أيار/ مايو ٢٠١٤

(*) بناءً على تكليف من مركز دراسات الوحدة العربية أشرف عليّ الدين هلال على إعداد هذا التقرير وتحريره، وقد شارك في إعداد هذا الكتاب كلّ من (وفق الترتيب الهجائي): إبراهيم نصر الدين (إثيوبيا)، وإيمان رجب (العراق)، وحسنين توفيق إبراهيم (أزمات المرحلة الانتقالية)، وكمال خلف الطويل (سورية)، وماجد كيالي (فلسطين)، ومحسن عوض (الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي)، ومحمد السعيد إدريس (إيران، والنظام العربي)، ومحمد سعد أبو عامود (النظام الدولي)، ومحمد نور الدين (تركيا)، ومعتز سلامة (النظام العربي)، ومنير الحمش (الاقتصاد). وساعد المحرر في كل مراحل إعداد الكتاب يوسف ورداني. وقد تمت مناقشة مسودة التقرير في حلقة نقاشية استضافها مركز البحوث والدراسات العربية في القاهرة في ٢٤ نيسان/ أبريل شارك فيها (وفقاً للترتيب الأبجدي): أحمد يوسف أحمد، وأسامة الغزالي حرب، وأمل حمادة، وحسن أبو طالب، وعبد الخالق فاروق، ومحمد صفى الدين خربوش، ونيفين مسعد، وهاني خلاف، ويسري العزباوي. هذا إضافة إلى محرر التقرير وعدد من المشاركين فيه.

خلاصة الكتاب

يقدم هذا الكتاب السنوي صورة لأهم الأحداث والتطورات التي شهدها الوطن العربي ـ أنظمةً ومجتمعات ـ خلال عام ٢٠١٣ والشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠١٤. وشأن أي كتاب سنوي فإن صفحاته تمثل مرآة يبدو على وجهها الأشخاص والوقائع والأفكار الذين أثروا في مسار الأحداث خلال العام، وبقدر ما يكون الرصد دقيقاً والتحليل متوازناً تكون صدقية الكتاب وسلامة تمثيله للواقع.

لكن الرصد والتحليل المباشرين للأحداث لا يكفيان بمفردهما، فالكتب السنوية عادة ما يكون لها أهداف ومرامٍ أعمق تتجاوز الرصد والتحليل المباشر، وهذا هو وضع كتاب حال الأمة العربية ذلك أنّ فلسفته تكمن في تلمس إلى أي مدى قاربت الأحداث في عام من الأعوام الوطن العربي من غاياته أو أبعدته عنها، فهذه السلسلة من الكتب تنهض على فكرتين أساسيتين:

أولاهما أن هناك غايات كبرى للأمة العربية يمكن إيجازها في: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي والتجدُّد الحضاري.

وثانيتهما، تحليل حصاد أحداث العام لحركة الفاعلين الأساسيين في الأمة على مستوى الحكومات والأحزاب والمجتمع المدني، واستنتاج إلى أي مدى مثّل هذا الحصاد اقتراباً أو ابتعاداً أو مزيجاً من الاثنين من تلك الغايات.

لا بد من تحذير منهجي هنا، فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا تحدث بين عام وآخر، وعندما يحدث انفجار شعبي ثوري مثلما حدث في العام

٢٠١١، فإن جذوره وإرهاصاته تعود لسنوات سابقة. لذلك، تكمن أهمية الكتب السنوية في متابعة نتائجها من عام إلى آخر، والتعرف إلى مدى الاستمرار أو التغير فيها، وعما إذا كنا نستطيع تحديد اتجاهات عامة أو «خطوط استراتيجية» للتطور على مدى عدة سنوات.

ـ ١ ـ

يمثل تحليل النظام الدولي المقدمة الطبيعية لتحليل حال الوطن العربي أو غيره من مناطق العالم، وذلك لأن هذا النظام يمثل السياق الخارجي الذي تمارس فيه مختلف الدول سياساتها الخارجية، وتحافظ على أمنها الوطني والقومي، ولأن هذا النظام يفرض عليها «قيوداً» من ناحية، ويوفر لها «فرصاً» من ناحية أخرى.

ويشير **الفصل الأول** من الكتاب بعنوان «النظام الدولي: ارتباك أمريكي وفرص جديدة للعرب»، بجلاء إلى أن هذا النظام ما زال في طور التغير والتحول، وأنه لم يستقر بعد على شكل محدد وإنما يشهد علاقات متشابكة ومتداخلة من التعاون والتنافس، ومن التنسيق والاختلاف. فمن ناحية، تسعى الولايات المتحدة بشكل حثيث إلى الحفاظ على موقعها «المنفرد» على قمة العالم، الذي نجحت في شغله منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفياتي. وتستغل في هذا السعي قدرتها العسكرية ذات الامتداد العالمي، التي لا تدانيها أو تقاربها فيها أي دولة أخرى. كما تستغل حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي ما زال هو الأول في العالم رغم تراجع نصيبه النسبي من الناتج العالمي الإجمالي، وأنها ما زالت المركز الرئيسي للابتكار التكنولوجي.

من ناحية أخرى، فإن هذا الموقع المتميز للولايات المتحدة يتهدده عدد من التطورات، أبرزها ازدياد الوزن الاقتصادي لقوى أخرى، أبرزها الصين وروسيا والهند، على مستوى مساهماتها في الناتج العالمي الإجمالي، ومشاركتها في حجم التجارة الدولية وحركة الاستثمار العالمي، وتصاعد قدراتها العسكرية، وخصوصاً الدور العسكري المتزايد للصين في آسيا. وقد أدى هذا الوضع إلى نوع من الالتباس في توصيف النظام الدولي الراهن، فلا هو بنظام القطب الواحد، ولا هو نظام تعدد الأقطاب. كما أن العلاقات القائمة بين أطرافه الكبرى تتسم بالجمع بين المصالح الاقتصادية المشتركة والتنافسات والصراعات السياسية والاستراتيجية. ويفرض هذا التداخل قيداً على حرية الدول الكبرى في حركتها وقراراتها، لأن أحد نتائج ترابط

المصالح هو أن قيام أحد الأطراف مثلاً بالتوسع في فرض عقوبات اقتصادية على الدولة المنافسة سياسياً من الأرجح أن يؤدي إلى إلحاق الأذى بنفسه. في هذا السياق، يمكن فهم حدود السلوك الأمريكي والروسي في معالجة الأزمة الأوكرانية التي نشبت في نهاية العام ٢٠١٣، واستمرت في الشهور الأولى من ٢٠١٤.

وظهر هذا الموقف الملتبس في مواقف الدول الكبرى تجاه الوطن العربي. فرغم الاختلافات الاستراتيجية بين موقفي واشنطن وموسكو تجاه الأزمة السورية، فإن ذلك لم يمنع الدولتين من التعاون سوياً بشأن تفكيك ترسانة السلاح الكيميائي السوري، وكذلك تعاونهما في الدعوة إلى مؤتمر جنيف ٢.

ووفر هذا الوضع «فرصاً» استراتيجية للبلدان[١] العربية، فقدمت السعودية والإمارات والكويت الدعم المالي والسياسي إلى نظام الحكم الجديد في مصر بعد حزيران/ يونيو ٢٠١٣ في تعارض واضح مع موقف الولايات المتحدة. كما التزمت السعودية والإمارات بتمويل صفقة السلاح التي أبرمتها مصر مع روسيا. وأفصحت السعودية بشكل واضح عن مخاوفها تجاه تداعيات الاتفاق الأمريكي الغربي مع إيران بشأن برنامجها النووي وتأثيراته في الأمن الإقليمي وحالة التوازن في منطقة الخليج. وفي هذا السياق، تنامت العلاقات العربية مع روسيا والصين والهند.

ـ ٢ ـ

تناول **الفصل الثاني** تطور الأوضاع في دول الجوار الجغرافي، وهي: إيران وتركيا وإثيوبيا، وتأثير هذا التطور في علاقاتها بالبلدان العربية.

شهدت **إيران** أكبر قدر من التغيير عقب انتخابات الرئاسة ـ وتولي حسن روحاني السلطة ـ التي مثّلت بداية جديدة في سياسة إيران الخارجية، تحكمها من الناحية النظرية مبادئ الاعتدال والواقعية والابتعاد عن المزايدات الأيديولوجية. وكان من شأن انتهاج هذه السياسة إعطاء دفعة قوية للمحادثات غير العلنية بين الولايات المتحدة وإيران، التي بدأت بوساطة عُمانية في آذار/ مارس ٢٠١٣، وأسفرت عن المحادثة التليفونية الشهيرة بين الرئيسين أوباما وروحاني في أيلول/ سبتمبر، ثم في إبرام الاتفاق المرحلي بشأن البرنامج النووي الإيراني في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه.

(١) تستخدم فصول الكتاب أساساً تعبيري البلدان والأقطار العربية، وتعبير الدول العربية عندما يستوجب المقام ذلك.

وفتح هذا التطور الباب لبدء إنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وتطوير علاقات التجارة والاستثمار مع بعض الدول الأوروبية. ونجحت إيران في تحقيق ذلك دون التنازل عن حقها المبدئي في تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، ودون تهديد لعلاقتها مع روسيا والصين.

ومن المرجّح أن هذا التطور أعطى إيران ثقة أكبر، ووفر لها الظروف المناسبة لدور خليجي وإقليمي أكثر تنوعاً ونشاطاً، مستفيدة في ذلك من اختلاف المواقف بين الأنظمة الخليجية والعربية إزاءها. وفي ضوء ذلك يمكن فهم ـ إلى جانب عوامل أخرى ـ التقارب المتزايد بين مصر من ناحية، والسعودية والإمارات والكويت والبحرين من ناحية أخرى، ودلالة المناورات العسكرية المشتركة بين مصر والإمارات في آذار/ مارس، ومع البحرين في نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

أما بالنسبة إلى **تركيا**، فقد كانت حصيلة أحداث السياسة الداخلية ملتبسة وتمثل خليطاً من الإخفاق والنجاح، أما السياسة الخارجية فكانت خاسرة بامتياز. إذ أدت تظاهرات تقسيم ـ غيزي، والكشف عن فضيحة الفساد المالي التي طاولت عدداً من الوزراء، والتدخل الحكومي السافر في شؤون القضاء والشرطة للتأثير في مسار التحقيق والعدالة، وتواضع مقترحات الإصلاح التي تقدم بها رئيس الوزراء أردوغان إلى اهتزاز صورته. كما أدت الانتكاسة التي أصيبت بها السياسة الخارجية التركية في سورية ومصر، وتوتر العلاقات مع السعودية وعدد من الأنظمة الخليجية إلى تراجع دور تركيا الإقليمي. وحاولت أنقرة تجاوز ذلك بتجديد علاقاتها مع إيران، ولكن طهران حرصت على إبقاء العلاقة داخل حدود دون زيادة. وأدت الإجراءات التركية بشأن حرية تداول المعلومات على الفضاء الإلكتروني إلى توترات في العلاقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

مع ذلك، وبسبب مهارات أردوغان السياسية والتنظيمية، واختلاف خصومه الحزبيين وانقسامهم تمكن حزبه ـ حزب العدالة والتنمية ـ من الفوز بالانتخابات البلدية التي أجريت في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٤ وحصل حزبه على نسبة ٤٦ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين وتلاه حزب الشعب الجمهوري المعارض بنسبة ٢٧,٨ بالمئة، فحزب الحركة القومية بنسبة ١٥,٢ بالمئة. وشهدت الانتخابات أعمال عنف نتج منها سقوط ١٢ قتيلاً و٣٩ مصاباً، وهو الرقم الأعلى في تاريخ الانتخابات التركية. كما تعرضت نتيجة الانتخابات لاتهامات بالتزوير من جانب حزب الشعب الجمهوري الذي طالب بإعادة فرز الأصوات في أنقرة، وهو ما رفضته اللجنة المشرفة على الانتخابات.

وهكذا، كان عام ٢٠١٣ هو عام الأزمات بالنسبة إلى تركيا، وعام تراجع قوتها الناعمة، وتطلعات نظامها الحاكم لإعادة بناء «العثمانية الجديدة»، وفشلها السياسي في حل المشاكل التي كانت قد التزمت بحلها سابقاً.

أما بالنسبة إلى **إثيوبيا**، فقد طورت دورها الإقليمي على الصعيدين العسكري والسياسي. فعسكرياً، انتشرت قوات إثيوبية في الصومال وعلى الحدود بين دولتي السودان وجنوب السودان كجزء من قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وسياسياً، أدّت أديس أبابا دور الوسيط في الخلاف الحدودي بين السودان وجنوب السودان، وفي داخل جنوب السودان بين الرئيس ومعارضيه. ونجحت إثيوبيا أيضاً في الاستمرار في تشييد سد النهضة الذي تعتبره عنواناً لتقدمها و«مشروع القرن» بالنسبة إليها، وذلك وفقاً للمخطط الذي وضعته رغم كل الاعتراضات المصرية والعربية.

من الواضح أن كلاً من إيران وإثيوبيا حققتا مكاسب على حساب الجانب العربي، فنجحت إيران في الوصول إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي، وبدأت مباحثات الاتفاق المرحلي الثاني دون أن يكون على جدول الأعمال تأثير ذلك في دورها الإقليمي، ولم تأخذ في الحسبان مخاوف أغلب أنظمة مجلس التعاون من «تمدد» هذا الدور. ونجحت إثيوبيا ـ من جانبها ـ في تنفيذ خطة تشييد سد النهضة دون اعتبار للمخاوف المصرية على مواردها المائية.

ـ ٣ ـ

يتناول **الفصل الثالث** تطور النظام العربي، والحجة الرئيسية لهذا الفصل هي أن النظام يمر بمرحلة انتقالية يشهد فيها محاولات للتغيير في هيكله وعقيدته ليتحول من نظام تسوده التفاعلات الرسمية بين الدول والحكومات إلى نظام تفاعلي تشغل فيه المنظمات والجماعات غير الرسمية والفاعلين من غير الدول حيزاً أكبر من تفاعلاته، يعوضون بها قصور التفاعلات الرسمية، وإن كانت الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٣ والأولى من عام ٢٠١٤ تشير إلى حدود تلك المحاولات وعودة التفاعلات الرسمية إلى صدارة المشهد.

عرض الفصل مظاهر مراوحة النظام بين التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، ومنها: استمرار الانقسام والضعف في وحدات النظام الرسمية، وتبلور ظاهرة الثورات المُعطلة وغير المكتملة، وتكاثر قوى عدم الاستقرار داخل النظام، والمفارقة بين تعثر عمليات

التكامل بين القوى الرسمية وازدهارها بين القوى غير الرسمية، والانتقائية وعدم التماثل في موقف النظام تجاه الانتفاضات والثورات العربية، وظهور مركز ثقل جديد لصنع القرار المؤسسي ـ هو مجلس التعاون الخليجي ـ مع وجود انقسامات داخل هذا المركز تؤثر في دوره.

ثم يدرس الأداء المؤسسي لجامعة الدول العربية، فيتناول مشروعات تطوير الجامعة وما آلت إليه من قبول أو إرجاء من جانب مؤتمر قمة الكويت في آذار/ مارس ٢٠١٤، وأداء مجلس الجامعة تجاه الأزمات والقضايا العربية في سورية وليبيا ومصر ولبنان واليمن وغيرها، وكذلك تجاه موضوع التعاون العربي ـ الأفريقي، ودور المجتمع المدني العربي.

ثم يناقش ملامح تشكل نظام عربي جديد في ضوء آثار الانتفاضات والاحتجاجات العربية وتداعياتها، وتمدد دور مجلس التعاون الخليجي، وتأثير رئاسة قطر للقمة العربية في عام ٢٠١٣، وهو ما أعطى لها دوراً متميزاً في قيادة العمل العربي. وبينما أدى ذلك إلى بروز دور مجلس التعاون في توجيه النظام العربي، فإن الخلافات المتزايدة بداخله بين السعودية والإمارات والبحرين وبين قطر، والمواقف المنفردة لسلطنة عمان أدت إلى إضعاف هذا الدور.

تمّت هذه التفاعلات في بيئة اتسمت بتزايد المخاوف والتحفظات لدى أنظمة مجلس التعاون الخليجي، ما عدا قطر وسلطنة عمان، تجاه الولايات المتحدة، ومدى الركون إليها في مواجهة التهديدات الإقليمية المحتملة بعد انفراج أزمة البرنامج النووي الإيراني. وأدى ذلك إلى تزايد الإدراك بالحاجة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين هذه الأنظمة ومصر.

ويثير الفصل التساؤل عمّا إذا كان هذا التحالف الخليجي ـ المصري، الذي يمكن أن يقود إلى بناء نظام عربي جديد، سيستمر على مدى السنوات القادمة، أم أن «التطمينات» الأمريكية للسعودية وأنظمة الخليج ستؤدي إلى عودة الأوضاع القديمة.

ـ ٤ ـ

بعد الانتهاء من عرض التطورات الدولية والإقليمية والعربية، يتناول الفصلان الرابع والخامس تطور الأوضاع السياسية الداخلية في الأقطار العربية.

يركز **الفصل الرابع** على أزمات المرحلة الانتقالية في بلدان الربيع العربي، وهي تحديداً: مصر وتونس واليمن وليبيا. وقد أكدت التطورات الدرامية التي شهدتها هذه البلدان خلال العام أنها تعاني أزمات حادة ومتزامنة ومترابطة، الأمر الذي جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد. وتتجلى أبرز تلك الأزمات في: استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال العنف والإرهاب، وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور أداء السياسات العامة، وتطور العلاقات المدنية ـ العسكرية وما يقترن بها من مخاطر عسكرة السياسة وتسييس الجيش، وتزايد الاختراق الخارجي بما يمثل تهديداً للأمن الوطني والقومي، هذا فضلاً عن أزمة بناء مؤسسات الدولة في ليبيا واليمن، وإصلاح أجهزتها ومؤسساتها في مصر وتونس.

تأتي الأزمات السابقة كافة في سياق أزمة بنيوية تتعلق بالفاعلين السياسيين في هذه الأقطار، وهي تتمثل بغياب أو ضعف القدرة على بناء التوافق الوطني بشأن أولويات المرحلة الانتقالية وأساليب إدارتها، وهو ما يرتبط بالأزمة الأعمق التي تعانيها النخب السياسية بمختلف أطيافها وانتماءاتها.

ويصل الفصل إلى أن مستقبل هذه الأنظمة خلال الأجلين القصير والمتوسط يعتمد على كيفية معالجتها **لثمان** قضايا:

أولها، قدرتها على صوغ برامج للتكامل الإقليمي مع الأقطار العربية الأخرى وتطبيقها على كافة الصعد الاقتصادية والدفاعية والثقافية والتربوية بعد أن اتضح عجز الأنظمة القطرية عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المطروحة.

ثانيها، التزامن بين معضلتي بناء مؤسسات الدولة الوطنية وتأسيس الديمقراطية. ففي حالة ليبيا واليمن هناك أخطار محدقة على وجود الدولة ذاته، وبدرجات مختلفة، يمكن أن تؤدي إلى التفكك والتقسيم، وفي حالتي مصر وتونس فإن شبح الفشل الوظيفي يحاصر أجهزتها ومؤسساتها، بدرجات مختلفة، وهو ما يفرض في كل الحالات أهمية الاستمرار في الإصلاح المؤسسي وبناء دولة ديمقراطية قوية.

ثالثها، قدرتها على اتباع سياسات التعاون والتفاعل مع دول الحوار العربي، لا سيّما الحوار الحضاري منها، على قاعدة الاحترام المتبادل لمصالح وسيادة الجميع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كافة.

رابعها، قدرتها على استشراف التطورات المتسارعة على الصعيد العالمي وإعادة تموضع الأمة العربية في علاقاتها الدولية بما يعزز من أمنها، ويطور من اقتصادها، ويحررها من الهيمنة، ويصون أمنها القومي على قاعدة «نصادق من يصادقنا، ونعادي من يعادينا».

خامسها، أن الديمقراطية ليست مجرد إصدار دستور وإجراء انتخابات. فمع التسليم بأهمية الدستور والانتخابات كمرتكزين للديمقراطية إلا أنهما بمفردهما ليسا كافيين لتحقيق الانتقال الديمقراطي، إذ إنه من المهم أن يصدر الدستور بشكل توافقي وأن يتم احترامه في الممارسة، وأن تتعزز شرعية الصندوق بشرعية الإنجاز.

سادسها، أن الأسلوب الأمني لا يكفي بمفرده لمواجهة التطرف والإرهاب، حيث يتطلب الأمر استراتيجية متكاملة تأخذ في اعتبارها تجفيف منابع التطرف والإرهاب المادية والفكرية، وتحقيق التنمية في المناطق الفقيرة والمهمشة ومعالجة المظالم والاختلالات التي تعانيها بعض الأقاليم.

سابعها، أن الحركات والأحزاب الإسلامية سوف تظل فاعلة على الساحة السياسية بشرط التزامها بقواعد الدستور والقانون وبمبادئ الديمقراطية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة. وينطبق ذلك بالدرجة نفسها على الأحزاب والقوى القومية والليبرالية واليسارية.

ثامنها، احتمالات تزايد التدخل الخارجي واستغلال الثغرات التي توجدها الأزمات الداخلية الممتدة بما يمثله ذلك من انكشاف واضح للأمن الوطني والقومي.

ما لا شك فيه أن بلدان الربيع العربي تعيش أوضاعاً استثنائية، فقد نشبت فيها انتفاضات شعبية جارفة، وأسقطت نظماً تسلطية كان الاعتقاد السائد بسطوتها وبأسها وقدرتها على الصمود. وخلال عملية التعبئة الشعبية تحركت قوى وجماعات مهمّشة، وشاركت في الحياة السياسية بعد عزوف ولامبالاة استمر لعقود. ما حدث ـ ويحدث ـ في هذه البلدان ليس مجرد تغيرات في البناء الدستوري والقانوني وهيكل نظام الحكم، ولكنه يتجاوز ذلك إلى مفهوم الحكم ذاته وغاياته ومصدر شرعيته ليؤكد انتهاء فلسفة «دولة الوصاية» واحتكار «فاعل واحد» أو «قوة واحدة» السيطرة على مقاليد الحكم، وبدء الانتقال إلى «دولة المواطنة والقانون». كما يُغير من إدراك المواطنين للعلاقة بين المجتمع والدولة، ولمفهوم العدل والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي

ينبغي أن يتمتع بها كل مواطن. ومثل هذه التحولات الجذرية، التي سبق لمجتمعات أخرى أن اختبرتها، تستغرق بالضرورة سنوات. وفي هذا السياق، فإن الأزمات والاختناقات التي تشهدها بلدان الربيع العربي هي مظاهر وعلامات للتحول من تنظيم اجتماعي وسياسي تسلطي إلى آخر ديمقراطي.

- ٥ -

يتناول **الفصل الخامس** بقية البلدان العربية، فيدرس خطوات الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي فيها، وذلك من خلال بحث **خمسة** مؤشرات، هي: الإصلاح الدستوري ومبادرات الحوار الوطني، والتقدم في المشاركة السياسية، والقوانين المنظمة لممارسة الحقوق والحريات العامة، وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء، ونزاهة الانتخابات من واقع الخبرة الفعلية للانتخابات الرئاسية والنيابية والبلدية. ويعرض لما شهدته هذه البلدان من تطور في هذه المجالات.

ومع أنه من الصعب إطلاق حكم إجمالي على الإصلاحات السياسية في هذه الأقطار، ومدى تقدمها على طريق الانتقال إلى الديمقراطية، بسبب التباين الكبير في سياقاتها الاجتماعية ـ السياسية التي أفضت إلى تفاوت نقطة البداية للإصلاح؛ مع ذلك، فقد كان التقدير أن هذه الإصلاحات ظلت في مجملها ذات طبيعة جزئية وانتقائية، ولم تمس توزيع موارد القوة والنفوذ في المجتمع، وأنها قابلة للنكوص والارتداد، وأنها لم تغُص في عمق المشكلات التي أدت إلى الحراك السياسي والانتفاضات والثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة.

يعود هذا التقييم إلى **عدة** أسباب: **أولها** نقص الإرادة السياسية للإصلاح، وضعف قوى المعارضة وعجزها عن طرح مشروعات للتغيير والتقدم تأخذ في اعتبارها مطالب الحراك الاجتماعي بشكل واقعي يوازن بين الموارد والإمكانات. و**ثانيها**، الفهم الخاطئ من جانب هذه النظم لطبيعة الحركات الاحتجاجية، إذ اعتبرتها معظمها مجرد شغب تحركه أياد خارجية لتقويض الاستقرار وتحقيق أهداف و«أجندات» خارجية. و**ثالثها**، عجز هذه النظم عن التكيف مع متطلبات الانتقال الديمقراطي، ومنها خضوع الحاكم للقانون والمحاسبة. ففي الكثير من هذه الدول، يكون للحاكم سلطات واسعة بدون رقابة أو محاسبة كما يكون له مكانة دينية، أو حصانة سياسية. وأدى هذا الفهم لدور الحاكم إلى فرض قيود على حرية الرأي والتعبير. و**رابعها**، تعثر الإصلاحات التي اعترت بعض

الانتفاضات والثورات التي نجحت في إسقاط النظم الحاكمة في بلدان الربيع العربي، وانزلاق بعضها إلى نزاعات مسلحة أو تزايد النزعات الانفصالية أو اجتذاب التدخل العسكري الأجنبي أو استمرار الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي والتدهور الاقتصادي. و**خامسها**، تفشي مظاهر التطرف الفكري والإرهاب السياسي والعنف المجتمعي، وهو ما أعطى النظم الحاكمة مبرراً لتعطيل عملية الإصلاح، وإعطاء أسبقية لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار.

ويحذّر الفصل في النهاية من أن إعادة تجربة السياسات الشكلية في الإصلاح لن تجدي في إشاعة الاستقرار، وأن البديل هو إصلاح جاد لا يهدف إلى كسب الوقت، وأن يستهدف التفاعل مع المطالب المشروعة للحراك السياسي الاجتماعي العربي.

والملاحظة العامة على تطور الأوضاع السياسية الداخلية العربية، سواء في البلدان التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية أو تلك التي لم تختبر ذلك بعد، هي ضعف الثقة المتبادلة بين الفاعلين السياسيين وتراجع قدراتهم على بناء التحالفات والتوافقات الوطنية، باستثناء تونس؛ ومن مظاهر ذلك في الأقطار الأخرى، عدم الثقة بين النظم الحاكمة والمعارضة، وبين القوى السياسية المستندة إلى أساس مذهبي ديني مثل «السنة» و«الشيعة»، وبين قوى المعارضة ذاتها، سواء كانت مدنية أو إثنية ـ طائفية، وبين تنظيمات المعارضة المسلحة وبعضها ببعض. ويرجع ضعف الثقة السياسية إلى انتشار ثقافة الاستحواذ والانفراد بالسلطة من ناحية، والخبرات السلبية السابقة في التعاون، وتأثير التدخلات الخارجية، وتعقيدات المراحل الانتقالية.

ـ ٦ ـ

يناقش **الفصل السادس** أداء الاقتصادات العربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير في سياقها الإقليمي وعلاقاتها بالاقتصاد العالمي. وبصفة عامة، يشير الفصل إلى عجز تلك الاقتصادات عن أداء مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، واستمرار قصور التكامل الاقتصادي العربي والعجز عن تحسين شروط التعامل مع الاقتصاد العالمي. ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى عدة أسباب منها: إعطاء أغلب الأقطار العربية الأولوية لمقتضيات الالتحاق بالعولمة بشكل فردي قبل تمكين الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته على التعامل مع النتائج السلبية لهذا ذلك الالتحاق؛ ومنها ازدياد دور المؤسسات المالية الدولية والشركات متعدية

الجنسية، وكذلك الاستمرار في اتباع سياسات الليبرالية الجديدة أو ما يعرف بإجماع واشنطن. وأدى ذلك كله إلى تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة أمام منطق السوق والمنافسة والاقتصاد الحر، وتزايد درجة الانكشاف الاقتصادي تجاه الخارج.

وفي ظل هذه الأوضاع أصبح الاقتصاد الوطني، وبدرجات مختلفة، أسيراً للمصالح الخارجية، وأكثر عرضة للتأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، كما أصبحت الصعوبات الاقتصادية الداخلية أكثر خطورة مع تزايد نسب البطالة والفقر وتراجع جودة التعليم وانتشار ممارسات الفساد المؤسسي، وهو ما يهدد التماسك الاجتماعي بحكم الصلة الوثيقة بين الأوضاع الاقتصادية والحالة السياسية.

ينطلق الفصل من الطابع الريعي للاقتصادات العربية، إذ إن أهم ما يميز البنية الاقتصادية في البلدان العربية هو اعتمادها على القطاعات الريعية وأساسها القطاعات الاستخراجية، الأمر الذي يجعل الريع هو المصدر الرئيسي لتكوين الثروات. وكان لتلك السمة الريعية أثرها في تشكيل هيكل تلك الاقتصادات من حيث أداء الناتج المحلي الإجمالي والهيكل القطاعي له، وهيكل الإيرادات الحكومية. وأفضى ذلك إلى النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية، وتغييب العناصر المتعلقة بسياسات العدالة الاجتماعية، وكان من شأن ذلك تهيئة البيئة المناسبة للانتفاضات والاحتجاجات والثورات.

وتأسيساً على ذلك، يطرح الفصل تصوراً «لاقتصاد اليوم التالي»، الذي يربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وينهض على مبادئ تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، واستقلالية القرار التنموي، واستدامة الجهود التنموية، والمشاركة الشعبية من خلال العملية الديمقراطية والسعي إلى بناء علاقات أوثق وأكثر تكاملاً بين الاقتصادات العربية.

ـ ٧ ـ

يناقش **الفصل السابع** تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ثم يعرض مسار المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي تمّت بمبادرة ورعاية ومشاركة أمريكية شملت

زيارة الرئيس أوباما إلى رام الله في ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٣، وقيام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بزيارة إسرائيل وفلسطين أكثر من عشر مرات في أقل من عامين. ويعرض العقبات التي واجهت هذا المسار، التي كان أبرزها طرح إسرائيل شروطاً جديدة كشرط الاعتراف بالهوية اليهودية للدولة، وشرط الاستمرار في احتلال غور الأردن، إلى جانب رفضها القبول بحق العودة للاجئين الفلسطينيين والانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧. ومن ناحية السلطة الفلسطينية، فهي باتت عاجزة عن الاستمرار في المفاوضات، لأن ما هو مطروح عليها هو أدنى كثيراً من الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية. وأدى هذا الوضع، مقابل عدم رغبة الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل لتغيير موقفها، إلى دخول المباحثات في طريق مسدود، وإعلان واشنطن فشل هذه الجولة من دون تحديد الخطوة القادمة.

وخلال العام أيضاً، برز تأثير التطورات السياسية في بلدان «الربيع العربي» على الفلسطينيين، خصوصاً في مصر وسورية. فقد ترتب على تغيير الوضع السياسي في مصر وسقوط حكم الإخوان حالة من التوتر بين النظام الجديد وحماس بعد اتهامها بالتدخل في الشأن الداخلي المصري بما في ذلك دعم جماعة الإخوان وتأييد الأعمال الإرهابية ضد مصر، وترتب على ذلك إضعاف المركز النسبي لحماس تجاه فتح، والتضييق على أوضاع سكان غزة نتيجة تدمير الأنفاق، وعدم فتح معبر رفح البري بصورة دائمة كما كان في فترة حكم الإخوان. أما الوضع بالنسبة إلى فلسطينيي سورية، فقد كان أكثر قسوة ومأساوية، وقام الجيش السوري بقصف المخيمات وحصار بعضها بسبب سيطرة الجيش الحر أو بعض قوى المعارضة الأخرى على أجزاء من تلك المخيمات واعتبارها ملاذاً آمناً للمعارضين، أو بسبب قربها الجغرافي من مناطق تسيطر عليها المعارضة.

كما حمل عام ٢٠١٣ مفارقة نوعية بين سلوك النخبة وسلوك الشعب الفلسطيني، فبينما استمرت النخبة السياسية الحاكمة في الضفة والقطاع في مسلكها السياسي الاعتيادي الذي التزم بالمفاوضات كخيار وحيد (السلطة)، أو استمر في رفع شعارات المقاومة مع تطبيق فعلي للهدنة مع إسرائيل (حماس)، فقد حدث تطور مهم على المستوى الشعبي، وخصوصاً الشباب في الضفة الغربية وبين فلسطينيي ١٩٤٨ تبلور في قيام عدد من شباب القرى بمبادرات سياسية استقطبت بعض اليهود والمنظمات الدولية، وقاموا بمحاولات لإعادة بناء القرى التي دمرتها إسرائيل، وبشكل يشير إلى تطبيقهم لحق العودة.

ويعرض الفصل لتطورات عملية المصالحة بين حركتي فتح وحماس خلال العام ٢٠١٣، وفشل الوصول إلى تحقيق أي تقدم حقيقي. وبعيداً من الحجج التي استخدمها الطرفان، فإن السبب الحقيقي هو أنه يترتب على المصالحة فقدان إحدى الحركتين لسيطرتها على السلطة وما يرتبط بها من مزايا وامتيازات.

ومع ذلك شهدت الشهور الأولى من عام ٢٠١٤ تطوراً نوعياً مهماً، فقد تسارعت الاتصالات بين فتح وحماس، ثم جاءت المفاجأة بزيارة وفد يمثل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عزام الأحمد غزة، وسماح السلطات المصرية للقيادي الحمساوي موسى أبو مرزوق بعبور الأراضي المصرية إلى القطاع. وسرعان ما أسفرت المباحثات عن اتفاق الطرفين في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ على تأليف حكومة توافق وطني، وتزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية؛ وتخويل الرئيس أبو مازن تحديد موعد الانتخابات بالتشاور مع القوى والفاعليات الوطنية، على أن يتم إجراؤها بعد ستة أشهر من تأليف الحكومة على الأقل، وتأليف لجنة لتطوير عمل منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل نشاطها. يعرض الفصل لهذه التطورات، ويطرح التساؤل حول مدى جدية الطرفين في تطبيق ما تم الاتفاق عليه، وعما إذا كان هذا الاتفاق يمثل تغيراً في رؤية فتح وحماس للواقع الفلسطيني والتحديات التي تحاصره أم أنه «اتفاق ضرورة» اقتضته تغيرات الواقع الإقليمي وتوازن القوة السياسية بينهما.

ـ ٨ ـ

ووصل التحليل في **الفصل الثامن** الخاص **بسورية** إلى أن عام ٢٠١٣ شهد تحولاً حاسماً في مسار الحرب كانت له بداياته في الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٢. فقد تبددت الأوهام بشأن هزيمة الجيش السوري وإسقاط النظام إضافة إلى انقسام المعارضة المسلحة واعتبار بعض أطرافها (النصرة وداعش) منظمات إرهابية من قبل الولايات المتحدة والسعودية نفسها. وكان من شأن ذلك تغيير حالة التوازن العسكري في الميدان، وانتقال الكفة إلى رجحان للجيش السوري وحلفائه، وأدى ذلك إلى زيادة الأمل في قدرة الجيش السوري على الفوز أو حسم المعركة لصالحه في ضوء التطورات الميدانية خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٤.

في هذا السياق، جاءت أزمة استخدام السلاح الكيميائي، وقبول واشنطن بالحل الدبلوماسي الذي اقترحته موسكو، وتراجعها عن صيحات التهديد والوعيد التي أطلقتها

من قبل هذا في الوقت الذي كانت قد أقامت فيه «خطوط اتصال» مع إيران، ثم جاء انعقاد مؤتمر جنيف ٢، والذي لم يسفر عن نتائج محددة، ومن المشكوك فيه أن يُعقد مؤتمر جنيف ٣. ومن الأرجح أن واشنطن قد أدركت أن «الميدان» لن يكون مجال حسم الأزمة، وأنها لا بد من أن تُحل سياسياً ومن خلال التفاوض. وكان لهذه التطورات تداعياتها الإقليمية على مستوى الدول المعارضة للنظام السوري كان من تجلياتها تنحية الأمير بندر بن سلطان رئيس الاستخبارات السعودية والمسؤول عن الملف السوري من منصبه، وهزيمة التيار المتشدد في النظام السعودي بسبب الفشل في تحقيق الأهداف التي أعلنها ودعمه لقوى وتنظيمات متطرفة وتكفيرية. وبالنسبة إلى تركيا، فمع أن هدف إسقاط النظام السوري يبقى هدفاً مركزياً لحكومتها، فقد تزايدت هواجس أردوغان من إمكان تحقيق ذلك، ولا سيّما مع إعلان الرئيس السوري ترشحه لانتخابات الرئاسة في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، فقد رأى رئيس الوزراء التركي أن ذلك سيؤدي إلى تأكيد استمرار النظام رغم كل الضغوط السياسية والعسكرية التي مورست بهدف إسقاطه.

كان من تداعيات استمرار الصراع أيضاً بروز حجم التكلفة البشرية التي تمثلت في الأعداد الكبيرة من النازحين السوريين داخل سورية وخارجها، والمشاكل المعيشية والصحية التي ترتبت على ذلك، وبسبب عدم قدرة البلدان المستقبلة للنازحين السوريين على الوفاء بهذه الأعباء.

في أيار/ مايو ٢٠١٤ يبدو الصراع السوري في مراحله الأخيرة، فقد استمر تشرذم وانقسام القوى المعارضة للنظام، وظهر أن الخطر الذي تمثله على الأمن والاستقرار في المنطقة فادح. من ناحية أخرى، أثبت النظام تماسكه ووحدته وقدرته على الصمود والبقاء، كما نجح في ضمان استمرار الدعم الخارجي الذي مكنه من ذلك.

إن حل هذا الصراع بأبعاده الداخلية والإقليمية والدولية يتطلب تسوية تاريخية بكل هذه الأبعاد، أهمها اتفاق القوى السورية على عقد سياسي واجتماعي جديد يقوم على مبادئ المواطنة وسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة للجميع.

ـ ٩ ـ

أما بالنسبة إلى **العراق**، الذي تناوله **الفصل التاسع**، فقد شهد خلال عام ٢٠١٣ استمرار أزمة شرعية حكومة نوري المالكي بسبب فشلها في حل عدد من الملفات المتعلقة بكيان الدولة ونظام الحكم، وهو ما ترتب عليه استمرار العنف الإثني ـ الطائفي،

وموجة التظاهرات التي شهدها عدد من المحافظات أبرزها الأنبار، التي دفعت الحكومة إلى تجريد حملة عسكرية ضدها بدعوى «مكافحة الإرهاب»، وكان من شأن ذلك إجبار نحو ٣٠٠ ألف شخص قد أجبروا على النزوح من مساكنهم بحسب تقدير الأمم المتحدة في شباط/ فبراير ٢٠١٤.

ينبع المصدر الأول لغياب الشرعية من الطبيعة الإثنية ـ الطائفية للوضع العراقي، فقد تراجعت الأحزاب المدنية المؤسسة على الاختلاف الأيديولوجي والسياسي لمصلحة الأحزاب الطائفية. وترتب على ذلك أن اتسم التصويت الانتخابي في مجمله بالطابع الطائفي.

وأدى فشل الحكومة في صبغ نفسها بصبغة وطنية إلى مزيد من الاحتقان الإثني ـ الطائفي، وشعور قطاعات واسعة من العراقيين السنّة بالإقصاء السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية كان العنف سبيلها للتعبير عن مطالبها، ومثّل اندلاعها واستمرارها فرصة ذهبية لتغلغل تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات المتطرفة، وساعد في ذلك توافر السلاح واستمرار نشاط التنظيمات المسلحة من «السنّة» و«الشيعة». كان الاستثناء هو موقف الأكراد ـ مؤقتاً ـ الذي نأى التيار الرئيسي فيه ـ والرئيس جلال طالباني ـ عن الانخراط في هذا الصراع، وحرص على القيام بدور الوسيط. على أن هذا الدور تهدد هو الآخر في الفترة الأخيرة بالخلافات الحادة الداخلية بين الأحزاب الكردية نفسها، والتنافس بينها على مقاعد مجالس محافظات إقليم كردستان الثلاثة، وهو ما أسفر عن تغير موازين القوى بينها. فوفقاً لنتائج هذه الانتخابات التي أجريت في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، تراجع وزن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه طالباني إلى المرتبة الثالثة بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير.

دعّم من تهديد هذا الدور الخلافات الخاصة بالتنظيم الإداري للدولة، وتحدي «الأقاليمية». فمن ناحية كان هناك خلاف حول مصير عدد من المناطق المتنازع عليها بين أكثر من طرف، أحدهم الأكراد، وقيام وإصدار الحكومة المحلية في كردستان العراق قراراً يُحوّل بعض المناطق من «أقضية» إلى «محافظات». ومن ناحية ثانية كان هناك قضية تحويل عدد من المحافظات إلى أقاليم بما يعطيها قدراً أكبر من إدارة شؤونها الداخلية أسوة بإقليم كردستان. ومن ناحية ثالثة، تفاقمت مشكلة التنازع في الاختصاصات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة كردستان، وخصوصاً في ما يتعلق بالسيطرة على الموارد النفطية، ودمج قوات البشمركة الكردية ضمن الجيش

العراقي، ومصير المناطق المتنازع عليها التي اتهمت حكومةُ كردستان موقفَ الحكومة بشأنه بمخالفته للمادة ١٤٠ من الدستور التي تنظم كيفية حل هذا الخلاف.

كان من شأن الإخفاق في التعامل الإيجابي مع هذه التحديات السياسية اللجوء إلى العنف، وازدياد نشاط المنظمات الجهادية والتكفيرية على أرض العراق، وتنامي الدور الذي تقوم به «الصحوات» والعشائر في حفظ الأمن، وذلك في سياق ضعف القدرات العسكرية للجيش والشرطة.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية عاش النظام العراقي مشكلة التوفيق بين تزايد تبعيته لإيران، ورغبته في تحسين علاقته مع الولايات المتحدة وبلدان الخليج، التي كان لها مخاوف وتحفظات إزاء علاقة العراق بإيران، أثرت هذه العلاقة في موقف العراق تجاه تظاهرات البحرين في شباط/ فبراير ٢٠١٢، وفي الدور العراقي خلال انعقاد مجموعة «٥+١» في بغداد في شهر أيار/ مايو من العام نفسه. وقد سعى المالكي، من جانبه، إلى تحسين علاقة حكومته مع الولايات المتحدة، فزار واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، في أول زيارة له منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

شهد العراق انتخابات برلمانية في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ بلغت مشاركة الناخبين فيها نسبة ٦٠ بالمئة «باستثناء المناطق الساخنة» وفقاً لبيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ولا يوجد من الدلائل ما يشير إلى أن هذه الانتخابات يمكن أن تغير على نحو جذري من توازنات الموقف السياسي في العراق، فالنتائج الأولية غير الرسمية تشير إلى فوز الائتلاف الذي يقوده المالكي بأكثرية المقاعد. وأياً كانت النتائج التفصيلية، فإن الكتلة الفائزة بأكثرية مقاعد البرلمان سوف تواجه مشكلة بناء الائتلاف الحزبي الذي يحظى بتأييد الأغلبية، ويتمكن من تأليف حكومة مستقرة. إلى جانب ذلك، هناك تحدي التوافق على رئيس جديد للبلاد في ضوء انتهاء الولاية الثانية لطالباني، في الوقت الذي لا يسمح الدستور بشغل الشخص نفسه منصب الرئيس لأكثر من ولايتين متتاليتين.

ـ ١٠ ـ

استطراداً لما تقدم، ماذا يمكننا أن نستخلص من هذه الفصول؟

يمكن الإشارة إلى عدد من التوجهات والاستنتاجات العامة على النحو التالي:

١ ـ عدم دقة الأطروحة الخاصة بتهميش الوطن العربي من المنظور الأمريكي أو انتهاء الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط والغاز العربي، في ضوء اكتشاف الولايات المتحدة لكميات ضخمة من النفط والغاز الصخري، وأن ذلك يؤدي إلى انتقال الاهتمام الأمريكي من منطقة الخليج العربي إلى آسيا. فمثل هذه الأطروحات هي أقرب إلى أوراق «الحرب النفسية» منها إلى التحليل العلمي الرصين، فالعلاقة بين مناطق العالم في السياسات الخارجية للدول الكبرى ليست «علاقة صفرية» إذا زادت في منطقة ما فإنها تنخفض بالدرجة نفسها في منطقة أخرى. إضافة إلى أن هذه الأطروحة لا تأخذ في اعتبارها المصادر الأخرى للأهمية الاستراتيجية للمنطقة ولأهمية النفط لحلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا.

٢ ـ تغير علاقة الولايات المتحدة بعدد من الدول العربية التي احتفظت مع أنظمتها بعلاقات صداقة استراتيجية لعقود، فتوترت العلاقات السعودية ـ الأمريكية بشأن الاتفاق النووي الإيراني وأفصح المسؤولون السعوديون عن ذلك صراحة، وكان للسعودية والإمارات والكويت والبحرين تقييماً وموقفاً تجاه تغيير نظام الحكم في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣ مخالفاً لموقف الولايات المتحدة، كما أن مصر ذاتها سعت إلى الحصول على السلاح من روسيا، واتسع مجال التعاون بين عدد من البلدان العربية وكل من موسكو وبكين ونيودلهي وإسلام أباد.

فهل تؤدي هذه التطورات إلى قرب انتهاء مرحلة الهيمنة الأمريكية على تفاعلات الإقليم أم لا؟ وهل ستستمر في عام ٢٠١٤ أم لا؟

٣ ـ استمرار مشاكل عملية الانتقال الديمقراطي المتعثر بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الانتفاضات والثورات في بلدان الربيع العربي، ترتب عليها انتقال قطاعات ذات أهمية من الرأي العام من التفاؤل المفرط الذي رافق الحراك الشعبي في ٢٠١١ إلى قدر من الإحباط والتشاؤم بسبب المشاكل الراهنة. وفي مجال التعقيب على ذلك، من المهم اعتماد النظرة المقارنة لخبرات الانتقال الديمقراطي في العالم، وبخاصة تلك التي تتم من خلال التعبئة الشعبية والاحتجاجات الاجتماعية. إن ما يحدث في البلاد العربية سبق وأن تكرر في عدد من البلدان الأخرى في شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، فعملية الانتقال الديمقراطي ليست خطاً بيانياً صاعداً، وإنما عملية تغيير متعددة الجوانب تشمل السلوك والممارسات وأنماط القيم وأشكال التنظيم، وأنها تشهد عثرات وصعوبات. وهكذا فإن حدوث المشاكل والعقبات ليس بالأمر المفاجئ أو غير

المتوقع، وإنما العبرة بكيفية تعامل النخب السياسية ـ الحاكمة والمعارضة ـ لها، وأن المرحلة الانتقالية لم تنته وتستقر بعد.

من ناحية أخرى، يدور في البلدان التي لم تشهد انتفاضات شعبية كبيرة، جدل وصراع على المستويين الفكري والسياسي، على نحو ظاهر أو مستتر، بين دعاة التغيير المطالبين بخطوات جادة وحقيقية على طريق الإصلاح السياسي، وأنصار المحافظة والإبقاء على الوضع الراهن في النخب الحاكمة الذين يعترضون طريق ذلك إما بإجراء بعض التعديلات الشكلية التي تعطي الانطباع بالتغيير من دون أن تمس جوهر توزيع السلطة في النظام أو باستيعاب الجديد واحتوائه ضمن المؤسسات القائمة. هذا الجدل يمكن النظرة الثاقبة أن تتلمسه في عدد من البلدان العربية، ورغم جهود نخبها الحاكمة في احتواء قوى التغيير، فمن المبكر استنتاج أنها نجحت على نحوٍ حاسم في تحقيق هذه المهمة.

٤ ـ تراجع تيار الإسلام السياسي، ذلك أن سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر ألقى بتأثيراته، بدرجات مختلفة، على وضع تنظيمات الإسلام السياسي في عدد من البلدان العربية الأخرى، سواء كانت تلك التنظيمات في الحكم أو في المعارضة. أثار هذا التطور أيضاً البحث في مستقبل الإسلام السياسي كنسق أيديولوجي وكممارسة سياسية في ضوء الخبرات المتنوعة في مصر وتونس والمغرب واليمن وليبيا والعراق وفلسطين (قطاع غزة)، إضافة إلى الأدوار التي تقوم بها أحزاب وقوى أخرى تنتسب إلى هذا التيار في سورية ولبنان.

٥ ـ البحث عن نظام عربي جديد. فمنذ بداية عمل جامعة الدول العربية كان هناك شعور بقصورها عن الوفاء بالأماني القومية، وتم طرح مشاريع لتطوير نظام الجامعة منذ نهاية الأربعينيات. وعلى مدى العقود السابقة، تكرر الحديث عن قيام نظام عربي جديد، مثل ما تردد بعد توقيع مصر لمعاهدة السلام عام ١٩٧٩ وانتقال مقر الجامعة إلى تونس، ثم عقب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، ثم بعد حركة الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. والحقيقة أن مؤسسات النظام العربي الراهنة أظهرت قدراً فائقاً من القدرة على الاستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة من دون تغيير لجوهر النظام.

في هذا السياق، استمر السجال بين القوى الساعية إلى تطوير مؤسسات النظام وعلاقاته بحيث تعطى التفاعلات المجتمعية وغير الحكومية حيزاً أكبر، وبين حماة

النمط الرسمي للتفاعلات والذي تقوم فيه الدول ومؤسساتها بالدور الرئيسي. بدا لفترة أن الفاعلين من غير الدول على المستوى العربي نجحوا في شغل مواقع مؤثرة في تفاعلات النظام، ولكن الشهور الأولى من عام ٢٠١٤ أشارت إلى حدود هذا التوجه.

٦ ـ تبلور حالة التعددية السياسية والاجتماعية في عدد من الأقطار العربية المهمة، وهو ما يضع تحدياً مهماً أمام النخب الحاكمة، وهو إدارة التعددية. هذا الوضع وصفه الصحافي توماس فريدمان بانتقال السياسة العربية من حالة «تجارة الجُملة» التي يسيطر عليها شخص واحد أو حفنة محدودة من الأفراد إلى حالة «تجارة التجزئة» التي يزداد فيها عدد الفاعلين والمؤثرين.

والتعددية ليست خيراً أو شراً في حد ذاتها، وإنما يتوقف الأمر على كيفية التعامل معها وإدارتها. ففي حالة حسن الإدارة، تصبح التعددية مصدر تنوع وثراء للجماعة السياسية؛ أما في حالة سوئها، فإنها تتحول إلى انقسامية شرسة وعنيدة تقود إلى التشرذم والتفتت والضعف السياسي، وهو ما يهدد بنمو مظاهر الاحتقان المجتمعي والصراعات المسلحة التي قد تسفر عن تراجع سلطة الدولة لحساب الأقاليم والجماعات المكونة لها أو لصالح تدخلات خارجية، أو لمزيج من الاثنين.

المحك هو كيفية إدارة التعددية السياسية والاجتماعية، ومدى وجود قواعد واضحة وشفافة ومُنصفة تُطبق على الجميع. فإلى أي مدى سوف تستمر هذه التوجهات في عام ٢٠١٤ ماذا سيكون تأثيرها في الأنظمة العربية التي لم تصلها موجة التغيير بعد.

القسم الأول

النظام الدولي والإطار الإقليمي

الفصل الأول

النظام الدولي:
ارتباك أمريكي وفرص جديدة للعرب

شهدت البيئة الدولية للوطن العربي خلال عام ٢٠١٣ مجموعة كبيرة من التغيرات، على مستوى الأوضاع الداخلية للقوى الكبرى، أو على مستوى التفاعلات في ما بينها، أو التفاعلات بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، الأمر الذي كانت له آثار واضحة سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

والملاحظ أن معظم هذه التغيرات تُمثّل استمراراً لتغيرات برزت في السنوات السابقة، ولكن استمرارها كشف عن أبعاد وجوانب جديدة لمحتوى هذه المتغيرات أو لاتجاهاتها وطبيعة تأثيرها. ويسعى هذا الفصل إلى تحديد أهم هذه المتغيرات كما تبلورت خلال عام ٢٠١٣ والتعرف إلى تأثيراتها في الوطن العربي، التي تشمل تأثيرها في التفاعلات العربية مع القوى الكبرى، ومدى تأثيرها في موارد القوة العربية، وفي الأوضاع والقضايا العربية بصفة عامة.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الفصل ما يلي: **أولاً**، التغير في بنية النظام الدولي وهيكله؛ و**ثانياً**، تراجع القوة الأمريكية؛ و**ثالثاً**، الاستراتيجية الأمريكية للتحول نحو آسيا والباسيفيك؛ و**رابعاً**، تحول الولايات المتحدة إلى مصدر للنفط؛ و**خامساً**، صعود القوة الروسية وتنامي دورها السياسي والدبلوماسي؛ و**سادساً**، صعود دور الصين والهند.

أولاً: التغير في بنية النظام الدولي وهيكله

استمرت حالة اللاقطبية كسمة رئيسية للنظام الدولي، ووفقاً لريتشارد هاس في كتابه الشهير بعنوان **السياسة الخارجية تبدأ من الداخل** الصادر عام ٢٠١٣ فإن العالم لم يعد مسيطراً عليه من جانب قوة عظمى واحدة أو أكثر، وإن النتيجة الأساسية لذلك بالنسبة إلى مستقبل العلاقات الدولية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين من وجهة نظره تتمثل باللاقطبية، فالقوة منتشرة بين مجموعة كبيرة من الفواعل ـ الدول وغير الدول ـ القادرة على ممارسة تأثيرها ونفوذها[١].

ويرتبط بهذا ما يمكن أن نسميه بانتهاء مرحلة القوة العظمى المهيمنة على تفاعلات النظام الدولي؛ فالولايات المتحدة في ظل تآكل عناصر قوتها الاستراتيجية لم تعد تستطيع القيام بهذا الدور، لكن هذا لا يعني في الوقت ذاته أنها فقدت قدرتها على التأثير بصفة عامة في هذه التفاعلات، وإنما برزت محددات أكثر راحت تواجهها في واقع الممارسة، وهو ما يعني تراجع قدرتها في التأثير من حيث النطاق والنوعية مقارنة بمراحل سابقة. لقد تغير مفهوم القوة من الناحية الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠؛ فقبل ذلك، وخلال الحرب الباردة، كان المعيار الأساسي هو «القوة العسكرية»، لذلك كانت الولايات المتحدة هي الدولة الكبرى الأولى في العالم. أما بعد انتهاء الحرب الباردة فقد تراجع دور «القوة العسكرية» حيث تضاءلت، وربما انعدمت، احتمالات الصدام العسكري العالمي لحساب التقدم التدريجي والمستمر لعامل «القوة الاقتصادية»؛ لذلك لم تعد الولايات المتحدة هي الدولة الكبرى الأولى في العالم، فإجمالي الناتج القومي للاتحاد الأوروبي مجتمعاً هو أكبر من نظيره الأمريكي. كما أن القوة الاقتصادية المتزايدة للصين والهند وغيرهما من الدول وبمعدلات عالية، باتت تنافس تلك الخاصة بالولايات المتحدة، مع احتمال أن يتجاوز الناتج القومي للصين ذلك الخاص بالولايات المتحدة في مستقبل قريب، وقد أثر هذا في معيار تحديد الدول الكبرى في العالم والتفاعلات الدولية خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير.

ولكن المتغير الذي ازداد وضوحاً يتلخص في إصرار الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها المتميّز على قمة النظام الدولي كما تبلور عقب انتهاء الحرب الباردة، مع تحميل القوى الدولية الأخرى بأكبر قدر ممكن من أعباء إدارة هذا النظام وتسييره، وقد اتبعت الإدارة الأمريكية عدداً من الأساليب للوصول إلى هذا الهدف

---

(١) Richard N. Haass, *Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House in Order* (New York: Basic Books, 2013).

الصعب، الذي يتناقض مع فكرة المساومة التقليدية القائمة على تمتع القوة العظمى بشرعية ممارسة القوة على المستوى العالمي مقابل التزامها بتحمل أعباء القيام بهذا الدور. وهو ما يؤكده كتاب ميلدا بيوكوفانسكي وآخرين بعنوان **المسؤوليات الخاصة: المشكلات الكونية والقوة الأمريكية** الصادر عام ٢٠١٢، الذي سعى مؤلفوه إلى تحديد معايير الهيمنة والمسؤولية للقوى الدولية، ووصلوا إلى أن القوى العظمى تتمتع بمزايا معينة لأنها تتحمل مسؤوليات خاصة(٢)، وهو عكس ما تستهدفه الإدارة الأمريكية التي تريد التمتع بمزايا الهيمنة بدون تحمل مسؤولياتها، وهو الأمر الذي تتفاوت مواقف القوى الدولية الكبرى بشأنه وفقاً لمصالحها؛ فاليابان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال ترغبان في استمرار الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي لأن هذا يتوافق مع مصالحهما الاستراتيجية، وترحّبان بالمساهمة المطلوبة من جانب واشنطن للقيام بهذا الدور. ويقترب من هذا الموقف الاتحاد الأوروبي، وإن كانت ظروف الأزمة الاقتصادية التي تعانيها منطقة اليورو تحول دون توافر الإمكانات والموارد اللازمة لذلك.

أمّا الصين وروسيا الاتحادية فهما ترفضان استمرار الولايات المتحدة بالانفراد في موقع القيادة بدون تحمل أعبائها، وإن كان الموقف الروسي هو الأكثر صراحة في الإعلان عن ذلك، حيث كرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أكثر من مناسبة أنه لا يمكن الإقرار باستمرار الولايات المتحدة منفردة بموقع القيادة، وبخاصة أنها لم تعد تملك القدرات اللازمة لذلك، مؤكداً أن النظام الدولي يتجه إلى تعدد الأقطاب. أما الرئيس الصيني فقد طرح أثناء زيارته واشنطن عام ٢٠١٣ فكرة الحاجة إلى نمط جديد من العلاقة بين القوى العظمى. وأدى هذا الاختلال بين الدور ومتطلباته، إلى حدوث خلل على مستوى قمة العالم، وإلى استمرار حالة اللاقطبية التي تتعدد الآراء بشأن مستقبلها؛ فهناك من يرى أنها ستفضي إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، ومن يرى استمرار القيادة الأمريكية للنظام الدولي الذي سوف يتحول إلى تجمعات إقليمية أكثر استقلالاً، وأن الولايات المتحدة سوف تكون أقل قدرة على التحكم في الأحداث، وأن استمرار هذا الوضع يعود إلى غياب قوة منافسة ظاهرة تتمكن من فرض نظام جديد.

وقد ترتب على ذلك بروز اتجاهين أساسيين متنافسين بين القوى الدولية الكبرى حول طبيعة التطور المطلوب بالنسبة إلى النظام الدولي: **الأول**، تتبناه الولايات المتحدة وحلفاؤها، يقوم على أساس استمرار النظام القائم الذي تحتفظ فيه واشنطن بموقع

(٢) Mlada Bukovansky [et al.], *Special Responsibilities: Global Problems and American Power* (Cambridge, MA; New York: Cambridge Univeristy Press, 2012).

القيادة مع تقاسم الأعباء بين القوى الدولية الكبرى؛ **والثاني**، تتبناه روسيا والصين والهند، ويرى أن المعطيات القائمة على أرض الواقع تحتّم التحول نحو نظام متعدد الأقطاب، بما يعنيه ذلك من تطوير لهيكل النظام وبنيته ومؤسساته وآلياته.

وتوضح طبيعة علاقات القوة بين الاتجاهين أن أياً منهما لا يملك القدرة الفعلية لتوجيه تطور النظام الدولي وفقاً لرؤيته، ومن ثم استمرت حالة اللاقطبية، واستمرت جهود كل من القوى الدولية في السعي إلى زيادة عناصر قوتها الاستراتيجية وعلاج أوجه الضعف التي تعانيها، مع تدعيم مواقعها، وبخاصة في المناطق التي ترى أنها تدخل في صميم مصالحها الحيوية والاستراتيجية. هذا، بالإضافة إلى محاولة كل منها الحد من تنامي عناصر وموارد القوة بالنسبة إلى الطرف المنافس، أو توظيف عناصر الضعف لدى الطرف المنافس بما يؤدي إلى زيادة عناصر قوة الطرف الآخر، وذلك إلى أن يتم الوصول إلى نوع من التوازن يساعد على بلورة النظام الدولي الجديد.

١ ـ تصورات القوى الكبرى بشأن مستقبل النظام الدولي

اتبعت القوى الكبرى سياسات عديدة في هذا السياق، إذ ركزت **الولايات المتحدة** على إصلاح الأوضاع الداخلية فيها، وإعادة بناء عناصر قوتها الاقتصادية والتكنولوجية بما يؤهلها للحفاظ على تفوقها العسكري، مع السعي إلى تقليل أعباء سياستها الخارجية وتجنب التدخل العسكري المباشر في المناطق الساخنة. ويؤكد هذا ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما حول حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، الذي خصص الجزء الأكبر منه لمناقشة الأوضاع الداخلية مقارنة بالسياسة الخارجية والأمنية، التي شغلت مساحة محدودة في خطابه. وفي هذا الجزء، برز الاتجاه إلى عدم استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر، إلا عند الضرورة القصوى، وتفضيل توظيف التهديد باستخدامها لدعم الأداة الدبلوماسية وإعادة الجنود الأمريكيين إلى بلدهم، وتقديم الدعم الفني في مجال الدفاع والأمن إلى الدول التي كانت محلاً لوجود هذه القوات كأفغانستان والعراق، والاستمرار في مكافحة الإرهاب من خلال الشراكة مع الحلفاء وبناء قدراتهم، والاقتناع بأن مواجهة التهديدات الأمنية المعقدة في عالم اليوم تعتمد على جميع عناصر القوة مع إعطاء الأداة الدبلوماسية وزناً أكبر.

أما **الاتحاد الأوروبي** فقد اتجه إلى علاج أزمة منطقة اليورو، وهي الأزمة التي كادت تعصف باستمراره، وذلك من خلال وضع ضوابط موحدة وملزمة لتنظيم أعمال

البنوك في دول الاتحاد، مع السعي إلى القيام بدور في سياق التفاعلات الدولية من أجل الحفاظ على مكانته.

وبالنسبة إلى **الصين** فقد أدركت أن هناك حدوداً للنمو الاقتصادي المعتمد على التصدير، وأن الوقت حان للاهتمام بالسوق الداخلية، وصيانة ما تحقق على الصعيد الاقتصادي من خلال زيادة قدرتها التنافسية، وبخاصة أن الصين صارت القوة التجارية الأولى في العالم متجاوزةً بذلك الولايات المتحدة لأول مرة عام ٢٠١٣. من هنا أقرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حزمة من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم على الاعتماد بشكل أكبر على قوى السوق في تخصيص الموارد وتحسين دور الحكومة الاقتصادي، هذا إلى جانب الاستمرار في تطوير قدراتها العسكرية.

وفي ما يتعلق بـ **روسيا** فقد اتجهت إلى تعظيم الاستفادة من مواردها الطبيعية وتطوير قدراتها التكنولوجية والعسكرية وتوظيف موقعها الاستراتيجي، وبخاصة في ما يتعلق بإنتاج الطاقة وإمداداتها، مع سياسة خارجية نشطة تستعيد بها موقعها ومكانتها في سياق التفاعلات الدولية، بما يؤهلها لوضع يتناسب مع ما تراه لنفسها من دور في النظام الدولي القادم مستفيدة في ذلك من الارتباك الأمريكي على مستوى السياسة الخارجية.

أما **الهند** فقد اتجهت إلى التركيز على علاج مشكلاتها الاقتصادية، ولا سيما قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي تتمتع فيه بمزايا تنافسية واضحة، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في بناء وتطوير قدراتها العسكرية، مع السعي إلى التنسيق مع الصين لتحقيق التوازن على المستوى الدولي بما يتلاءم مع مصالح الدولتين.

وبالنسبة إلى **اليابان،** فقد اهتمت بوضع استراتيجية للخروج من الركود الاقتصادي الذي طال أمده، فأقر البرلمان الياباني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ «الاستراتيجية الوطنية الجديدة للنمو الاقتصادي» التي تتضمن الأهداف الرئيسية لتعزيز قدرة اليابان التنافسية. وتتألف هذه الاستراتيجية، التي اقترحها رئيس الوزراء شينزو آبي من ثلاث خطط عمل موسعة، هي: خطة لإنعاش الصناعة اليابانية، وخطة خلق سوق استراتيجية، وخطة التوعية العالمية.

غير أن التطور الهام بالنسبة إلى اليابان، الذي سوف تكون له آثار هامة على المستوى الآسيوي والدولي في المستقبل، يتمثل بإصدارها لأول مرة المسودة شبه النهائية لاستراتيجية الأمن القومي للدولة، التي تدعو إلى بناء جيش ياباني أكثر قوة، وضرورة توسع اليابان في تحالفاتها العسكرية مع دول أخرى غير الولايات المتحدة، مع

الاستمرار في تعزيز الروابط القائمة بين الدولتين. وتطرقت المسودة أيضاً إلى مخاوف اليابان حيال التوسع العسكري الصيني في المنطقة وعدم الشفافية بشأن أهداف هذا التوسع، وكذلك مخاوفها حيال القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية.

٢ ـ التفاعلات بين القوى الكبرى

تكتسب دراسة التفاعلات بين القوى الكبرى أهمية واضحة، لأنها تساعد على الكشف عن طبيعة علاقات القوة في النظام الدولي واتجاهاتها ومستقبلها. ويمكن تصنيف هذه التفاعلات إلى **ثلاثة أنماط** رئيسية، هي: نمط التفاعلات التعاوني، ونمط التفاعلات التنافسي، ونمط التفاعلات الذي يجمع بين عناصر من التعاون والتنافس بدرجات مختلفة.

ويغلب على التفاعلات بين القوى الدولية النمط الثالث، ويتحدد الوزن النسبي لعناصر التعاون والتنافس تبعاً لطبيعة علاقات القوة بين الأطراف المتفاعلة، والأهمية الاستراتيجية للموضوعات محل التفاعل بالنسبة إلى كل طرف، وحصيلة هذا التفاعل على عناصر القوة الاستراتيجية لكل طرف.

ونشير، في هذا الإطار، إلى أن التفاعلات الروسية ـ الصينية التي شملت الجوانب الاقتصادية والمالية والطاقة والأمن والسياسة الخارجية والتكنولوجيا كافة، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، تصب في مصلحة زيادة عناصر القوة الاستراتيجية للبلدين وتعظيمها، الأمر الذي سيؤثر في دورهما في تشكيل مستقبل النظام الدولي، وبالتالي في تحديد موقعهما في سياقه. ويدخل في هذا الإطار التفاعلات الأمريكية ـ اليابانية، والتفاعلات الأمريكية ـ الأوروبية، والتفاعلات اليابانية ـ الهندية التي تبلورت في زيارة رئيس الوزراء الياباني للهند في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

أما التفاعلات الأمريكية مع كل من روسيا والصين، وتلك الصينية ـ اليابانية، فمن الواضح أن عناصر التنافس تحتل وزناً أكبر، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى التنافس. وثمة حالة أخرى تتساوى فيها الأهمية النسبية لعناصر التعاون والتنافس مثل حالة التفاعلات الصينية ـ الأوروبية، والروسية ـ الأوروبية، والأمريكية ـ الهندية، والروسية ـ اليابانية. وبالنسبة إلى الأخيرة، فقد شهدت تطوراً هاماً خلال ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤.

ثانياً: تراجع القوة الأمريكية

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تتمتع بعناصر القوة الشاملة والاستراتيجية التي تفوق القوى الدولية الأخرى، إلا أن الوزن النسبي لقوتها ظل يتراجع على مدى العقد الماضي مع تنامي عناصر القوة للقوى الأخرى المنافسة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض واضح في قدرتها على الهيمنة والتأثير وتوجيه التفاعلات الدولية وقيادة النظام الدولي مقارنة بالعقود السابقة. ولم يقتصر تراجع القوة الأمريكية على الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما امتد إلى جوانب أخرى سياسية واجتماعية وتقنية ومعنوية، وهي عناصر كانت تتمتع فيها الولايات المتحدة بتفوق نسبي.

١ ـ مظاهر التراجع ومؤشراته

الاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد في العالم، ويمتلك الكثير من مقومات القوة، إلا أنه يواجه مشكلات منذ عدة سنوات لأسباب عديدة. ولعل مقارنة مؤشر النمو الاقتصادي في أمريكا الذي لم يتجاوز ٣,٥ بالمئة خلال الفترة الماضية بمعدل النمو الصيني الذي لم يقل عن ٧,٥ بالمئة يوضح جانباً من المشكلة. واختلف الاقتصاديون الأمريكيون حول مدى قدرة الاقتصاد الأمريكي على تجاوز مشاكله الراهنة، فمن ناحية، يذكر روجر ألتمان في بحث له بمجلة **السياسة الخارجية** عدد كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠١٣ بعنوان «هبوط الغرب وصعوده» أن الاقتصادين الأمريكي والأوروبي سوف يتعافيان ويعودان أكثر قوة من مرحلة ما قبل الأزمة المالية ٢٠٠٨، مشيراً إلى أن الاقتصاد الأمريكي سوف يتعافى بسرعة أكبر من مثيله الأوروبي، وأن إعادة بنائه قد بدأت بالفعل، واستند في هذا إلى الطفرة التي حدثت بقطاع الإسكان، وإنتاج الطاقة، وإصلاح نظام البنوك، وزيادة كفاءة الصناعة التحويلية[٣].

من ناحية أخرى، ركّز مايكل سبنس الحائز جائزة نوبل، وأستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك، ومؤلف كتاب **التقارب: مستقبل النمو الاقتصادي في العالم** الصادر عام ٢٠١٣، على الأبعاد الاجتماعية للأوضاع الاقتصادية الأمريكية، فأشار إلى أنه رغم أن السياسة الاقتصادية لإدارة الأزمة المالية قد حققت بعض النجاح، مثل تقليل الأضرار التي لحقت بالموازنة العامة وخفض تأثير الديون في الطلب المحلي، إلا أن

---

(٣) Roger C. Altman, «The Fall and Rise of the West: Why America and Europe Will Emerge Stronger from the Financial Crisis,» *Foreign Affairs*, vol. 92, no. 1 (January-February 2013).

تأثيرها في النمو والعمالة جاء مخيباً للآمال[٤]؛ فلا يزال معدل الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة أقل بكثير من إمكاناتها، هذا بالإضافة إلى استمرار الخلل في توزيع الدخل الذي اتسع بين محدودي الدخل والأغنياء بشكل مطّرد. ورأى سبنس أن التركيز المتزايد للثروة، جنباً إلى جنب مع التفاوتات الواسعة في نوع التعليم ومستواه، ساهما في تقليل الحراك الاقتصادي بين الفئات، الأمر الذي يهدد التماسك الاجتماعي والسياسي.

وركز عدد من الباحثين الأمريكيين على ضرورة أن تعيد الولايات المتحدة بناء عناصر قوتها الداخلية باعتبارها الأساس الذي تتأسس حوله قوتها الاستراتيجية، وصدرت كتب ودراسات متنوعة حول هذا الشأن منها كتاب بريجنسكي بعنوان **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة في العالم** عام ٢٠١٢[٥]، ومن أحدثها كتاب ريتشارد هاس بعنوان **السياسة الخارجية تبدأ من الداخل** في عام ٢٠١٣، الذي أشار فيه إلى أن أكبر تهديد للولايات المتحدة لا يأتي من الخارج بل من الداخل، فكثير من مصادر القوة الأمريكية تتآكل، مشيراً إلى أن الأمر لا يقتصر على تدهور البنية التحتية ونظام النقل بل يمتد إلى القوة البشرية، فكثير من الوظائف يظل شاغراً أو يذهب إلى غير الأمريكيين لعدم وجود المهارات اللازمة في سوق العمل الأمريكي[٦].

ويشير هاس إلى أنه رغم وجود تحديات خارجية خطيرة كالصين الصاعدة، وتغير المناخ، والإرهاب، وإيران النووية، والاضطراب في منطقة الشرق الأوسط، وكوريا الشمالية المتهورة، إلا أن الأمن القومي الأمريكي يعتمد أكثر على قدرة أمريكا على معالجة بنيتها التحتية المتداعية، ونظامها التعليمي المتراجع، وقوانين الهجرة التي عفّى عليها الزمن، والديون المتزايدة. وأكد أن أوجه القصور في الداخل تمثل تهديداً مباشراً لقدرة أمريكا على الهيمنة وممارسة النفوذ في الخارج، وعلى المنافسة في السوق العالمية، وعلى قدرتها على توليد الموارد اللازمة لتعزيز مصالحها في العالم، وعلى تقديم نموذج ناجح وجذاب يمكن أن يؤثر في تفكير الآخرين وسلوكهم. ورأى هاس أن الربط بين القوة الأمريكية والضعف الكامن لدى المنافسين يمنح واشنطن ترفاً وفرصة للتركيز على التحديات الداخلية، وبحسب رأيه، فإن روسيا، بعد عشرين عاماً

(٤) Michael Spence, *The Next Convergence: The Future of Economic Growth in a Multispeed World* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2013).

(٥) Zbigniew Brzezinski, *Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power* (New York: Basic Books, 2012).

(٦) Haass, *Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House in Order*.

من سقوط الاتحاد السوفياتي لا زالت ضعيفة، ولا زالت الصين غير مستعدة للدخول في تنافس مع أمريكا، ومن ثم لا يوجد، وفقاً لهاس، وقت أفضل من الآن هذا لمعالجة أوجه الضعف الداخلي.

ومع أن هاس رفض فكرة تراجع الدور الأمريكي، فقد دعا الولايات المتحدة إلى أن تحد من تدخلاتها العسكرية والإنسانية في الخارج، وأن تتخلص من الأفكار التي تدعوها إلى تشكيل المجتمعات الأخرى على شاكلتها، وأن تركز على الحفاظ على توازن القوى في آسيا، والنهوض والتكامل الاقتصادي في أمريكا الشمالية، والاكتفاء الذاتي من الطاقة، وتعزيز الاستجابات الجماعية للتحديات العالمية.

ومن خلال ما تقدم، يلاحظ أن الباحثين الأمريكيين يركزون على الحاجة إلى مساحة زمنية لإعادة بناء القوة الأمريكية الاستراتيجية، ويعوّلون على ضعف عناصر القوة لدى القوى المنافسة الأخرى لتحقيق ذلك الهدف. ورغم أن هناك بعض مؤشرات التفاؤل التي حاولت الإدارة الأمريكية تسويقها سياسياً بخصوص تعافي الاقتصاد، وبخاصة بعد التقدم في إنتاج الغاز والنفط الصخري، إلا أن ثمة ما يدل على تراجع ملموس لعناصر القوة الاستراتيجية الأمريكية. فعلى الصعيد الاقتصادي، أعلنت وزارة الخزانة في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ أن الدين الأمريكي ازداد إلى أكثر من ١٧ تريليون دولار، متجاوزاً المستوى الذي سمح به الكونغرس من قبل. وفي العام نفسه، نشبت أزمة عدم إقرار مشروع موازنة السنة المالية الجديدة ٢٠١٤، الأمر الذي أدى إلى وقف أجهزة الحكومة الاتحادية الأمريكية لأعمالها، واضطرت جميع الوكالات الفدرالية إلى خفض موظفيها بشكل فوري إلى الحد الأدنى، مع استثناء الأمن القومي والخدمات الأساسية من ذلك، وبعد ١٦ يوماً من تعطيل الحكومة الاتحادية تم التوصل إلى اتفاق بين إدارة أوباما والكونغرس وقّع الرئيس بمقتضاه قانون حل مؤقت يؤجل المواجهة إلى تسعين يوماً أخرى. وبغض النظر عن تفاصيل هذه الأزمة وتطوراتها، فقد كان لها آثار سلبية في الولايات المتحدة، وبخاصة بعد إلغاء الرئيس أوباما زيارته للفيليبين وماليزيا، وعدم مشاركته في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا ـ المحيط الهادي، ومؤتمر زعماء جنوب شرق آسيا.

وقد تعددت الآراء بصدد انعكاسات ذلك على قدرة الولايات المتحدة على ممارسة دورها القيادي في النظام الدولي، حيث ذكرت بعض الدراسات أن دول آسيا

لم تعد متأكدة من أن النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، يمكن له مواجهة تمدد النفوذ الصيني، وأن بوادر انحسار ذلك النفوذ في آسيا سوف يشجع بعض هذه الدول على توثيق علاقاتها مع الصين. كما ركزت دراسات أخرى على أن عدم حل الخلاف حول الموازنة يؤثر سلباً في مكانة واشنطن العالمية ويؤدي إلى زيادة تراجع دورها. هذا بالإضافة إلى امتداد التأثير السلبي إلى الاقتصاد العالمي بفعل ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي وترابطه مع الاقتصادات الأخرى، ونتيجة ربط العديد من الدول لعملاتها بالدولار الأمريكي.

ووفقاً لتقرير نُشر في مجلة **الإيكونوميست** البريطانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ فإن إغلاق الدوائر الحكومية الفدرالية أعطى الانطباع بأن الولايات المتحدة باتت تسير في طريق الانحدار، شأنها في ذلك، شأن الإمبراطورية الرومانية من قبل وبقية الإمبراطوريات الأخرى التي علت وتغولت قبل أن تنهار وتدخل غياهب التاريخ، وتساءل التقرير عن كيف يمكن لزعيمة العالم الليبرالي الحر أن تغيب عن قمة آسيوية بالغة الأهمية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، وإن ما حدث في أمريكا لا يمكن أن يحدث حتى في أكثر دول العالم تخلفاً.

ولعل هذه الشكوك والتساؤلات هي ما دفعت الرئيس أوباما في خطابه حول حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ إلى عرض ما تحقق من إنجاز. ففي المجال الاقتصادي، أشار إلى تراجع نسبة البطالة إلى أدنى مستوى منذ خمس سنوات، والتحسن في سوق العقار، وزيادة إسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، وزيادة قدرة الولايات المتحدة على جذب الاستثمارات الأجنبية، مؤكداً أن أمريكا، وليست الصين، هي صاحبة المركز الأول لجذب الاستثمار في العالم، وأن أمريكا اليوم أقرب إلى الاكتفاء في مجال الطاقة من أي وقت مضى، مشيراً إلى أن الغاز الطبيعي هو الوقود الأقل تلويثاً للبيئة.

وفي المجال التكنولوجي، أوضح أوباما أن من يملك الابتكار اليوم سيملك الاقتصاد غداً، وأن هذه ميزة لا يمكن لأمريكا التهاون بشأنها، مطالباً الكونغرس بالتراجع عن خفض الموارد المخصصة للبحوث الأساسية التي أدخلها في موازنة عام ٢٠١٣، مشيراً إلى الأضرار التي نجمت عن ذلك وضرورة تجاوزها، وكذلك أهمية تمرير مشروع قانون براءات الاختراع، ومؤكداً ضرورة التغلب على الدول الأخرى في سباق الموجة القادمة من التكنولوجيا عالية القدرة.

وفي مجال تذويب الفوارق الاجتماعية، ذكر أنه اتخذ قراراً برفع الحد الأدنى للأجور ودافع عن المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، ودعا إلى مواصلة الانضمام إلى نظام التأمين الصحي، وذلك بهدف تعزيز الطبقة المتوسطة.

واختتم أوباما خطابه بأحقية الولايات المتحدة في شغل موقع القيادة في العالم، وأرجع ذلك إلى أنه يرى أنه لا يوجد بلد آخر يستطيع أن يناظر ما تقوم به أمريكا تجاه قضايا العالم، مشيراً إلى أن العالم يتجه إلى أمريكا، ليس فقط لحجم اقتصادها أو لقوتها العسكرية، ولكن بسبب القيم العليا التي تمثلها والأعباء التي تتحملها وتمضي قُدُماً في الوفاء بها.

والواقع أن أوباما يعبّر بهذا عن رؤية النخبة الأمريكية للعالم ولدور أمريكا فيه. وعلينا أن نميِّز بين هذه الرؤية وإمكان تحققها على أرض الواقع؛ فالرهان الأمريكي بشأن تحقيقها يعتمد على الرؤية الأمريكية لعناصر ضعف القوى الأخرى التي تتيح الفرصة لواشنطن لإعادة بناء عناصر قوتها، وهو ما يجعل تحقيق هذه الرؤية معتمداً على تطور الأوضاع لدى القوى المنافسة الأخرى، وهو ما يخرج عن نطاق السيطرة الأمريكية، كما أنه يتجاهل إمكانات تنامي عناصر القوة لدى تلك الدول وسرعتها.

والواضح أن الولايات المتحدة تعاني خللاً واضحاً بين طموحها في الاستمرار في موقع القوة العظمى المهيمنة على تفاعلات النظام الدولي من ناحية، والتفاوت بين الموارد الاستراتيجية المتاحة لها وتلك اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما تعاني مفارقة بين ما تمتلكه من عناصر القوة يفوق ما تمتلكه أي من القوى المنافسة وقدرتها الفعلية على التأثير.

فالسياق السياسي الداخلي فيها، الذي يتخبط في حالة من الاستقطاب الحاد، يجعل من الصعب البحث عن وفاق سياسي حول طبيعة مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العالم، كما أنه يستنزف عنصراً هاماً من عناصر قوتها الصلبة والناعمة على السواء كانت تتمتع فيه بميزة نسبية واضحة مقارنة بالقوى الدولية الأخرى. كما أن أعباء الدين والمشكلات التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي أفرزت نقصاً واضحاً في الموارد المالية المتاحة لتمويل بعض الأنشطة الاستراتيجية، ومنها نفقات الدفاع والأبحاث العلمية في العلوم الأساسية، التي تمثل مصدراً أساسياً من مصادر القوة الأمريكية. وهذا ما يثير علامات الاستفهام حول مدى قدرة الإدارة الأمريكية على علاج نقاط الضعف التي تعانيها ومدى تأثيرها في مستقبل الولايات المتحدة كقوة دولية رئيسية كبرى

وفي موقعها في قيادة العالم، وبخاصة أنها فقدت الكثير خلال عام ٢٠١٣ من عناصر قوتها المعنوية نتيجة العديد من الأحداث، ومنها حادثة تسريب رجل الاستخبارات الأمريكية إدوارد سنودن معلومات حول قيام أجهزة الاستخبارات الأمريكية بالتجسس على المواطنين، خلافاً للدستور، وعلى زعماء الدول الأخرى بما فيها تلك الحليفة لأمريكا كألمانيا وفرنسا.

٢ ـ تأثير تراجع القوة الأمريكية في الوطن العربي

يمكن القول إن الحصيلة النهائية لتأثير تراجع القوة الأمريكية في الوطن العربي تمثّل بحالة واضحة من التخبط والارتباك الذي ظهر في عديد من المواقف والأحداث خلال عام ٢٠١٣، يمكن أن نعرضها بإيجاز:

في ما يتعلق بتطورات الأوضاع في مصر وسورية، اتسمت ردود الأفعال الأمريكية بالتردد والتناقض، فبالنسبة إلى التطورات التي حدثت في **مصر** والتي انتهت بسقوط حكم الإخوان المسلمين راوحت المواقف الأمريكية ـ الرسمية وغير الرسمية ـ ما بين رفض ما حدث وتكييفه على أنه انقلاب عسكري يستوجب تطبيق القانون الأمريكي بشأن وقف المعونات المقررة بموجب معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية إلى مصر، وممارسة الضغوط كافة على السلطة الانتقالية، إلى القبول الضمني بما جرى، وتشجيع مصر على الاستمرار في تطبيق خريطة المستقبل، وربط الإفراج عن المعونات بالتقدم في تطبيقها. يدل على ذلك ما قامت به الإدارة الأمريكية في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ بالموافقة على إتمام صفقة سلاح تضمنت ١٠ طائرات هليكوبتر من طراز أباتشي تُستخدم في مكافحة الإرهاب، وذلك بعد أن كانت قد جمدتها في وقت سابق.

وجدير بالملاحظة بالنسبة إلى الموقف الأمريكي تجاه مصر هو وجود اختلاف في وجهات النظر داخل الإدارة الأمريكية، فوزارة الدفاع اعترضت في البداية على أي قرار بشأن وقف المعونات استناداً إلى إدراكها لأهمية مصر الاستراتيجية، ولم تتوقف اتصالات وزير الدفاع الأمريكي بنظيره المصري، كذلك بدا واضحاً أن الخارجية الأمريكية كانت أكثر مرونة في التعاطي مع الشأن المصري مقارنة بموقف الرئيس أوباما.

وكشف الموقف الأمريكي وردود الفعل عليه عن الصلة التاريخية بين بعض تيارات الإسلام السياسي ـ ومنها الإخوان ـ والولايات المتحدة، التي تعود إلى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حين تعاون الطرفان ضد السياسات القومية

والتحررية لنظام الرئيس جمال عبد الناصر وحركة القومية العربية. واستمر التعاون بينهما في تنظيم جماعات المجاهدين القادمين من مختلف البلدان العربية والإسلامية للقتال في أفغانستان ضد الحكم الشيوعي في حقبة السبعينيات بإشراف ورعاية من جهازي الاستخبارات الأمريكية والباكستانية. ولم تتوقف الاتصالات تقريباً بين ممثلي الإخوان وواشنطن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعقب سقوط نظام مبارك، أوضحت هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية، في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١ أن الإدارة الأمريكية ستستأنف الاتصالات المحدودة مع جماعة الإخوان المسلمين مؤكدة أنه من مصلحة واشنطن التعامل مع الأطراف الملتزمة بالأنشطة السياسية التي لا تتسم بالعنف، وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ صرّحت أن الولايات المتحدة على استعداد للتعامل مع أي حكومة مصرية حتى لو كانت إسلامية، بشرط أن تحترم الحريات والقانون وتبتعد عن استخدام العنف وتتمسك بحقوق الإنسان والديمقراطية. وأعقب ذلك إعلان الإدارة الأمريكية في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ أنها ستقبل نتائج الانتخابات البرلمانية، وستتعامل مع الإخوان أو مع أي تيار سياسي يفوز فيها. وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، زار جون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس، وقتذاك، مصر وقابل المرشد العام للجماعة في مقره، ليكون بذلك أول مسؤول أمريكي رفيع المستوى يعقد مثل هذا اللقاء.

على هذا الأساس، يمكن تفسير أسباب الموقف الأمريكي المعارض للتغيير الذي حدث في مصر في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ ـ في أحد جوانبه ـ في فقدان حليف استراتيجي في المنطقة، فقد رغبت واشنطن في ترويج مفهوم الإسلام الليبرالي أو الديمقراطي الذي تمثله جماعة الإخوان ونظائرها في البدان العربية الأخرى، وقدرة هذه الجماعات على تحقيق الاستقرار السياسي بسبب شعبيتها ووجود أساس اجتماعي لها، وأن قيام دولة يحكمها نظام إسلامي بتطبيق اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية والإبقاء على العلاقات مع تل أبيب، والتدخل لإقناع حماس بالعودة إلى الهدنة ووقف إطلاق النار عام ٢٠١٢ يعطي شرعية إضافية لإسرائيل.

وفي شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٤، زار رئيس الاستخبارات المصرية واشنطن، ثم أعقبه وزير الخارجية الذي زار مدن سان فرانسيسكو وواشنطن ونيويورك والتقى وزير الخارجية كيري والسكرتير العام للأمم المتحدة وعدداً من مراكز البحوث والهيئات المهتمة بالسياسة الخارجية. ومع أن أغلب التصريحات المتبادلة بين الطرفين خلال الزيارة اتسمت بروح «تصالحية» وبالرغبة في التقارب، فإن ذلك لم يمنع البيت الأبيض

ووزارة الخارجية من إصدار بيانات انتقدت فيها حال حقوق الإنسان في مصر، وبعض أحكام القضاء.

وبالنسبة إلى **سورية**، لا يشك أحد في أن السياسة الخارجية الأمريكية قد منيت بانتكاسة كبيرة؛ ففي صيف ٢٠١١، أي عندما كان الصراع في سورية في بدايته، طالب الرئيس أوباما الرئيس السوري بالتنحي عن السلطة، غير أن الثاني استهان بتلك الدعوة وعمد إلى التصعيد ضد المعارضة التي تسعى إلى إطاحته، ولم تؤدِّ هذه الدعوة إلى شيء، بل إنها زادت الأمور سوءاً، إذ اقتنعت التنظيمات المسلحة بأن الولايات المتحدة تؤيدها وتدعمها، كما أن هذه الدعوة لم تؤثر في استمرار الدعم الروسي والإيراني للنظام السوري.

وفي عام ٢٠١٢ رسم أوباما خطاً أحمر لدمشق بشأن السلاح الكيميائي، بحيث إن استخدامه سوف يعجل بالتدخل العسكري الأمريكي، وفي ٣١ آب/ أغسطس عام ٢٠١٣ هدد أوباما بتوجيه ضربة عسكرية للقدرات العسكرية السورية باستخدام صواريخ كروز وأسلحة أخرى متطورة، وفشل في بناء ائتلاف من الدول الحليفة لتنفيذ ذلك، فقد انفض كل الحلفاء من حوله، بما في ذلك بريطانيا ـ الحليفة التاريخية ـ ورفض مجلس العموم مشاركة القوات البريطانية في أي أعمال عسكرية في سورية.

أما في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان التأييد للتدخل العسكري شبه معدوم، وأظهرت استطلاعات الرأي أن الأغلبية الساحقة من الأمريكيين تعارض أي عمل عسكري في سورية، وعندها أُسقط في يد الإدارة الأمريكية لجأ الرئيس إلى الكونغرس لاستصدار قرار يخوله استخدام القوة العسكرية في سورية، وكانت كل الدلائل ترجح رفض الكونغرس الموافقة على هذا الطلب، ولم ينقذ الموقف سوى الاقتراح الروسي الذي قضى بتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية لدى سورية مقابل وقف أي عمل عسكري فيها، والدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف ٢ للتوصل إلى تسوية للأزمة وفقاً للأسس التي وضعها مؤتمر جنيف ١.

وأثار الموقف الأمريكي المتهافت على توقيع اتفاق بين القوى الكبرى وإيران حول التوصل إلى حلٍّ سلمي للملف النووي الإيراني علامات استفهام كثيرة بين أصدقاء واشنطن في المنطقة، وبخاصة بعدما تأكدت الأنباء حول عقد الجانبين الأمريكي والإيراني اجتماعات سرية على مدى عدة أشهر في سلطنة عمان، بدون إعلان، حتى تم التوصل إلى صيغة الاتفاق الذي تم إقراره في جنيف في ٢٤ تشرين

الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، وقد دافع أوباما عن هذا الاتفاق أمام منتقديه دفاعاً شديداً، وهدد باستخدام الفيتو في حال إقرار الكونغرس لأي عقوبات جديدة على إيران.

ورغم الترحيب العربي المبدئي للتوصل إلى اتفاق للتسوية السلمية لهذا الملف، إلا أن الحديث عن صفقة أمريكية ـ إيرانية جرت على خلفية هذا الاتفاق كان من الأمور التي نالت مساحة كبيرة من النقاش على الساحة السياسية العربية، كما أنها أثارت المخاوف من أن يؤدي الاتفاق النهائي إلى تمكين إيران من امتلاك القدرات اللازمة لإنتاج السلاح النووي. أضف إلى ذلك المخاوف بشأن إعطاء إيران موقع القوة الإقليمية المهيمنة في الخليج، وبالتالي إعادة تشكيل توازن القوى بالمنطقة، وهو الأمر الذي بدا واضحاً في الخطاب الإيراني حول هذا الاتفاق الذي رأى فيه الإيرانيون أنه يمثل انتصاراً على الولايات المتحدة، التي ما كان يمكن أن تقبل بهذا الاتفاق لو كان أمامها خيار آخر، وأن الاتفاق يفتح الباب أمام إيران للمضي قُدماً في تنفيذ مشروعها التوسعي، وتكريس نفوذها البحري في المنطقة كقوة توازن في مواجهة البلدان العربية الأخرى.

ولقد كان لهذه التطورات تأثيرها في التفاعلات العربية ـ الأمريكية حيث وجّه عدد من الحكومات العربية أبرزها حكومتا السعودية والإمارات انتقادات للمواقف الأمريكية المشار إليها، سواء في ما يتعلق بمصر أو سورية أو إيران. وفي ما يتعلق بمصر قررت أنظمة الخليج تقديم مساعدات عاجلة لها، وصلت حتى نهاية عام ٢٠١٣ إلى ١٩ مليار دولار (شاملة الودائع النقدية وقيمة شحنات النفط)، كما أجرت السعودية والإمارات اتصالات مع روسيا لتمويل صفقة أسلحة إلى مصر.

وفي ما يتعلق بسورية وإيران، فقد اتسم الموقف السعودي بالحدّة التي عبّرت عن نفسها في امتناع الرياض عن إلقاء كلمتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبإعلان رفضها قبول عضوية مجلس الأمن، بسبب عجز المجلس عن تحقيق السلام العالمي، وفشله في تسوية القضية الفلسطينية والأزمة السورية، وذلك نتيجة التخاذل الأمريكي وعدم التصدي للمحور الروسي ـ الإيراني الداعم للنظام السوري. وما زالت هذه الأزمة قائمة في العلاقات الأمريكية ـ السعودية، الأمر الذي دفع الدبلوماسية السعودية إلى إعلان عزمها على التحرك لحماية مصالحها والدفاع عن المصالح العربية بغضّ النظر عن المواقف الأمريكية. وكان من شأن ذلك توجّه الرئيس أوباما إلى زيارة السعودية يومي ٢٨ و٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٤ في ثاني زيارة له للمملكة بعد زيارته الأولى عام

٢٠٠٩. وجاءت هذه الزيارة بمنزلة رسالة تطمين للسعودية ودول الخليج العربية باستمرار الالتزام الأمريكي بأمن الخليج وأمن هذه الدول.

وحاولت الإدارة الأمريكية تحسين وضعها وصورتها في الوطن العربي، وذلك من خلال التعديل المتدرج لموقفها تجاه مصر، والإعلان عن مبادرة أمريكية جديدة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وقيام وزير الخارجية جون كيري بجولات مكوكية في المنطقة لاستئناف هذه المفاوضات والتوصل إلى إطار لتسوية سلمية، وإن كانت كل المؤشرات تدل على رفض إسرائيل حتى الحد الأدنى المقبول من المطالب الفلسطينية وعدم قدرة واشنطن على ممارسة ضغوط جادة عليها، وهو ما يشير إلى عدم إمكان تحقيق أي تقدم ملموس في هذا الملف. كما أن الولايات المتحدة، وفي إطار مساعيها لإقناع حكومات العربية الخليجية بالتزاماتها الاستراتيجية حيالها، أعلنت على لسان وزير دفاعها تشاك هاغل عن موافقة واشنطن على بيع مزيد من الأسلحة المتطورة لها.

ووفقاً لصحيفة **فايننشال تايمز** في عددها الصادر في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ فإن هاغل أبلغ ممثلي الدول المشاركة في مؤتمر الأمن الإقليمي في البحرين أن الولايات المتحدة تضع تركيزاً أكبر على بناء قدرات شركائها الإقليميين من أجل استكمال وجود عسكري قوي في المنطقة، وأنه عرض على حكومات مجلس التعاون تزويدها بأنظمة أسلحة متطورة بشكل جماعي بدلاً من كل نظام على حدة، تشمل الصواريخ البالستية، ومتطلبات حماية الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب. وأضاف أن الولايات المتحدة لن تتهرب من مسؤولياتها حيال المنطقة، وأنها تنشر أكثر من ٣٥ ألف جندي في منطقة الخليج وحولها، وطائرات حربية متقدمة و٥٠ سفينة حربية تتولى حماية المياه القريبة. وأشارت الصحيفة إلى أن العرض الأمريكي بتزويد الدول الخليجية بأنظمة تسليح متطورة يتوافق وسياسة السعودية الرامية إلى تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى «اتحاد»، وهو المشروع الذي عرضه ملك السعودية لأول مرة في اجتماع قمة المجلس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

ثالثاً: الاستراتيجية الأمريكية للتحول نحو آسيا والباسيفيك

روّجت واشنطن لسياسة التحول **إلى** آسيا بشكل علني في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ خلال استضافتها القمة السنوية لمنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة

آسيا ـ الباسيفيك (الأبيك)، وأثير العديد من الآراء بصدد دوافع هذا التحول، ومنها أنه يمثل محاولة لتعزيز الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وخطوة لمواجهة قوة الصين المتعاظمة ونفوذها المتصاعد فيها والعمل على احتوائها، بعد أن حلت الصين محل اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وبخاصة أن بعض مراكز البحوث الصينية تنبأت بأنه من المحتمل أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة بشكل شامل بحلول عام ٢٠٤٩ وهو العام الذي ستحتفل فيه الصين بالذكرى المئوية لتأسيسها.

وتوجد بعض المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها في تحليل هذه الاستراتيجية على مستوى الفكر والحركة. **فعلى مستوى الفكر** تمثل هذه الاستراتيجية رؤية النخبة السياسية الأمريكية للعالم والدور الأمريكي القيادي فيه. يوضح هذا، على سبيل المثال، ما جاء على لسان وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلنتون من أن «القرن ٢١ سيكون قرن سيطرة أمريكا على المحيط الهادئ» متعهدة ببقاء بلدها في المنطقة كقوة دبلوماسية وعسكرية واقتصادية، وأن هذا الدور هو ضمان استمرار وضعها القيادي في العالم.

في هذا السياق، بدأت إدارة أوباما توجه المزيد من اهتمامها نحو هذه المنطقة، والسعي إلى ما يسمّى استراتيجية «إعادة التوازن».

وعلى مستوى الحركة يفصح تطبيق هذه الاستراتيجية عن سعي واشنطن إلى بناء تحالفات جديدة، وتعزيز تحالفاتها التقليدية بالمنطقة، والعمل على تفعيل دورها من خلال التدخل في قضايا مثل الخلاف بين الصين واليابان بشأن مناطق بحر الصين الجنوبي والجزر المتنازع عليها.

وفي هذا الصدد وافق مجلس النواب الأمريكي في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ على مشروع قانون مخصصات الدفاع لعام ٢٠١٣، الذي يشتمل على تعديلين متعلقين بالصين: **الأول** يختص بهذه الجزر المتنازع عليها، حيث اعترف المجلس بتبعيتها لليابان، وأشار إلى إدراجها ضمن معاهدة الأمن الأمريكية ـ اليابانية، وهذا يعني أن الاعتداء عليها يستدعي تدخلاً عسكرياً أمريكياً طبقاً للمعاهدة، وهو ما رأته الصين انتهاكاً صارخاً لحقوقها السيادية، والتعديل **الثاني** يتعلق ببيع مقاتلات متقدمة من طراز (أف ـ ١٦سي/ دي) إلى تايوان، وهو الذي انتقدته الصين بحدة أيضاً.

ويلاحظ المراقبون أن الولايات المتحدة كثفت من تدخلها في النزاع الحدودي على بحر جنوب الصين بين الصين وعدد من بلدان جنوب شرق آسيا بحجة حماية حرية الملاحة، ودعم هذه الدول في نزاعها مع الصين، وإجراء تدريبات عسكرية

مشتركة معها، علاوة على دعمها اليابان في النزاع الحدودي مع الصين بشأن السيادة على الجزر المتنازع عليها في البحر الشرقي.

وفي السياق ذاته برز الإعلان الأمريكي المتكرر بالالتزام بأمن الفيليبين، وهو ما فسره المحللون الصينيون على أنه دعم أمريكي لها في نزاعها مع الصين، وبخاصة أن بعض التصريحات الأمريكية أشارت إلى بحر جنوب الصين بعبارة «بحر غرب الفيليبين» وهو مصطلح لا يستخدمه أحد سوى البيانات الرسمية الفيليبينية. وازداد القلق الصيني عندما ذكرت الحكومة الأمريكية أنها تدرس خيار نشر سفن حربية على شواطىء سنغافورة وربما الفيليبين في الأعوام القادمة بهدف توسيع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا شرق الباسيفيك.

هذا بالإضافة إلى أن انتظام إجراء المناورات العسكرية البحرية الأمريكية ـ الكورية الجنوبية المشتركة في البحر الأصفر بمحاذاة شواطئ شبه الجزيرة الكورية ومشاركة حاملة الطائرات الأمريكية النووية جورج واشنطن أدى إلى مزيد من التوتر في الوضع المتأزم أصلاً في المنطقة. وتنظر الصين إلى البحر الأصفر على أنه منطقة استراتيجية تؤثر بشكل مباشر في أمنها القومي، ولا تقل أهمية عن خليج المكسيك بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وبخاصة أن هذه المناورات ليست ببعيدة عن مياهها الإقليمية، وعن بعض الموانئ والمناطق الصناعية والتجارية الاستراتيجية في الصين، التي ستكون في مرمى النيران المباشرة للقوات الأمريكية. ولا يخفي بعض المحللين العسكريين الأمريكيين أن الهدف من تلك المناورات هو اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تنامي القوة البحرية الصينية التي باتت تؤثر في الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في منطقة آسيا/ الباسيفيك.

أما موقف الصين فقد تمثل بمعارضة قيام أي سفن أو طائرات حربية أجنبية بأنشطة من شأنها التأثير في أمن الصين ومصالحها في البحر الأصفر، وكذلك المياه المجاورة له. وحرص أحد الخبراء الصينيين على رفض سياسة المواجهة والحرب في منطقة آسيا/ الباسيفيك، مشيراً إلى أن على الولايات المتحدة أن تعي جيداً أن الصين لا تتحدى النظام الدولي الحالي بل تعمل على إصلاح مكوناته غير العادلة، كما ترحب بقيام الولايات المتحدة بدور نشط لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة، وهي مستعدة للتعاون مع دول آسيا والمحيط الهادي، ومنها الولايات المتحدة، لإنشاء نظام أمني وتجاري يحفظ الاستقرار والأمن، ولتعزيز الحوار والتنسيق مع الولايات المتحدة بشأن القضية التجارية والبرنامج النووي لكوريا الشمالية وغيرها من القضايا

التي تهم المنطقة. كما أن الولايات المتحدة عليها عدم التفكير في تحدي الصين في مصالحها الجوهرية، كون الصين ملتزمة بالتنمية السلمية وتحقيق مصالحها الجوهرية الست، وهي: الإقليم، والسيادة، والوحدة، والأمن، والاستقرار، والتنمية. ثم إن تشجيع الولايات المتحدة للدول الأخرى لاستفزاز الصين لا جدوى منه، فالصين طالما تصر على التوجه السلمي ونهج الشراكة لتعزيز علاقات حسن الجوار.

والواقع أن استراتيجية التحول نحو آسيا والباسيفيك، أو التي يطلق عليها أحياناً استراتيجية إعادة التوازن، أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية الأمريكية والآسيوية والعربية؛ فهناك من يرى أن الرئيس الأمريكي يسعى إلى مراجعة العلاقات التي تربط أمريكا ببقية دول العالم، ورد الاعتبار لسمعة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها في العالم في منطقة جديدة لم تشهد إخفاقات كبيرة للدبلوماسية الأمريكية.

ويرى فريق ثانٍ أن هذا التطور ارتبط بانتقال مركز ثقل الاقتصاد العالمي إلى آسيا بحيث أصبحت الاقتصادات الآسيوية هي العنصر الأكثر حيوية ودينامية في الاقتصاد العالمي. ويرى فريق ثالث أن هذه السياسة نبعت من تنامي القوة العسكرية الصينية وزيادة نفوذها في جوارها الجغرافي، وهو ما دفع إلى بلورة هذا التوجه في الوثيقة التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية عام ٢٠١٢. ووفقاً لها فإن الولايات المتحدة لا تريد الاصطدام بالصين، وإنما تسعى إلى إعادة توزيع وجودها العسكري بحيث يكون بنسبة ٦٠ بالمئة في المحيط الهادي و٤٠ بالمئة في المحيط الأطلسي، وذلك لردع أي اتجاه لتحدي القيادة الأمريكية في العالم، أو أي محاولة لتقويض النظام العالمي مشيرةً إلى أن تداخل المصالح وعلاقة الاعتماد الاقتصادي والمالي المتبادل بين واشنطن وبكين يقللان احتمالات الصدام المباشر بين البلدين.

وفي ما يتعلق بأثر هذه الاستراتيجية في الشرق الأوسط والوطن العربي، فهناك قراءات متعددة لها تركز على أنها اتجاه لتقليل الدور الأمريكي في المنطقة، ومراجعة للأفكار والتحالفات التقليدية التي قامت على أساسها السياسة الخارجية الأمريكية على مدى عقود، وبخاصة بعد أحداث الربيع العربي وتداعياتها، والتوسع في مصادر الطاقة البديلة، واتجاه الولايات المتحدة للاعتماد على الغاز والنفط الصخري؛ الأمر الذي يحقق لها الاكتفاء في مجال الطاقة ويقلل من الاعتماد على نفط الوطن العربي، وهو ما دفع بعض المراقبين إلى تسميتها بسياسة فك الارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط والوطن العربي، وخصوصاً دول الخليج العربي.

وهناك قراءة أخرى ترى أن الاهتمام الأمريكي بالوطن العربي سيستمر في إطار هذه الاستراتيجية، وأن القوات الأمريكية التي سيتم نقلها إلى آسيا لا تعني انسحاباً أمريكياً من المنطقة لأنها ستنقل من القواعد الأمريكية في أوروبا، كما أن الوطن العربي بحكم موقعه الاستراتيجي، واستمرار الاعتماد الأوروبي والياباني على نفط الخليج، وهدف الحفاظ على أمن إسرائيل، سيكون له أهميته المستمرة في إطار هذه الاستراتيجية، التي لا تقل عن أهميته في المراحل السابقة، وأن جوهر هذه الاستراتيجية يتمثل بتحقيق قدر من التوازن في الاهتمام والوجود الأمريكي في منطقتين لهما أهميتهما الاستراتيجية الواضحة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وأن الحاجة إلى هذا التوازن ترجع إلى تنامي الأهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لآسيا خلال الفترة الأخيرة.

ولخص أنتوني كوردسمان رئيس مركز الدراسات الدولية بواشنطن في ورقة قدمها إلى المؤتمر الاستراتيجي الخليجي الذي عقد بالبحرين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ مجمل السياسات الأمريكية الحالية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، مشيراً إلى أنها تأتي في سياق تطبيق الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي التي أعلنتها إدارة الرئيس أوباما عام ٢٠١٢، التي تدور حول نقل محور الاهتمام الأمريكي من الخليج والشرق الأوسط إلى منطقة الباسيفيك لاحتواء الصين، مع إجراء بعض الترتيبات في الشرق الأوسط للحفاظ على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها، وأن ذلك لا يعني بأي حال انسحاب أمريكا من المنطقة أو تجاهلها لمصالحها فيها.

رابعاً: تحول الولايات المتحدة إلى مصدِّر للنفط

بدأت الولايات المتحدة في أواخر السبعينيات تطوير التكنولوجيا التي مكنتها من استخراج النفط والغاز الصخريين. ومع الوقت، استطاعت تطوير التقنيات المتقدمة للوصول إلى هذه الموارد، وتحسّنت معها عمليات التكسير الهيدروليكي بشكل تدريجي لخفض الوقت والتكاليف عند التنقيب عن النفط والغاز الصخريين.

وحسب تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، فإن العالم يملك ٣٤٥ مليار برميل من النفط الصخري الذي يمكن استخراجه الآن، وهو الأمر الذي لم يكن متاحاً سابقاً، ويفوق هذا إجمالي الاحتياطي المؤكد في السعودية الذي يعادل ٣٠٠ مليار برميل. ومن ثم، ففي حال استغلال هذا المورد،

فإن خارطة الطاقة العالمية سوف تتغير بشكل جذري. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة المعتمدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الولايات المتحدة قد تصبح أكبر منتج للنفط بحلول عام ٢٠١٥ بفضل النجاحات التي تحققها في إنتاج النفط الصخري.

وأثار هذا التطور التساؤل حول موقع الدول النفطية العربية في سوق الطاقة العالمي، والسياسات التي يتعين عليها اتباعها للتكيف مع هذا الوضع، فضلاً عن تأثير ذلك في السياسة الأمريكية في المنطقة. وتوقّع بعض المحللين أن الزيادة من موارد الطاقة غير التقليدية ستدفع دول منطقة الخليج، وبالأخص السعودية، إلى خفض إنتاجها حتى تتمكن من الحفاظ على دورها المؤثر في أسعار النفط. وتوقع آخرون أن الزيادة في عرض النفط ستؤدي إلى خفض أسعاره، الأمر الذي سيؤثر في اقتصادات هذه الدول، ويمكن أن يمتد هذا التأثير إلى اقتصادات البلدان العربية الأخرى غير النفطية المرتبطة بالاقتصادات الخليجية.

من ناحية أخرى، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن إنتاج الغاز والنفط الصخريين يرتبط بمستوى مرتفع لأسعار النفط، نظراً إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بانخفاضها في البلدان العربية. كما أن الانخفاض المتوقع في حجم الطلب نتيجة تحقيق ما تسميه واشنطن «الاستقلال في مجال النفط» سوف يتم تعويضه من خلال الازدياد المستمر في الطلب الآسيوي، وبخاصة من جانبي الهند والصين، اللتين ستحلان محل الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم.

وإذا كان بعض الباحثين يرجع التغير الحادث في السياسة الأمريكية وزيادة اهتمامها بآسيا إلى تزايد نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، ففي الحقيقة إنه لا يمكن قبول هذا الرأي على إطلاقه، وذلك بالنظر إلى عدة حقائق:

١ ـ ارتباط تكلفة إنتاج النفط والغاز الصخريين بسعر مرتفع لبرميل النفط لا يقل عن سبعين دولاراً يعطي للدول كبيرة الإنتاج كالسعودية وروسيا قدرة كبيرة في التأثير، وذلك لأن إغراق سوق النفط بكميات كبيرة وبأسعار أقل من سبعين دولاراً يؤدي إلى توقف إنتاج النفط الصخري. وتشير بعض الدراسات إلى أن السعودية والإمارات والكويت والعراق تستطيع بيع برميل النفط عند مستوى أربعين دولاراً مع تحقيق عائد مناسب، وهو ما لا يمكن أن تفعله الدول الأخرى المنتجة للنفط نظراً إلى ارتفاع تكلفة إنتاجه فيها، ومن ثم تصبح دول الخليج هي المنتجة الوحيدة التي يمكنها تغطية تكاليف

الإنتاج، وتحقيق أرباح أيضاً مع انخفاض أسعار النفط إلى حد الأربعين دولاراً للبرميل. لذلك، فالأرجح أن تحافظ السعودية والدول الخليجية النفطية على تأثيرها في أسعار الطاقة العالمية في العقود القادمة.

٢ ـ من ناحية أخرى، يمكن القول بوجود مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى المنتجة للنفط والمصدرة له تتمثل بالحفاظ على مستوى السعر الذي يسمح باستمرار إنتاج النفط الصخري، ففي هذا استفادة للطرفين، إذ تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار في تقليل اعتمادها على نفط الخليج، وفي الوقت ذاته تستفيد دول الخليج من السعر المرتفع للنفط، وبخاصة مع استمرار حجم الطلب العالمي، عليه كما تمّت الإشارة إلى ذلك سلفاً.

٣ ـ إن ازدياد استهلاك الصين للنفط بحيث أصبحت المستورد الأول له في العالم سوف يخلق مساحة واسعة من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بينها وبين البلدان العربية. ويترتب على ذلك ازدياد الدور الصيني في القضايا العربية، كما سوف يتم الإشارة إليه فيما بعد.

٤ ـ وفّر هذا التطور الأرضي المشتركة لبناء علاقات عربية ـ روسية على أساس من المصالح المشتركة بحكم التأثر بما يجري في سوق الطاقة، ويؤدي إلى مزيد من التعاون والتنسيق في مجال الإنتاج والأسعار.

٥ ـ إنه لا يوجد ما يمنع دول الخليج من المشاركة في الاستثمار في مشاريع إنتاج النفط والغاز الصخريين والاستفادة من العائد الذي يمكن أن يتحقق. وفي هذا المجال صرح محمد الماضي الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بمنتدى دافوس في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، أن الشركة تجري محادثات مع عدة شركات أمريكية للاستثمار في الغاز الصخري بالولايات المتحدة، وإن هذا أمر جديد على أنشطة الشركة، مضيفاً أن الاستثمار سيكون في عمليات المصب التي تشمل التكرير والتوزيع.

ومن ثم نستطيع القول إنه إذا كانت تكنولوجيا إنتاج النفط والغاز الصخري قد أتاحت أوراقاً لدى الجانب الأمريكي، فإنها في الوقت ذاته، أوجدت أوراقاً أخرى لدى الجانب العربي يتعين علينا استخدامها وتوظيفها لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح العربية.

خامساً: تبلور القوة الروسية
وتنامي دورها السياسي والدبلوماسي

استمر الاقتصاد الروسي في استرداد عافيته، ووفقاً لأرقام البنك الدولي في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، فإن الاقتصاد الروسي سبق اقتصادات جميع البلدان الأوروبية بما فيها ألمانيا، وشغل المركز الخامس بين اقتصادات العالم وفقاً لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي. وسبقه في الترتيب الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان، بينما شغلت ألمانيا الموقع السادس. وأكد تصنيف صندوق النقد الدولي ما وصل إليه البنك الدولي مع اختلاف بسيط وهو أن روسيا جاءت في المرتبة السادسة بدلاً من الخامسة.

ووفقاً لتصنيف البنك الدولي، فقد أُدخلت روسيا في مجموعة الدول ذات الدخل القومي المرتفع وفقاً لمؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وذلك مقارنة بوضعها السابق على مدى عشر سنوات عندما كانت تدخل في عداد الدول ذات الدخل القومي فوق المتوسط. ويُعد تحسن ترتيب روسيا مؤشراً إيجابياً يساعد على انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المقرر في العام ٢٠١٥.

١ ـ تحسن القدرة الاقتصادية

أشار الرئيس فلاديمير بوتين في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ إلى أهم مؤشرات النمو التي حققها الاقتصاد الروسي، موضحاً أن هذا العام كان عاماً حافلاً بالكد والعمل والإنجاز. وللتدليل على ذلك، ذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الروسي سجل نمواً راوح ما بين ٤,١ بالمئة و٥,١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٢، وأن معدلات التضخم بلغت ٦,١ بالمئة مقارنة بـ٦,٦ بالمئة في ٢٠١٢، وأن الإنتاج الزراعي نما بنسبة ٦,٨ بالمئة، فساهم القطاع الزراعي بشكل ملحوظ في رفع مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الأوضاع كانت أفضل في القطاع الزراعي، فزاد إنتاج الحبوب في عام ٢٠١٣ بنحو ٣٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٢، وهو ما مكن السلطات الروسية من تغطية حاجات السوق الداخلية وتلبية تعاقدات التصدير. كما نما قطاع الإسكان والتعمير بنسبة ١٢,١ بالمئة. وارتفعت الرواتب الحقيقية للعاملين بنسبة ٥,٥ بالمئة. وزاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النصف الأول من عام ٢٠١٣ ثلاث مرات مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٢.

ومن الجدير بالذكر أن صندوق «مبادلة» الإماراتي وقّع اتفاقاً مع صندوق الاستثمارات الروسية يتم بموجبه إنشاء صندوق استثماري مشترك برأسمال ٢ مليار دولار بالمشاركة بين الطرفين بهدف تمويل مشروعات بنية تحتية في قطاعات الاقتصاد الروسي المختلفة، وجرى توقيع الاتفاق خلال زيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وزير الدفاع إلى روسيا في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. وحسب التقدير الروسي فإن هذه الشراكة بين موسكو ودولة الإمارات من الأرجح أن تشجع تدفق رؤوس الأموال إلى الاستثمار المباشر فيها، وهو ما دفع الرئيس بوتين إلى الإشارة إلى هذه التجربة في لقاء له مع المستثمرين الأجانب في مطلع عام ٢٠١٤. ونتيجة لهذا النمو الاقتصادي، حقق الاقتصاد الروسي فائضاً في ميزانه التجاري الذي بلغ حجمه ١٤٦,٨ مليار دولار.

وحققت روسيا رقماً قياسياً في إنتاج النفط عام ٢٠١٣، فقد بلغ معدل الإنتاج ١٠,٥٣ مليون برميل يومياً متجاوزة في ذلك إنتاج السعودية، وزاد إنتاج شركة «غاز بروم» من الغاز المكثف، فبينما وصل معدل الاستخراج في عام ٢٠١٠ إلى ٢٧٠ ألف برميل يومياً، زاد في عام ٢٠١١ إلى ٣٠٠ ألف برميل، ووصل عام ٢٠١٣ إلى ٣٥٠ ألفاً. وتقوم روسيا بتزويد أوروبا بحاجاتها من الغاز اللازم للتدفئة. وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع في أسعار النفط والغاز.

في هذا السياق، تطور التعاون الروسي ـ الصيني في مجال النفط والغاز، فوافقت الصين على المساهمة في رأس مال شركة النفط الحكومية الروسية (روسنفت)، كما حققت المفاوضات بين البلدين تقدماً كبيراً بشأن خط الأنابيب الشرقي الذي بدأ التشغيل التجاري له عام ٢٠١١ الذي سيتم من خلاله تصدير ٣٨ مليار قدم مكعب من الغاز إلى الصين سنوياً. ومن الواضح أن هذا التعاون بين البلدين في مجال النفط والغاز يحقق مصلحة مشتركة، فهو يضمن لروسيا سوقاً ضخمة للطاقة تمثل بديلاً من الطلب الأوروبي المتراجع بسبب الأزمة المالية العالمية، ومصدراً لتمويل الاستثمارات فيها، بينما يوفر للصين مصدراً آمناً لتوفير حاجاتها المتزايدة من الطاقة.

مع ذلك، فإن الصورة ليست وردية تماماً، فقد عانى القطاع الصناعي الروسي صعوبات جمة خلال عام ٢٠١٣، وجاءت مؤشرات نموه بشكل عام أسوأ مما كان متوقعاً. فقد اتسم أداء هذا القطاع بالركود، وكانت نتائجه خلال هذا العام الأسوأ بين قطاعات الاقتصاد الأخرى، حيث سجل الإنتاج الصناعي نمواً ضعيفاً للغاية يقترب من الصفر. واستمر معدل البطالة عند ٥,٥ بالمئة ليصل عدد العاطلين من العمل إلى ٤ ملايين شخص. كما فقدت العملة الروسية «الروبل» نحو ١٠ بالمئة من قيمتها في عام

٢٠١٣، وهو ما أدى إلى تدخل البنك المركزي بشكل مؤقت لدعم العملة الوطنية. ومع أن الحكومة الروسية لم تدخر جهداً خلال عام ٢٠١٣ من أجل حفز القطاع الصناعي على النمو، عن طريق تطبيق قواعد اقتصاد السوق وتوفير قوة شرائية لدى المستهلكين، وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال وخفض الضرائب، إلا أن نتائج عملها كانت محدودة.

وتعود أسباب الركود بدرجة أولى إلى أسباب داخلية وهي اعتماد الاقتصاد على صادرات المواد الخام، إضافة إلى المصاعب والعراقيل التي تواجه قطاع الأعمال والشركات، وانخفاض جاذبية الاستثمار، وضعف الطلب المحلي. أما الأسباب الخارجية فتتمثل بالركود الاقتصادي في أوروبا. وبالرغم من هذه المؤشرات، فهناك اتفاق عام على أن أسس الاقتصاد الروسي قوية ويلزمها فقط بعض الإصلاحات الهيكلية وتحسين مناخ الاستثمار لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

في هذا السياق، كان تقييم بوتين لتباطؤ نمو الاقتصاد الروسي كما ورد في كلمته في المنتدى الاستثماري السنوي «روسيا تنادي» في تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١٣ يعود إلى استمرارية تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية بحكم طابعها الهيكلي، وأكد أن الحكومة الروسية مستمرة في دعم مشروعات البنية التحتية الضخمة وتمويلها، وأنها سوف تتقاسم المخاطر مع المستثمرين بتوظيف مبالغ من صندوق الرفاه الوطني شرط استردادها مرة أخرى، وأن الحكومة تواصل سن القوانين اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع المستثمرين. ودعا بوتين إلى زيادة إنتاجية العمل لتصل إلى مستويات الدول المتقدمة.

٢ ـ تطور القدرة العسكرية ـ الدبلوماسية

أشار الرئيس بوتين في خطابه أمام البرلمان في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، إلى تنامي القدرة العسكرية الروسية، محذراً الغير من أوهام التفوق العسكري على روسيا، مشدداً أن بلاده تملك من القوة ما يكفي لعدم السماح بذلك. ولفت بوتين النظر إلى أن روسيا تتابع عن كثب زيادة القدرات العسكرية لدى الدول الأخرى، وظهور منظومات تسلح جديدة مثل القنابل النووية المحدودة والصواريخ التدميرية غير النووية والمنظومة الصاروخية المفاجئة وبعيدة المدى، موضحاً أن روسيا بعقيدتها العسكرية وقدراتها ومنظومات التسلح العصرية المتوافرة لديها قادرة على التعامل مع هذه المخاطر والتحديات وضمان أمن الدولة وسلامتها، مشيراً إلى أن روسيا، بصفتها دولة

عظمى، لا تسعى إلى الهيمنة أو القيادة الدولية والإقليمية، وأنها لن تفرض وصايتها على أحد ولا تعطي دروساً لأي طرف كان، وهو ما اعتبره بعض المحللين انتقاداً غير مباشر للولايات المتحدة.

ويمكن القول إن الحصيلة النهائية بالنسبة إلى تطور عناصر القوة الاستراتيجية الروسية في عام ٢٠١٣ كانت إيجابية، وقد ترجمتها القيادة الروسية بحركة نشطة على صعيد السياسة الخارجية، أكدت بموجبها موقعها كلاعب دولي رئيسي. ويشير تقرير لوزارة الخارجية الروسية إلى أن النجاحات الأكبر لروسيا في هذا العام تحققت في مجال السياسة الخارجية، فقد كان لقمّة مجموعة العشرين التي عقدت في سان بطرسبورغ أهمية كبيرة من منظور مكانة روسيا الدولية. ففي هذه القمة، لم يقتصر النقاش على الأزمة السورية، وإنما تم اتخاذ قرارات مفصلية في ما يخص تطوير الاقتصاد العالمي وتجاوز الأزمة الاقتصادية.

ومن وجهة النظر الروسية، فقد كان من أهم إنجازاتها الخارجية في هذا العام الوصول إلى حل بشأن مشكلة السلاح الكيميائي السوري، فقد جنّبت مبادرة موسكو دمشق ضربة عسكرية أمريكية غربية، كما جنّبت واشنطن التورط في صراع جديد. ونتيجة لذلك، عاد الحديث في العالم عن روسيا بوصفها لاعباً إقليمياً ودولياً مهماً، كما أدت روسيا دوراً هاماً في إنجاز الاتفاق بين مجموعة ٥+١ وإيران بشأن الملف النووي الإيراني.

واستمرت الجهود الروسية في تدعيم أواصر التنسيق والتعاون في دائرة رابطة الدول المستقلة التي تعدها موسكو بمنزلة مجالها الحيوي، فقد صرح وزير الخارجية سيرغي لافروف، في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، بأن اجتماع وزراء خارجية رابطة الدول المستقلة في مينسك سلط الضوء على أهمية تنسيق التعاون في مجال السياسة الخارجية، بما في ذلك قضايا الوضع في سورية، وأفغانستان، والتواصل مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وفي السياق نفسه، تابعت موسكو تطور الأحداث في أوكرانيا باعتبارها دولة لها حدود مشتركة. فعارضت انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وضغطت على الرئيس الأوكراني فيكتور ياناكوفيتش لوقف المفاوضات مع بروكسل بهذا الشأن وتوقيع اتفاقية بديلة للتعاون الاقتصادي مع روسيا، وهو ما أدى إلى نشوب أزمة سياسية وخروج التظاهرات ضد الرئيس، وأعقب ذلك تصويت البرلمان الأوكراني في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٤ على الموافقة على إقالة الرئيس المنتخب وتعيين أوليكساندر توريتشينوف رئيساً مؤقتاً إلى حين إجراء انتخابات جديدة في ٢٥ أيار/ مايو.

وفي إطار تأكيدها لقوتها الاستراتيجية، هددت روسيا في حزيران/يونيو ٢٠١٣ بإمكان الانسحاب من معاهدة القوى النووية متوسطة المدى الموقعة بين موسكو وواشنطن في ١٩٨٧، وذلك كرد فعل على نشر الولايات المتحدة لمنظومة الصواريخ متوسطة المدى والتكتيكية في أوروبا، وأن روسيا تواجه تهديد تلك الصواريخ من عدد من الدول المجاورة. وصرح بوتين بأنه «بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لم يكن هذا النظام ضرورياً، ولم يتم استخدامه»، واستمر الرفض الروسي لاقتراح الرئيس أوباما بخفض الترسانتين النوويتين الروسية والأمريكية بما يصل إلى الثلث.

وفي ما يتصل بالعلاقات الروسية ـ الأمريكية، كان تقييم نائب وزير الخارجية الروسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ باتسامها بالركود، وأضاف أن قضية نظام الدرع الصاروخية لحلف الناتو، والضجة بشأن سنودن عميل الاستخبارات الأمريكية، واتهام دبلوماسيين روس في قضايا احتيال في الولايات المتحدة، والعقوبات المفروضة على بعض المواطنين الروس، كلها أثرت في العلاقات الثنائية بين البلدين، وأنه بالرغم من تحقيق بعض التقدم بخصوص سورية وإيران، فإن التوازن الإجمالي في العلاقات الروسية ـ الأمريكية لم يكن إيجابياً، مشيراً إلى أن موسكو سعت إلى عدم تفاقم النزاعات، بينما استمر السياسيون الأمريكيون في النظر إلى روسيا في إطار نمطي يتسم بعدم التقدير واللامبالاة تجاه المصالح الروسية.

٣ ـ تأثير الصعود الروسي في الوطن العربي

كان لصعود القوة الروسية وتنامي دورها السياسي والدبلوماسي أثر واضح في المستوى العربي، وصب استمرار الأزمة السورية وتغير المشهد السياسي في مصر في ٢٠١٣ في مصالح الدب الروسي في ظل تراجع الدور الأمريكي سواء عن قصد، كما صرحت سوزان رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي، أو نتيجة للارتباك الذي أصاب إدارة أوباما.

كما جاء الموقف الروسي المؤيد للوضع الجديد في مصر بعد حزيران/يونيو ٢٠١٣ مدخلاً إضافياً إلى توسيع الدور الروسي في المنطقة وزيادة وجوده في دولة ارتبطت بالولايات المتحدة لسنوات طويلة بعدما كانت ترتبطها علاقات وثيقة بالاتحاد السوفياتي، مستفيدة في ذلك من أخطاء السياسة الأمريكية وارتباكها. فعقب قرار واشنطن بتجميد بعض المساعدات العسكرية والمالية لمصر، اتجهت القاهرة إلى موسكو كبديل. وترتب على هذا التلاقي قيام عدد من الوفود العسكرية والسياسية بزيارات بين

البلدين، فقام مدير الاستخبارات الحربية الروسية الجنرال فيكسلاف كوندراسكو بزيارة للقاهرة في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، على رأس وفد عسكري وأمني، وأعقبها زيارة كل من وزيري الدفاع والخارجية الروسيين القاهرة في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وهي زيارة أسفرت عن اتفاق الجانبين على عقد لقاءات سنوية بين وزيري الدفاع والخارجية من الجانبين واجتماعات قمة كل عامين بالتناوب، كما تم الإعلان عن عقد صفقة سلاح بين البلدين بتمويل سعودي ـ إماراتي بقيمة ٢,٤ مليار دولار لدعم القدرات الدفاعية المصرية.

وتلا ذلك زيارة وزيري الدفاع والخارجية المصريين لموسكو في ١٢ ـ ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٤ التقيا خلالها بالرئيس بوتين ووزيري الدفاع والخارجية الروسيين. وأسفرت هذه الزيارة عن الاتفاق على خطة لتنفيذ صفقة السلاح المشار إليها أعلاه، وإعلان بوتين دعمه للسيسي في خوض انتخابات الرئاسة في مصر.

كانت هذه الزيارة هامة في مسار العلاقات الروسية ـ المصرية، فقد هدفت القاهرة منها إلى تأكيد وجود بدائل أخرى أمامها للتحرك الخارجي في مواجهة استخدام الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية كأداة للضغط على مصر، وتأكيد حريتها في اتخاذ قرار السياسة الخارجية، وكسب الدعم الروسي ضد الإرهاب، وبخاصة أن روسيا صنفت الإخوان كجماعة إرهابية من عام ٢٠٠٣. أما موسكو فقد هدفت من ناحيتها، إلى تنشيط سياستها في الوطن العربي، واستعادة علاقاتها التاريخية مع مصر، وفتح أسواق جديدة للسلاح والتجارة لها في البلدان العربية، حيث أكد الرئيس بوتين رغبته في زيادة حجم التبادل التجاري بين روسيا ومصر إلى ٥ مليارات دولار.

ترافق ذلك مع زيارة عدد من القطع البحرية الحربية الروسية (كان أشهرها الطراد «فارياج») لميناء الإسكندرية. ومثّل ذلك تطوراً استراتيجياً هاماً للأسطول الروسي، الذي انحصرت التسهيلات المتوافرة له في البحر المتوسط على ميناء طرطوس السوري، الذي لم يعد مكاناً مأمولاً بسبب تطورات القتال في سورية.

كما شهدت العلاقات الروسية الخليجية تفاعلات هامة خلال عام ٢٠١٣ كان أبرزها: زيارة الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود رئيس الاستخبارات السعودي إلى موسكو في ٣١ تموز/ يوليو، التي أجرى فيها مباحثات مع الرئيس بوتين ومع نظرائه في الاستخبارات الروسية؛ وزيارة الشيخ محمد بن زايد وزير الدفاع الإماراتي في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، التي أسفرت عن تعزيز التعاون الاقتصادي بين

البلدين وإنشاء صندوق استثماري مشترك برأسمال ٢ مليار دولار، كما تمّت الإشارة سابقاً.

بشكل عام، فإن عودة «الكرملين» إلى زيادة وجوده في المنطقة يمثل تهديداً للانفراد والهيمنة الأمريكيين باعتبار موسكو قوة كبرى منافسة. وكشف عام ٢٠١٣ عن اتساع مساحة المصالح المشتركة بين أغلب البلدان العربية الرئيسية وروسيا، وهو ما بدا في حرصها على استمرار الحوار مع موسكو وعدم توجيه انتقادات مباشرة لها في الموضوعات المختلف عليها، مثل الموقف من الأزمة السورية؛ إذ يلاحظ أن الجانب العربي لم يوجه نقداً صريحاً أو حاداً لروسيا في هذا الشأن.

سادساً: استمرار صعود الدور الصيني والهندي

مع استمرار الصعود الآسيوي في الاقتصاد العالمي، وازدياد نصيب الدول الآسيوية في حجم الناتج الإجمالي العالمي، وكذلك نصيبها في حجم التجارة الدولية، ازدادت الأهمية الاستراتيجية لآسيا، كما ازداد دورها العالمي وإسهامها في التفاعلات الدولية. وفي هذا السياق، برز على وجه الخصوص دور كل من الصين والهند، وذلك على النحو التالي:

١ ـ الصين

رغم تراجع معدل النمو الاقتصادي في الصين عام ٢٠١٣ إلى أدنى معدل، منذ ما يزيد على خمسة عشر عاماً، وهو نسبة ٧,٥ بالمئة، إلا أن السلطات الصينية اعتبرته نجاحاً وتحقيقاً للهدف الذي وضعته في ظل ركود الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، تعتزم الحكومة الصينية دعم الطلب الداخلي على السلع والخدمات للحد من الاعتماد على الصادرات، وخصوصاً في ظل التراجع الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة. وفي سبيل ذلك، تسعى إلى عدم زيادة التضخم للحفاظ على القوة الشرائية لدى مواطنيها. وأشار رئيس الوزراء لي كيكيانج إلى أن العامل الأساسي للحفاظ على استقرار معدل النمو هو تطوير قطاع الخدمات.

أ ـ حزمة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية

اختتم الحزب الشيوعي الصيني أعمال مؤتمره السنوي هذا العام بإقرار حزمة من سياسات الإصلاح الاقتصادي تقوم على حرية السوق الداخلية. وقد أوضح البيان

الختامي أنه سيتم الاعتماد أكثر على قوى السوق في تخصيص الموارد وتحسين دور الحكومة الاقتصادي. ووفقاً لذلك، من المتوقع أن تمتد الإصلاحات إلى قطاعات كانت خاضعة لسيطرة الحكومة مثل السكك الحديد والنقل الجوي والطاقة والاتصالات.

ويبدو أن هذا القرار برفع قبضة الحكومة عن عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية يمثل بداية إصلاح جذري وإعادة هيكلة للاقتصاد نحو اقتصاد السوق الحر؛ إذ إن هذه الإصلاحات تتضمن الحد من تحكم الشركات الحكومية العملاقة في أسعار عدد من السلع والخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والنفط والغاز، وزيادة دور القطاع الخاص، والتحرك نحو تحرير العملة الصينية اليوان تجاه العملات الأخرى، مع اتجاه أكثر نحو اللامركزية الاقتصادية بهدف تحقيق مستوى أكبر من الكفاءة الاقتصادية. وأثار هذا الهدف طرح قضايا جديدة لم تكن مثارة في الصين من قبل مثل حقوق التعاقد والملكية، وإنشاء سوق للملكية العقارية في الريف للحد من ارتفاع أسعار المساكن، والسماح بإنشاء المؤسسات المصرفية التي يمولها القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي.

ب ـ التجارة الخارجية الصينية على القمة

أصبحت الصين الآن هي أكبر قوة تجارية في العالم، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فاق حجم التبادل التجاري السنوي للمرة الأولى أربعة آلاف مليار دولار أمريكي، أي نحو ثلاثة آلاف مليار يورو. وهكذا تربعت الصين على قمة تجارة البضائع العالمية. وقد اتخذ التبادل التجاري الصيني صوراً مختلفة، إذ انخفض قليلاً مع الأسواق التقليدية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، بينما حدثت زيادة ملموسة مع الأسواق الناشئة.

وفي عام ٢٠١٣، استمر الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري مع الصين، يليه الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع دول منطقة جنوب شرق آسيا.

ج ـ تنامي القدرات العسكرية

في ما يتعلق بالإنفاق العسكري عام ٢٠١٣، فقد استمر الاتجاه العام إلى التزايد. وتعتبر الصين القوة العسكرية الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا. ويشير تقرير التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي السنوي الذي يصدر عن المعهد الدولي لأبحاث السلام بستوكهولم، إلى أن الصين زادت إنفاقها العسكري ثلاثة

أضعاف بالأسعار الحقيقية خلال العقد الماضي، وأنه نظراً إلى نموها الاقتصادي السريع، فإن العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري ما زال معتدلاً بنسبة ١,٢ بالمئة من إجمالي الناتج القومي. ومع أن الولايات المتحدة ما زالت تحتل المركز الأول، إلا أن الفجوة بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة، حيث كشفت الصين عن امتلاكها أولى حاملات الطائرات، وقاذفة شبح جديدة، وصواريخ باليستية مضادة للسفن لها قدرة على تهديد أقوى القطع البحرية الأمريكية.

يضاف إلى ذلك النمو المتزايد في قدرات الصين في مجالات الفضاء والحروب الإلكترونية. فقد قامت الصين في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ بإطلاق سفينة الفضاء «شينخو ـ ٨»، وذلك في إطار برنامجها الذي يعد من أبرز البرامج الفضائية تقدماً في آسيا، الذي يتضمن تطوير أسلحة مضادة للأقمار الصناعية قد تكون قادرة على تدمير الأقمار الصناعية العسكرية الأمريكية أو التشويش على عملها، وهو ما أثر في نمط علاقاتها بدول جنوب وشرق آسيا، وبالولايات المتحدة، وفي دورها في مستقبل النظام الدولي، وهو ما حدا بواشنطن إلى الاعتراف بالصين كبلد رئيسي في مجال الفضاء، وسعت إلى بدء حوار منتظم بهدف التوصل إلى معاهدة دولية جديدة بشأن استخدامات الفضاء، أو تفعيل الاتفاقية الدولية للفضاء الخارجي والأجرام السماوية المبرمة عام ١٩٦٧.

وتبرز مخاطر البرنامج الفضائي الصيني بالنسبة إلى الولايات المتحدة في إمكان تعرض المصالح الحيوية العسكرية الأمريكية للخطر، وبخاصة ما يتعلق بالصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التي تستمد معلوماتها من الأقمار الصناعية، وهو ما يجعل الانتصار الأمريكي في أي معركة عسكرية محتملة مع الصين باهظ التكاليف، وبما يشكل قيداً على اللجوء إلى القوة العسكرية، ويعزز من مركز الصين التفاوضي في أي صراع قادم.

وارتباطاً بهذا، تأتي قضية الهجمات على المواقع الإلكترونية في الولايات المتحدة لتضيف بعداً جديداً للصراع بين البلدين، وبخاصة في ضوء تقرير «التنمية العسكرية والأمنية في الصين» الذي أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية في ٦ أيار/ مايو ٢٠١٣، الذي ورد فيه أن «بعض الهجمات ضد الشبكات الإلكترونية للحكومة الأمريكية في ٢٠١٢.. يظهر أنها منسوبة بشكل مباشر للحكومة والقوات المسلحة في الصين»، وهو ما نفته الصين مؤكدة أن جهدها العسكري يهدف إلى حماية استقلال الدولة، وسيادتها، وسلامة أراضيها.

ويزيد من القلق الأمريكي في هذا الشأن أن واشنطن هي الأكثر اعتماداً على الفضاء الخارجي في الجوانب العسكرية. لذلك يشعر المسؤولون الأمريكيون بالقلق لدى ظهور أي اختراعات أو اختبارات جديدة قادرة بشكل أو بآخر على تعطيل النشاط الاستخباراتي الأمريكي في مجال الفضاء.

ويشير عديد من تقارير مراكز البحوث الإستراتيجية الغربية المتابعة لنمو القدرة العسكرية الصينية، إلى أن الصين تنفذ برنامجاً متكاملاً لتطوير قدراتها في هذا المجال، بما في ذلك القدرات التقليدية وغير التقليدية. وفي عام ٢٠١٣، استمر تركيز الصين على تطوير قواتها البحرية، ويرجع ذلك إلى تزايد التهديدات التي تواجهها في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي؛ كما ركزت على تطوير قواتها في مجال الحرب الإلكترونية، نظراً إلى تزايد مصادر التهديد الإلكترونية للأمن القومي الصيني، وعلى تطوير برنامجها الفضائي، وهو ما يشير إلى أن الصين تعِد وبشكل تدريجي القدرة العسكرية اللازمة لممارسة دور الدولة الكبرى التي تستطيع المنافسة والمشاركة في قيادة النظام الدولي.

د ـ تأثير الصعود الصيني في الوطن العربي

ترتب على الصعود الصيني المتواصل زيادة القوة الاستراتيجية للصين، واتساع نطاق مصالحها على مستوى العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة اهتمامها بالسياسة الخارجية وانخراطها في التعامل مع القضايا الدولية المختلفة، وبخاصة في المناطق ذات الصلة بمصالحها الاستراتيجية، وساعد على ذلك حالة التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، وتبنّي الصين استراتيجية إدارة الصعود السلمي التي تتطلب بناء توازنات مناسبة ومتطورة على المستويين الإقليمي أو الدولي.

يمكن القول إن الصعود الصيني يحمل الكثير من الفرص الإيجابية بالنسبة إلى الوطن العربي: **أولها**، أنه يمثل قوة متنامية موازنة للولايات المتحدة على مستوى النظام الدولي، وهو يقلّل، من ثم، من حدة هيمنة الأخيرة على تفاعلات هذا النظام؛ **وثانيتها**، أن هناك مساحة واسعة من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الصين والوطن العربي، فالنمو الاقتصادي الصيني يعني زيادة في الطلب على الطاقة، وهو الأمر الذي يمكن أن يوفره الجانب العربي، وفي الوقت نفسه يحقق مصلحة عربية مباشرة، لأنه يعوض التراجع المتوقع للطلب الأمريكي والأوروبي على موارد الطاقة العربية، كما أن الوطن العربي له أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الصين، نظراً إلى أنها بحكم موقعها

الجغرافي تعد منطقة ممر لحركة التجارة من وإلى الصين التي ـ كما ورد من قبل ـ تحتل الموقع الأول في حركة التجارة الدولية. من ناحية أخرى فإن هناك مجالات واسعة للاستثمار المشترك، والاستفادة من الخبرة التكنولوجية الصينية المتقدمة.

يؤكد هذه النتيجة اتساع التفاعلات العربية ـ الصينية وتنوعها في عام ٢٠١٣. فوفقاً لتقرير صيني صدر في نهاية العام بعنوان «عام حافل بتطوير العلاقات الصينية ـ العربية ودفعها إلى آفاق أرحب» أشار المبعوث الصيني الخاص إلى منطقة الشرق الأوسط السفير وو سي كه إلى أن القيادة الصينية التي تولت السلطة في آذار/ مارس تولي اهتماماً أكبر بتطوير العلاقات مع البلدان العربية، وتبذل جهوداً أكثر لحل القضايا العربية. وتمثل ذلك في اطّراد نمو العلاقات الصينية ـ العربية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

على المستوى السياسي، سعت الصين خلال العام إلى تكثيف اتصالاتها في مختلف المجالات، وهو ما تمثل بزيارات متبادلة رفيعة المستوى، حيث استضافت الصين أربعة من القادة العرب، هم: الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والرئيس اليمني عبد ربه منصور، والملك عبد الله الثاني ملك الأردن، والملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين؛ أسفرت عن توقيع العديد من اتفاقيات التعاون. كما زار الصين ٢٤ مسؤولاً عربياً رفيع المستوى، من بينهم ستة وزراء خارجية كلٍّ من مصر والسعودية وسورية والسودان والصومال واليمن، ووزراء استثمار أو تجارة، مثل وزيري الاستثمار والنفط السودانيين، ووزير التجارة والصناعة الكويتي، ومدير عام جمارك دبي، علاوة على زيارة العديد من كبار المسؤولين العسكريين، مثل رئيس الأركان العامة للجيش الوطني الموريتاني، ووزير الدفاع اليمني، والقائد العام لسلاح البحرية العماني.

في المقابل، قام العديد من المسؤولين الصينيين بزيارات للدول العربية حيث قام وو سي كه بأربع جولات مكوكية شملت جميع البلدان العربية تقريباً، وجولة وزير الخارجية وانغ يي على عدد من الدول العربية، وخلال الزيارة أكد الوزير الصيني أن سياسة بلاده تقوم على أربع دعائم رئيسية، وهي: «دعم الدول العربية بثبات للمضي قدماً على الطريق الذي تختاره بنفسها، ومساندة الدول العربية في حل القضايا الساخنة عبر الطرق السياسية، والتمسك بإزالة الخلافات عبر الحوار، وحل النزاعات عبر المفاوضات، وتوطيد التعاون بين الصين والدول العربية وتحقيق التنمية المشتركة، ودعم الدول العربية في الحفاظ على حقوقها العادلة»، مؤكداً أن الصين ظلت وستظل

تنظر إلى علاقاتها مع الدول العربية من منظور استراتيجي بعيد المدى وتعمل على تعزيزها انطلاقاً من هذا المنظور.

وفي هذا الإطار أشار التقرير إلى دعم الصين الثابت والراسخ للقضية الفلسطينية الذي تجسّد خلال عام ٢٠١٣ في بذل الجهود للإسهام في إيجاد حل لها، ودعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً وإعلامياً. وتمثل ذلك بعدة مناسبات؛ ففي أيار/ مايو، وجّه الرئيس شي جين بينغ، بعد شهر واحد من توليه السلطة، الدعوة إلى كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لزيارة بكين على التوالي لإجراء محادثات منفصلة ومعمقة معهما، وذلك لكي يشرح الرئيس شي بنفسه الرؤية الصينية حول تسوية القضية الفلسطينية. وفي ١٨ و١٩ حزيران/ يونيو، استضافت بكين للمرة الأولى المؤتمر الدولي لدعم عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية الذي حضره ممثلون من أكثر من ٤٠ دولة ومنظمة دولية، أكدت فيه الصين مجدداً دعمها الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني.

وعندما قام وزير الخارجية وانغ يي بجولته، اختار فلسطين كمحطة أولى له، ما يدل على الاهتمام الصيني بهذه القضية، حسب تعبير المبعوث الصيني وو سي كه نفسه، وهو الأمر الذي قدرته السلطة الفلسطينية، وعبّر عنه وزير الشؤون الخارجية رياض المالكي بأن زيارة وانغ يي «تمثل تأكيداً جديداً على موقف الصين الداعم للقضية الفلسطينية خصوصاً بعد إعلانها قبل أشهر عن رؤيتها للسلام في المنطقة واستعدادها للعب دور فعال استناداً إلى الحقوق الفلسطينية وقرارات الأمم المتحدة»، معرباً في الوقت نفسه عن الترحيب الفلسطيني بدور أكبر للصين في عملية السلام.

وفي ما يتعلق بالأزمة السورية، فقد سعت الصين إلى إيجاد حل سلمي لها، إذ تتمسك الصين بالحل السياسي للأزمة وتعمل على حماية مصالح الشعب السوري الأساسية وحفظ السلم والاستقرار في سورية. ودعت الصين مراراً إلى ضرورة تضافر جهود جميع الأطراف والعمل معاً لعقد اجتماع جنيف الثاني وبدء عملية انتقال سياسي شامل. وانطلاقاً من هذا الموقف، اضطلعت الصين بدور الوسيط بين الحكومة السورية وبعض قوى المعارضة، حيث دعت الائتلاف الوطني السوري المعارض إلى زيارة بكين في أيلول/ سبتمبر، وأجرى المبعوث وو سي كه عدة لقاءات مع جماعات المعارضة أثناء زيارته للمنطقة بهدف تقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة.

كما شاركت الصين بنشاط في مشاورات مع مجلس الأمن والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وساهمت في التوصل إلى اتفاق بين سورية والمجتمع الدولي لتدمير ترسانتها من تلك الأسلحة. وأرسلت خبراء عسكريين للانضمام إلى وفد الأمم المتحدة المكلف بالتفتيش عن الأسلحة الكيميائية وتدميرها، كما قررت الصين توفير حراسة بحرية أثناء نقل هذه الأسلحة من الموانئ السورية لتدميرها في المياه الدولية. إضافة إلى ذلك، قدمت الصين معونات إنسانية طارئة للاجئين السوريين في الأردن، ومساهمات نقدية للمنظمات الإنسانية الدولية العاملة في هذا الحقل بلغت سبعة ملايين دولار.

وعلى المستوى التجاري، حافظت التجارة بين الصين والبلدان العربية على معدل نمو قوي، ووفقاً لإحصاءات وزارة التجارة الصينية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين في عام ٢٠١٢ مبلغ ٢٢٢,٤ مليار دولار أمريكي، وأصبحت الدول العربية سادس أكبر شريك تجاري للصين. ومن أجل استمرار هذا التطور ودفعه، استضافت منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوى المسلمة المعرض الأول بين الصين والبلدان العربية تحت شعار «الصين والبلدان العربية يداً بيد أمام العالم»، وشارك في المعرض أغلب البلدان العربية، وشارك في افتتاحه العاهلان الأردني والبحريني حيث وصفاه بأنه منصة رئيسية لتشجيع العلاقات بين الجانبين. وأسفر المعرض عن توقيع ١٥٨ عقداً بقيمة ٢٦٠ مليار يوان (نحو ٤٢ مليار دولار أمريكي)، وهي تشمل التعاون في مجالات الطاقة والكيميائيات والمواد الجديدة وتصنيع المعدات والأطعمة والبنية التحتية واللوجستيات.

وعلى المستوى الثقافي، شهد عام ٢٠١٣ افتتاح منتدى مديري متاحف الصين والبلدان العربية الذي أقيم في المتحف الوطني الصيني ببكين في تشرين الأول/ أكتوبر وشارك فيه ٣٠ مدير متحف من الصين، وممثلو ١٣ دولة عربية بهدف بناء «طريق حرير جديد» يربط بين الحضارة الصينية والحضارة العربية ـ الإسلامية. وفي كانون الأول/ ديسمبر، استضافت جامعة الدراسات الأجنبية ببكين ندوة «الإعلام الصيني الموجّه للعالم العربي» بمشاركة عدد من الخبراء والصحفيين والمسؤولين الحكوميين الصينيين والعرب، وهي الندوة الأولى في نوعها باعتبار أن تعزيز التعاون الإعلامي هو مطلب العصر لدفع الصداقة التقليدية بين الشعب الصيني والشعوب العربية.

وبالنسبة إلى آفاق تطور العلاقات بين الطرفين، فقد أبرز وزير الخارجية الصيني أن القيادة الصينية الجديدة طرحت فكرة إنشاء طريق حرير بري جديد يربط قارتي

آسيا وأوروبا، وكذلك طريق حرير بحري يربط المحيط الهادئ بالمحيطين الهندي والأطلسي، بحيث يلتقي الطريقان عند منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يمنح البلدان العربية أهمية خاصة بالنسبة إلى استراتيجية الانفتاح والتنمية التي تنتهجها الصين. وبناءً على ذلك، سوف توسع الصين علاقاتها الودية مع البلدان العربية وتبذل جهوداً لإيجاد حلول للقضايا العربية الشائكة.

وأضاف المبعوث الخاص إن عام ٢٠١٤ يصادف الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس منتدى التعاون الصيني ـ العربي، وسوف يكون مناسبة لبحث آليات الرقي بالعلاقات الصينية ـ العربية إلى مستوى جديد، وأن الصين في كل الحالات تتمسك بموقفها المتمثل بعدم التدخل في شؤون الآخرين واحترام خيارات الشعوب، وحل المشاكل بالحوار والطرق السلمية، وأن العلاقات بين الصين والبلدان العربية ستصبح أكثر حيوية في عام ٢٠١٤.

٢ ـ الهند

شهد الاقتصاد الهندي جملة من التطورات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أبرزها الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، وتوسع القطاع الصناعي، وبخاصة القائم على تكنولوجيا المعلومات. من ناحية أخرى نجحت الهند في خفض معدل النمو السكاني إلى ١,٣ بالمئة، ونسبة الفقراء إلى ١٠ بالمئة في الحضر والريف. وارتفعت نسبة مساهمة الواردات والصادرات الهندية من السلع في الاقتصاد من ١٣ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى الآن، إلا أنها لا تزال أدنى بكثير من مثيلاتها في الصين ودول جنوب شرق آسيا، وإن كان من الملاحظ الدور المؤثر لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند الذي يسهم بحوالى ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل نصف الصادرات الخدمية بالكامل.

وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات الأجنبية واتجاهها للصعود إلا أنها ما زالت تشغل مكانة محدودة، على عكس ما هو سائد في الاقتصادات الصاعدة، ولا تزال أقل من الصين ودول جنوب شرق آسيا. يقابل ذلك ازدياد الاستثمارات الهندية في الخارج، إذ أصبحت الشركات الهندية الكبرى من أهم الفاعلين الدوليين في عدد من المجالات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، تتمثل نقطة الضعف الرئيسية في الاقتصاد الهندي باعتماده على السوق الخارجي في توفير حاجاته من الطاقة، إذ إن الهند رابع مستورد للنفط على

مستوى العالم، فهي تستورد ٣ ملايين برميل يومياً، ومن ثم فإن التذبذب في أسعار النفط وتأمين وصول إمداداته من الدول المصدرة من المشكلات الرئيسية التي تواجه صانع السياسة الاقتصادية الهندية.

وخلال عام ٢٠١٣ عانى الاقتصاد الهندي مصاعب جمّة كان أبرزها تراجع معدل النمو الاقتصادي السنوي، وانكماش القطاع الصناعي، وتراجع قيمة الروبية الهندي. هذا بالإضافة إلى العجز المتزايد في الموازنة العامة. ومع ذلك تظل الهند إحدى القوى الصاعدة والمؤثرة في حركة التفاعلات الدولية نظراً إلى ما تتمتع به من عناصر قوة استراتيجية، وتأثيرها في التفاعلات الإقليمية والدولية.

أ ـ القدرات العسكرية والاستراتيجية الهندية

ترمي الهند من وراء تطوير قوتها العسكرية إلى زيادة تأثيراتها العسكرية، ووضع الأسس التي تؤهلها لأن تصبح قوة عالمية كبرى. ويرتبط هذا برؤيتها الاستراتيجية ودورها الإقليمي والدولي. تلك الرؤية التي وضع أسسها جواهر لال نهرو أول رئيس لوزراء الهند الذي ذكر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ «قد أجمع العالم اليوم على أن مستقبل آسيا عاد محكوماً وبشدة في يد الهند التي أصبحت تشكل تدريجياً محورها». وفي السياق نفسه، أعرب رئيس الوزراء الهندي سينغ في عام ٢٠٠٤ عن الرؤية نفسها بقوله إن «القرن الحادي والعشرين هو قرن الهند». وتكرر هذا المعنى على ألسنة العديد من المسؤولين الهنود، رغم اختلاف الأحزاب والاتجاهات السياسية التي ينتمون إليها، ولكنهم اتفقوا على أهمية العمل من أجل تحقيق «حلم الدولة الكبرى».

مؤدى ذلك أن تسعى الهند إلى أن تكون محور جميع أركان آسيا، سواء أكانت غرب آسيا (الوطن العربي) ووسط آسيا أم أكانت جنوب شرق آسيا والصين. لذلك، سعت الهند منذ استقلالها إلى رفع قدرتها العسكرية، فقد ازداد عدد أفراد قواتها البرية ليصل إلى ١,٢٦ مليون جندي وضابط بعد أن كان لا يتعدى ٢٠٠ ألف فرد عشية استقلالها في ١٩٤٩، ولتصبح بذلك ثالث أكبر القوى العسكرية في العالم من حيث عدد جنود الجيش.

ويعتمد التطور العسكري الهندي على تطوير قدرتين أساسيتين:

الأولى، رفع القدرة القتالية في المحيطات البعيدة، إذ راحت الهند، طوال السنوات الأخيرة، تبذل كل ما في وسعها لتعزيز وجودها العسكري البحري بما في ذلك السفن

العملاقة. وتعتبر الهند هي الدولة الآسيوية الأولى التي امتلكت حاملة طائرات منذ خمسينيات القرن الماضي، وفي أواخر ثمانينيات القرن نفسه تسلحت بحاملة طائرات أخرى لتصبح بذلك أول دولة آسيوية تملك حاملتين للطائرات، وقد انضمت في عام ٢٠١٣ حاملة طائرات ثالثة إلى أسطولها اشترتها الهند من روسيا.

الثانية، تعزيز القدرة القتالية بعيدة المدى، حيث تعمل الهند على توفير القدرات التي تمكنها من القتال على مسافات بعيدة. فمن ناحية تواصل استيرادها لطائرات القتال بعيدة المدى من بريطانيا وفرنسا وغيرهما، ومن ناحية أخرى تواظب على تسليح قواتها بطائرات الأمن والحماية كطائرات الإنذار المبكر والاستطلاع الإلكتروني وغيرهما. وفي عام ٢٠١٣ دخلت الخدمة دفعة جديدة من طائرات النقل الأمريكية من طراز بوينغ غلوب ماستر الثالثة سي ١٧، التي تعتبر من ضمن الطائرات الأمريكية العسكرية متعددة المهام في مجالات الإغاثة وحفظ السلام ودرء الكوارث ونقل وتحريك القوات، لتصبح بذلك الأحدث ضمن طائرات النقل العسكرية في الهند، التي ستعزز قدراتها في مجال القدرات الإنسانية والاستراتيجية. ومن المتوقع أن تتسلم الهند خلال عام ٢٠١٤ أربع طائرات أخرى من ذاك الطراز.

وفي الوقت نفسه راحت الهند تقيم قواعد عسكرية لها في الخارج، فعلى سبيل المثال، أقامت قاعدة عسكرية جوية في آسيا الوسطى، وتخطط لإنشاء قاعدة مراقبة وتنصّت في مدغشقر الواقعة على السواحل الشرقية لأفريقيا، وذلك بهدف مكافحة القرصنة والنشاطات الإرهابية البحرية وغيرها من الأعمال الإجرامية، ومتابعة تحركات البحرية الهندية في المنطقة والسفن الحربية والأساطيل البحرية للدول الأخرى. وسوف يكون من شأن ذلك استكمال التأهيل القتالي بعيد المدى لسلاح الجو الهندي.

والواقع أنه لا يمكن من الناحية العملية تجاهل الربط بين هذا الاهتمام الهندي ببناء القدرات العسكرية والاستراتيجية، وبين تنامي القوة العسكرية الصينية. ويشير بعض المحللين إلى سباق في التسلح البحري والجوي في آسيا بين الصين والهند دفاعاً من كل منهما عن المصالح الاستراتيجية للدولتين الصاعدتين، سواء على مستوى القارة الآسيوية، أو على المستوى الدولي.

ب ـ تأثير الصعود الهندي في الوطن العربي

ترتبط الهند بعلاقات تاريخية وثيقة مع الوطن العربي شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية. فقد توثقت العلاقة بين مصر والهند ـ وبين

الرئيس عبد الناصر ورئيس الوزراء نهرو ـ خلال حقبة الخمسينيات بدءاً من مؤتمر باندونغ في نيسان/ أبريل ١٩٥٥ وتعاون الدولتين في تكريس أسس سياسة عدم الانحياز في النظام الدولي وقتذاك.

وتزداد أهمية هذه العلاقات بالنسبة إلى البلدان العربية الخليجية، فقد أدى الصعود الهندي إلى ازدياد أهمية الوطن العربي ـ باعتباره غرب آسيا ـ في سياق السياسة الخارجية الهندية لعديد من الاعتبارات، أهمها: حاجة الهند إلى مصادر الطاقة اللازمة لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية التي تعتمد في توفيرها بنسبة متزايدة على نفط الخليج العربي، إضافة إلى أن الوطن العربي يعد ممراً لحركة التجارة الدولية من وإلى الهند، هذا فضلاً عن حاجة الهند إلى الاستثمارات الخارجية التي يمكن توفيرها من الجانب العربي. كما تبرز أهمية الأعداد الكبيرة من العمالة الهندية في دول الخليج، بحيث تمثل تحويلاتها النقدية من العملات الحرة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي الهندي. لذلك ازداد اهتمام الهند بتوفير الضمانات اللازمة لحقوق هذه العمالة وهي من المسائل الهامة والحساسة في سياق التفاعلات الهندية الخليجية.

من ناحية أخرى، يحتاج الجانب العربي من الهند إلى التكنولوجيا المتطورة، وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهو الأمر الذي يمكن للهند أن توفره بتكلفة أقل وبشروط أيسر مقارنة بالدول الغربية. وبالفعل، نظمت الشركات الهندية الكبرى العاملة في هذا الحقل عدة معارض في بعض الدول العربية للتعريف بمنجزاتها. كما يحتاج الجانب العربي إلى استمرار المواقف الهندية المدعمة للقضايا العربية، وأبرزها القضية الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.

وقد أدى الصعود الاقتصادي الهندي إلى اتساع نطاق التبادل التجاري بين الهند والبلدان العربية، كما وفر مجالات عديدة للاستثمارات العربية في الهند، وبخاصة في مجال البنية التحتية؛ كذلك ازدادت حركة الاستثمارات الهندية في البلدان العربية وشملت العديد من المجالات كصناعة الغزل والنسيج والكيميائيات والأنشطة التجارية.

* * *

لقد قام هذا الفصل بتحليل بنية النظام الدولي، وعرض المناقشات حول طبيعته والدور الذي تقوم به الولايات المتحدة فيه، وحول مدى تراجع القوة الأمريكية الشاملة، وإذا كان النظام في حالة تطور، وهل يمكن وصفه بالقطبية الواحدة أو بالتعددية القطبية. ثم عرض استعادة الاقتصاد الروسي لعافيته واستقرار الأوضاع السياسية في موسكو بما

أدى إلى تبلور سياسة خارجية روسية نشطة في العالم. ثم تناول الصعود التاريخي لكل من الصين والهند باعتبارهما أهم القوى الاقتصادية والسياسية التي تحتل مكاناً متزايداً بين القوى الكبرى، وفي كل من هذه الموضوعات تناول الفصل التأثيرات في الوطن العربي، ومدى استثمار البلدان العربية الرئيسية لهذا الوضع وتطوير علاقاتها مع روسيا والصين والهند.

وإذا كان الوضع كذلك على مستوى النظام العالمي، فماذا حدث على مستوى الدول الإقليمية المجاورة للوطن العربي، وإلى أي مدى مثّلت سياساتها مجالاً للتعاون، أم اختراقاً ومصدراً لتهديد الدول العربية؟ وهذا هو موضوع **الفصل الثاني**.

الفصل الثاني

الإطار الإقليمي: دول الجوار الجغرافي

يتناول هذا الفصل الإطار الإقليمي للنظام العربي، فيدرس سياسات دول الجوار الجغرافي، وتطور أوضاعها الداخلية وسياساتها تجاه البلدان العربية، وتأثير هذه السياسات في الموقف العربي. ويركز هذا الفصل على إيران، وتركيا، وإثيوبيا.

أولاً: إيران: عام «الاعتدال الروحاني»: الفرص والتحديات

على العكس تماماً من كل التوقعات، وعلى النقيض تماماً من مسارات التفاعل الداخلية المرتبكة، التي تجلت في صراعات مكشوفة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى درجة كادت تهدد «الوحدة الوطنية»، حسب الرسالة التي بعث بها الرئيس السابق أحمدي نجاد إلى المرشد الأعلى علي خامنئي في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، جاء عام ٢٠١٣ مفعماً بالتفاؤل والإنجاز، والقدرة على التكيف مع الصراعات والتطورات الداخلية والضغوط الخارجية. قدرة أثبت فيها النظام الإيراني امتلاكه لعوامل الفعالية السياسية، رغم الضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية الغربية الشديدة الصعوبة. كما أثبت، وهذا هو الأهم، قدرته أيضاً على الاختراق وتحقيق إنجازات لم تكن متخيلة وبالذات **ثلاثة اختراقات** مهمة: **الأول** على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، **والثاني** على صعيد أزمة الملف النووي الإيراني، **والثالث**

على صعيد الأزمة السورية مع تعثر الحل العسكري وثبات النظام الحاكم بفضل الدعم الإيراني ـ الروسي.

أصابت هذه الاختراقات أطرافاً إقليمية عربية وشرق أوسطية بالفزع، وبخاصة الإسرائيليون الذين بنوا استراتيجيتهم، على مدى السنوات الماضية، على التخلص من المشروع النووي الإيراني عسكرياً من خلال رهانهم على تحالف تاريخي مع الولايات المتحدة، وجاءت صدمتهم كبيرة بعد النجاح الإيراني في التوصل إلى اتفاق مرحلي مع «مجموعة دول ٥+١» بشأن البرنامج النووي سبقته تفاهمات وحوارات وتقارب أمريكي ـ إيراني دفع الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الدفاع عنه بقوة أمام الكونغرس، رافضاً القبول بفرض أية عقوبات جديدة ضد إيران من شأنها أن تعرقل فرص نجاح هذا الاتفاق، كما دفعه إلى تحدي ضغوط بنيامين نتنياهو واللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة الداعي إلى حل يقوم على التفكيك الكامل للبرنامج، ويمنع إيران من حق تخصيب اليورانيوم بأي نسبة.

كانت كلمة السر في هذا كله تلك القدرة التي حسم بها الشعب الإيراني معركة الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ بانتخاب رئيس معتدل لا يستند إلى تكتل سياسي إصلاحي أو أصولي (محافظ)، ولكنه يمتلك إرادة بلورة «القواسم المشتركة» بين القوى السياسية الإيرانية كافة، ويملك القدرة على صنع الأمل وتحدي كل عوامل الإحباط التي كانت قد استحكمت في النظام وسلطاته الثلاث، وهددت الوحدة الوطنية للبلاد إلى الدرجة التي دفعت المرشد الأعلى إلى تحذير رؤساء هذه السلطات من الاختلاف واعتباره «كل من يسعى للخلاف بين الناس حتى يوم الانتخابات خائناً».

لم يطلق حسن روحاني الرئيس الفائز في الانتخابات، والحاصل على أصوات فاقت كل ما حصل عليه المرشحون الأصوليون الكبار (علي أكبر ولايتي ـ محمد باقر قاليباف ـ سعيد جليلي)، قاعدة «البحث عن القواسم المشتركة» كسياسة لإدارة الملفات المعقدة في الداخل والخارج فقط، ولكنه امتلك أيضاً «المرونة البطولية» التي استوحاها من اجتهادات وتعليمات المرشد كدليل عملي لاختراق الأزمات، والتي اقتبسها بدوره من أرشيف الكتب التي سبق أن قام بترجمتها، ومنها كتاب **صلح الإمام الحسن، أعظم مرونة بطولية**. ومن خلال هذه المرونة البطولية امتلك روحاني القدرة على اختراق أهم وأعقد الملفات الصعبة، وبخاصة الملف النووي والعلاقات مع الولايات المتحدة،

بدافع من حاجات داخلية فرضت عليه تجاوز كل الخطوط الحمر، من أجل الوفاء بالتعهد الذي ألزم نفسه به للشعب الإيراني في حملته الانتخابية.

فقد تعهد حسن روحاني بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين عبر حفز الاقتصاد، وهي مهمة أكد أنه لا يمكن تحقيقها دون رفع العقوبات الدولية عن إيران، وهو ما يتطلب حلاً للملف النووي، وهذا بدوره من المستحيل تحقيقه دون انفتاح على العالم وحوار مع الولايات المتحدة. وهكذا تم المزج بين رغيف خبز المواطن الإيراني و«الكعكة النووية الصفراء» التي كانت إيران قد استطاعت أن تتوصل إليها من خلال تقدمها في تخصيب اليورانيوم قبل عام من ذلك التاريخ، وربط مستوى التضخم في الأسعار بمعدلات التخصيب، وحجم البطالة بحجم المخزون من اليورانيوم، وكان لا بد من «مرونة بطولية»، وهكذا بدأ الاختراق للمصاعب وتحقيق الإنجازات.

مشوار لم يتجاوز عمره الزمني الأشهر القلائل لكنه مشوار طويل من امتلاك القدرة على التفوق على النفس قبل التفوق على التحديات، وهو التفوق الذي عكسته المعركة الانتخابية الرئاسية الضارية، والفرز غير المسبوق في صفوف تيار الأصوليين، وعودة الصحوة إلى تيار الإصلاحيين بفضل زعماء كبار على رأسهم الرئيس الأسبق محمد خاتمي والرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام[٧]، وقبل هؤلاء دوراً محايداً وملتزماً بالشفافية والنزاهة واحترام الإرادة الشعبية أكده المرشد الأعلى مستوعباً للدرس الصعب للانتخابات الرئاسية السابقة عام ٢٠٠٩ التي أنهكت إيران سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ونالت كثيراً من مكانة النظام وجدارته، وعلى الأخص في مجالات الحريات السياسية وحقوق الإنسان وانتهاك معايير النزاهة والشفافية والحياد في الانتخابات.

مشاهد نجاحات وإخفاقات عام من مساعي تحقيق «القواسم المشتركة» وآليات «المرونة البطولية» يمكن التعرف إليها تفصيلياً بدراسة أداء النظام الإيراني على المستويات الداخلية والدولية والإقليمية والعربية على النحو التالي:

١ ـ التطورات الداخلية

لم تكن التحديات التي واجهت إيران مطلع عام ٢٠١٣ مجرد صعوبات اقتصادية متفاقمة بسبب العقوبات التي فرضها مجلس الأمن والولايات المتحدة وأوروبا،

(٧) هو مؤسسة تشريعية عليا تقوم بدور الحكم بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور.

كما أنها لم تكن محصورة في إشكالية العلاقة التقليدية المتأزمة بين المرشد الأعلى بسلطاته غير المحدودة ورئيس الجمهورية منزوع السلطات، أو بين مؤسسات حكم منتخبة وأخرى معيّنة تتصارع على من يكون له الغلبة في إدارة النظام ولكنها ـ هذه المرة ـ واجهت تحديات جديدة بعضها موروث من الأزمة السياسية التي واجهت البلاد في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، وبعضها يتعلق بتحسبات امتداد تداعيات موجات الثورات العربية إلى الداخل الإيراني، ثم تأثير هذا كله في العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في وقت كانت تستعد فيه البلاد لمواجهة استحقاقات شديدة الحرج والدقة.

كانت هذه الصراعات تتفاقم والأخبار تتواتر عن أزمات صحية تواجه المرشد الأعلى دون أن يكون البديل معلوماً. فقد تفاقمت الصراعات بين السلطة التنفيذية وعلى قمتها الرئيس أحمدي نجاد وكل من السلطتين التشريعية والقضائية وعلى رأسها الأخوان لاريجاني (علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى [البرلمان]، وصادق لاريجاني رئيس السلطة القضائية) وهي صراعات كانت قد تركزت في البداية حول الأزمات الاقتصادية ثم امتدت إلى الجوانب السياسية، وهو ما دفع المرشد الأعلى إلى التدخل بعد تزايد مطالب النواب باستدعاء الرئيس لاستجوابه ومحاسبته.

أحد أشكال هذه المواجهات كان الهجوم الذي شنه النائب المحافظ البارز أحمد توكلي على الرئيس أحمدي نجاد واتهمه بالسعي إلى نيل «صلاحيات خاصة»، كما دعا إلى جلسة مغلقة لمجلس الشورى لمناقشة تصريحات كان قد اتهم فيها المجلس بإبطاء خطة الحكومة لرفع الدعم عن سلع أساسية خلال خمس سنوات مطالباً المجلس بالتوقف عن التدخل في شؤون الحكومة.

فقد انتقد توكلي هذه التصريحات وقال: «أقسمنا كلنا على الدفاع عن الدستور، لكن بعض تصريحاته (الرئيس) لم تستند إلى الدستور إطلاقاً»، واعتبر توكلي أن الرئيس «تخطى حدود سلطته في سياق تنفيذ قانون رفع الدعم، ويريد كذلك سلطات تتعارض مع الدستور»، وذلك من خلال «إبعاد البرلمان عن سلطة اتخاذ القرار».

استندت هذه الاتهامات إلى تصريحات أكثر صراحة للرئيس عبّر فيها عن منظوره لنظام الحكم في إيران ولدور مجلس الشورى فيه، حيث طرح في حوار تلفزيوني قضية أثارت نقمة النواب ضده، وهي أن «مجلس الشورى لم يعد يعتبر صاحب القرار الأول في كل الأمور» مشيراً إلى قول الإمام الراحل آية الله الخميني بأن «المجلس هو صاحب

القرار الأول في كل الأمور»، موضحاً أن قول «الإمام» يتعلق بالمجلس في حقبة كان يؤخذ فيها بـ «النظام البرلماني» (أي حقبة ما قبل تعديل الدستور عام ١٩٨٩، وهو التعديل الذي ألغى منصب رئيس الحكومة وركز السلطة في يد رئيس الجمهورية). ومشيراً إلى أن «نظامنا الحالي بعد إصلاح الدستور هو نظام رئاسي، والشعب يختار رئيس الجمهورية مباشرة عبر الاقتراع، وإذن فإن السلطة التنفيذية هي صاحبة القرار الأول»، وهو ما يعني أن الرئيس هو صاحب القرار في البلاد دون أي منافسة أو تدخل من مجلس الشورى.

وامتد تنازع السلطات أيضاً إلى العلاقة بين الرئيس من ناحية، وبين السلطة القضائية من ناحية أخرى، وظهر ذلك في الاشتباك بين الاثنين في إثر قيام الرئيس أحمدي نجاد بزيارة مستشاره الصحفي علي أكبر جوانفكر في مستشفى طهران الذي انتقل إليه من سجن إيفين حيث كان ينفذ حكماً بالسجن ٦ أشهر لإدانته بنشر مقالات تتعارض مع الإسلام وإهانة مرشد الجمهورية الإسلامية، وتم القبض عليه في وقت كان الرئيس موجوداً في نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولم تأتِ زيارة الرئيس لمستشاره الصحفي على هوى رئيس السلطة القضائية الذي اعتبرها «تسييساً لعمل القضاء»، وهو ما دعا الرئيس إلى توجيه رسالة علنية انتقد فيها السلطة القضائية لعدم احترام عدد من المحاكم للقانون، وأن زيارة رئيس الجمهورية للسجون حق يكفله له القانون، وألمح إلى تهديد بقطع موازنة السلطة القضائية.

كان لهذه المواجهة تداعياتها السياسية، عندما رد صادق لاريجاني على انتقادات الرئيس بالإشارة إلى نقطة ضعف الرئيس السياسية، وهي الانتخابات الرئاسية الماضية ونتائجها التي جرى التشكيك في نزاهتها عندما شبّه الرئيس بـ «السلطان الغاصب»، ما يعني دعمه لاتهامات الإصلاحيين له بأنه «اغتصب السلطة وزوّر الانتخابات لصالحه»، مؤكداً أن أحمدي نجاد «لا يفهم الدستور فهماً صحيحاً، وأن سلوكه ليس اعتيادياً، وأن تدخله لا محل له وخارج عن الحدود القانونية، وأنه لا يجوز له زيارة السجون بدون تنسيق مع السلطة القضائية».

هذه المواجهات بين السلطات أثارت اعتراض عدد من آيات الله، مثل آية الله مكارم شيرازي الذي اعتبر أن «خلق التوتر في البلاد حرام»، وآية الله محمد يزدي رئيس جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم الذي انتقد «طرح الخلاف بين رؤساء السلطات الثلاثة على الملأ». لكن الاعتراض الأهم والأقوى جاء من المرشد الأعلى السيد علي خامنئي في كلمته التي أشير إليها سلفاً، والتي وصف فيها مَن يسعى للخلاف بين الناس

حتى يوم الانتخابات بكونه «خائناً للبلاد»، وهو وصف يعتبر الأول من نوعه، لكن ما يعنينا هنا هو ربط هذا التوصيف بـ «خيانة البلاد» بـ «الانتخابات الرئاسية»، وهو ما يعني أن المرشد الأعلى أدرك مدى خطورة هذه الانتخابات، الأمر الذي دفع الرئيس أحمدي نجاد إلى استغلال الفرصة للربط بين ما يتعرض له من انتقادات وبين تخوفات المرشد الأعلى، وضرورة وضع حد لهذه الانتقادات ولتسيير الأمور على النحو الذي يريده المرشد.

جاءت تحذيرات المرشد ورسالة الرئيس عقب مطالبة ٨٤ عضواً من مجلس الشورى بمساءلة الرئيس (استجوابه)، وتأكيد عدد منهم (أبرزهم النائب علي مطهري) لحق المجلس في استيضاح الأمور من رئيس الجمهورية لأن ذلك من واجبات المجلس ودوره؛ ومطالبة النائب علي دهقان عضو هيئة رئاسة المجلس «بتقديم مخالفات الرئيس إلى السلطة القضائية للتحقيق فيها إذا اقتضت المصلحة ذلك»، وهو ما دفع الرئيس إلى التهديد بأنه «في حال ذهابه إلى مجلس الشورى فسوف يكشف كل الأسرار».

وسط هذا الجدل وضبابية كل التصورات الخاصة بالمرشح الرئاسي المفضل لخوض انتخابات رئاسية غير مسبوقة في حساسيتها واستثنائيتها من حيث انقسامات تيار المحافظين التي ازدادت سوءاً، وتعدد مواقف تيار الإصلاحيين بين المطالبين بمقاطعة الانتخابات، وعدم تقديم مرشح ودعوة الناخبين إلى عدم المشاركة في التصويت، والداعين إلى طرح مرشح إصلاحي للمنافسة يكون بديلاً للمرشح المحافظ، ظهرت اجتهادات متعددة لتجاوز هذه المعضلات كان من أبرزها **اجتهادان**: **أحدهما**، اقتراح رجل الدين الشهير آية الله جعفر سبحاني بالعودة إلى النظام البرلماني وانتخاب الرئيس من مجلس الشورى؛ **والآخر**، اقتراح جدده هاشمي رفسنجاني[٨] (رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام) الذي طالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على مواجهة الأزمات التي تواجه البلاد في الداخل والخارج، وأن تكون الموافقة على هذه الحكومة التي تحقق «الشراكة الوطنية الجامعة» هي شرط الانحياز إلى المرشح الرئاسي الذي يعلن التزامه بها.

أما **الاجتهاد الأول** فقد فنّده علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ بقوله إن المرشد يرفض تحويل النظام الجمهوري في إيران إلى

(٨) جاء هذا الاجتهاد كمؤشر على قرار رفسنجاني بالعودة عن عزوفه الذي فرضه على نفسه منذ إجباره على التخلي عن منصبه كرئيس لمجلس خبراء القيادة (المجلس المسؤول عن اختيار المرشد الأعلى) في عام ٢٠١١، وارتبط هذا العزوف بإلقاء القبض على ابنه مهدي لاتهامه بـ «التجسس والفساد المالي» وأنه «العقل المدبر للفتنة ضد المرشد» ودوره في أحداث عام ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أنه خرج من السجن بعد ذلك بكفالة مالية.

نظام برلماني، مشيراً إلى أن نظام الحكم يستند إلى الدستور، وأن المرشد الأعلى أبلغه بأن «القضية لا تتطلب إيجاد التغيير، بل وجود الإدارة الصحيحة التي تستند في تحركاتها إلى الدستور، وأننا لسنا بصدد تغيير النظام».

وبخصوص **الاجتهاد الثاني**، فقد كان جزءاً من تحرك قام به رفسنجاني الذي التقى بعدد من رموز التيار الإصلاحي للتشاور حول دور هذا التيار في انتخابات رئاسة الجمهورية، والذي طرح فيها فكرة حكومة الوحدة الوطنية، وكان بهذا الاقتراح يكرر ما دعا إليه علي أكبر ناطق نوري[٩] في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ عندما أعرب عن أمله في إدارة البلاد بتشكيل «حكومة وحدة وطنية.. واختيار شخصية تؤمن بمبادئ الثورة وتحظى بقبول المرشد».

أصبحت هذه الفكرة، منذ ذلك الحين، إحدى أطروحات الإصلاحيين لمواجهة تفرّد المحافظين بالسلطة وعجزهم عن المنافسة على الحكم منذ انتخابات عام ٢٠٠٥، التي فاز فيها أحمدي نجاد على رفسنجاني. وعادت هذه الفكرة في ٢٠١٣ في غياب الإجماع داخل تيار المحافظين على مرشح لخوض انتخابات الرئاسة، وتشرذم الإصلاحيين بين مجموعات متعددة ومنقسمة، ولإدراك الكثيرين من التيار الإصلاحي أن التعويل على شخص أو تيار سياسي لإدارة البلاد أصبح رهاناً خاسراً في ظل تجربة الحكم السابقة، وبخاصة في عهد أحمدي نجاد، وأن الأفضل هو طرح مشروع سياسي تشارك فيه كل القوى والتيارات السياسية، وهو ما يفرض أن تكون الحكومة القادمة مرتكزة على «كل الفكر السياسي الملتزم، وعلى الائتلاف الوطني، والتركيز على العقل الجمعي، ودعوة كل من له تاريخ مشرف في العمل الوطني للمشاركة في تحمل مسؤولية هذه الحكومة».

خاضت إيران، وسط هذه الظروف، أصعب التحديات على المستويين السياسي والاقتصادي.

أ ـ التحديات السياسية: مأزق الانتخابات الرئاسية

واجهت إيران مجموعة من الأزمات السياسية المحتدمة، كما تمت الإشارة، وتضمنت الصراعات بين سلطات الدولة الثلاث، وانقسام التيار الأصولي (المحافظ)[١٠]

---

(٩) هو رئيس مجلس الشورى الأسبق ومرشح الرئاسة عام ١٩٩٧ أمام محمد خاتمي، وهي الانتخابات التي فاز فيها الثاني.

(١٠) يستخدم الفصل تعبيرات الأصولي والمحافظ، والأوليين والمحافظين كمترادفات.

وعلاقته بالرئيس أحمدي نجاد، واستمرار أزمة التيار الإصلاحي التي بدأت قبل انتهاء ولاية الرئيس خاتمي في ٢٠٠٥ ثم تفاقمت في ٢٠٠٩.

فمع انتخابات ٢٠٠٥ وبداية الدورة الأولى للرئيس أحمدي نجاد بدأت مرحلة عزلة التيار الإصلاحي وهي العزلة التي وصلت عام ٢٠٠٩ إلى ذروتها وأسميت «فتنة ٢٠٠٩»[١١]، وانتهت بتدمير ذاتي للتيار الإصلاحي، وامتدت الفتنة أيضاً إلى التيار الأصولي حيث أدت إلى انشقاقات في صفوفه، وبات مشهد القوى والتيارات السياسية الإيرانية والبلاد مقبلة على الانتخابات الرئاسية في أيار/ مايو ٢٠١٣ أشبه بـ «مجسم سداسي الأضلاع» يشكل **أحد** أهم أضلاعه التيار الأصولي بانقسامه إلى فرعين: فرع آية الله مهدوي كني، وفرع آية الله مصباح يزدي.

أما **الضلع الثالث** فيضم فصيل الرئيس أحمدي نجاد بعد إقصائه قسرياً مع حليفه وصهره ومستشاره اسفنديار رحيم مشائي من صفوف الأصوليين. ويمثل الإصلاحيون **الضلعين الرابع والخامس** بفرعين هما التيار الإصلاحي المعتدل وعلى رأسه محمد خاتمي، والتيار الإصلاحي المتشدد والذي نشأ من عناصر يسارية متشددة عام ١٩٩٧ كرد فعل لأداء خاتمي السيئ، أما **الضلع السادس** فيضم التيار المستقل الأقرب إلى التيار الأصولي.

وسط هذه الانقسامات حاول الإصلاحيون لملمة أشلاء تيارهم، وبالذات المعتدل، بفضل جهود دؤوبة للرئيس خاتمي، وكانت زيارة ثلاثة من قادة هذا التيار[١٢] للمرشد الأعلى الذي استمع إليهم ووجه لهم إرشاداته ونصائحه بأن يبعدوا عنهم من لا يقبلون بالجمهورية الإسلامية، وأكد وفد الإصلاحيين أنهم والأصوليون هم جناحا النظام ولا بأس من اعتذار الإصلاحيين عن أخطائهم.

كان هذا اللقاء بداية مساعي الإصلاحيين للانخراط في خوض معركة الانتخابات الرئاسية، وهنا بدأ انقسامهم حول أي من خاتمي أم رفسنجاني يجب أن يحظى بالدعم، الأمر الذي كشف أن جبهة الإصلاحيين كانت ما زالت مشتتة. ولم يكن حال الأصوليين أفضل منهم حيث بادر عدد من أبرز زعمائهم بالترشح مثل غلام علي حداد عادل رئيس مجلس الشورى السابق، وعلي أكبر ولايتي المستشار السياسي للمرشد الأعلى ووزير

---

(١١) يقصد بذلك الاحتجاجات الصاخبة للتيار الإصلاحي ضد ما أسموه بـ «تزوير نتائج الانتخابات» التي نجح فيها الرئيس أحمدي نجاد.

(١٢) وهم: إسحاق جهانكري وزير الصناعة والتعدين في حكومة خاتمي، ومحمد أنصاري عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وعبد الواحد موسوي لاري وزير الداخلية الأسبق في حكومة خاتمي.

الخارجية الأسبق، ومحمد باقر قاليباف محافظ طهران[١٣] وسعيد جليلي الأمين العام لمجلس الأمن القومي. إضافة إلى هؤلاء تقدم كل من هاشمي رفسنجاني وإسفنديار رحيم مشائي وحسن روحاني بترشيحاتهم مع عشرات آخرين من المرشحين، وكانت أبرز مفاجآت هذه الانتخابات هي استبعاد «مجلس صيانة الدستور» المسؤول عن إدارة العملية الانتخابية كلاً من هاشمي رفسنجاني وإسفنديار رحيم مشائي (مرشح الرئيس أحمدي نجاد) من سباق الانتخابات، نظراً إلى ما يمثله رفسنجاني من ثقل في النظام الإيراني، ونظراً إلى أن استبعاد مشائي رأى فيه البعض استهدافاً للرئيس أحمدي نجاد وتياره من جانب الأصوليين، الأمر الذي يعني أن المواجهة الصراعية باتت حتمية وسط هذا التيار.

كان إقدام رفسنجاني للانتخابات مخاطرة أدركها الرئيس خاتمي ولم تجعله يقدم عليها، لكن هناك من يؤكدون أن رفسنجاني كانت لديه خطة تقضي بكسر حالة الجفاء بين الإصلاحيين والأصوليين، وأنه كان يسعى لإنهاء صفحة ما بعد أزمة انتخابات ٢٠٠٩ والانطلاق بإيران نحو مستقبل أفضل. يدل على ذلك سعيه لإقناع الإصلاحيين بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، ومحاولته إقناع خاتمي لخوض الانتخابات. ويظل قراره مفتوحاً للتساؤل، وبخاصة أنه كان قد صرح في مناسبات عدة بعدم نيته الترشح ما لم يحصل على الضوء الأخضر من المرشد الأعلى.

وكما استُبْعد رفسنجاني، استُبعد اسفنديار رحيم مشائي مرشح الرئيس أحمدي نجاد الذي صاحبه وهو يتقدم بأوراق ترشيحه ممسكاً بيده في إشارة تحدٍّ واضحة دفعت البعض إلى التلميح إلى أن الرئيس أحمدي نجاد ربما عقد صفقة مع مشائي أشبه بصفقة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وصديقه ونائبه ديمتري مدفيديف وخوض لعبة «تبادل المناصب»، أي أن يكون مشائي هو الرئيس القادم ويتولى أحمدي نجاد منصب المستشارية، ثم يجدد أحمدي نجاد ترشُّحه للرئاسة عقب إكمال مشائي مدته الرئاسية. لكن المرجح هو أن أحمدي نجاد وجد في مشائي الأجدر في أن يكمل مشواره السياسي وتزعم تيار المهدوية، وهو التيار الذي استُقبل بعداء شديد من المرشد الأعلى والتيار الأصولي باعتبار أنه يروّج لعودة قريبة للإمام المهدي المنتظر ليتولى قيادة الأمة، وهو ما يُنهي وجود «الولي الفقيه»، من هنا جاءت تسمية المحافظين لهذا التيار بـ «تيار الانحراف» العقائدي عن الثورة الإسلامية التي ترتكز على مبدأ «ولاية الفقيه».

---

(١٣) أعلن الثلاثة عن تحالف انتخابي تعهدوا فيه بأن يتنازل اثنان منهم للثالث الذي يكون أوفر حظاً في الانتخابات، وذلك لتوحيد صف التيار المحافظ.

ويبدو أن مشائي تلّبس الدور جيداً، أو أن الدور هو الذي تلبسه، لذلك صعَّد من تحديه للمحافظين وللمرشد الأعلى عندما أعلن قبيل فتح باب الترشح للانتخابات أن «عهد الأيديولوجية الإسلامية قد مضى وأننا نواجه مرحلة جديدة»، وعندما سأله شخص: «ألا تعتقد أو تتنبأ بأن يرفض مجلس صيانة الدستور ترشحك للرئاسة» رد قائلاً: «لقد قبل الإمام المهدي ترشيحي»!!

المعنى المباشر للموقفين التصعيديين لكل من رفسنجاني ومشائي هو أن كلاً منهما كانت لديه مؤشرات وهواجس بأن يتم رفض طلب ترشحه للانتخابات، ورغم ذلك فإنهما أصرّا على التقدم غير عابئين بتوقيع مئة من النواب المحافظين عريضة برفض ترشحهما للانتخابات بحجة علاقة الأول بفتنة ٢٠٠٩، وزعامة الثاني لتيار الانحراف في محاولة من كل منهما لكشف الزيف الذي أخذ يفرض نفسه على المضمون الديمقراطي المشكوك في جديته لهذه الانتخابات.

الأمر المؤكد أن استبعاد رفسنجاني ما كان يمكن أن يحدث من دون تعليمات صريحة من المرشد الأعلى، بدليل عدم رد المرشد على طلب رفسنجاني لقاءه لاستئذانه في الترشح للانتخابات، وهو الذي تقلد أعلى مناصب الدولة، وهو ما يفسر أنه لم يتقدم بأوراق ترشحه إلا في النصف الساعة الأخير من انتهاء موعد تقديم الطلبات.

ومن الواضح أن المرشد كان وما زال حريصاً على أن يقضي السنوات الثماني القادمة في هدوء وعدم توتر مع مؤسسة الرئاسة، وأن تكون له الكلمة الفصل في كل شيء، لأنه لم يعد يتحمل، وهو في هذه السن، مهاترات ومشاجرات مع الرئيس، ولا أن يتحمَّل مشقة التدخل في الخلافات بين سلطات الدولة، ناهيك بحجم المشاكل والتحديات التي تواجهها إيران وتتطلب نمطاً جديداً من القيادة. لذلك جاء المرشحون الثمانية الذين وافق عليهم مجلس صيانة الدستور، باستثناء محمد رضا عارف نائب رئيس الجمهورية في عهد خاتمي، منهم حسن روحاني ممثل المرشد الأعلى في مجلس الأمن القومي من تحت عباءة المرشد.

كان يمكن أن يكون رد الفعل على هذا كله استسلامياً من أنصار رفسنجاني والتيار الإصلاحي، وبخاصة أن أبرز اثنين من زعمائه، وهما: مير حسين موسوي والشيخ مهدي كروبي ما زالا تحت الإقامة الجبرية، وما زال الكثير من النشطاء رهن الاعتقال، أو أنهم قرروا العزوف عن العمل السياسي اعتقاداً منهم أن لا أمل في الإصلاح. لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فقد استطاع الرئيس خاتمي ـ ذلك الحكيم والفيلسوف

البارع ـ أن يتصدى لاتجاه الانعزال داخل التيار الإصلاحي وأن يتزعم دعوة الاستمرار والمشاركة لإصلاح النظام، وقد نجح بامتياز في هذه المهمة عندما دفع الكثيرين من الإصلاحيين إلى خوض غمار المنافسة في الدورة الأخيرة للانتخابات التشريعية في ٢٠١٢، وأن يحسم أمر دخول رفسنجاني انتخابات الرئاسة، وأن يشجع نائبه محمد رضا عارف على تقديم أوراق ترشحه، في إشارة إلى أن الإصلاحيين ما زالوا قوة يعتد بها وما زالوا قادرين على المنافسة.

وجاء الدور الأهم لخاتمي عندما دعم بقاء رفسنجاني في الساحة السياسية بعد استبعاد ترشحه وإقصائه، ووقوفهما معاً على رأس التيار الإصلاحي داعمين كلاً من حسن روحاني ومحمد رضا عارف، ثم إقناع الثاني بالانسحاب من سباق الانتخابات في لحظة قاتلة للمرشحين المحافظين الكبار، وهم: محمد باقر قاليباف، وعلي أكبر ولايتي، وغلام علي حداد عادل أو «التحالف الثلاثي» الذين سبق أن تعاهدوا على أن ينسحب اثنان منهم لمصلحة الثالث بشرط أن يكون هذا المرشح هو الأفضل حظاً. فبعد انسحاب عادل، قرر الاثنان الآخران عدم الانسحاب، وخاض كل منهما المنافسة ضد الآخر في وجود مرشح ثالث من التيار المحافظ وهو سعيد جليلي، وبالتالي تنافس ثلاثة مرشحين محافظين بعضهم ضد بعض، وصب ذلك في مصلحة حسن روحاني.

أما الدور الأكبر فكان للشعب الإيراني الذي ابتلع إهانة استبعاد رفسنجاني، وقرر عدم مقاطعة الانتخابات والتصويت بكثافة غير متوقعة لإنجاح المرشح الذي يريده كرمز للتحدي في مواجهة قرار الإقصاء الذي فرض نفسه بفجاجة غير مسبوقة، الأمر الذي استدعى تمديد موعد إغلاق لجان الاقتراع ثلاث مرات وامتد العمل بها حتى منتصف الليل، ووصلت نسبة المشاركة إلى ما يقرب من ٧٣ بالمئة، وهي نسبة لا تشير إلى درجة الدعم الشعبي للنظام بقدر ما تشير إلى درجة تحدي الشعب لهذا النظام بفرض فوز حسن روحاني من الجولة الأولى وبنسبة وصلت إلى ٥٠,٦٨ بالمئة، وهي رسالة واضحة تقول إن الشعب هو السيد الحقيقي في إيران وليس غيره، وأن الشعب يريد التغيير وهنا يكمن التحدي الحقيقي الذي يواجه حسن روحاني.

فعندما أعلن روحاني أنه سوف يبحث عن المصالح المشتركة واتباع سياسة «القواسم المشتركة» كان المقصود أنه سيجعل من هذه السياسة عنواناً لإدارة الملفات الداخلية الصعبة، وعلى الأخص الملف الاقتصادي وملف الوفاق الوطني، في إدارة علاقات إيران الإقليمية (الخليج وخصوصاً السعودية ـ سورية)، والدولية (الملف النووي والعلاقة مع الغرب).

لـم يكن ممكناً أن يرفع حسن روحاني دعوة البحث عن القواسم المشتركة لو لم يكن منهجه الاعتدال، والسعي لتحقيق وفاق وطني واسع ليس فقط لأن المشاكل والتحديات تفرض ذلك، ولكن أيضاً لافتقاره إلى الظهير الحزبي القوي وعدم انتسابه إلى تيار سياسي بعينه، فهو ليس من صفوف الإصلاحيين كما أنه ليس أصولياً تقليدياً، وإن كان أقرب إلى جماعة كوادر البناء بزعامة رفسنجاني، لذلك فإن وصف «الاعتدال» هو الأقرب والأكثر دلالة على مكوناته الفكرية والثقافية وخبراته العملية.

لذلك جاءت حكومة روحاني وكأنها النسخة المعدَّلة لحكومات رفسنجاني وخاتمي، فهي حكومة أقرب إلى يمين الوسط تأخذ بالاعتدال نهجاً لها، والمفتاح الرئيسي لهذه الحكومة هو شخص وزير الخارجية محمد جواد ظريف الذي يعتبره كثيرون وجهاً وطنياً معتدلاً في مقدوره أن يرسم مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما تحقق؛ فهو الذي تحمل مسؤولية إنجاز الاختراق في السياسة الخارجية لإصلاح الأوضاع الداخلية بجانب الرئيس روحاني، وكان عليهما أن يدفعا ثمن هذه المغامرة من عداء عتاة الأصوليين وقيادات الحرس الثوري. كما كان على الحكومة الجديدة أن تدفع ثمن الانفتاح في السياسة الاقتصادية وبالذات من جانب نواب مجلس الشورى (البرلمان) الموالين أو المنخرطين في تيار الرئيس السابق أحمدي نجاد الذين صعّدوا الهجوم ضد الحكومة والوزراء، وخصوصاً بعد أن شرع الرئيس روحاني وحكومته في الكشف عن بعض المشكلات والعقبات وسوء إدارة الحكومة السابقة، ومنها قضايا الفساد المالي الهائل. ومثّل هذا الهجوم المنظم ضد الحكومة من جانب هذه الكتلة التي تحمل اسم «بايداري» (الصمود) الرغبة في تشتيت الأنظار عن محاسبة إرث حكومات أحمدي نجاد الكارثي والتغطية على إخفاقاتها.

ودخل الحرس الثوري طرفاً في الهجوم على الحكومة الجديدة ليس فقط بوازع من مخاوف التزامها بالخط السياسي للدولة في إدارة السياسة الخارجية، حسب اتهام اللواء محمد جعفري قائد الحرس للحكومة ووصفه إياها بأنها «واقعة تحت تأثير الأفكار الغربية»، ولكن أيضاً بسبب المخاوف الخاصة بموقف الرئيس روحاني من الحرس الثوري ودوره السياسي وبالذات في مجال السياسة الخارجية، وكذلك دوره في الاقتصاد حيث استطاع الحرس أن «يتغول اقتصادياً» وأن يفرض سطوته على مقاليد مؤسسات اقتصادية كبرى. لذلك، أعرب قادة الحرس عن رفضهم أي محاولة لإبعادهم عن المشاركة في إدارة السياسة الخارجية أو عن امتيازاتهم الاقتصادية، وعبّر عن ذلك قائدهم أن واجب الحرس الثوري «هو حماية الثورة الإسلامية»، وأن «التهديد الرئيسي

للثورة يوجد في الساحة السياسية، ولا يمكن له (الحرس الثوري) أن يلزم الصمت في مواجهة ذلك».

ب ـ التحديات الاقتصادية

تصاعدت التحديات الاقتصادية التي واجهت إيران خلال العامين الأخيرين بصفة خاصة، سواء بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة لحكومة الرئيس أحمدي نجاد، أو بسبب الضغوط والعقوبات الاقتصادية المتصاعدة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعيداً من مجلس الأمن، إضافة إلى العقوبات التي صدرت عن المجلس. وأدّت هذه التحديات الدور الرئيسي في التطورات السياسية، وبالذات في ميل الرأي العام لاختيار رئيس للجمهورية قادر على اجتياز حائط العقوبات بسياسة خارجية قادرة تستطيع تفكيكها، وبسياسة داخلية تكسبه الصدقية أمام الخارج والثقة والدعم من الداخل.

فقد ورث الرئيس روحاني اقتصاداً في حالة تداعٍ مزمنة، حيث بلغت الديون المستحقة على المصارف الإيرانية لمصلحة البنك المركزي الإيراني ما يفوق ٨٩ مليار دولار، كما تجاوزت ديون الحكومة للبنك ٥٠ مليار دولار، وهو ما جعل مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام يصف حالة الاقتصاد الإيراني بـ «الركود العميق»، بعد أن صار ما يقرب من ٣٤ مليون إيراني أي نحو نصف الإيرانيين في «الخانة الحمراء» أي «مكشوفين مصرفياً»، وبلغ الدين العام للبنوك بالنسبة إلى المواطنين غير القادرين على السداد ٢٩ مليار دولار، أما ديون الشركات للمصارف فقد تجاوزت ٣٦٨ مليار دولار، مع التراجع الحاد في احتياطيات العملات الأجنبية.

هذه التحديات كانت بحاجة إلى تحرك مزدوج من حكومة الرئيس روحاني: **التحرك الأول**، في اتجاه الخارج للتخفيف من العقوبات بسياسة خارجية جديدة محورها التوصل إلى حل لأزمة البرنامج النووي مع الغرب؛ أما **التحرك الثاني** فهو في اتجاه الداخل من خلال سياسات اقتصادية بديلة، من أبرز ملامحها الحد من دور الحرس الثوري في السياسة وضبط دوره في الاقتصاد.

وفي تقديره لـ «حساب المئة يوم الأولى من الحكم» أوضح الرئيس روحاني المشاكل الاقتصادية ـ المعيشية ذات الأولوية عند حكومته، وتشمل أسعار السلع الأساسية وفي مقدمها القمح، وتراجع الناتج القومي الإجمالي، وتزايد عجز الموازنة العامة الذي وصل إلى ٤٧ بالمئة، وتزايد معدلات التضخم، وكذلك تزايد الدين

العام. وفسر روحاني هذه المظاهر بما أسماه «التنمية غير المحسوبة» والانحراف في أداء الجهاز المصرفي، وضرورة اتخاذ قرار جريء مخالف لسياسة الحكومة السابقة بخصوص «الدعم النقدي» دون التعرض لمحدودي الدخل.

وقدمت مجمل السياسات التي تبنتها الحكومة على مدى الأشهر القليلة الماضية نتيجة إيجابية تمثلت بالحفاوة التي استقبل بها روحاني في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في دورته الـ ٤٤، وهي الحفاوة التي تبرز عودة الثقة الدولية في سياسة إيران الخارجية والاقتصادية، وهو ما شجع روحاني على دعوة المشاركين في المؤتمر من كبار رجال الأعمال وشركات النفط للاستثمار في إيران، وتطلع عدد من الشركات الفرنسية والإيطالية ثم البريطانية والأمريكية للاستثمار فيها.

٢ ـ التفاعلات الدولية

جاءت تفاعلات إيران الدولية، وخصوصاً انفتاحها غير المسبوق مع الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة البرنامج النووي، تعبيراً مباشراً عن ما حدث داخل إيران وبدء المجتمع الإيراني في عملية «فرز» للسياسات والأولويات السابقة، عبّر عنها بوضوح انحياز الرئيس رفسنجاني لانتخاب روحاني، وهو رجل له خبرة طويلة في جهاز الدولة ولصيق بعقلها الاستراتيجي وبرسالة الثورة الإسلامية. لذلك كان منطقياً أن يكاشف مجلس الشورى، في أول حديث أمامه بعد منح المجلس الثقة للحكومة، بخصوص رؤيته للسياسة الخارجية، على أنها «ستعتمد سياسة الخطوات الواعية والتعامل البنّاء لرفع مكانة إيران والحفاظ على أمن البلاد» مؤكداً أنه «لا مكان للإفراط أو للتفريط» وموضحاً أن «السياسة الخارجية للحكومة ترتكز على حفظ المصالح والوصول إلى تنمية متعددة الأبعاد» وأن «خلق الفرص وإبعاد التهديدات المحتملة وإزالة التوتر مع العالم من أهم محاور السياسة الخارجية التي سيعتمد عليها في فترته الرئاسية».

وإذ أكد روحاني في هذا الخطاب «ضرورة تحييد السياسة الخارجية عن أي سياسة حزبية»، فإنه كان حريصاً أكثر على إبعاد الحرس الثوري قبل الأحزاب عنها، لإدراكه أن ما سوف يقدم عليه من انفتاح على الغرب لن يرضي قادة الحرس، وأنهم سوف يعرقلون هذا الانفتاح، الذي يراه حتمياً لإنقاذ إيران من السقوط في هاوية الرهانات الغربية بانهيار النظام أمام العقوبات الاقتصادية التي اعتمدت كبديل للحرب العسكرية، وانطلاقاً من تصور غربي خاطئ أن النظام في إيران ليس في مقدوره تقديم أي تنازل بخصوص

البرنامج النووي، وأن أي رئيس إيراني لا يستطيع أن يخوض في هذا الملف الذي هو مسؤولية مطلقة للمرشد الأعلى.

فاجأ روحاني الجميع واستطاع أن يحقق الاختراق في مجالين مهمين: **أولهما**، «التقارب المحسوب مع الولايات المتحدة»، و**ثانيهما**، التوصل بكفاءة واقتدار إلى اتفاق مرحلي لحل أزمة برنامج إيران النووي مع «مجموعة دول ٥+١» في جنيف، وأن يعمق علاقات صداقة وشراكة مهمة مع روسيا والصين.

أ ـ إيران والتقارب مع الولايات المتحدة

يمكن اعتبار انتخاب روحاني البداية الحقيقية لفرض خيار «الاعتدال» في إدارة سياسة إيران الخارجية وبالذات مع الغرب، وعلى الأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية، لإيجاد حل سياسي يضمن لإيران حقوقها ومكتسباتها الوطنية في مشروعها النووي، ويضع نهاية سريعة لسياسة فرض العقوبات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يؤكد أن برنامج إيران مخصص للأغراض السلمية وأن إيران ليست لديها أي نية لامتلاك سلاح نووي، وهو ما أكد روحاني الالتزام به منذ أن تولى مسؤولياته الدستورية كرئيس للبلاد يوم ٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣، وبالتحديد منذ أن أعلن في خطابه الأول كرئيس لإيران أمام مجلس الشورى وعقب أدائه اليمين الدستورية دعوته إلى «تفاهم بناء» مع العالم لتسوية أزمة البرنامج.

في هذا الخطاب وجّه روحاني رسائل مهمة إلى واشنطن والعواصم الغربية تستحثهم على التفاعل الإيجابي مع خطاب اعتدال إيراني جديد فرض نفسه بإرادة شعبية. فقد خاطب روحاني الغرب بقوله «لا يمكن إجبار الشعب الإيراني، الذي صوّت للاعتدال وضد التطرف، على الرضوخ للعقوبات والتهديدات بشن حرب»، وتأكيده أن «الطريقة الوحيدة للتعامل مع إيران هي الحوار على قدم المساواة، وفي إطار الاحترام المتبادل بخفض مستوى العداء»، ولخّص رسالته للغرب بقوله «إذا أردتم رداً مناسباً لا تستخدموا لغة العقوبات بل الحوار».

كانت هذه هي البداية، وجاء الرد الأمريكي سريعاً بإعلان من البيت الأبيض ورد فيه أن واشنطن ستكون «شريكاً ذا إرادة حسنة في الملف النووي الإيراني إذا التزمت الحكومة الإيرانية الجديدة بشكل جوهري وجاد باحترام واجباتها الدولية». وبعدها نشطت أدوار الوسطاء بين البلدين، وهناك معلومات تشير إلى إن واشنطن طلبت من طهران عبر وسطاء عمانيين وسويسريين وروس أن تجرى معظم المحادثات المقبلة

بينهما في إطار من «السرية التامة»، وأن سلطنة عمان استضافت في هذا السياق اجتماعات بين الطرفين.

وجاء الإفصاح الإيراني عن تبادل رسائل بين الرئيسين الإيراني والأمريكي لينقل التطورات من السر إلى العلن، وهو ما اضطر الرئيس الأمريكي إلى الإعلان عن تبادل رسائل مع نظيره الإيراني. ففي مجال تعليقه على خبر تبادل الرسائل، أكد أوباما أنه وروحاني تبادلا رسائل «تواصلنا مباشرة»، وتطرق إلى دروس محتملة للحرب في سورية على أزمة البرنامج النووي الإيراني، قائلاً: «أعتقد أن ما يفهمه الإيرانيون هو أن الملف النووي أكبر بكثير بالنسبة إلينا من مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية»، مضيفاً أن «التهديد الذي تواجهه إسرائيل بسبب إيران نووية أقرب بكثير إلى صلب مصالحنا، والتسابق على أسلحة نووية في المنطقة سيزعزع الاستقرار بشكل كبير» . وأضاف إن «على الإيرانيين ألا يستخلصوا درساً بأننا لن نشن هجوماً على إيران إذا لم نشن هجوماً على سورية، وعلى الإيرانيين أن يستخلصوا من هذا الدرس إمكان تسوية هذه المسائل دبلوماسياً».

ومن الواضح أن أوباما كان يريد التأكيد أن أي قبول أمريكي بالتفاوض أو الحوار الثنائي المباشر مع إيران خارج مفاوضات إيران مع مجموعة ٥ + ١ لن يكون من موقع الضعف، وكانت الرسالة موجهة لقادة الكيان الصهيوني أكثر من قادة إيران في محاولة لطمأنتهم وأنصارهم في أمريكا بأن أي محادثات أمريكية ـ إيرانية لن تكون على حساب إسرائيل.

هنا بالتحديد دخل الدور الروسي أو الوساطة الروسية بطلب مباشر من الرئيس روحاني الذي طلب من الرئيس فلاديمير بوتين في لقائهما على هامش اجتماع قمة «منظمة شنغهاي للتعاون» في بوشكيك عاصمة قيرغيزيا التدخل والقيام بدور في أزمة البرنامج النووي الإيراني على غرار الدور الروسي المميز في إدارة أزمة السلاح الكيميائي في سورية، وأن إيران تريد حلاً سريعاً لهذه المشكلة في إطار المعايير الدولية، وأن روسيا قامت من قبل بخطوات مهمة على هذا الصعيد، وأن الوقت الحالي يمثل أفضل فرصة لاستكمال هذه الخطوات.

لكن الانفراج الحقيقي في العلاقات جاء امتداداً لنجاح مهمة الرئيس روحاني في نيويورك، عندما ذهب ليترأس وفد بلاده في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. فقبل أن يختتم زيارته وقبل محادثته الهاتفية الشهيرة مع

الرئيس باراك أوباما وصف روحاني تلك الزيارة بأنها «فاقت توقعاتنا». وقال في مؤتمر صحفي إنها تعتبر «خطوة أولى» في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وإنه «مخول التفاوض كلياً» حول الملف النووي، وإنه يتوقع «حلاً قريباً» لهذا الملف.

ورغم اختلاف الروايات حول من اتصل بمن؛ الرئيس الأمريكي أم الرئيس الإيراني؟ وهو الاتصال الذي جاء بعد رفض الرئيس الإيراني القبول «بلقاء عابر» بينه وبين نظيره الأمريكي، فإن المؤكد أن تحولاً هاماً قد حدث في الموقف الأمريكي، وفي مسار العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. ففي بيانه الذي أعلن فيه عن تلك المحادثة التليفونية، ذكر أوباما أنه أخبر الرئيس روحاني «بينما من المؤكد أنه ستكون هناك عقبات مهمة للمضي قدماً، وأن النجاح ليس مضموناً بأي حال من الأحوال، أعتقد أننا يمكن أن نصل إلى حل شامل». وأضاف أن التحديات كثيرة، وأن هذا الاتصال هو الأول بين رئيس أمريكي ورئيس إيراني منذ عام ١٩٧٩، وأن هناك تراثاً من عدم الثقة العميقة بين البلدين، مضيفاً أنه يمكن تجاوز هذا التاريخ: «أعتقد أن هناك أساساً للوصول إلى حل، فقد أصدر المرشد الأعلى الإيراني فتوى ضد تطوير أسلحة نووية، وأشار الرئيس روحاني إلى أن إيران لن تطور أبداً أسلحة نووية».

لقد خرج الرئيس الأمريكي بنتيجتين: **الأولى**، هي «احترام حق الشعب الإيراني في الحصول على طاقة نووية سلمية في نطاق تنفيذ إيران لالتزاماتها»؛ و**الثانية**، احترامه العميق للشعب الإيراني وإبلاغ روحاني بذلك. لقد تم كسر حاجز الجمود في العلاقات بين الدولتين، وبدأت العلاقات في التحول من «حافة الهاوية» إلى «حافة التطبيع»، وهو استنتاج يتعارض تماماً مع كل ما كانت إسرائيل تخطط له على مدى الأعوام الماضية، وبالذات منذ مجيء أوباما إلى الحكم بتجميدها ملف السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي وتسخين الملف الإيراني، وفرض إيران عدواً للغرب وللعرب والتعامل معها باعتبارها «دولة منبوذة» أو «دولة مارقة» أو «دولة داعمة للإرهاب».

ب ـ الاتفاق النووي المرحلي وصعوبات الاتفاق النهائي

أعطى التقارب الأمريكي ـ الإيراني زخماً قوياً لمفاوضات إيران مع «مجموعة ٥+١» التي كانت ثمرة لمباحثات طويلة بين الطرفين انتهت بالاتفاق على بدء التفاوض في العاصمة الكازاخستانية ألما ـ آتا يومي ٢٥ و٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣، ثم أعقبه اجتماع للخبراء في مدينة إسطنبول التركية في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٣ وبعدها اجتماع

لمفاوضين سياسيين في ألما ـ آتا مرة أخرى يومي ٥ و٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ثم توقفت المفاوضات بعد هذه الجولة لسببين أساسيين: **أولهما**، بدء الاستعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية في إيران؛ و**ثانيهما**، شعور الطرفين بأن المفاوضات ظلت تراوح مكانها ولم تحقق تقدماً يُذكر.

وجاءت التطورات التي شهدتها الشهور التالية لتعطي حيوية جديدة لهذه المباحثات، منها تراجع الخيار العسكري في سورية، والوصول إلى حل بشأن تفكيك الترسانة الكيميائية السورية بناءً على المبادرة الروسية، ومنها انتخاب رئيس إيراني جديد في ظل معطيات وسياق مختلف على النحو الذي سبق شرحه، وأخيراً الأجواء الإيجابية للتفاهمات الأمريكية ـ الإيرانية، التي ألقت بظلالها على مفاوضات إيران مع «مجموعة ٥+١» التي استؤنفت في جنيف واختتمت بجولة شارك فيها وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ووزير الخارجية الألماني مع وزير الخارجية الإيراني.

كان واضحاً هذه المرة أن الدول الست أضحت متوافقة على تجاوز معظم العقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق مرحلي مع إيران لتحريك أزمة البرنامج النووي، وبالذات عقبة حق إيران في تخصيب اليورانيوم من عدمه، ومستوى التخصيب الممكن القبول به، ثم كيفية التصرف في المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب سواء بنسبة ٥ بالمئة أو بنسبة ٢٠ بالمئة، في توجه يحفظ للبرنامج النووي سلميته، ويضمن عدم انخراط إيران في إنتاج أسلحة نووية مقابل تحريك قضية العقوبات خطوة خطوة مع تقدم وفاء إيران بتعهداتها التي يتفق عليها.

وفي يوم ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر أُعلن في جنيف التوصل إلى اتفاق مرحلي لمدة ستة أشهر حصلت فيه إيران على ما يمكن وصفه بـ «اعتراف ضمني» بحقها في تخصيب اليورانيوم، وهو الحق الذي أكده المرشد الأعلى بأنه «خط أحمر». دعمت إيران هذا المكسب بمكسب آخر يتعلق بعدم التعرض لمخزونها من اليورانيوم المخصب عند مستوى ٢٠ بالمئة. ومن ثم فإن هذا المخزون من الأرجح أن يكون ورقة مساومة قوية بشأن الوضع بعد انتهاء مدة الستة أشهر التي يغطيها الاتفاق. أما المكسب الثالث فهو تخفيف العقوبات المفروضة عليها بما قيمته سبعة مليارات دولار في شكل تبادل تجاري. لذلك، اعتبر الرئيس روحاني هذا الاتفاق انتصاراً تاريخياً لإيران، وأنه «يعني استسلام القوى (الدولية) أمام الأمة الإيرانية الكبرى».

وبالطبع، فإن هذه المكاسب الإيرانية حاول الطرف الآخر التقليل من شأنها، والتعامل مع الاتفاق باعتباره خطوة أولى مهمة نحو «عالم أكثر أمناً» على نحو ما جاء على لسان الرئيس أوباما الذي رأى في الاتفاق بداية «في اتجاه التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الإيراني»، وأنه سيمنع إيران من تصنيع قنبلة نووية، وجدد الدعوة للكونغرس إلى عدم التصويت على عقوبات جديدة ضد إيران، مشيراً إلى أنه في حال عدم التزام إيران بالاتفاق فإنه سيدعم فرض عقوبات جديدة عليها. وأكد جون كيري وزير الخارجية الأمريكي أن الاتفاق لا يتضمن الاعتراف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم.

دخل الاتفاق مجال التنفيذ في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. ومع استمرار المباحثات بين الطرفين بشأن تفاصيل تنفيذه، فقد ظهرت صعوبات وتحديات جديدة جعلت كاترين أشتون مفوضة السياسة الخارجية الأوروبية تصرح خلال زيارتها الأولى لطهران في آذار/ مارس بأن الطرفين يخوضان «مفاوضات صعبة... ولا ضمان للنجاح»، بينما أكد وزير الخارجية محمد جواد ظريف أن «هناك إرادة سياسية للاستمرار في المباحثات النووية حتى التوصل إلى اتفاق شامل» وأنه مؤمن بإمكانية التوصل إلى الاتفاق النهائي خلال خمسة أشهر أو أقل، وأن بلاده «ستقبل بالاتفاق الذي يتم فيه احترام حقوقها».

ومن الأرجح أن يحرص الطرفان على عدم التضحية بما تحقق، وعلى استمرار المباحثات، وإبقاء الانتقادات المتبادلة في حدود تحسين الموقف التفاوضي والضغط على الطرف الآخر.

ج ـ تعميق علاقات الشراكة مع روسيا والصين

في الوقت الذي حرص فيه الإيرانيون على اختراق حاجز المقاطعة مع الولايات المتحدة وتوظيف البرنامج النووي لهذا الغرض، والاستفادة من الوزن الإقليمي لإيران، سواء في الوطن العربي أم في إقليم وسط آسيا، وبخاصة في أفغانستان، اهتم الإيرانيون أيضاً بتعميق علاقات الشراكة مع كل من روسيا والصين بشكل ثنائي وفي إطار مجموعة «منظمة شنغهاي للتعاون» التي تحظى فيها إيران بعضوية «مراقب» مثل الهند.

واضح أن القضايا الساخنة التي جمعت بين روسيا وإيران، وبالذات الأزمة السورية، قد ساهمت في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين لتنعكس إيجابياً على القضايا المحورية الإيرانية مثل: البرنامج النووي الإيراني، والتسليح العسكري المتطور، حيث

تحرص إيران على تأمين موقف روسي قوي داخل مجلس الأمن وداخل «مجموعة دول ٥+١»، كما تحرص على التزود بأحدث التكنولوجيا العسكرية الروسية، رغم ما حققته طهران من تقدم في الصناعات العسكرية. وتركز إيران على الصواريخ الروسية المتطورة وتوظيف ما تحصل عليه من صفقات في تحقيق تفوق في مجال الدفاع الجوي تحسباً لأي عدوان أمريكي أو إسرائيلي، وتحديث وتطوير الصناعة العسكرية الإيرانية وتبادل الخبرات والتدريب.

فقد شهدت قمة «منظمة شنغهاي للتعاون» التي عقدت في العاصمة القيرغيزية بشكيك في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ أول قمة روسية ـ إيرانية بين الرئيسين بوتين وروحاني، تحولت إلى ثلاثية بعد انضمام الرئيس الصيني تشي جين بينغ إليها. كانت هذه القمة هي الزيارة الأولى التي يقوم بها الرئيس روحاني إلى الخارج، وترتب عليها تطوير العلاقات الثنائية والتنسيق في القضايا الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأزمة السورية. وفي هذه القمة كانت مطالبة روحاني لبوتين بأن يتدخل شخصياً لإيجاد حل في أزمة البرنامج النووي الإيراني.

حقق روحاني نجاحات مهمة في هذه القمة، منها عرض روسيا بيع إيران أنظمة صواريخ أس ٣٠٠، وبناء مفاعل نووي ثانٍ في محطة بوشهر. وكان رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الروسي ألكسي بوشكوف قد ذكر أمام المجلس في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ أن روسيا ستزيد إمداداتها من الأسلحة الدفاعية لإيران إذا قررت واشنطن التدخل عسكرياً في سورية.

ورداً على هذه المطالبة ربط الرئيس بوتين التعاون بين روسيا وإيران بإطار الشراكة الاستراتيجية وليس مجرد رد الفعل على أحداث دولية قائلاً «نعرف حجم الشؤون الدولية التي تدور في فلك المشكلة النووية الإيرانية، لكننا في روسيا نعرف شيئاً آخر وهو أن إيران جارتنا جارة جيدة، ونحن لا نختار جيراننا» مبيّناً أن «إيران مثل أي دولة لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما في ذلك التخصيب»، ومؤكداً حرص بلاده على استمرار التعاون المضطرد بين البلدين وتطويره في المستقبل. ونتيجة شعور روحاني بالفخر لما أنجزه في قمة منظمة شنغهاي للتعاون، فقد حرص على إبرازه في تقرير الإنجاز الذي حققته حكومته في المئة يوم الأولى من ولايتها.

نجاحات روحاني في هذه القمة دعمتها زيارة سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي لطهران في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، التي أكد فيها أن إيران «لاعب

أساسي في تسوية النزاع السوري»، كما أكد ضرورة تطبيق بنود اتفاق جنيف كما هي دون وضع تفسيرات جديدة بشأنها. ولعله كان يشير بذلك إلى التفسيرات الأمريكية والأوروبية التي أنكرت أن الاتفاق أعطى إيران حق تخصيب اليورانيوم مشيراً إلى أن «الأطراف التي اجتمعت في جنيف اتفقت على وضع جميع الأنشطة النووية الإيرانية تحت رقابة وإشراف كاملين من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

٣ ـ التفاعلات الإقليمية

أ ـ إيران وتركيا وتجديد رهانات التحالف

ظهرت متغيرات جديدة فرضت نفسها على العلاقات التركية ـ الإيرانية كانت الأزمة السورية في العمق منها. فعلى هدىً من انعقاد مؤتمر جنيف ٢ الخاص بالبحث عن حل سياسي للأزمة السورية والتفاؤل الذي أحاط بهذا المؤتمر، وعلى هدىً من بدء تنفيذ الاتفاق المرحلي بين إيران ومجموعة دول ٥+١ الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، وجدت كل من أنقرة وطهران فرصاً مؤاتية للاستفادة من تلك «الأجواء التفاؤلية» بالمنطقة والتفاهمات الروسية ـ الأمريكية بشأن سورية وإيران، وخصوصاً أن التطورات الإقليمية وضعت كلاً من إيران وتركيا على مسافات بعيدة من القاهرة والرياض، أي جعلتهما بمنأى عن الطرف العربي الشريك. من هنا جاءت مشاركة وزير الخارجية الإيراني في مؤتمر «باجواش» للعلوم والقضايا الدولية في إسطنبول في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ فرصة للقاء الرئيس التركي عبد الله غُل والتباحث في سبيل تنشيط العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين، حيث وجه الرئيس التركي دعوة إلى الرئيس روحاني لزيارة أنقرة، وبالتوازي دعمت زيارة أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي لطهران في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ضمن جولة خليجية زار خلالها قطر والبحرين هذا المسعى التقاربي الذي تكلل بزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لطهران يومي ٢٨ و٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. وجاءت زيارة أردوغان عقب مرحلة حرجة من المواجهة الإيرانية ـ التركية العنيفة في سورية، والتي شهدت تفاعلات صراعية وتنافسية بين البلدين.

كان أردوغان حريصاً في هذه الزيارة على أن يخرج من نطاق العزلة الإقليمية لتركيا بعد إخفاقاته المتتالية في إدارة علاقات بلاده مع العرب ضمن تداعيات الربيع العربي. فتركيا ليست لها الآن علاقات حميمة مع أي طرف عربي باستثناء الحليف القطري، كما حرصت تركيا على دعم إثيوبيا في مشروع «سد النهضة» في إطار عدائها

للنظام الجديد في مصر بعد ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، لذلك اهتم أردوغان بفتح صفحة جديدة للعلاقات مع إيران ربما تعطي الاقتصاد التركي المأزوم بسياسات بلاده الخاطئة فرصة للانعتاق من الأزمات، وفتح أبواب الحوار الإقليمي حول القضايا الساخنة، وبخاصة الأزمة السورية في ضوء نجاح جلوس وفدي الحكومة والمعارضة السورية معاً في «مونترو» في جولة الحوار الأولى واستعدادهما لبدء الجولة الثانية في منتصف آذار/ مارس ٢٠١٤. من هنا كان تجاوب أردوغان مع الموقف الإيراني في إدانة الإرهاب وتأكيد النية في محاربته شرط التوصل إلى تعريف متفق عليه للظاهرة، وما هي المنظمات التي يمكن اتهامها بالإرهاب.

وفي ختام اللقاء بين أردوغان وحسن روحاني أكد الرئيس الإيراني أن «تعزيز التعاون الإيراني ـ التركي سيتسبب بالعقم للنشاطات الإرهابية»، ودعا إلى توسيع التعاون بين البلدين حيال الموضوعات الإقليمية والمرتبطة بأمن جيرانهما، كما أوضح أن طهران وأنقرة «تشتركان في وجهات النظر حيال قضايا المنطقة المهمة خاصة محاربة الإرهاب والتطرف، وتقديم المساعدات للشعب السوري» مشدداً على أنه «فقط الشعب السوري هو من يحق له تقرير مصير بلده». وفي رده على كلمة روحاني، أكد أردوغان أن تركيا «تسير كتفاً بكتف مع إيران في محاربة المجموعات الإرهابية وسيعمل البلدان على تطوير تعاونهما في هذا المجال»، لافتاً إلى «تطابق وجهات نظر إيران وتركيا» حيال مكافحة الإرهاب، وانتقد من أسماهم «الجماعات الإرهابية» التي تنشط باسم الإسلام باعتبار أنها «لا تمت للإسلام بصلة».

ويبدو أن مسايرة أردوغان لروحاني كانت في إطار المجاملة والإمساك بشعرة معاوية وحفز روحاني على عدم التردد في القيام بزيارته المنتظرة لأنقرة، وبخاصة بعد توقيع وثيقة تأسيس «المجلس الأعلى للتعاون السياسي والتجاري» بين البلدين، الذي من المقرر أن ينعقد سنوياً في طهران وأنقرة بالتناوب ويضم الوزراء المختصين بالشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوقيع اتفاق للتجارة التفضيلية بين البلدين، وبحث سبل الحصول على الغاز الطبيعي الإيراني بأسعار أفضل، والاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري إلى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٥.

وما يؤكد أن كلمات أردوغان عن تطابق رؤيته مع روحاني بشأن الإرهاب كانت مجرد مجاملة هو ما صرح به على متن الطائرة التي أقلته إلى بلاده؛ فردّاً على سؤال بشأن حصول تغير في الموقف التركي من سورية، قال إن الموقف الإيراني تجاه سورية يربط بين بقاء الأسد ومحاربة الإرهاب، وأنه دون اقتلاع التنظيمات الإرهابية ودون منع

الإرهابيين من دخول سورية، ودون قطع الدعم للإرهاب لا يوجد حديث عن خروج الرئيس الأسد من الحكم. وأضاف أنه رد عليهم بأن هذه المنظمات الإرهابية لم تكن موجودة في سورية قبل ثلاثة أعوام، وأنها تكونت بالتعاون مع نظام الأسد، وأنه توجد حاجة ماسة لتغيير في السلطة الحاكمة، وأن الحكومة الانتقالية يجب أن تتشكل من أشخاص لم يتورطوا في العنف ويحظون بقبول شعبي، وأن تذهب سورية إلى انتخابات فورية. وتابع قائلاً: «لا أستطيع أن أقول إننا اتفقنا مع إيران على هذه المواضيع»، وإن تركيا على استعداد للتعاون مع إيران وسوف تتواصل جهودنا في هذا الشأن.

لقد ذهب أردوغان إلى طهران من أجل الحصول على مزايا اقتصادية، وعاد منها من دون أن يدفع الثمن السياسي لها، ولم يكن ذلك بعيداً من إدراك القيادة الإيرانية، وكان له تأثيره في إلغاء الرئيس روحاني زيارته المقررة لأنقرة، وللمرة الثانية حيث حُدد لها موعد في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ لحضور احتفالات الذكرى الـ ٧٣٩ لوفاة القطب الصوفي الكبير مولانا جلال الدين الرومي في مدينة قونيه بوسط الأناضول، لكنها تأجلت، وسبقتها زيارة رئيس الوزراء التركي لطهران. وتردد مرة ثانية أن روحاني سيزور أنقرة في ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١٤، ولكنها تأجلت بسبب أن «برنامج الرئيس روحاني مكتظ جداً». وتعليقاً على ما نشرته صحيفة **جمهوريت** التركية في ١٠ شباط/ فبراير أن أنقرة اقترحت على طهران أن تكون زيارة روحاني يومي ٢٠ و٢١ شباط/ فبراير، بثت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية «أن جدول الرئيس حسن روحاني لا يتضمن زيارة تركيا في الوقت الحاضر».

إن تأجيل أو إلغاء زيارة روحاني لتركيا ربما تكون لها علاقة باستمرار الموقف التركي العدائي تجاه سورية، أو بعودة الدفء إلى العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بضغوط أمريكية بعد المكالمة الهاتفية التي أجراها الرئيس الأمريكي مع رئيس الوزراء التركي في ٢٠ شباط/ فبراير والتي طالبه فيها بالتعجيل في إنهاء ملف المصالحة مع إسرائيل. مع ذلك، ستبقى إيران حريصة على إبقاء فرص التواصل قوية مع تركيا في وقت تتجه فيه علاقاتها العربية إلى مزيد من التأزم.

ب ـ إيران وإسرائيل... صراع لا يتبدّل

لم تبدل إيران تفاعلاتها مع الكيان الصهيوني، فالعلاقة بين الطرفين علاقة صراعية، وخلال عام ٢٠١٣ وبالذات خلال النصف الأول منه ـ أي الشهور الأخيرة من حكم الرئيس أحمدي نجاد ـ بلغ التوتر أعلى مستوياته، ومع مجيء حكومة الاعتدال

برئاسة روحاني لم تغير إيران موقفها من إسرائيل، فقد اعتبر روحاني أن إسرائيل هي التي تشكل الخطر الحقيقي على المنطقة وليس إيران بسبب ترسانتها الكيميائية والنووية. وفي خطاب له بأحد العروض العسكرية في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ قال: «إن إيران لا تشكل أي تهديد لجيرانها ودول المنطقة» وأوضح أن «النظام الذي يشكل خطراً هو نظام إسرائيل الذي يحتقر كل القوانين الدولية ويزيد مخزوناته من الأسلحة النووية والكيميائية لتهديد الآخرين».

جاءت تصريحات روحاني رداً على تصريحات لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي دعا إلى عدم الانخداع بتصريحات روحاني المهدئة بشأن الملف النووي. وإذا كان وزير الخارجية الإيراني قد حرص في إحدى جلسات مفاوضات إيران مع مجموعة دول ٥+١ في جنيف في شباط/ فبراير ٢٠١٤ على تصحيح ما سبق أن وقع فيه الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد من إنكار لحدوث «المحرقة» اليهودية، فإن ذلك لم يكن مبعثه الحرص على تحسين العلاقات مع الكيان الصهيوني، ولكن بهدف نفي ما يتردد في الإعلام الصهيوني من اتهامات بشأن النوايا العدوانية الإيرانية ضد الوجود الإسرائيلي، والاستمرار في تحريض الغرب ضد إيران.

هذا يعني أن التفاعلات كانت في معظمها تفاعلات إسرائيلية نحو إيران أكثر من كونها تفاعلات إيرانية نحو إسرائيل. فقد فزع قادة إسرائيل من انفتاح الرئيس روحاني في علاقاته مع الغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، ووصفوا توقيع اتفاق جنيف بـ «الخطأ التاريخي» ودفعهم إلى التشكيك في الصدقية الأمريكية في مواجهة إيران، والإعلان عن ضرورة الاعتماد الإسرائيلي على النفس لمواجهة الخطر الإيراني النووي بالوسيلة التي يراها الإسرائيليون كفيلة بإنهاء هذا الخطر.

تمثل حادثة السفينة التي استولت عليها البحرية الإسرائيلية أمام السواحل الإريترية أو بالقرب منها في مياه القرن الأفريقي أحد الأمثلة للدلالة على هذا المسعى. ففي خطوة بدت وكأنها مخططة أو مدبرة، كشف الجيش الإسرائيلي النقاب يوم ٥ آذار/ مارس ٢٠١٤ عن ضبطه سفينة شحن باسم «كلوس ـ س ٥» تحمل صواريخ متوسطة المدى سورية الصنع وكميات كبيرة من قذائف الهاون والذخيرة ادعوا أنها قادمة من إيران في طريقها إلى قطاع غزة، وأن السفينة كانت سترسو في ميناء سوداني على أن يتم نقل السلاح براً عبر مصر وسيناء وصولاً إلى غزة.

نتنياهو الذي ذهب خصيصاً إلى ميناء إيلات حيث تم جذب السفينة، واستعرض ما زعم أنه كان عليها من أسلحة، أكد أن السفينة تم تحميلها في ميناء بندر عباس الإيراني، وانتقد ما أسماه «نفاق الغرب» تجاه إيران في ما يتعلق بملف طهران النووي، مشيراً إلى أنه بينما كان الأوروبيون يتبادلون الود والابتسامات مع الإيرانيين كانت طهران ترسل أسلحة «ومن ضمنها صواريخ بعيدة المدى» إلى غزة لاستهداف إسرائيل، مؤكداً أن السفينة «كشفت الوجه الحقيقي لإيران ولنظامها الوحشي». هذه الاتهامات الإسرائيلية نفتها إيران وحركة حماس واعتبرتها «مزحة سخيفة» هدفها تكريس الحصار على قطاع غزة والتدبير لعدوان جديد.

٤ ـ التفاعلات العربية

تدرك إيران أهمية علاقاتها بجوارها العربي الذي يحظى بأولوية كبيرة، حيث تتحرك على محورين: **الأول**، تمتين كل أنواع الروابط بالبلدان العربية الحليفة وتضم بشكل أساسي دول «الممانعة» (سورية، وحزب الله في لبنان، والعراق، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي)؛ و**الثاني**، العمل من أجل فتح كل الأبواب والنوافذ المغلقة، دون أن يترتب على ذلك تنازلات في مصالح إيران الاستراتيجية. ويشمل ذلك البلدان العربية الخليجية، وبخاصة السعودية، وكلاً من مصر واليمن.

وإذا كان النصف الأول من عام ٢٠١٣ قد شهد تصعيد التوتر في علاقات إيران مع بعض الدول، وبخاصة ما يتعلق بتطورات الأزمة السورية، فإن النصف الثاني، وبعد انتخاب الرئيس روحاني، شهد محاولات إيرانية استهدفت فتح صفحة جديدة من علاقات حسن الجوار مع الدول الخليجية، واختلفت الأمور مع مصر وجاءت بمنحى عكسي حيث كان لسقوط نظام الإخوان في القاهرة، الذي ربما يكون قد تزامن مع الانتخابات الرئاسية الإيرانية، أثره السلبي في العلاقات بين البلدين. أما بالنسبة إلى الأزمة السورية، فقد جرى توظيف الاعتدال في اتجاه تركيز الأولوية على دور الدبلوماسية الإيرانية لنزع فتيل التدخل العسكري الأمريكي أو الدولي ولكن دون تهاون في الدفاع عن النظام السوري وعن دور حزب الله في الدفاع عنه في داخل سورية.

ويمكن تحديد ثلاثة محاور أساسية للتفاعلات الإيرانية تحرص إيران من خلالها على إنجاح مشروعها القومي على المستوى العربي، هي محاور الارتكاز، والمواجهة، والتغلغل، وذلك على النحو التالي:

أ ـ محور الارتكاز

(١) **إيران وسورية**: انحازت إيران مبكراً إلى جانب النظام السوري واعتبرت أن ما تفجر داخل سورية من توترات هو «محض مؤامرة خارجية»، وأنه «فتنة» تستهدف إضعاف «دول الممانعة» وكسر شوكة المقاومة للكيان الصهيوني. فسورية ينظر إليها من منظور الفكر الاستراتيجي الإيراني باعتبارها «الخاصرة الرخوة في السياسة الخارجية الإيرانية» وأنها «ورقة إيران الرابحة في محادثات إيران النووية». وعندما انتهى حكم الرئيس المتشدد أحمدي نجاد، وجاء الرئيس روحاني اعتبر الإيرانيون أن «سورية هي أول اختبار لدبلوماسية حكومة روحاني».

في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٣ كان التركيز الإيراني هو الدفاع عن النظام السوري والحيلولة دون سقوطه أمام الدعم العربي والإقليمي والدولي المكثف لتنظيمات المعارضة، ومنع ما يخطط من تدخل عسكري أمريكي لإسقاط النظام تحت ذريعة استخدامه أسلحة كيميائية محرَّمة ضد المعارضة، ولكون ذلك يُعد تجاوزاً للخط الأحمر الذي سبق أن حدده الرئيس أوباما للنظام في سورية وهو «الامتناع الكامل عن استخدام أسلحة دمار شامل ضد المعارضة وبالذات الأسلحة الكيميائية». ولمنع هذا العدوان عملت الحكومة الإيرانية باتجاهين:

الاتجاه الأول: إظهار أكبر قدر من التشدد والتهديد لمنع العدوان الذي كان يدبر ضد النظام السوري من جانب واشنطن وبضغوط من دول عربية خليجية، وبخاصة السعودية وقطر، إضافة إلى تركيا، ناهيك بالحفز الإسرائيلي لتدمير القدرات العسكرية الاستراتيجية السورية، وبخاصة ترسانة الأسلحة الكيميائية والقدرات الصاروخية والصناعة العسكرية. من هنا، جاء تحذير الرئيس أحمدي نجاد في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ من أن «انتصار المعارضة في سورية سيجلب موجة من عدم الاستقرار تمثل تهديداً للمنطقة برمتها»، وما جاء على لسان رئيس هيئة الأركان العامة الإيراني حسن فيروز أبادي في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ من أن قرار الرئيس الأمريكي بتسليح «الإرهابيين» في سورية بإيعاز من إسرائيل سيكون الخطأ الأكثر خطورة الذي يرتكبه رئيس أمريكي في تاريخ الولايات المتحدة.

الاتجاه الثاني: دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى نزع فتيل المواجهة في سورية، وبخاصة ما عُرف بـ «المبادرة الرباعية» التي طرحها الرئيس المصري السابق محمد مرسي في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي بالسعودية، والتي شملت مصر والسعودية

كطرفين عربيين وإيران وتركيا كطرفين إقليميين، ولكن الخلافات السعودية ـ الإيرانية حالت دون تفعيل هذه المبادرة. ورغم ذلك ظلت إيران تراهن على إنجاح جهود إقليمية مشتركة لنزع فتيل المواجهة الدولية في سورية.

وفي الأشهر الستة الثانية، وبعد فوز روحاني بالرئاسة، بدأ التركيز على منع العدوان على سورية دبلوماسياً، والتمسك بخيار «الحل الوسط»، كخيار استراتيجي التزاماً بمبدأ الرئيس في إدارة سياسة بلاده «لا إفراط ولا تفريط». فقد دافع الرئيس روحاني عن الالتزام بهذا المبدأ بسبب إدراكه لخطورة الحرب على سورية وتداعياتها على إيران، وأن «القنابل إذا أصابت دمشق اتجهت إسرائيل نحو طهران». أي أن العدوان على سورية يمكن أن يكون ذريعة أو تكئة لدخول إسرائيل في حرب ضد إيران بدعم وضوء أخضر أمريكي. لذلك التزم الرئيس روحاني وحكومته بما يمكن تسميته «دبلوماسية منع العدوان العسكري على سورية».

لم يكن قرار تبني هذه الدبلوماسية والحرص على عدم التورط في حرب بسبب سورية سهلاً على الرئيس روحاني، فقد كان يمكن أن يعرضه لانتقاد من تيار التطرف الداخلي، وبخاصة من جانب الحرس الثوري الحريص على وضع نهاية سريعة لتيار الاعتدال. من ناحية أخرى، فإنه إذا وافق على التدخل في الحرب إرضاء لهؤلاء المتطرفين فسيجد نفسه وجهاً لوجه أمام حرب أوسع تريدها إسرائيل منذ سنوات وتضغط على الرئيس الأمريكي بشدة لخوضها، ولن يكون هذا التورط وهذه الحرب مصلحة إيرانية بأي حال من الأحوال.

وجدت دبلوماسية منع العدوان ما يدعمها من خارج إيران ومن داخلها. فمن الخارج، انزعجت الإدارة الأمريكية بشدة من رفض قمة العشرين التي انعقدت في سان بطرسبورغ الروسية في ٥ ـ ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ تضمين البيان الختامي للقمة موقفاً يدعم الخيار العسكري الأمريكي بتوجيه ضربات عسكرية ضد سورية، كما أن الخيار السياسي لحل الأزمة اجتذب أطرافاً دولية داعمة كثيرة.

أما الدعم الأهم فجاء من داخل إيران، ومن مصدر غير متوقع، فعلى الرغم من إعلان الجنرال قاسم سليماني قائد «فيلق القدس» بالحرس الثوري أن «سورية هي جبهة المقاومة المتقدمة، وهذا ما لا يمكن لأحد أن ينكره، ومن واجبنا أن ندافع عن المسلمين في هذا البلد لأنهم يتعرضون لضغوطات كثيرة وظلم»، فإن إيران لم تعلن أنها ستخوض الحرب مع سورية، إذ إن البيان الصادر عن اجتماع مجلس خبراء القيادة

بحضور رئيس الجمهورية وعدد من كبار القادة السياسيين والعسكريين اكتفى بتحذير الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الحكومات الأوروبية من البدء بكارثة جديدة في الشرق الأوسط، واعتبر البيان أن «التدخلات الأجنبية في الشأن السوري تتعارض مع القوانين الدولية وهي مدانة بشدة».

التزم الرئيس حسن روحاني بمبدأ «لا إفراط ولا تفريط»، وفي لقائه مع رئيس الحكومة السورية وائل الحلقي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبعد أيام قليلة من توقيع إيران اتفاق جنيف النووي في الشهر ذاته، أكد روحاني أن حكومة بلاده «تبذل ما بوسعها لمنع الحرب على سورية، وانتقالها إلى دول المنطقة»، لافتاً إلى أن «الإرهاب والتطرف من أكبر المشاكل التي تعانيها المنطقة، وعلى الجميع التصدي لها». هذا الالتزام جاء ضمن الرؤية والمحددات التي صاغها روحاني كأساس لحل الأزمة السورية في أول مؤتمر صحفي له، إذ أوضح أن الحكومة السورية «يجب أن تبقى حتى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤» مؤكداً رفض الإرهاب والحرب في سورية، وأي تدخل فيها.

يمكن اعتبار هذا التصريح متضمناً لأهم محددات الحل الإيراني للأزمة السورية، وذلك بدعم الحل السياسي، والإبقاء على النظام حتى إجراء الانتخابات دون توضيح ما إذا كان يحق للرئيس السوري ترشيح نفسه في الانتخابات الجديدة أم لا، وتمكين الشعب السوري، دون غيره، من أن يكون صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في تقرير مصيره عبر الوسائل الديمقراطية.

هذه المحددات أكدها وزير الخارجية الإيراني بعد لقائه مع الرئيس السوري بشار الأسد في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وذلك ضمن جولة عربية شملت بيروت وبغداد ودمشق، وقبل سفره إلى موسكو، وقبل انعقاد مؤتمر جنيف ٢، فقد أكد ظريف دعم بلاده للنظام السوري لإنجاح مؤتمر جنيف للسلام قائلاً إن «حل الأزمة بين السوريين أنفسهم، وهم المخولون فقط بتحديد مستقبل بلدهم»، مؤكداً على «استراتيجية إيران القائمة على مكافحة التطرف والعنف والفتن المذهبية في المنطقة»، معتبراً أن «مؤتمر جنيف فرصة سياسية ودولية للخروج بحل للأزمة في سورية»، وأن «نجاح المؤتمر يحول دون الاستمرار في نهج التطرف، وقتل الأبرياء».

(٢) **إيران ولبنان**: المرتكز الثاني للدور الإيراني بعد سورية هو لبنان. وإذا كانت السياسة الإيرانية في لبنان قد انطلقت من بوابة «حزب الله»، فإنها باتت واعية

بالحرص على أن تنسج علاقات تواصل مع كل الأطراف اللبنانية ابتداءً من الدولة: الرئيس والحكومة والبرلمان، وكذلك القوى السياسية، لأن هذه السياسة تحقق إنجازين: **الأول** تقليل فرص النيل من إيران ودورها من القوى الإقليمية المناوئة (إسرائيل والسعودية على وجه الخصوص)؛ **والثاني** تعبيد الطريق أمام «حزب الله» كي يعمل بفعالية في إدارة العملية السياسية مع الفرقاء اللبنانيين بقدر أعلى من الفرص المواتية.

تمحورت اهتمامات إيران بلبنان عام ٢٠١٣ حول قضيتين: **الأولى،** ارتباطات لبنان وبالتحديد «حزب الله» بالأزمة السورية، وتيسير الدور اللبناني الداعم للنظام السوري؛ **والثانية،** احتواء تداعيات دور حزب الله في الأزمة السورية على قوته ومكانته في لبنان وعلى علاقاته مع القوى السياسية الأخرى ومواجهة مخاطر تصعيد القوى المناهضة للنظام السوري لتهديد الاستقرار والأمن اللبنانيين، وبالذات سلسلة التفجيرات التي استهدفت حزب الله وامتدت من البقاع إلى الضاحية الجنوبية في بيروت ووصلت إلى مقر السفارة الإيرانية.

كانت هناك العديد من الاتصالات والأدوار الإيرانية ضمن هذه التفاعلات أبرزها زيارة نبيه بري رئيس مجلس النواب وحليف حزب الله إلى طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، وزيارة وزير الخارجية الإيراني لبيروت في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، وبين الزيارتين كانت منازلة السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله مع السعودية في أحد لقاءاته المتلفزة، التي جاءت في ذروة المواجهة السعودية مع إيران حول سورية، ورفض المعارضة السورية لمشاركة إيران في مؤتمر جنيف ٢. وفي ذروة التفجيرات التي هددت حزب الله والأمن في لبنان، وأيضاً في ذروة تعقد تشكيل حكومة لبنانية جديدة.

زيارة نبيه بري لطهران، التي سبقت تصعيد حسن نصر الله ضد السعودية من الأرجح أنها تناولت **ثلاث مشاكل** أساسية: **الأولى،** مشكلة تداعيات امتداد الإرهاب في سورية إلى لبنان؛ **والثانية،** مشكلة الآثار المريرة والثمار المُرّة للصراع أو التنافس السعودي ـ والإيراني في لبنان، والذي أخذ أكثر من شكل كان أبرزه صعوبة تشكيل الحكومة، والإدراك العام الذي بات إجماعاً عند كل الفرقاء اللبنانيين بأن حل أزمة لبنان مرهون بتوافق سعودي ـ إيراني؛ **والثالثة،** مشكلة تنامي حدة الانقسام المذهبي الذي بدأ في التحول إلى صراع بين المكونات الوطنية لدول المنطقة.

وكشفت منازلة حسن نصر الله عن أن زيارة بري لطهران لم تنجح في تحريك الموقف الإيراني للتلاقي مع السعودية، وخصوصاً أن المواجهة بين الدولتين محتدمة في ثلاث ساحات دفعة واحدة، وهي سورية ولبنان واليمن. وفي الأخيرة تعرض مسؤولون إيرانيون للاغتيال، وازدادت حدة الانتقادات السعودية للتدخل الإيراني السافر لدعم «الحوثيين في اليمن».

أكثر ما لفت الانتباه في هذه المواجهة هو المكاشفة الصريحة إلى حد الاتهام المباشر من جانب نصر الله للاستخبارات السعودية بالوقوف خلف التفجيرين الانتحاريين اللذين استهدفا السفارة الإيرانية من خلال علاقتها بـ «كتائب عبد الله عزام» التي تبنت الهجومين. وبدا واضحاً أن نصر الله صاغ مضبطة اتهام شاملة بحق الرياض منذ تفجر الثورة الإيرانية، فالحرب العراقية ـ الإيرانية، وصولاً إلى ما يجري في سورية والعراق ولبنان. كما اتهم السعودية بخوض حروب بالوكالة ضد إيران، وأنها سبب فشل كل محاولات التقارب الإيرانية، مشيراً إلى استقباله مبعوثاً قطرياً مما يشير إلى أن أبواب طهران باتت مفتوحة لحوار معمق مع قطر حول ملفات مهمة على خلفية الخلاف السعودي ـ القطري.

وجاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني لبيروت في ١٣ ـ ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، ولقاءاته الموسعة مع كل ألوان الطيف السياسي اللبناني وقادة الدولة، بمن فيهم رئيس الحكومة المكلف تمام سلام، ضمن مسار آخر مختلف تماماً عن مسار المواجهة مع السعودية، وهو مسار المصالحة والتوافق بين إيران وكل القوى السياسية اللبنانية، وبالطبع بين «حزب الله» وهذه القوى، والأرجح أن هذا المسار كانت له امتداداته مع السعودية، وهو ما أثر في تيسير أجواء تشكيل الحكومة.

في لقاء ظريف مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان شدد الرئيس على «أهمية وضرورة الحوار الإيراني مع البلدان العربية وإقامة علاقات جيدة في سبيل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط»، وفي اللقاء مع وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور تعمّد ظريف الإشارة إلى أن زيارته إلى لبنان «ترافقت مع مبادرات سياسية جديدة، فتحت آفاقاً رحبة من أجل المزيد من التلاقي والوحدة بين الفرقاء السياسيين في لبنان».

(٣) **إيران والعراق**: المرتكز الثالث للدور الإيراني هو العراق، الذي اعتبره كثيرون البديل الأرجح ليشغل المكانة الأولى في المشروع السياسي الإيراني في حال

سقوط النظام السوري، حيث أضحى الرهان الإيراني على العراق يفوق أي رهان آخر، وبالذات في ظل التنسيق العالي المستوى مع حكومة نوري المالكي التي تحظى بكل الدعم الإيراني.

تعرض هذا الرهان لاختبار كبير بعد الاستقواء الذي مارسه تنظيم القاعدة باسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) في محافظة الأنبار، وبسيطرة مقاتليه على الفلوجة، في وقت تأزمت فيه العلاقات بين حكومة المالكي مع الحلفاء الأكراد برئاسة مسعود بارزاني من ناحية، ومع المناوئين السنّة من ناحية أخرى، واختلاط الأمور في الأنبار التي شهدت حرباً على جبهتين: بين قوات الأمن والجيش ضد إرهاب داعش، و«ثورة سنية» ضد استبداد الحكم الشيعي في بغداد.

لذلك فإن الدعم العسكري الإيراني لحكومة المالكي كان تحت أنظار المعارضة، وكذلك الأمريكيين الذين كانوا قد بادروا بنشر أخبار عن صفقة أسلحة إيرانية للعراق تشمل أسلحة وذخائر بقيمة ١٩٥ مليون دولار. واعتبرت الإدارة الأمريكية أن هذه الصفقة تدخل ضمن «كسر الحظر المفروض على العراق» حسب ما جاء على لسان جين ساكي المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية التي صرحت في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤ أن «إرسال طهران أسلحة إلى دولة أخرى، في إشارة إلى العراق، يعتبر انتهاكاً مباشراً لقرار مجلس الأمن الذي يفرض حظراً على إرسال السلاح من وإلى إيران».

واللافت في هذا التصريح أنه جاء في وقت ازداد فيه الاهتمام الأمريكي بدعم الحكومة العراقية في حربها ضد الإرهاب. هذا الاهتمام الأمريكي الذي ترافق مع قرار من مجلس الأمن في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ بدعم جهود الحكومة العراقية في محافظة الأنبار ضد ما أسماه العنف والإرهاب، وإدانة هجمات داعش، والذي تمثل بتقديم العون العسكري المطلوب، يدعم بدرجة كبيرة الدور الإيراني والسياسات الإيرانية في العراق، ويقوّي من شوكة رئيس الحكومة المالكي الذي زار طهران في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ بهدف توطيد مركزه، وربما الحصول على الدعم الإيراني لتولي الحكم لدورة ثالثة عقب الانتخابات البرلمانية في نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

وخلال الزيارة، قام المرشد الأعلى باستقبال المالكي، الأمر الذي اعتبره كثيرون رسالة بالغة الدلالات في دعم إيران للمالكي وسياساته، وتأكيد أن الحرب التي يخوضها المالكي ضد «الإرهاب» داخل العراق تنسجم مع السياسة الإيرانية، وأن الدعم العراقي

للنظام السوري أيضاً يحقق ما تحارب إيران من أجله ومن ثم يبقى استمرار المالكي مصلحة إيرانية.

يشير ذلك إلى أن إيران مطمئنة إلى تحالفاتها داخل العراق، فقد أظهرت الدبلوماسية الإيرانية على لسان وزير خارجيتها خلال زيارة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٤ ارتياحاً تجاه ملامح التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة حيث نظر إلى تصاعد الأنشطة الإرهابية في سياق ارتباك «الذين بنوا مصالحهم على إثارة التوتر»، مؤكداً أن «الذين يجعلون خلق الأزمات والتوتر أساساً في علاقاتهم الدولية، يشعرون حالياً بالقلق من التوصل إلى تفاهم على أساس احترام حقوق الشعب الإيراني ومعالجة المشاكل والحظر».

وتبرز هذه الرسالة ارتياحاً إيرانياً من نجاح طهران في هذه المباحثات في الحصول على ما كانت تسعى إليه مع العراق منذ عام ١٩٨٠، وبالذات تخطيط الحدود المشتركة بين البلدين وحول منطقة شط العرب وفقاً لنصوص اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥، وهو الاتفاق الذي ألغاه الرئيس العراقي صدام حسين عقب نشوب الحرب مع إيران. وفي المناسبة نفسها، لفت زيباري الانتباه إلى التوصل إلى «آفاق مشرقة في العلاقات بين البلدين»، وإلى «صيغة ونص نهائي لإعداد مذكرة تفاهم مشتركة» يتم توقيعها قريباً.

(٤) **إيران وحركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي»**: المرتكز الرابع هو منظمات المقاومة الإسلامية في فلسطين وبالتحديد تنظيمي حركة المقاومة الإسلامية «حماس» و«الجهاد الإسلامي». فإذا كان الخطاب الأيديولوجي الإسلامي الإيراني يقول إن «كل الملتقى حتماً سيكون في القدس»، فإن طهران لا تستطيع أن تقطع علاقاتها مع حركات المقاومة الفلسطينية لأنها تمثل الورقة الأهم في إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني، وهي المنفذ الأوحد لإيران في فلسطين. وإذا كانت علاقات إيران مع «الجهاد الإسلامي» خلال الأعوام الثلاثة الصعبة الماضية لم تشهد هزات أو انتكاسات، فإن الأمر يختلف مع «حماس»، التي شهدت أكثر من انتكاسة. **الانتكاسة الأولى** كانت بين «حماس» والنظام السوري، ومن ثم بين «حماس» وإيران بسبب موقف حماس السلبي من النظام وانحيازها إلى جانب المعارضة بتعليمات من قيادة الإخوان. فقد غلّبت «حماس» ارتباطاتها التنظيمية على مسؤولياتها الوطنية، ودورها كحلقة مقاومة، أما **الانتكاسة الثانية** فهي مع مصر بسقوط نظام الإخوان.

وكما أدى انحياز «حماس» إلى جانب المعارضة السورية إلى خروجها من دمشق، وانقطاع الدعم الإيراني العسكري والمالي عنها، فقد أدى انحياز «حماس» إلى الإخوان، وتورطها في مشروع «إسقاط الدولة في مصر» إلى خسارة الدعم المصري وإغلاق منافذ مصر مع قطاع غزة.

لم يكن انقطاع العلاقة بين إيران و«حماس» على هوى طهران، لأنه، ببساطة، يعزل إيران عن موقع نفوذها ودورها الأهم في فلسطين التي هي قلب الصراع في إقليم الشرق الأوسط، لذلك كانت طهران حريصة على إبقاء «شعرة معاوية» مع أطراف مؤثرة داخل حماس من أمثال محمود الزهار الذي اختلف مع خالد مشعل بشأن موقفه تجاه سورية، ودعا إلى استمرار التواصل مع طهران وعدم القطيعة مع مصر تحت أي ظروف، وكذلك مع عماد العلمي القيادي داخل الحركة والراحل أحمد الجعبري القائد السابق لكتائب عز الدين القسام الذي حرص دائماً على منع انزلاق الحركة في مواقفها نحو إظهار العداء لإيران و«حزب الله».

يبدو أن احتدام أزمة العلاقة بين «حماس» ومصر، دفع بعض قادة «حماس»، وبخاصة محمود الزهار الذي فقد منصبه في المكتب السياسي للحركة في الانتخابات، إلى فتح حوارات غير علنية مع «حزب الله» أدى فيها العلمي دوراً بارزاً، كما أن «خطاً ساخناً» آخر جرى فتحه بين «حماس» وطهران بعد سقوط حكم الإخوان في مصر، في محاولة من طهران لإعادة ترميم «محور الممانعة»، دون أن يعني ذلك عودة العلاقات بسهولة إلى ما كانت عليه بين دمشق و«حماس».

وأثمرت جهود الزهار ورفاقه تقارباً جديداً مع طهران عبّر عنها علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى بأن «علاقة إيران وحماس عادت كالسابق»، وهو ما أكده الزهار بالقول إن «حماس» قد أخذت خطوات لإعادة العلاقة مع إيران، وإن إيران من جانبها أخذت خطوات مماثلة.

ب ـ محور المواجهة

إذا كانت علاقة إيران مع دول وأطراف محور «الارتكاز» تقوم على أسس العلاقة بين الحلفاء فإن العلاقة مع البلدان العربية المواجهة لا تقوم على أساس صراعي أو قواعد «العداوة»، لأن إيران لا تتعامل مع تلك الدول باعتبارها «أعداءً» حيث ترتبط مع إيران بعلاقات تعاون وشراكة متنوعة منها مثلاً منظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، كما ترتبط مع بعضها باتفاقات أمنية واقتصادية، ولكنها تقوم على أساس

المنافسة التي هي خليط بين الصراع والتعاون أينما كان للتعاون مجال وحيثما كان الصراع اضطرارياً. ويضم هذا المحور طرفين: دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ومصر.

(١) **إيران ودول مجلس التعاون الخليجي**: هناك ثوابت لا تتبدل في إدارة إيران لعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي: **أولها**، العمل على تفكيك علاقات التوحد بين هذه الدول وتجنب التعامل معها باعتبارها «كتلة واحدة»، إذ إن إيران أبدت تحفظاً على استبعادها من المشاركة كعضو مؤسس في المجلس، وظلت حريصة دائماً على طرح بدائل أخرى له، وإفشال أي محاولة للنهوض به نحو المزيد من التكامل على نحو ما تكشف مؤخراً من رفض الدعوة السعودية إلى تحويل المجلس إلى «اتحاد خليجي»؛ و**ثانيها**، الحرص على رفض أي وجود أجنبي في الخليج، ورفض أي ارتباط أمني بين دول الخليج وأطراف أجنبية، ويشير الأجنبي في الفهم الإيراني إلى كل «من ليس خليجياً» أي من ليس من بين الدول الثماني المشاطئة لمياه الخليج العربي، وهي: إيران والعراق + دول مجلس التعاون؛ و**ثالثها**، تصنيف دول المجلس إلى مراتب ثلاث: طرف مناوئ (السعودية) وطرف صديق (سلطنة عمان) وأطراف مترددة في علاقاتها مع طهران بين الإقبال والإدبار حسب تطور الأحداث. وتسعى إيران إلى استمالتها قدر الإمكان لتكون في صف الصداقة.

ـ **العلاقة مع السعودية (الطرف المناوئ)**: هناك أسباب كثيرة تفرض على إيران أن تتعامل مع السعودية كطرف مناوئ، إذ إن إيران تدرك أن هناك مشروعاً سعودياً هدفه قيادة الوطن العربي، بعد تراجع المشروع المصري، وأن هذا المشروع يضع نفسه في مواجهة المشروع الإيراني، ومن ثم هناك صراعات متنوعة بين الطرفين منها صراع المكانة، وصراع توازن القوى الذي يجعل كلاً من الرياض وطهران في ملاحقة كل منهما للأخرى، وصراع على مناطق النفوذ، وبخاصة في سورية ولبنان والعراق واليمن، وصراع حول كسب الحلفاء في هذه المواجهة. وبالذات ما تراه طهران من حرص سعودي شديد حول توظيف مصر لخدمة توازن القوى السعودي مع إيران ومنع التقارب المصري ـ الإيراني. لكن إيران تدير العلاقات مع السعودية وفق هذا الإدراك بدافع الاضطرار، وتؤكد دائماً حرصها على علاقات الود والصداقة مع السعودية، ورفضها إشعال الصراعات الطائفية، لذلك لا تتوقف طهران عن ملاحقة الرياض في البحث عن قواسم مشتركة لعلاقات تعفي إيران من مغبة صراعات غير مرغوبة، وذلك ادخاراً لموارد القوة والقدرة لإدارة الصراعات مع الأعداء الأساسيين: الولايات

المتحدة وإسرائيل، انطلاقاً من وعي يرى أن التقارب بين طهران والرياض يوفر مصادر قوة هائلة تستنزف من قدرات إيران، ويعطي إيران مميزات حرمت إياها بسبب خلافاتها ومنازعاتها مع السعودية.

هذه الخصوصية الحاكمة لعلاقات إيران بالسعودية فرضت على طهران المضي في مسلكين مع المملكة: مسلك الاستمالة ومسلك المواجهة. وبدا مسلك الاستمالة والاسترضاء واحتواء الخلافات في حرص الرئيس أحمدي نجاد على تجنب استفزاز السعودية، وإرجاعه الخلافات معها إلى واشنطن التي تهوّل من خطر إيران الوهمي على دول الخليج، وهو ما وصفه الأدميرال حبيب الله سيادي قائد القوات البحرية بـ «الإيرانوفوبيا» لدى دول المنطقة في أيار/ مايو ٢٠١٣، مؤكداً أن القدرات العسكرية الإيرانية ذات طابع دفاعي وتنحصر مهمتها في الدفاع عن المصالح الوطنية الإيرانية. كما أكد وزير الخارجية السابق علي أكبر صالحي خلال استقباله السفير السعودي في طهران في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ هذه المعاني، مشيراً إلى وجود «بعض حالات سوء الفهم» في العلاقة بين البلدين، مستبعداً استخدام تعبير الخلاف أو الصراع في هذا المقام، مؤكداً أهمية مواصلة اللقاءات والمشاورات بين مسؤولي البلدين لتسوية القضايا بين الجانبين. وتتضح رغبة إيران في إبقاء صلة المودة مع السعودية من أن هذا الحديث جاء بعد أسبوعين من إعلان السعودية في ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٣ عن توقيف عشرة أشخاص على صلة بخلية تجسس تعمل لمصلحة الاستخبارات الإيرانية شملت ١٨ شخصاً من بينهم إيراني ولبناني والبقية سعوديون، وهو الاتهام الذي نفاه المتحدث باسم الخارجية الإيرانية.

وتطور هذا التوجه بشكل واضح من نزع فتيل الخلافات و«سوء الفهم» إلى حرص على تطوير العلاقات مع انتخاب الرئيس روحاني. وفي أول مؤتمر صحفي له أكد روحاني أن أولوية السياسة الخارجية الإيرانية هي «إرساء علاقات ودية مع جميع الدول المجاورة عملاً بمبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل» معرباً عن تطلع إيران إلى أن تكون لها علاقات طيبة مع جميع دول الجوار، ولا سيّما السعودية، قائلاً: «لدينا علاقات جيدة مع السعودية، وهناك أرضية للتعاون الاقتصادي والثقافي معها» مشيراً إلى أن «السعودية تضم قبلة المسلمين» وتابع: «أنا مسرور جداً بأن أول اتفاقية أمنية قد وقعتها أنا شخصياً مع السعودية عام ١٩٩٨، وأتمنى أن تكون لنا علاقات وثيقة جداً معها في المرحلة القادمة».

وامتداداً لهذا الاتجاه كشف أحد معاوني روحاني في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٣ أن الدبلوماسية الإيرانية تسعى لترتيب زيارة يقوم بها الرئيس المنتخب للسعودية، وذلك في إطار تحسين العلاقات الإيرانية ـ العربية وخصوصاً الإيرانية ـ الخليجية.

وبعد نجاح إيران في توقيع اتفاق جنيف النووي، وإدراكها أن ثمة مخاوف سعودية وخليجية من تداعيات محتملة لهذه الخطوة بادرت إلى طمأنة الحكومات الخليجية من خلال الجولة التي قام بها وزير خارجيتها ظريف لأربع دول، وهي الكويت وسلطنة عمان والإمارات وقطر، نقل فيها رسائل من الرئيس الإيراني إلى قادة الدول الأربع. وفي كل محطة زارها، كان يؤكد حرص بلاده على العلاقات الحسنة مع كل دول الخليج ويخص السعودية بالذكر. فقد تحدث في الكويت عن أن إيران تنظر إلى السعودية «باعتبارها بلداً مهماً ومؤثراً في المنطقة، ونسعى إلى التعاون مع هذا البلد لمصلحة المنطقة»، وقال في مسقط: «أنا مستعد لزيارة السعودية، وأعتقد أن علاقاتنا معها يجب أن تتوسع» مضيفاً «نعتبر أن السعودية بلد يتمتع بأهمية بالغة في المنطقة وفي العالم الإسلامي»، وذكر أن زيارته للسعودية مرتبطة فقط «بترتيب موعد مناسب للطرفين، وسأزورها قريباً إن شاء الله».

أما المسلك الثاني للتفاعل الإيراني مع السعودية فهو سلوك المواجهة والصدام، وهو عادة مسلك عملياتي لا يتم الإفصاح عنه، فهو ممارسة أكثر منه فكرة وتصور، فالصدام بين إيران والسعودية يحدث في مناطق تنازع المصالح والأدوار مثل لبنان وسورية والعراق واليمن، وعادة ما يتم عبر وكلاء محليين، فهي حرب بالوكالة بين طهران والرياض.

ـ **العلاقة مع سلطنة عمان (الطرف الصديق)**: تتفرد علاقات إيران مع سلطنة عُمان بامتداداتها التاريخية والاستراتيجية واعتبارات المسؤولية المشتركة بين البلدين عن تأمين مضيق هرمز. وكان حرص السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان على دعم علاقات بلاده مع إيران «الإمبراطورية»، وبعدها إيران «الجمهورية الإسلامية»، سبباً رئيسياً في حرص إيران على وضع سلطنة عُمان في مرتبة خاصة من العلاقات. لذلك لم يكن غريباً أن تكون عُمان هي «الوسيط الخفي» أو بالأحرى «الوسيط الأمين» على المحادثات السرية الأمريكية ـ الإيرانية على مدى أشهر من عام ٢٠١٣، وهي المحادثات التي نجحت في تقليل فجوة عدم الثقة بين البلدين والتمهيد لمفاوضات جنيف بآفاق أرحب من الثقة أدت في النهاية إلى الإنجاز التاريخي المتمثل بالاتفاق النووي المرحلي.

حظيت زيـارة السلطان قابوس لطهران في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣ باهتمام إيراني كبير حيث استقبله المرشد الأعلى للثورة، الذي حرص على وصف سلطنة عُمان بـ «الجارة الطيبة» للجمهورية الإسلامية، ودعا إلى توطيد العلاقات بين البلدين لتشمل جميع المجالات، ولا سيما في قطاع الغاز، وركز على أن أخطر ما تشهده المنطقة في الوقت الراهن هو «إقحام القضايا الدينية والمذهبية والطائفية في الخلافات السياسية بين الدول» مؤكداً، أن «الكيان الصهيوني الذي يحظى بكافة أوجه الدعم الأمريكي هو التهديد الحقيقي لأمن واستقرار المنطقة من خلال امتلاكه ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل». أما الرئيس الإيراني فقد حرص عقب لقائه بالسلطان قابوس على اعتبار أن «التعاون بين طهران ومسقط مؤثر ومهم جداً لعودة السلام والاستقرار إلى المنطقة»، وأكد استعداد بلاده للتعاون مع عُمان في المجالات كافة.

ومثلما كان السلطان قابوس أول رئيس دولة يزور إيران بعد فوز الرئيس روحاني، كان الرئيس الإيراني حريصاً على أن تكون سلطنة عُمان هي أول دولة عربية يزورها بعد توليه الحكم، على عكس ما كان متوقعاً أن تكون زيارته الأولى لدولة عربية هي السعودية. قام أولاً علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى بزيارة للعاصمة العُمانية تزامنت مع قرار السعودية والإمارات والكويت بسحب سفرائها من قطر، وأدى ذلك إلى وضع العلاقات الثنائية بين طهران ومسقط أمام واقع جديد من علاقات «الشراكة الاقتصادية والتجارية». وجاءت زيارة الرئيس روحاني في ١٢ ـ ١٣ آذار/ مارس تتويجاً لهذه العلاقة الخاصة بين البلدين.

فمن مسقط حرص الرئيس الإيراني على توجيه رسائل مهمة إلى الدول الخليجية، إذ أكد أن «أفضل أداة للدفاع عن أمن دول المنطقة هو التعاون في مجال الاستثمارات المشتركة، فالأسلحة لن تحقق الأمن لنا»، مؤكداً هدف إيران في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، والتقريب بين الأفكار والثقافات. هذه الرسائل اقترنت بالأفعال، فأوضح السفير الإيراني في مسقط أنه تم الاتفاق على الارتفاع بحجم الاستثمارات الثنائية بين البلدين من مليار دولار حالياً إلى عشرة مليارات في نهاية عام ٢٠١٤، وأنه تم توقيع اتفاق يقضي بتصدير ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز الإيراني سنوياً إلى عُمان، وإنشاء خط أنابيب للغاز عبر مياه الخليج بين البلدين بتكلفة مليار دولار، وبحث إمكانية بناء جسر بري يربط بين البلدين عبر مضيق هرمز.

ـ **العلاقات مع الإمارات والكويت وقطر والبحرين (طرف الاستمالة)**: تعتبر العلاقات مع هذه الدول في مرحلة وسط بين علاقات إيران مع السعودية وعلاقتها مع

سلطنة عُمان، وتبدو العلاقة مع مملكة البحرين هي الأكثر توتراً، تليها دولة الإمارات لوجود أسباب موضوعية للخلاف. فإيران منحازة إلى الشيعة ولا تتوقف عن مزاعمها في البحرين، فضلاً عن استمرار احتلالها لجزر الإمارات، ورفض وصف وجودها في هذه الجزر بالاحتلال، وعندما تريد أن تتواضع تتحدث فقط عن «سوء فهم» بخصوص جزيرة واحدة من الجزر الثلاث هي «أبو موسى» دون أي ذكر لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى. أما العلاقات مع الكويت وقطر، فهي علاقات خالية من أسباب التوتر باستثناء ما يصدر عن القمم والاجتماعات الوزارية لمجلس التعاون من بيانات تتضمن انتقادات لإيران بخصوص التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، ودعم حق الإمارات الكامل في جزرها الثلاث المحتلة، والتخوفات البيئية من مفاعل بوشهر النووي، والتخوفات الجديدة بشأن التقارب الأمريكي ـ الإيراني. فقد كان لزيارة وفد من مجلس الشورى الإيراني لجزيرة أبو موسى في أيار/ مايو ٢٠١٣ مردود سلبي في دولة الإمارات التي اعتبرت هذه الزيارة تصعيداً للاستفزازات الإيرانية بحق الإمارات في جزرها الثلاث المحتلة، وربما يكون ذلك قد ساهم في إحراج وزير الخارجية الإيراني، وإعلانه استعداد بلاده «لإجراء محادثات حول جزيرة أبو موسى» في معرض رده على سؤال بخصوص موقف إيران من جزر الإمارات الثلاث في مؤتمر صحفي بالكويت على هامش جولته الخليجية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

وكما سلف الذكر، فإن العلاقة مع البحرين هي أكثر توتراً بسبب اتهامات بحرينية لإيران بالإمعان في «التدخل الممنهج» بشؤونها الداخلية. وربما تكون هذه التوترات البحرينية قد أثرت في قرار وزير الخارجية الإيراني في عدم إدراجه للبحرين في جولته الخليجية المُشار إليها، إضافة إلى السعودية. وفي هذه الزيارة، أعلن أنه يحمل «أحر رسائل الصداقة من قبل الجمهورية الإسلامية» إلى قادة البلدان الخليجية التي زارها. من ناحية أخرى كان وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد هو أول وزير خليجي وعربي يزور طهران عقب التوقيع على اتفاق جنيف، وأعقبه زيارة مماثلة لوزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية.

(٢) **علاقات إيران مع مصر**: على مدى ثلاثين عاماً ظلت العلاقات المصرية ـ الإيرانية محدودة المستوى ودون العلاقة على مستوى السفراء. وجدد العام الذي شهد حكم الإخوان الفرص لتحسين العلاقات، وإن حال دون تطورها تحسبات الإخوان لعداء حلفائهم السلفيين لإيران، وللموقفين الأمريكي والإسرائيلي أيضاً بعد ما

تكشف من روابط إخوانية ـ أمريكية عقب سقوط نظامهم. وتمثل هذا التحسن الطفيف بمشاركة الرئيس مرسي في مؤتمر دول عدم الانحياز بطهران، ثم زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للقاهرة ومشاركته في الدورة الثانية عشرة لقمة منظمة التعاون الإسلامي في ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٣ كأول زيارة لرئيس إيراني لمصر منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. وقد أسفرت الزيارة عن إبرام اتفاقية لتشجيع السياحة الإيرانية لمصر، وأعقبها في ٢٧ نيسان/ أبريل زيارة وفد رئاسي مصري لإيران برئاسة عصام الحداد مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية.

وواجه هذا التحسن انتكاسة كبيرة بعد ثورة ٣٠ حزيران/ يونيو التي أسقطت حكم الإخوان بسبب انحياز إيران إلى الخطاب السياسي لهم الذي رفض ما حدث واصفاً إياه بالانقلاب على الشرعية، فقد امتنعت إيران عن إظهار أي موقف داعم لإرادة الشعب المصري في اختياره لنظام الحكم الذي يريده.

وتعليقاً على عزل الرئيس مرسي، صرح عباس عراقجي المتحدث باسم الخارجية الإيرانية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣: «لا شك أن تدخل القوات المسلحة ليس إجراءً مناسباً في أي نظام يتمتع بالديمقراطية»، وإن كان قد تفادى وصف ما حدث بأنه «انقلاب». رفضت مصر هذه التصريحات، وأدى ذلك إلى قيام علي أكبر صالحي وزير الخارجية السابق بالاتصال بنظيره المصري، وتأكيده أن «الشعب المصري هو الذي يجب أن يحدد مصير بلاده، وأن الجيش المصري جيش وطني»، ودعا إلى «ضرورة مشاركة جميع الفصائل والنخب السياسية المصرية في العملية السياسية في مصر بما يحقق تطلعات ومطالب الشعب المصري»، وهو المطلب الذي كررته إيران على لسان العديد من مسؤوليها السياسيين والإعلاميين، وهو المطلب الأمريكي ذاته، والمقصود بهذا المطلب تحديداً «فتح المشاركة في الحكم للإخوان المسلمين». ولم تصدر عن إيران تصريحات رسمية تدعم حق الشعب المصري في خياراته السياسية أو تسعى للتقارب مع مصر.

وإذا كانت إيران لم تشأ أن تأخذ مبادرة تحسين علاقاتها مع مصر فإنها كررت ما سبق من تجاوز للنوايا الحسنة بالتدخل في الشؤون الداخلية، حسب وصف الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ الذي أعلن عن استدعاء رئيس بعثة رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة، وإبلاغه احتجاجاً على تصريحات أدلت بها المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية حول الاشتباكات بين المنتسبين إلى جماعة الإخوان وقوات الأمن، والتي كشفت عن انحياز إيران لسلوك

الإخـوان، وتدخـلاً في الشـؤون الداخلية لمصر، الأمر الـذي أثر سلباً في مجمل العلاقات بين البلدين، وهي علاقات يبدو أنها ستبقى دون ما كان مأمولاً إلى أن تستقر الأوضاع المصرية.

ج ـ محور التغلغل (حالة اليمن)

تكشف تفاعلات هذا المحور حرصاً إيرانياً على التوسع في العلاقات مع باقي البلدان العربية التي ليست طرفاً في توترات معها، والتي لم ترقَ علاقاتها مع طهران إلى مستوى علاقات محور الارتكاز. وتمثل علاقة إيران مع اليمن نموذجاً واضحاً لهذه العلاقة، وكذلك العلاقة مع السودان ودول القرن الأفريقي العربية ودول المغرب العربي حيث تستخدم إيران مصادر قوتها الناعمة المختلفة لدعم علاقات التعاون مع هذه الدول.

وتعتبر الجمهورية اليمنية ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى إيران من منظورين: **أولهما**، التنافس على المكانة والنفوذ في أهم المناطق حيوية للأمن الوطني السعودي؛ و**ثانيهما**، فتح مجالات للتعاون والصداقة تُدعم الدور الإيراني.

في هذا السياق، استطاعت طهران أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الحكومة، وفي الوقت ذاته أن تنسج روابط قوية مع أحد الأطراف اليمنية المناوئة للحكم ـ والمعادية للسعودية ـ وهو جماعة «الحوثيين» أو «أنصار الله» كما يسمون أنفسهم[١٤].

وعموماً فإن الاتهامات التي توجه ضد إيران بدعم «الحوثيين»، هي اتهامات سعودية، أو من مصادر الموالين لها من السلفيين المتشددين المعادين للتشيُّع، وقد أدت هذه الاتهامات إلى خلق أجواء عدائية ضد إيران في صنعاء، ما أدى إلى اغتيال أبو القاسم أسدي القنصل الإيراني من جانب متطرفين بعد فشلهم في اختطافه في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. وتُعد هذه الحادثة هي الثانية في نوعها حيث سبق اختطاف الدبلوماسي الإيراني أحمد نكباخت في تموز/ يوليو ٢٠١٣ وهو لا يزال مفقوداً.

هناك تحديات تواجه التغلغل الإيراني في اليمن، لكن طهران الحريصة على إنجاح مشروعها تواصل مسعاها للتوسع في علاقات تعاون مع كل من تستطيع من الأنظمة العربية، وتجاوز كل العقبات الطائفية والمذهبية التي تعترض طريق ذلك،

---

(١٤) هي جماعة تنتسب إلى المذهب الزيدي نسبة إلى الإمام زيد بن علي «زين العابدين» بن الحسين، وأصبحوا حالياً أقرب إلى التشيع الإثني عشري.

وكذلك تجاوز التخوفات التي تثيرها أطراف خارجية ترى خطورة هذا السعي الإيراني على مصالحها. وتواصل إيران بدأب هذه الجهود متسلحة بمنهاجية الاعتدال الجديدة التي يقودها الرئيس حسن روحاني، ورهانه على نجاحها في مواجهة قوى الرفض أو التحفظ الداخلية والقوى الخارجية.

ثانياً: تركيا: هزائم وتحولات وتحديات

مع نهاية عام ٢٠١٣، طوت تركيا عاماً حافلاً بالأحداث داخلياً وخارجياً أقل ما يمكن أن يُقال فيه إنه عام الانكسارات والتحولات.

١ ـ المشهد الداخلي

أ ـ انتفاضة تقسيم ـ غيزي

تتقدم الاحتجاجات التي حصلت في ساحة تقسيم وحديقة غيزي المجاورة لها قائمة الأحداث المفصلية في العام ٢٠١٣. ولولا فضيحة الفساد التي انفجرت في الأيام الأخيرة من العام لكان عام ٢٠١٣ هو عام انتفاضة تقسيم ـ غيزي. انطلقت شرارة الأحداث في نهاية أيار/ مايو واشتدت في النصف الأول من حزيران/ يونيو بسبب بدء الحكومة قطع بعض الأشجار في الحديقة التاريخية تمهيداً لقطع معظمها لتجديد بناء ثكنة عثمانية ومركز تجاري عليها. ومن ضمن الخطة هدم مركز أتاتورك الثقافي، وبناء جامع بجانب نُصب أتاتورك في قلب ساحة تقسيم.

بدأت الاحتجاجات بيئية، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى اعتراضات في كل المدن التركية على سياسات الاستئثار التي باتت نهجاً لرئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، ولا سيّما التدخل في الحياة الشخصية للمواطن، والتضييق على الحريات. وفي حين دعا الرئيس التركي عبد الله غُل إلى تفهم مطالب المتظاهرين، رفَض أردوغان أي نوع من التنازل، وواجه حركة الاحتجاجات بالاستهزاء ووصف القائمين بها من مثقفين وفنانين بالرعاع واللصوص، واستخدم القوة المفرطة لفضها فانتهت إلى مقتل أكثر من ستة أشخاص. كما اتبع أردوغان أسلوب «العين بالعين» من خلال تنظيم أنصاره للمهرجانات الشعبية اليومية للتأكيد أنه يحظى بدعم شعبي كافٍ، وحتى يكون لرفضه مطالب المحتجين سنده الشعبي.

أدت الانتفاضة، التي رفعت شعار «كل مكان تقسيم... كل مكان مقاومة» إلى اهتزاز صورة أردوغان وهيبته للمرة الأولى منذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠٠٢. ومن اللافت للنظر خلال الأحداث اتهام أردوغان القوى الخارجية بالوقوف وراء حركة الاحتجاجات، بل إنه سمى بالاسم «الشتات اليهودي». أما وزير الخارجية أحمد داود أوغلو فقد وسّع مروحة الاتهامات لتشمل أيضاً إيران وروسيا والغرب عموماً. وأدت أحداث غيزي ـ تقسيم إلى خسارة أردوغان علاقاته مع أوروبا والولايات المتحدة التي ساءت من حينها، ولا تزال، وخصوصاً مع تصوير أردوغان في الصحافة الغربية على أنه سلطان عثماني وليس ديمقراطياً. وقد رأى الرئيس التركي غُل أن ما بنته تركيا خلال عشر سنوات هدمته الاحتجاجات خلال عشرة أيام، ويحتاج إلى سنوات طويلة من الجهد لاستعادة الهيبة والثقة المفقودتين.

وانتهت حركة الاحتجاجات مع تجميد العمل بمشروع تغيير معالم الحديقة والساحة على أمل إلغائه نهائياً.

ب ـ فضيحة الفساد

ومع اقتراب نهاية العام، وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، انفجرت الحادثة الثانية الكبرى والأخطر من الأولى، التي تمثلت باعتقال القضاء عبر الشرطة ـ ولا سيما في إسطنبول ـ أبناء ثلاثة وزراء ومدير بنك الشعب (خلق بنك) الرسمي ورجل الأعمال علي آغا أوغلو وآخرين فضلاً عن إدراج اسم وزير رابع، وذلك بتهم التورط بفضيحة فساد وتقديم رُشى والحصول على عمولات قدرتها بعض الأوساط بمئة مليار يورو.

فاجأت الفضيحة أردوغان وحكومته وحزب العدالة والتنمية حيث اتهم جماعة فتح الله غولن بالوقوف وراءها لتشويه سمعته تمهيداً لإسقاطه، وهو ما دفعه إلى المبادرة إلى إقالة جميع قادة شرطة مدينتي إسطنبول وأنقرة وتعيين آخرين مكانهم ومنهم قائدة شرطة إسطنبول نفسها. كما عملت الحكومة على تغيير قواعد المحاكمات ووضعت محققين إضافيين إلى جانب مدعي عام الجمهورية في إسطنبول وأنقرة. وهي خطوة استهدفت كل الموالين لجماعة فتح الله غولن، التي اتهمت، من جانبها، أردوغان بمحاولة خنق وجودها عبر إغلاق المدارس المسائية التي يرعاها غولن تمهيداً لفرض قيود على دور الجماعة واستئصالها من الدولة. من ناحيته، استغل فتح الله غولن فضيحة الفساد، وشن هجوماً عنيفاً على أردوغان، فكتب مقالاً في صحيفة **فايننشال تايمز** البريطانية جاء فيه أن أردوغان خسر الثقة في الداخل والخارج بسبب الإجراءات التي

يتخذها، مثل فرض قيود على حرية الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وسيطرة الحكومة المتزايدة على القضاء، ومنح أجهزة الاستخبارات سلطات أكبر، وأن «الهيمنة على السياسة التي كان يتمتع بها الجيش انتقلت في ما يبدو إلى الجهاز التنفيذي».

واعتبر أردوغان في تصريحات متتالية ويومية منذ بدء العملية أن ما جرى كان محاولة انقلابية على الحكم أداتها الشرطة والقضاء لحساب مؤامرة خارجية، وألمح ضمناً إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقفان وراءها واصفاً أدواتها المحليين بالعملاء والخونة ومعتبراً أنه بدأ الآن «حرب استقلال جديدة» من أجل تركيا الجديدة.

وقد اتبع أردوغان مع فضيحة الفساد التكتيك نفسه الذي اتبعه مع انتفاضة تقسيم ـ غيزي، وهو رفض التهم واتباع الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع. لكن أردوغان اضطر بعد أسبوع إلى تغيير أسلوبه، فقام بتغيير ثلث أعضاء حكومته، وكان من بينهم الوزراء المشتبه بهم وتعيين عشرة وزراء جدد. ولعل الخسارتين الكبريين لأردوغان من جراء فضيحة الفساد أنها أصابت حكومته وحزبه وأصابته هو شخصياً مع الاشتباه بابنه نجم الدين بلال، ولمس ذلك النقطة الأكثر قوة عنده وهي نظافة الكف وحوّلها إلى النقطة الأكثر ضعفاً.

ولا شك في أن فضيحة الفساد قد حاصرت أردوغان في مسألة الشفافية، وخصوصاً أن ما ظهر منها كان قمة جبل الجليد. وقد انتقد الغرب أردوغان لتدخله في عمل القضاء وإعاقته التحقيقات. ولا شك في أن صورة أردوغان قد أصيبت بمقتل، وتعززت النظرة إلى أنه بات يعمل على تمكين حكم أحادي من الاستمرار بدلاً من تعزيز الديمقراطية. وقد جاءت فضيحة الفساد عشية ثلاثة انتخابات بلدية في آذار/ مارس عام ٢٠١٤ خرج منها أردوغان قوياً، إذ حاز مرشحو حزبه أكثر من ٤٦ بالمئة من الأصوات، ثم انتخابات رئاسية في آب/ أغسطس من العام نفسه، ونيابية في العام ٢٠١٥. ولا يُعرف بعد كيف يمكن أن يتأثر الوجود السياسي لأردوغان، ودوره في الحياة السياسية التركية بعد انفجار الفضيحة، وخصوصاً بعد استقالات من حزبه لنواب حاليين ووزراء سابقين، على الرغم من أن نتائج الانتخابات البلدية لم تظهر حصول أي تأثر سلبي لشعبيته.

ج ـ رزمة الإصلاحات

فشل حزب العدالة والتنمية في ترجمة وعوده الانتخابية في العام ٢٠١١ إلى واقع مُعاش، وأولها العمل على إعداد دستور حديث وجديد يطوي «دستور العسكر» لعام ١٩٨٢ الذي تعرض لتعديلات كثيرة. لكن الخلافات بين الأحزاب والقوى السياسية،

وتردد حزب العدالة والتنمية في إدخال إصلاحات جذرية على الدستور، والإمساك به كورقة ابتزاز للمعارضة، ومنها القوى الكردية التي كانت تريد ضمانات دستورية في الاعتراف بهويتها ورفض أردوغان، أدت إلى حل لجنة إعداد الدستور في نهاية العام ٢٠١٣، وبالتالي طي صفحة الإعداد، وخصوصاً مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية المتمثلة بالانتخابات البلدية والرئاسية عام ٢٠١٤ والنيابية عام ٢٠١٥.

غير أن أحداث تقسيم ـ غيزي والصورة غير الديمقراطية التي ظهر عليها أردوغان أرغمته على محاولة إعادة ترميم الصورة من خلال رزمة إصلاحات قدمها في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ وحاول أن يرضي بها كل الأطراف من خلال تقديم بعض التنازلات لها. لكن هذه التنازلات لم تشمل جوهر مطالب التغيير، وبقيت، على محدوديتها، حتى مطلع العام ٢٠١٤ حبراً على ورق، وخصوصاً أن بعضها يحتاج إلى موافقة البرلمان عليها. ومقارنة بحجم التحديات التي تواجهها تركيا وبحجم التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في استفتاء أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، فقد كانت التعديلات الجديدة المقترحة متواضعة جداً، إذ لم تستجب للتحديات الكبيرة التي تواجهها تركيا على كل الأصعدة، وكل ما خرج منها، وفقاً لتصريح أحد نواب المعارضة «اسم جامعة للعلويين وثلاثة أحرف للأكراد و٢٥٠ دونماً من الأراضي للسريان ومعهد للغجر». وفي الاتجاه نفسه، رأت نائبة كردية أن رزمة التعديلات تستجيب لحاجات حزب العدالة والتنمية وليس للإصلاح، وأنها رزمة انتخابية لا إصلاحية، وخصوصاً في ما يتعلق بترك الحرية لارتداء الحجاب في المؤسسات العامة ـ وهو نص يرد في الدستور للمرة الأولى ـ من أجل كسب المزيد من أصوات الفئات المتدينة والمحافظة.

د ـ المسألة الكردية

شهد العام ٢٠١٣ تطورات لافتة في ما خص المسألة الكردية، بعدما كانت المفاوضات بين الدولة التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان (المعتقل في جزيرة إيمرالي في بحر مرمرة) قد قطعت أشواطاً في اتجاه إيجاد صيغة أو إطار لما بات يُعرف بـ «عملية الحل». وقد اتفق الجانبان على خطوات متبادلة ومتوازية لتعزيز الثقة بين الطرفين وتهيئة الرأي العام لتقبل ذلك، وهي شملت انسحاب المقاتلين الأكراد من جنوب شرق تركيا إلى شمال العراق وإعلان وقف إطلاق النار من جانب حزب العمال الكردستاني، ويلي ذلك تلبية مطالب الأكراد بالاعتراف بالهوية الكردية عبر تعديلات دستورية، ثم إعلان الحزب التخلي عن العنف وترك السلاح، ويعقب

ذلك إطلاق سراح أوجلان وسائر المعتقلين المتهمين بدعم حزب العمال الكردستاني الذي يتجاوز عددهم عشرة آلاف معتقل.

ورغم أن أوجلان قد وجه رسالة في عيد النوروز إلى الأكراد يدعوهم فيها إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب المقاتلين؛ وبالفعل تم تنفيذ ذلك بنسبة كبيرة؛ غير أن الحكومة التركية لم تلتزم بتعهداتها بشأن التعديلات الدستورية وإقرارها في البرلمان.

وكانت رزمة الإصلاحات التي أعلنها أردوغان في نهاية الصيف مخيّبة لآمال الأكراد على هذا الصعيد، إذ لم تستجب لأي مطلب كردي أساسي. واستمر الموقف الحكومي كما هو لناحية عدم إقرار حق التعلم باللغة الأم في المدارس الرسمية ذات الأغلبية الكردية، ورفض الاقتراب من أي صيغة للحكم الذاتي، ورفض تخفيف الأحكام حتى يتسنى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ورفض خفض حاجز العشرة بالمئة في الانتخابات حتى يمكن لمرشحي الأحزاب الكردية دخول البرلمان. أما ما نصت عليه رزمة الإصلاحات مثل عدم معاقبة من يستخدم أحرف «wqx» الموجودة في اللغة الكردية الحديثة، فإنها لم تقدم أي جديد للأكراد. أما الاعتراف بالهوية الكردية في الدستور فبات من الماضي بعدما توقف العمل على إعداد دستور جديد.

مع ذلك لم تدفع خيبة الأمل حزب العمال الكردستاني إلى إعلان استئناف العملية العسكرية، بل أعلن أنه ليس وارداً استئنافها قبل انتهاء الانتخابات البلدية. ويُرجع المراقبون أسباب امتناع أردوغان عن تقديم أي تنازل جدي للأكراد إلى انتظاره نتائج التطورات في الأزمة السورية، وخصوصاً مع إعلان أكراد سورية الحكم الذاتي، ومدى تأثير ذلك في عملية الحل في تركيا، فضلًا عن اتهام الأكراد لأردوغان بالمماطلة والتسويف لكسب الوقت ولعدم المخاطرة بخسارة أصوات القوميين الأتراك، وخصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في صيف العام ٢٠١٤. ويُسجل في هذا المجال محاولات أردوغان إضعاف حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان من خلال التحالف مع رئيس إقليم كردستان الذي استضافه أردوغان في ديار بكر، واعتبره هو، وليس أوجلان، زعيم الأكراد في تركيا والمنطقة.

هـ ـ المسألة العلوية

ينسحب ما تقدم بشأن المسألة الكردية على المسألة العلوية أيضاً التي لم تسجل أي تقدم في حلها مع رفض أردوغان المطالب العلوية الرئيسية، والتي يمكن اختصارها بالتالي:

• المساواة في المواطنة، وتحديداً نيل العلويين حصتهم من الخزينة العامة، بمعنى ألا تذهب الضرائب التي يدفعها المواطنون إلى رئاسة الشؤون الدينية (ديانت) فقط، التي لا تمثل سوى السنّة، فإذا كانت «ديانت» مؤسسة تابعة للدولة، وهي كذلك، فيجب أن تشمل هذه المؤسسة الجميع.

• إدخال المعتقد العلوي في المناهج المدرسية. ولا سيَّما في المرحلة الثانوية جنباً إلى جنب درس المذهب السنّي، أو إلغاء دراسة هذا المقرر الإجباري.

• الاعتراف قانونياً بوضع «بيوت الجمع» لدى العلويين كأماكن للعبادة أسوة بوضع الجوامع لدى المسلمين السنة.

إضافة إلى بعض المطالب الأخرى التفصيلية.

غير أن الحكومة التركية لم تتعامل مع هذه المطالب بإيجابية، وقد خرج العلويون محبطين جداً من رزمة الإصلاحات التي أعلنها أردوغان المُشار إليها سلفاً، والتي لم تتضمن سوى إطلاق اسم «حاجي بكتاش» على جامعة «نيف شهر» وهو ما اعتبره العلويون استخفافاً بهم وبمطالبهم الجوهرية، وهم الذين يناهز عددهم ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليوناً.

وشهدت المسألة العلوية حدثاً بارزاً عمّق التوتر بين السنة والعلويين، وهو مبادرة الحكومة التركية، في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٣، إلى إطلاق اسم السلطان سليم الأول المعروف بـ «ياووز» أي القاطع، على الجسر الثالث الذي بدأت الحكومة العمل به والذي سيصل بين ضفتي أوروبا وآسيا في المنطقة الشمالية من مضيق البوسفور. وقد احتج العلويون عبر تظاهرات ومهرجانات على إطلاق اسم هذا السلطان الذي حكم في بداية القرن السادس عشر والذي يعرف لديهم باسم «قاتل العلويين». ورغم الاحتجاجات العلوية فقد أصرت الحكومة ومعها أيضاً الرئيس عبد الله غُل على إطلاق الاسم وعدم التراجع عن قرارها، في حين وصفت الجمعيات العلوية هذا التشبث بأنه استمرار «لسياسات الحقد والكراهية للعلويين» من جانب أردوغان.

٢ ـ السياسة الخارجية

يُختصر العام ٢٠١٣ في السياسة الخارجية بأنه عام انهيار الدور التركي في المنطقة وسقوط سياسة «صفر مشكلات» في ظل عزلة تركيا عن كل دول المنطقة، وبالتالي

سقوط المشروع العثماني الذي عملت له الحكومة التركية على امتداد ما سمي «الربيع العربي».

أ ـ سورية

انتهى العام ٢٠١٣ ولم يتحقق الهدف الأساسي للسياسة التركية والذي رفعته منذ العام ٢٠١١ وهو إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد. وبلغ الإحباط التركي من عدم تحقيق هذا الهدف مرحلة أن أردوغان كان مستعداً لتجاوز الشرعية الدولية والمشاركة في ضربة عسكرية غربية ـ أمريكية ـ عربية لسورية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وهي الضربة التي لم تتحقق، وأوقعت تركيا في خيبة أمل كبرى. إلى جانب ذلك، فإن القوى العسكرية الموالية لتركيا، مثل الجيش السوري الحر، قد تراجعت مكانتها لمصلحة قوى أخرى أصولية. وأبدت أنقرة مرونة في التعامل مع هذا التطور، ولم تعادِ هذه القوى الأصولية مثل جبهة النصرة و«داعش» ومثيلاتها من التنظيمات التابعة لتنظيم «القاعدة»، واستمرت في دعمها على اعتبار أنها جميعاً حلفاء ضد عدوين مشتركين هما النظام السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية.

وكان من شأن سيطرة مقاتلي هذا الحزب على أغلبية المناطق الكردية في شمال شرق سورية، الذين يطلق عليهم باللغة الكردية اسم «روجافا»، وإعلانهم لاحقاً الحكم الذاتي والدعوة إلى إجراء انتخابات محلية وإعداد دستور خاص بهم أن يُحدث تأثيراً سلبياً ووقعاً سيئاً على أنقرة التي باتت تشعر بالخوف من تعزيز الشعور بالكيانية الكردية في سورية، وتداعياتها على الواقع الكردي في تركيا، وخصوصاً أن حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية هو فرع من حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا، رغم أنها دخلت في مفاوضات معه، منظمة إرهابية. ولقد استمرت تأثيرات الوضع في سورية في الداخل التركي مع حصول تفجيرات لسيارات مفخخة على المعابر بين تركيا وسورية، وأخرى في مدينة الريحانية قرب الحدود السورية في إقليم الإسكندرون (هاتاي) والذي حصد أكثر من خمسين قتيلاً تركياً.

ب ـ مصر

اتسمت العلاقات بين تركيا ونظام الإخوان بالتقارب، وفتحت أنقرة أبوابها لممثلي الإخوان للاستفادة من الخبرة السياسية والتنظيمية لحزب العدالة والتنمية، وتم تنظيم عديد من الدورات في مؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التابعة

للحزب (SETA) لتدريب القيادات الإسلامية المصرية في مجالي السياسة والاقتصاد. وقدمت تركيا معونة مالية وتسهيلات ائتمانية لدعم الوضع الاقتصادي لنظام الإخوان. دعّم من هذا التقارب وجود علاقات قديمة بين الطرفين، فقد استقبل حزب العدالة والتنمية وفوداً من الإخوان منذ عام ٢٠٠٩ كما قام بدور الوسيط بينهم والولايات المتحدة.

تلقت تركيا ضربة استراتيجية أخرى في مصر بإطاحة حكم «الإخوان المسلمين» في إثر ثورة ٣٠ حزيران/ يونيو، وخسارة تركيا بالتالي إحدى أهم ركائز مشروعها للهيمنة في المنطقة. تعاطى أردوغان مع المتغيرات في مصر كما لو أنها حدث داخلي تركي، وتعرض بشدة للفريق أول عبد الفتاح السيسي ولشيخ الأزهر ولقادة مصر الجدد، واخترع للإخوان «شارة رابعة» أي رفع الكف بأصابع أربعة. ووصلت العلاقات إلى حد طرد السفير التركي في مصر. وأدى توتر علاقات تركيا مع مصر إلى توترات مماثلة مع السعودية والكويت والبحرين.

ومن رصد ردود الفعل التركية على سقوط الإخوان في مصر يتبين مدى الضرر الذي أصاب الدور والمشروع التركي في المنطقة. فقد أشادت تركيا ودعمت وصول «الإخوان» المتمثلين بحركة النهضة إلى السلطة في تونس، لكن رهانها الأصلي كان على وصولهم إلى السلطة في مصر. فمصر هي البلد العربي الأكبر والبلد المجاور لفلسطين والبلد المحاذي لحركة حماس الإخوانية في غزة، والبلد المواجه لتركيا على الساحل الجنوبي من البحر المتوسط. ولم تكن مجرد لعبة صغيرة أن تعتبر تركيا أن وصول الإخوان إلى السلطة في مصر هو توسيع لمجال نفوذها في الوطن العربي والشرق الأوسط، ونظرت أنقرة إلى سلطة الإخوان في مصر على أنها أحد أدوات مشروعها الشرق الأوسطي والعثماني الجديد. ومثّل ذلك قصوراً في قراءة الواقع وفهم الحقائق وضارباً عرض الحائط تاريخ مصر وموروثها الثقافي والنضالي وأدوارها الوطنية والعروبية التي لا يترك المنظّرون لحزب العدالة والتنمية التركي فرصة إلا ويحاولون الطعن بها وخصوصاً بالنزعة العروبية لمصر عبد الناصر والتيارات القومية الأخرى.

وعلى امتداد سنة حكم الرئيس محمد مرسي لم يبخل الأتراك بكل شيء من أجل تثبيت حكم الإخوان ودعم سياساتهم التي كان في مقدمتها محاولة الاستئثار بالسلطة، وتصفية دور الجيش في الحياة السياسية في الداخل من ناحية، واتخاذ مواقف متطرفة ومذهبية في الخارج، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع سورية ورعاية إعلان الجهاد فيها

ضد العلويين والشيعة ووصفهم بالرافضة من ناحية أخرى. وهذه السياسة الفئوية أدت أيضاً إلى توترات دينية ضد الأقباط.

هكذا تم بتر الركيزة الأولى للمشروع التركي في المنطقة في سورية، وكانت إطاحة الإخوان في مصر بتراً للركيزة الثانية والأخيرة المتبقية لهذا المشروع. وفي خطوات تمثل حجم الخسارة التركية من ثورة ٣٠ يونيو، ومن دون أدنى شك لمبدأ «سيادة الدولة»، أطلق قادة حزب العدالة والتنمية، من أردوغان إلى داود أوغلو إلى الرئيس غُل وغيرهم، حملة سياسية ودبلوماسية وإعلامية شاملة وعنيفة منذ اليوم الأول ضد الثورة واصفين ما جرى بانقلاب عسكري واغتصاب للشرعية، وبدأوا يشهّرون بالنظام الجديد في كل أنحاء العالم وأطلقوا أشنع الصفات على السيسي مثل «الفرعون الجديد» و«الطاغية» و«بينوشيه مصر».

ج ـ إسرائيل

أما العلاقات مع إسرائيل، فقد شهدت تطوراً بارزاً وهو اعتذار رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى الشعب التركي عن حادثة سفينة مرمرة من دون أن يعقب ذلك خطوات عملية لتطبيع كامل للعلاقات السياسية مع استمرار النمو المطرد في العلاقات التجارية بين البلدين. ففي منتصف آذار/ مارس ٢٠١٣، وبعد مساعٍ أمريكية مباشرة قام بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما شخصياً أثناء زيارته لإسرائيل واتصاله الهاتفي المباشر بأردوغان، اتصل نتنياهو بأردوغان وقدم اعتذاراً، واتفقا على إجراءات تحديد التعويضات لعائلات الضحايا وتطبيع العلاقات الدبلوماسية. وقد عبّر السفير التركي في واشنطن نامق طان بأوضح صورة عن طبيعة العلاقات الجيدة بين أنقرة وإسرائيل بقوله إن «الأصدقاء الحقيقيين فقط هم الذين يعتذرون لبعضهم البعض» مؤكداً «متانة الصداقة التاريخية بين الشعبين التركي والإسرائيلي»! وقد رأى نتنياهو أنه من المهم لإسرائيل التطبيع مع بلد له هذه الحدود الطويلة مع سورية، في إشارة إلى ارتباط الاعتذار بتنسيق تركي ـ إسرائيلي ضد النظام السوري. واعتبرت حركة «حماس» في بيان لها أن الاعتذار الإسرائيلي هو «انتصار كبير وإنجاز كبير» للقضية الفلسطينية.

غير أن العلاقات لم تتجاوز مرحلة الاعتذار لأسباب تتعلق بتركيا، حيث كان أردوغان يتجنب الظهور بمظهر الحليف لإسرائيل في مرحلة تراجع صورته في الوطن العربي. غير أن تركيا في الوقت نفسه لم تنجح في ترجمة دعمها للقضية الفلسطينية على أي صعيد مادي أو عسكري رغم علاقاتها الجيدة بحركة الإخوان المسلمين، وذلك في

ظل رفض إسرائيل أي زيارة لأردوغان إلى غزة. وبعد إطاحة حكم الإخوان في مصر انقطعت الخيوط المباشرة نهائياً بين تركيا وغزة، واقتصرت العلاقات على زيارات قام بها رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل إلى إسطنبول ولقائه أردوغان والمسؤولين الأتراك. ورغم عدم حصول تطورات إيجابية على صعيد العلاقات السياسية، فإن العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وإسرائيل تنامت وسجل الميزان التجاري ارتفاعاً في الأرقام عن الأعوام السابقة.

د ـ العراق ودول الخليج العربية

في ظل الاتفاق الروسي ـ الأمريكي بشأن الأسلحة الكيميائية السورية، ومن بعده الاتفاق بين إيران والغرب وأمريكا بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومع تراجع التأثير التركي الإقليمي، ظهر حراك تركي جديد ومفاجئ تجاه العراق وحكومة نوري المالكي وتجاه إيران. وتجسد هذا الحراك في زيارتين لوزير خارجية تركيا لكلّ من بغداد وطهران تلتهما زيارات متبادلة لمسؤولين أتراك وإيرانيين وعراقيين. وقد فسّر المراقبون هذا التوجُّه التركي على أنه يأتي منسجماً مع التحولات الإقليمية والدولية، ولكي لا تكون تركيا خارج اللعبة تماماً، وبالتالي تقلل ـ على الأقل ـ من حجم الخسائر التي يمكن أن تنجم عن أية تسويات في ظل ذلك مع معظم دول المنطقة. ولعل اختيار العراق وإيران هدفاً لهذا التوجه قد يكون أيضاً ـ إضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه ـ بمنزلة رد مباشر على تردي علاقات تركيا مع مصر من جهة، والسعودية وبعض دول الخليج من جهة ثانية.

أما العلاقات الدولية لتركيا فلم تخلُ من توترات مع الجميع. وقد تحكمت بالعلاقات مع روسيا مواقف تركيا من الوضع في سورية، حيث كانت أنقرة إلى جانب قوى المعارضة، في حين كانت روسيا تدعم النظام، غير أن التوتر في العلاقات السياسية لم يؤثر في العلاقات الاقتصادية، إذ نجح الطرفان في حيده عن الجانب السياسي. واستمرت تلك العلاقات في الاضطراد.

وبشأن العلاقات مع الولايات المتحدة، اتفق الجانبان على ضرورة إسقاط النظام الحاكم في سورية، لكنهما اختلفا على الأسلوب بشكل يكاد يتحول إلى خلاف على الأسس. وتعددت العناوين التي أثرت سلباً في العلاقات بين واشنطن وأنقرة منها السلوك الاستبدادي لأردوغان في الداخل، والتضييق على قوى لها علاقة جيدة مع أمريكا مثل جماعة فتح الله غولن، والتضييق على الحريات، ولا سيّما الصحفية منها،

وهو الذي تعتبره واشنطن مضراً بصورة تركيا كحليف للغرب ونموذج للمنطقة، ومن ثم يكون مسيئاً للسياسات الغربية فيها. فوفقاً لتقرير اللجنة الدولية لحماية الصحافيين في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ احتلت تركيا المركز الأول للعام الثاني على التوالي كأكثر الدول قمعاً للصحافيين. وفي تقرير لهذه اللجنة عن «أزمة الإعلام في تركيا» أشارت إلى «مطاردات الصحافيين واضطهادهم ومحاولة الحكومة تنفيذ سياسة تخلق جواً من الرقابة الذاتية داخل المجال الإعلامي»، مشيرة إلى أن حكومة أردوغان تشن واحدة من «أكبر الحروب على حرية الصحافة في التاريخ الحديث». في هذا السياق، أشار دوغلاس فرانتز، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للعلاقات العامة، في كلمته تعليقاً على التقرير السنوي لـ «بيت الحرية» عن الحريات الصحافية، أن تركيا «بدأت تشهد تراجعاً، بوجه خاص، في مجال حرية الصحافة منذ نهاية عام ٢٠١٣».

ومن العناوين الخلافية أيضاً عدم مضيّ أردوغان في تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد اعتذارها عن حادثة السفينة مرمرة. وجاء اللقاء بين أردوغان وأوباما في واشنطن في أيار/ مايو ٢٠١٣ ليكون آخر لقاء بين الزعيمين انقطعت بعدها الاتصالات بينهما خلا مكالمة هاتفية من أردوغان لأوباما في آب/ أغسطس، وهو ما مثّل انزعاجاً أمريكياً على أعلى مستوى من أردوغان. وجاءت انتفاضة تقسيم ـ غيزي واتهام أردوغان لليهود وغيرهم بالوقوف وراءها لتزيد من توتر العلاقات التركية مع أمريكا.

يُضاف إلى ذلك الموقف التركي من تنظيم القاعدة، واستمرار اتهام واشنطن لها بدعمه في سورية، وضرورة وقف هذه الدعم، وهو الأمر الذي رفضه أردوغان. ومع أن واشنطن تستفيد من عمليات القاعدة، بشكل أو بآخر، غير أن هذا الأمر كان يضر بواشنطن، وخصوصاً أنها تصنف القاعدة منظمة إرهابية. ووصلت ذروة التوتر بين أردوغان وأوباما مع اتهام أردوغان علناً الولايات المتحدة بالوقوف وراء تفجير فضيحة الفساد في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر وتهديده بطرد السفير الأمريكي في تركيا.

أما العلاقات مع الاتحاد الأوروبي فقد عرفت اهتزازات متعددة مع الانتقادات الأوروبية لطريقة تعامل أردوغان مع الحريات والقضاء خلال انتفاضة تقسيم، وبعد انفجار فضيحة الفساد، وخصوصاً أن وزير الاتحاد الأوروبي في الحكومة التركية إيغيمين باغيش كان من الوزراء المتهمين بالتورط في القضية.

ورغم إشارة أردوغان إلى أن عام ٢٠١٤ سيكون «نقطة تحول» في العلاقات بين الطرفين، وقيامه بزيارة بروكسل في ٢١ كانون الثاني/ يناير في أول زيارة رسمية له

لمقر الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٩، إلا أن قدرته على تحقيق ذلك تظل محدودة في ضوء الوضع الداخلي والانتقادات الأوروبية له في مجال الحقوق والحريات. ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، أعربت المفوضية الأوروبية عن «قلقها» إزاء الأزمة في تركيا وطالبت بتحقيق «شفاف وحيادي» حول الاتهامات بالفساد التي أصابت حكومته. وفي ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، ندد وزراء خارجية الاتحاد بحظر تركيا لموقعي «يوتيوب» و«تويتر» معتبرين أنه «إجراء غير مقبول»، وصرح وزير الخارجية الألماني بأنه «لا يمكن لدولة تخوض مفاوضات للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي أن تقيد حرية الرأي والإعلام».

٣ ـ استنتاجات واحتمالات

في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، ولا سيّما الاتفاق حول الأسلحة الكيميائية السورية، والاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، التي تتباين مع العناوين الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وفي ظل توتر علاقات أنقرة مع معظم دول المنطقة؛ فإن تركيا تبدو بلداً شبه معزول وعاجزاً عن التأثير إيجاباً في تطوراتها، وهو ما يشكل ضربة كبيرة جداً للعناوين والأهداف التي رفعتها تركيا، مثل علاقات عمق استراتيجي، وصفر مشكلات، وتكامل اقتصادي. وبالتالي، فإن ما حدث هو تراجع، إن لم يكن انهياراً، للدور التركي في المنطقة.

ولعل من أهم خسائر تركيا هو ابتعاد «النموذج» من أن يكون مثالاً لدول وشعوب المنطقة بعدما تصدعت أسسه الداخلية والخارجية. ولعل ارتباط اسم أردوغان وحزب العدالة والتنمية، والسعي لهيمنة السلطة السياسية على السلطة القضائية، والتضييق على الحريات ولا سيّما الصحفية، والتدخل في الشؤون الشخصية لحياة المواطنين، كان كفيلاً بإزالة الهالة التي أحاطت بأردوغان وحزبه ونموذجه.

وجاءت أخطاء حزب العدالة والتنمية وتورطه في الصراعات الداخلية العربية وانحيازه لمصلحة أطراف ضد أخرى، وجهره العلني في العديد من التصريحات بأنه يسعى لإحياء النزعة العثمانية، وما تعنيه من استعادة هيمنة بغيضة ومرفوضة، لتضعه في مواجهة مع القوى المعترضة والمتضررة من هذا التدخل، والتي مثّلت أغلب الفئات باستثناء جماعة «الإخوان المسلمين».

وفي مواجهة خسارتها الاستراتيجية في الوطن العربي، حاولت تركيا أن تستدرك بعضاً من خسائرها والتقليل من حجمها عبر ما وصف بـ «استدارات» تجاه العراق

وإيران. وفي ظل استمرار الموقف التركي من سورية ونظامها ومن القوى التي تقف ضد الإخوان المسلمين في المنطقة، سواء في مصر أو الخليج، وانكسار الثقة التي كانت قائمة بسبب سلوكيات حزب العدالة والتنمية واستمرار دعم المنظمات الإرهابية والمتطرفة في سورية وغيرها، فإنه من المبكر الحديث عن استدارة تركية جدية والتخلي عن السياسات السابقة. بل تبدو عبثية أية محاولات للاستدارة في ظل استمرار الطاقم الذي أنتج هذه السياسات وأدارها، إذ إن النظرة الواقعية تقتضي التعامل مع أي سياسات تعاون مستقبلية مع تركيا، انطلاقاً من المصلحة القومية العربية الصرف، بعيداً من شعارات أخوّة تضمر مشاريع للهيمنة وإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

أما بالنسبة إلى مستقبل أردوغان وحزب العدالة والتنمية، فرغم أن احتمالات استمرارهما في السلطة لا تزال قوية جداً في كل الانتخابات المقبلة الرئاسية والنيابية، بعدما أظهرت الانتخابات البلدية ذلك، في غياب البديل الجدي من جانب المعارضة، وفي ظل القاعدة الواسعة للمستفيدين من سلطة العدالة والتنمية، فإن السهم البياني التصاعدي لـ «صورة» أردوغان و«نموذج» حزبه قد توقف، وبدأ فعلاً العد العكسي لمسيرة انحداره بدءاً من منتصف العام ٢٠١٣ مع انهيار سياسته الخارجية في سورية ومصر، ومع تصدع قوته بعد أحداث تقسيم ـ غيزي، ومع انفجار فضيحة الفساد في نهاية العام، والانقلاب المستمر على الإصلاحات التي كانت قد تحققت، فضلاً عن التحديات التي يواجهها الاقتصاد التركي.

والسؤال هو عن سرعة حدوث هذا الانحدار، وهل يكون سريعاً أم بطيئاً. ويرتبط ذلك بطبيعة التطورات والمفاجآت الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث في المرحلة المقبلة.

ثالثاً: إثيوبيا: تمدد الدور

تُعد إثيوبيا من أكثر دول الجوار العربي تأثيراً وأهمية، لكونها تتمتع بعلاقات قديمة وممتدة مع العديد من البلدان العربية. فبالنسبة إلى السودان والصومال، تعد إثيوبيا واحدة من أهم دول الجوار ذات التأثير المباشر في الأوضاع السياسية والأمنية فيهما. وبالنسبة إلى مصر تظهر أهمية إثيوبيا كمصدر لأكثر من ٨٠ بالمئة من مواردها المائية. كذلك ترتبط إثيوبيا تاريخياً بعلاقات متشعبة مع دول الخليج العربي المطلة على البحر الأحمر.

ولدراسة التطورات في العلاقات الإثيوبية ـ العربية خلال عام ٢٠١٣، سوف يتم تناول التصور الإثيوبي الرسمي لهذه العلاقات ثم التطرق إلى الأبعاد المختلفة لهذه العلاقات على أرض الواقع.

١ ـ تصوُّر إثيوبيا لعلاقاتها العربية

يمكن التعرف إلى أبرز ملامح سياسة إثيوبيا تجاه جوارها العربي من خلال وثيقة «سياسة إثيوبيا واستراتيجيتها بخصوص الشؤون الخارجية والأمن الوطني» الصادرة عن وزارة الإعلام الإثيوبية عام ٢٠٠٢، التي شخصت فيها مشكلاتها مع البلدان العربية وحددت سبل التعامل مع كل حالة من هذه الحالات. والجدير بالذكر أن الوثيقة صنفت الصومال والسودان وجيبوتي فقط في خانة الدول الأفريقية، أما مصر فضمتها مع دول الخليج العربي وتركيا وإيران وإسرائيل ضمن دول الشرق الأوسط. وتتمثل أهم التصورات التي جاءت بها الوثيقة بالتالي:

أ ـ العلاقات مع الصومال والسودان

يرى صانع السياسة الخارجية الإثيوبية أن العلاقة مع الصومال يحكمها محددان: **أولهما**، النزعات «التوسعية» للنظم الحاكمة في الصومال؛ **وثانيهما**، علاقة الدولة الإثيوبية بجماعة الصوماليين الذين يعيشون في الأقاليم الشرقية من إثيوبيا. وفي عام ٢٠٠٢ كان التشخيص الإثيوبي للعلاقة بين البلدين هو أن تراجع أيديولوجية «الصومال الأكبر»، مع انهيار الدولة في مقديشو منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، ساهم بشكل كبير في حل الخلاف بين الدولتين. وعلى الصعيد الآخر، فإن الفدرالية الإثنية التي تبناها النظام الإثيوبي منذ عام ١٩٩٤ ساهمت في أن يعيش الصوماليون في إثيوبيا في «إخاء وسلام» مع الجماعات الأخرى، وفي إطار «هوية إثيوبية جديدة تساهم في بناء الدولة». وترغب إثيوبيا في أن تتولى الصومال حكومة تعمل بالتعاون مع دول الجوار على محاربة كل أشكال «الفوضى والإرهاب والتطرف» من دون أن تحاول استعادة فكرة «الصومال الأكبر»، على النحو الذي يجعل من وجود الصوماليين على جانبي الحدود بين إثيوبيا والصومال مصدراً للقوة لا للضعف وبما يشكل جسراً للتواصل بين البلدين[١٥].

---

(١٥) The Federal Democratic Republic of Ethiopia, *Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy* (Addis Ababa: Ministry of Information Press and Audiovisual Department, 2002), pp. 73-77.

ووفقاً للوثيقة الرسمية فإن تأسيس حكومة ديمقراطية في الصومال يمكن أن يزيد من فرص استغلال إثيوبيا للموانئ الصومالية بشكل مكثف ومنتظم، وعندئذ سوف تتمكن إثيوبيا من التحالف مع هذه الحكومة الجديدة من أجل القضاء على العناصر التي تهدد السلم وطردها من الصومال نهائياً، وكذلك التعاون في الكثير من الجهود الرامية إلى نبذ العنف والتطرف وكل ما يهدد السلم في البلدين. وبشكل مجمل، فإن الموقف من الصومال يتمثل بسعي إثيوبيا للعمل على «مولد صومال جديد» يتسم بالاستقرار والديمقراطية، ولكن في حال عدم التمكن من تحقيق هذا الهدف يكون البديل هو الحد من مخاطر الحرب في الصومال وضمان عدم امتداد حالة عدم الاستقرار إلى داخل إثيوبيا[١٦].

وفي ما يخص السودان، ترى إثيوبيا أن العلاقات بين البلدين لم ترقَ للمستوى المتوقع منذ حصول السودان على استقلاله عام ١٩٥٦، وذلك لثلاثة أسباب: **الأول**، هو التطرف الديني الذي تعانيه السودان وتسعى لنشره في إثيوبيا؛ والسبب **الثاني**، هو موقف السودان المساند لمصر في قضية استغلال مياه النيل في ظل التناقض الشديد بين المطالب المصرية والإثيوبية؛ أما السبب **الثالث**، فهو دعم السودان لبعض الحركات التي تعمل على زعزعة الاستقرار في إثيوبيا، كرد فعل لتدخل الأنظمة الحاكمة الإثيوبية في السابق للحركات المسلحة في الجنوب[١٧].

ب ـ العلاقات مع مصر ودول الخليج العربي

يعد الخلاف مع مصر بشأن استغلال مياه النيل هو المشكلة الأبرز من وجهة النظر الإثيوبية في العلاقة مع دول الشرق الأوسط، في ظل ما تراه إثيوبيا من أن المصريين «فرضوا إرادتهم بحيث لا يستخدم مياه النيل أحد سواهم» وهو ما تسبب في تدهور العلاقة بين إثيوبيا والوطن العربي، وبخاصة في فترة صعود الدور الإقليمي المصري. وتشخص الوثيقة العلاقة بين مصر وإثيوبيا في عدد من النقاط أبرزها[١٨]:

- أن المشكلة التي تواجه إثيوبيا حيال استخدام مياه النيل هي بالأساس مشكلة مع مصر. ونتيجة لنفوذ مصر في الوطن العربي فإن مسألة النيل تؤثر أيضاً في علاقات إثيوبيا بالبلدان العربية الأخرى.

---

(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٩٠.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١٢٧.

• يحكم العقلية المصرية تصور أنه إذا استخدمت إثيوبيا المياه فإن مصر ستكون في خطر، لكن إذا قامت مصر باستخدامها فعلى إثيوبيا رفع يدها عن المياه. فالتصور المصري بشأن مياه النيل ـ وفقاً للوثيقة ـ هو تصور يعكس سياسة المباراة الصفرية في العلاقات الدولية.

• بالرغم من أن مصر ليست السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة، إلا أنها أسهمت فيه من خلال تصعيد الصراعات، لأنها على اقتناع بأن هذا الموقف يخدم مصالحها. فالرؤية المصرية تتمثل بـ: «إنه كلما تضررت إثيوبيا نتيجة الحروب، فإنها لن تركز جهودها على التنمية».

• تتبنى مصر استراتيجية تتمثل بضمان عدم تأمين إثيوبيا القروض والمساعدات لاستغلال مياه النيل. فقد تمكنت مصر ـ نتيجة لنفوذها في الوطن العربي ـ من الحيلولة دون تلقي إثيوبيا المنح والمعونات من أي دولة عربية، كما عملت على خلق العداء والشك تجاه إثيوبيا، ونجحت أيضاً ـ بشكل أو بآخر ـ في محاصرة إثيوبيا، وعدم حصولها على المساعدات والقروض من أي مصادر أخرى لاستغلال الموارد المائية للنيل.

• كلما تنوعت مجالات الاقتصاد، ونضجت التجربة الديمقراطية في مصر، فإن التطرف الإسلامي سيضعف وسيسود الفكر المعتدل، وهو الأمر الذي سيؤثر بشكل إيجابي في العلاقات الإثيوبية ـ المصرية، وبالتبعية في علاقات إثيوبيا بدول الشرق الأوسط.

وبالنسبة إلى العلاقة بين إثيوبيا ودول الخليج العربي، فيلاحظ أن هناك اقتناعاً سائداً في إثيوبيا بأن تأثير منطقة الشرق الأوسط على البلاد قديم، ويمتد إلى فترات تاريخية سابقة، وأنه أكثر بروزاً من تأثير المحيط الأفريقي. ذلك أن الديانتين الرئيسيتين في إثيوبيا (المسيحية الأرثوذكسية والإسلام) وفدتا إليها من مصر ومن شبه الجزيرة العربية. وترى وثيقة الأمن القومي والسياسة الخارجية الإثيوبية أن الشرق الأوسط يمثل حالياً مصدراً لتهديد إثيوبيا من خلال تصدير التطرف الإسلامي.

وعلى الرغم من ذلك تمتعت إثيوبيا تقليدياً بعلاقات ممتدة مع كل من اليمن والسعودية على العكس من باقي دول الخليج العربي. ومع عدم وجود مصادر حقيقية لتوتر العلاقات بين الجانبين، إلا أن إثيوبيا تلقي باللائمة على مصر في التأثير سلباً في علاقتها بالأنظمة العربية كافة، ومن بينها دول الخليج بما يضمن عدم تأسيس إثيوبيا لعلاقات «جادة» مع أي من هذه الأطراف. وتتمثل المشكلة المترتبة على هذا الوضع

بحاجة إثيوبيا الماسة للاستثمارات الخليجية في شتى المجالات، فضلاً عن أهمية التعاون الأمني بين الطرفين من وجهة النظر الإثيوبية. وتبقى المدركات السلبية وجهل كل طرف بالطرف الآخر عقبة رئيسية أمام تقدم العلاقات الإثيوبية ـ الخليجية[١٩].

ج ـ العلاقات مع دول الجوار العربي (إسرائيل وتركيا وإيران)

تعترف إثيوبيا بوجود مشكلة كبيرة في إدارتها لعلاقاتها بكل من البلدان العربية وإسرائيل، بسبب الصراع الممتد بين الطرفين، مؤكدة التزامها بحماية مصلحتها الوطنية في علاقتها بأي من الطرفين. وتؤكد وثيقة السياسة الخارجية والأمن القومي ضرورة تأسيس علاقة «طيبة وقوية» مع إسرائيل التي تنظر إليها إثيوبيا كدولة قادرة على تقديم الدعم الإيجابي للمصالح الإثيوبية الأمنية والاقتصادية. في المقابل تؤكد الوثيقة ضرورة تسوية القضية الفلسطينية في ضوء مبادئ القانون الدولي سلمياً.

أما بالنسبة إلى تركيا وإيران فتنظر إليهما إثيوبيا باعتبارهما دولتين قريبتين جغرافياً تتمتعان باقتصاد متقدم وهو ما يجعل من الدبلوماسية الاقتصادية الأداة المثلى لتأسيس علاقات قوية بينها وبين البلدين، وبخاصة مع التشديد على أن أياً من تركيا وإيران لا تشكل تهديداً أمنياً لإثيوبيا[٢٠].

٢ ـ إثيوبيا كقوة إقليمية

اتساقاً مع التصنيف الإثيوبي للدول العربية، ولتيسير المقارنة بين المعلن رسمياً والممارس على أرض الواقع، سوف يتم الفصل في هذا التحليل بين حالتي الصومال والسودان من ناحية، وبين حالات مصر ودول الخليج من ناحية أخرى.

فبالنسبة إلى الصومال والسودان، يمكن دراسة علاقة إثيوبيا بهما في إطار الدور الإقليمي الآخذ في الاتساع الذي تؤديه إثيوبيا في القرن الأفريقي، إذ بدا رئيس الوزراء الإثيوبي السابق مليس زيناوي، طوال فترة حكمه، مقتنعاً بممارسة دور «الوكيل» للمصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، راضياً بما يحصل عليه في المقابل من دعم سياسي وعسكري واقتصادي مستمر. فمنذ دخول النظام الإثيوبي في مواجهة مسلحة مع جماعة الاتحاد الإسلامي في إقليم أوغادين انخرطت إثيوبيا في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد «التطرف الإسلامي»، وبخاصة بعد الإعلان الأمريكي في وقت

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣١.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

لاحق عن أن الحركات الإسلامية المسلحة في أوغادين ترتبط بتنظيم القاعدة عن طريق معسكرات التدريب المقامة على الأراضي الصومالية[٢١].

كما تجاوبت إثيوبيا بشكل فعّال مع الإدانـة الدولية لمحاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ أثناء مشاركته في القمة الإفريقية في العاصمة الإثيوبية. ففي الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من العام نفسه أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية إدانة رسمية للدور السوداني في رعاية ودعم مرتكبي محاولة الاغتيال، وقامت الحكومة الإثيوبية، بدورها، باتهام السودان برعاية ثلاثة من المتورطين في الحادث، ومن ثم طلبت إثيوبيا من السودان تقليص عدد أعضاء بعثته الدبلوماسية في أديس أبابا من ١٥ إلى ٤ أشخاص، وإغلاق القنصلية السودانية في مدينة جامبيلا الواقعة قرب الحدود بين البلدين، فضلاً عن منع طائرات الخطوط الجوية السودانية من استخدام المطارات الإثيوبية. ومنذ ذلك الوقت عملت الحكومة الإثيوبية وفق التوجيهات الأمريكية على محاولة إسقاط النظام السوداني بقيادة عمر البشير، فأصبحت إثيوبيا الداعم الأول لحركات المعارضة السودانية، وهو ما تجلى عام ١٩٩٦ عندما تلقت إثيوبيا وأوغندا معدات عسكرية أمريكية بقيمة ٢٠ مليون دولار بغرض تسليمها للمعارضة المسلحة في السودان[٢٢].

واستمر الدعم السياسي الأمريكي لإثيوبيا باعتبارها الحليف الرئيسي في المنطقة، وهو ما برز في المساندة الأمريكية للموقف الإثيوبي الرافض للاستجابة لقرار محكمة التحكيم منذ عام ٢٠٠٢، والذي يلزم إثيوبيا بالانسحاب من منطقة بادمي في الأراضي الإريترية. كما منحت الولايات المتحدة إثيوبيا الغطاء الشرعي للتدخل في الصومال، وهو ما مكّنها من استجلاب القوات الكينية والأوغندية والبوروندية تحت مظلة قوات الأفريكوم الأمريكية وتدريبها. وقامت تلك القوات الأمريكية بنشر العقيدة العسكرية الخاصة بها التي تدور حول محاربة الإرهاب «الإسلامي» بالأساس.

أ ـ الصومال

أدت إثيوبيا دوراً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة «الإرهـاب» بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠١، بالقدر الذي أدت فيه دوراً

(٢١) Metaferia Getachew, *Ethiopia and the United States: History, Diplomacy and Analysis* (New York: Algora Publishing, 2009), p. 93.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٢.

في الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة المد الشيوعي أثناء الحرب الباردة، وهو ما ظهرت آثاره سريعاً متمثلة بتدفق إمدادات هائلة من المعونات العسكرية والاقتصادية الأمريكية إلى إثيوبيا، وكانت الصومال هي المسرح الرئيسي للنشاط الإثيوبي في محاربة الإرهاب(٢٣).

فمنذ تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠١١ قامت إثيوبيا بإعادة نشر مئات الجنود داخل الصومال، بغرض القضاء على ما تبقى من جماعة شباب المجاهدين وغيرها من الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وهو ما يعد استئنافاً للتدخل الإثيوبي على الأراضي الصومالية خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩. وفي فترة وجيزة تمكنت القوات الإثيوبية من تحقيق نجاحات ملحوظة كان أبرزها السيطرة على مدينة بلدوين في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١١، قبل أن تحكم السيطرة على مدينة بيدوا، التي تعد من أهم معاقل جماعة شباب المجاهدين. وحرص المسؤولون الإثيوبيون على تأكيد حقيقة أن هذا التدخل لا يُعد تكراراً للحرب التي خاضتها القوات الإثيوبية في الصومال بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ التي انتهت بتمكن القوات من طرد تنظيم المحاكم الإسلامية من العاصمة مقديشو(٢٤).

والجدير بالذكر أن القوات الإثيوبية واجهت في هذه المرة مقاومة عنيفة من الحركات والجماعات المسلحة الصومالية بلغت ذروتها في آذار/ مارس ٢٠١٢، خلال المعارك التي دارت في قرية يوركوت، والتي شهدت تعرض مواقع الجيش الإثيوبي لهجوم عنيف من مقاتلي جماعة شباب المجاهدين استمر لأكثر من ثلاث ساعات وأسفر عن مقتل نحو ٤٠ من القوات الإثيوبية، فضلاً عن اضطرار القوات إلى الانسحاب من ثلاثٍ من الثكنات المهمة، وذلك وفق ما صرح به قادة جماعة شباب المجاهدين. وجاءت أهمية هذا الهجوم نظراً إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به قرية يوركوت الواقعة على الطريق الرابط بين الصومال وإثيوبيا، فضلاً عن قربها من بيدوا التي كانت معقلاً لشباب المجاهدين قبل أن يتم طردهم منها في شباط/ فبراير ٢٠١٢(٢٥).

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٢٤) سكاي نيوز عربية، «القوات الإثيوبية تستعد للانسحاب من الصومال بحلول نهاية أبريل،» ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٢. <http://www.skynewsarabia.com/web/article/9762>.

(٢٥) سكاي نيوز عربية، «هجوم لحركة الشباب الإسلامية على مواقع الجيش الإثيوبي في الصومال،» ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٢، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/9795>.

ومع استمرار المواجهات بين القوات الإثيوبية والجماعات المسلحة الصومالية، بدأت القيادة السياسية الجديدة في إثيوبيا، بعد وفاة زيناوي، في التعبير عن رغبتها في تعديل أوضاع القوات الإثيوبية في الصومال تمهيداً لسحبها بشكل كامل ونهائي. ففي نيسان/ أبريل ٢٠١٣ صرح رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين أن إثيوبيا تعتزم سحب قواتها من الصومال «قريباً»، معتبراً أن القضية الأساسية هي تسريع الانسحاب الكامل للقوات الإثيوبية، وبخاصة في ظل الأوضاع المتردية التي تعانيها الصومال، والتي تُعيق تحقيق أي تقدم ملموس على الصعيد السياسي، وهو ما لا يمكن لأديس أبابا أن تتحمل استمراره لفترة طويلة من الزمن، نظراً إلى قيامها بتحمل كل تكاليف بعثتها العسكرية في الصومال[٢٦].

وبالفعل، بدأت القوات الإثيوبية انسحابها بصورة مفاجئة من بلدة حودور، ثم انسحبت في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٣ من مدينة بيدوا، ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة، تمهيداً لأن تحل قوات تابعة للاتحاد الأفريقي محلها. وتغير الموقف الإثيوبي في أيلول/ سبتمبر عقب الهجوم الذي قامت به جماعة شباب المجاهدين على مركز «ويست غيت» التجاري في العاصمة الكينية نيروبي، فصرح رئيس الوزراء الإثيوبي بأن بلاده لن تسحب قواتها من الصومال بشكل كامل. وللتوفيق بين رغبة إثيوبيا في المشاركة في القضاء على حركة شباب المجاهدين، وبين رغبتها في تخفيف أعباء حملتها العسكرية، تم الاتفاق في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ على انضمام القوات الإثيوبية في الصومال، المقدر عددها بأكثر من ٤ آلاف جندي، إلى قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ليتجاوز عددها بذلك ٢٢ ألف جندي. واستمرت القوات الإثيوبية في التمركز في مدينة بيدوا، وتولي مسؤولية حفظ الأمن في المناطق الجنوبية الغربية من الصومال مثل مناطق جيدو وباي وباكول[٢٧].

ب ـ السودان وجنوب السودان

من بين أبرز الجهود التي بذلتها إثيوبيا وكشفت عن اتساع نفوذها الإقليمي دورها في الوساطة بين دولتي السودان وجنوب السودان، حيث استضافت أديس أبابا سلسلة من لقاءات القمة بين الرئيسين عمر البشير وسيلفا كير ميارديت لمناقشة القضايا الخلافية

(٢٦) سكاي نيوز عربية، «إثيوبيا تعتزم سحب قواتها من الصومال،» ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/203828>.

(٢٧) سكاي نيوز عربية، «إثيوبيا لن تسحب قواتها من الصومال،» ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/454183> .

بين الدولتين بدأت بالقمة المنعقدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ لمناقشة بنود مشروع اتفاقية لأمن الحدود تمثل أهمها بإنشاء منطقة منزوعة السلاح على الجانبين وهو ما كان يرفضه السودان قبل عقد القمة.

وفي شباط/ فبراير من عام ٢٠١٤، أدت وساطة رئيس الوزراء الإثيوبي الدور الأساسي في عقد لقاء القمة الثاني بين الرئيسين والذي هدف إلى تسريع وتيرة إنهاء القضايا الخلافية، وإقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود، والتمهيد لاستئناف تصدير بترول جنوب السودان عبر الموانئ السودانية على البحر الأحمر، فضلاً عن فتح المعابر الحدودية بين البلدين لحركة التجارة[٢٨]. والجدير بالذكر أن قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي تنتشر في منطقة أبيي الحدودية هي بالأساس قوات إثيوبية تجاوز عددها ٥٣٠٠ جندي وضابط، وهو ما عزز دور إثيوبيا في ملف العلاقات بين السودان وجنوب السودان[٢٩].

ولم تكتف إثيوبيا بالوساطة بين السودان وجنوب السودان، وإنما أدت دور الراعي الرئيسي لجهود تسوية الصراع الداخلي الذي نشب داخل دولة الجنوب بين قوات الجيش التابعة للرئيس سيلفا كير ميارديت وبين القوات المنشقة الموالية لنائبه المُقال رياك مشار. ففي الرابع من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، أعلن وزير الخارجية الإثيوبي عن إطلاق المباحثات المباشرة بين طرفي النزاع في العاصمة أديس أبابا، وذلك بعد اجتماع ممثلي كل طرف بالوسيط الإثيوبي[٣٠].

٣ ـ العلاقات مع مصر ودول الخليج العربي

شهدت العلاقات المصرية ـ الإثيوبية خلال العام الماضي قدراً كبيراً من التوتر وصل إلى درجة الحديث عن حرب محتملة بين الجانبين في ظل الدعم الخليجي الذي تحظى به مصر. وأثر هذا الخلاف في العلاقات بين إثيوبيا والسعودية على وجه الخصوص، وهو ما يؤكد الرؤية الإثيوبية التي ترى في خلافها مع مصر مصدراً للخلاف

---

(٢٨) سكاي نيوز عربية، «البشير وسيلفاكير إلى قمة جديدة،» ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/62526>.

(٢٩) رويترز، «مجلس الأمن الدولي يعزز قوة حفظ السلام في أبيي السودانية،» ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٣، <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2NGC20130529>.

(٣٠) بي بي سي عربي، «الصراع في جنوب السودان: بدء المفاوضات المباشرة السبت في إثيوبيا،» ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/01/140103_ssudan_talks_addisababa.shtml>.

مع باقي الأنظمة العربية. وعلى الرغم من ذلك شهدت العلاقات بين إثيوبيا وكل من السعودية وقطر عدداً من مظاهر التطور الإيجابية.

أ ـ مصر

يُعد الخلاف بشأن تقسيم مياه النيل، وخصوصاً قضية إنشاء إثيوبيا لسد النهضة على النيل الأزرق محور العلاقات الإثيوبية ـ المصرية منذ سنوات، الأمر الذي أنتج كثيراً من الآثار السلبية في مسار هذه العلاقات.

ففي الثامن العشرين من أيار/ مايو ٢٠١٣ بدأت إثيوبيا تحويل مجرى النيل الأزرق، وهي نقطة الانطلاق الفعلية لمشروع شيد سد النهضة، الأمر الذي أثار موجة من الاتهامات المتبادلة والتصعيد بين البلدين، حيث صرح وزير الخارجية الإثيوبي بأن السد لن يؤثر في حصة مصر من مياه النيل، وأن الطاقة الاستيعابية لتخزين المياه خلف السد البالغ حجمها ٨٤ مليار متر مكعب سوف تخصص بالكامل لتوليد الكهرباء وليس الري.

وعلى الجانب الآخر بدا الموقف المصري هادئاً في البداية، على النحو الذي تمثل بتصريحات وزير الموارد المائية السابق بأن مصر «لا تعارض مشروعات التنمية في إثيوبيا ما دامت لا تضر دول المصب»، ولكن بمرور الوقت أخذت حدة الموقف المصري في التصاعد، وهو ما بدأ بعقد لقاء بين نائب وزير الخارجية المصري وبين السفير الإثيوبي في القاهرة لنقل قلق مصر من خطورة تحويل مجرى النيل الأزرق، وفي الثاني من حزيران/ يونيو تولت مؤسسة الرئاسة المصرية التعبير عن وجهة النظر الرسمية، حيث أصدرت تصريحات أكدت فيها عدم قيام إثيوبيا بتقديم الدراسات الكافية للآثار السلبية المترتبة على بناء السد، وهو ما دفع الرئيس المصري السابق محمد مرسي إلى أن يكلف الحكومة بإعداد تقرير بشأن «التحرك العاجل» مع حكومتي السودان وإثيوبيا لاحتواء الأضرار المحتملة لبناء السد.

واستكمالاً لمسار التصعيد المصري عقد الرئيس مرسي في اليوم التالي اجتماعاً شارك فيه عدد من المسؤولين الرسميين والوجوه السياسية من أنصاره، وكذلك من تيارات المعارضة لمناقشة التصعيد الإثيوبي، وهو الاجتماع الذي شهد تحذير مرسي من أن مصر «لا يمكن أن تسكت على أي شيء يمكن أن يؤثر على نقطة واحدة من مياه النيل»، والذي شهد أيضاً دعوة بعض الوجوه السياسية البارزة الرئيسية لمواجهة المخاطر المحتملة ولو باستخدام القوة وأعمال الاستخبارات. وأكدت تصريحات

مستشار الرئيس هذا التوجه حين صرح بأن «جميع الخيارات مفتوحة أمام مصر في التعامل مع قضية السد الإثيوبي».

أمام هذا التصعيد من الجانب المصري الذي يمكن تفسيره بمحاولة بعض الأحزاب والقوى استغلال الموضوع لأغراض سياسية داخلية، جاءت تصريحات القوات المسلحة المصرية لتؤكد أن الخلاف مع إثيوبيا «ليس قضية عسكرية في هذه المرحلة»، وذلك بهدف تهدئة حدة الخلاف ولو بقدر يسير. وتبنت الخارجية المصرية توجهاً مشابهاً حين أعلن وزير الخارجية السابق محمد كامل عمرو في ١٨ حزيران/يونيو عن التوصل لاتفاق مع الجانب الإثيوبي على البدء في دراسة توصيات اللجنة الفنية الثلاثية بشأن السد، وما تضمنته من إشارة للآثار المختلفة المترتبة.

وعلى الرغم من التغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها مصر في الشهور التالية، إلا أن التوتر استمر باعتباره السمة الغالبة للعلاقة بين مصر وإثيوبيا، وبخاصة بعد الفشل المتكرر للاجتماعات بين الطرفين ـ بمشاركة السودان ـ سواء على المستوى الفني أو السياسي. ومع ذلك من الملاحظ بروز لهجة واقعية في الخطاب المصري من أبرز مظاهرها تصريح وزير الموارد المائية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤ من أن الخيار الدبلوماسي هو الخيار الوحيد الذي تنتهجه مصر في إدارة علاقاتها مع إثيوبيا.

ب ـ السعودية

تتعدد أبعاد العلاقات الاقتصادية السعودية ـ الإثيوبية بشكل يجعل من الصعب التوصل إلى تقدير دقيق لحجم ميزان التبادل التجاري بين البلدين. وتمثل المعلم الأبرز في العلاقات بزيارة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك ـ ورئيس الوزراء الحالي ـ هايلي ماريام ديسالين للسعودية في أيار/مايو ٢٠١١ التي أعلن خلالها عن تجاوز قيمة التبادل التجاري بين البلدين ٢ مليار ريال سعودي معتبراً السعودية هي الشريك التجاري الأهم لبلاده[٣١].

ومن بين القضايا ذات الأهمية موضوع العمالة الإثيوبية في السعودية، وتنظيم أوضاع إقامتها من الناحية القانونية بما يسمح بالتوسع في أعدادها مستقبلاً، فضلاً عن ضمان الحقوق الأساسية لها في الوقت الحالي. وفي هذا الشأن عقد اجتماع تشاوري

(٣١) البعثة الدبلوماسية السعودية في أديس أبابا، «العلاقات السعودية الإثيوبية،» <http://embassies.mofa.gov.sa/sites/Ethiopia/AR/AboutHostingCountry/SaudiRelations/Pages/default.aspx>.

بين وفد اللجنة الوطنية السعودية للاستقدام والجمعية الإثيوبية لوكالات التوظيف الخاصة في أديس أبابا في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، بحضور السفير السعودي وبرعاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإثيوبية. وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على تنظيم عمل شركات إرسال العمالة من إثيوبيا إلى السعودية[٣٢].

تجدد الاهتمام بقضية العمالة الإثيوبية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ حين وقعت اشتباكات بين الشرطة السعودية ومقيمين غير شرعيين في العاصمة الرياض، كان أغلبهم من الإثيوبيين، الأمر الذي تبعه قيام الخارجية الإثيوبية رسمياً باستدعاء عمالتها المخالفة لشروط الإقامة والعمل، حيث صرح المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية أن «من ستتم إعادتهم هم أولئك الذين لم يفلحوا في مطابقة المعايير التي وضعتها السلطات السعودية»، مؤكداً عدم تثبت الخارجية الإثيوبية من الأنباء التي أشارت إلى مقتل مقيم إثيوبي غير شرعي خلال حملة الدهم[٣٣].

وقبل مرور شهر واحد على بداية ترحيل السلطات السعودية للعمّال الإثيوبيين المخالفين، أعلنت الخارجية الإثيوبية عن وصول نحو ١٠٠ ألف إثيوبي من المملكة. وقد تسبب التجاوب الكبير الذي أبدته الحكومة الإثيوبية مع المطالب السعودية في نشوب موجة من الاحتجاج قادتها أحزاب المعارضة، الأمر الذي دفع الشرطة الإثيوبية إلى التدخل لفض هذه التظاهرات وإلقاء القبض على عدد من المشاركين[٣٤].

وقد مرت العلاقات الإثيوبية ـ السعودية في شباط/ فبراير من عام ٢٠١٣ بأزمة، عندما هاجم الأمير خالد بن سلطان، نائب وزير الدفاع السعودي، الموقف الإثيوبي من بناء سد النهضة، حيث اعتبر أنها تعبث بالمقدرات المائية للسودان وتتسبب في الإضرار بحقوق مصر بمياه النيل. وأكد خلال اجتماعات المجلس العربي للمياه في القاهرة أن مصر هي المتضرر الرئيسي من إقامة السد الذي يمثل تهديداً للأمن القومي المصري والسوداني، معتبراً أن «هناك أصابع تعبث بالمقدرات المائية للسودان ومصر، وهي متجذرة في عقل إثيوبيا، وجسدها، ولا تترك فرصة للإضرار بالعرب إلا انتهزتها»[٣٥].

---

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) سكاي نيوز عربية، «إثيوبيا تستدعي عمالتها المخالفة من السعودية،» ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/467907> .

(٣٤) سكاي نيوز عربية، «إثيوبيا: احتجاج على مقتل عمال بالسعودية،» ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/477478>

(٣٥) «خالد بن سلطان يهاجم إثيوبيا لتعمدها الإضرار بالأمن المائي لمصر والسودان،» **الأهرام**، ٢٠١٣/٢/٢٧، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1199596&eid=1370>.

ج ـ قطر

في نيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٨، قطعت الحكومة الإثيوبية علاقاتها الدبلوماسية مع قطر واتهمتها بأنها «مصدر أساسي لزعزعة الأمن في القرن الأفريقي» في إشارة إلى ما اعتبرته إثيوبيا وقتها دعماً قطرياً مستمراً للرئيس الإريتري آسياس أفورقي الذي تعتبره إثيوبيا عدوها الأول. كذلك وجهت بعض الآراء الإثيوبية اللوم لقطر في الإبقاء على التوتر بين إثيوبيا وإريتريا كوسيلة لتحقيق المكاسب السياسية لقطر عبر استغلال التناقضات بين البلدين. وفي المقابل، أعربت الخارجية القطرية عن مفاجأتها من الموقف الإثيوبي رافضة «المزاعم التي لا أساس لها من الصحة» والتي تعد «ذريعة مبيّتة لتبرير سياسات خاطئة للحكومة الإثيوبية». ودعم هذا الخلاف الكثير من الانطباعات السلبية لدى إثيوبيا من المواقف العربية (المصرية والعراقية والسودانية تحديداً) التي دعمت استقلال إريتريا في بداية تسعينيات القرن العشرين، الأمر الذي خلق حالة كبيرة من التشكك في الاستثمارات القطرية التي بدأت في التدفق إلى إثيوبيا. لكن هذه الأزمة تم تجاوزها في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ عندما قام رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم بزيارة أديس أبابا لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين[٣٦].

استنتاجات

على الرغم من تعدد مظاهر صعود الدور الإثيوبي، من تدخل عسكري في الصومال وتأدية دور الوسيط الرئيسي بين السودان وجنوب السودان، وصولاً إلى الشروع في بناء سد النهضة رغم المعارضة المصرية المتكررة، إلا أن هذا لا يعني وصول إثيوبيا إلى مستوى من القوة يسمح لها بأن تمثل تهديداً حقيقياً للمصالح العربية وذلك للأسباب التالية:

أولاً، المشكلات الداخلية المركبة التي تعانيها إثيوبيا، بدءاً من مشكلات التوزيع المنصف لعوائد التنمية على الأقاليم المختلفة، وصولاً إلى المشكلات السياسية والأمنية التي تعانيها البلاد في السنوات الأخيرة، وبخاصة بسبب محاولة النظام فرض منهج وممارسات طائفة الأحباش على كل مسلمي إثيوبيا، الأمر الذي أسفر عن سلسلة من الاحتجاجات شهدتها المساجد الكبرى في مختلف أنحاء البلاد.

---

(٣٦) اكلوك بيرارا، **العلاقات الدبلوماسية الإثيوبية القطرية: دبلوماسية متقلبة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣)، ص ٦ ـ ٧.

ثانياً، على الرغم من المكانة الكبيرة التي يمثلها النظام الإثيوبي كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك عدداً من الشواهد التي تسمح باستشراف توقف الدعم الأمريكي لهذا النظام في المستقبل القريب، فمن ناحية لا يزال الجيش الإثيوبي يعتمد بالأساس على الأسلحة الروسية ولم ينخرط بعد بشكل كلي في منظومة التسليح الأمريكية. ومن ناحية أخرى سعت الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة للضغط على النظام الإثيوبي بورقتي الأقليات وحقوق الإنسان على النحو الذي أوردته عديد من التقارير الرسمية الأمريكية.

ثالثاً، يمر النظام الإثيوبي في الوقت الراهن بأزمة خلافة سياسية حقيقية منذ الوفاة المفاجئة لرئيس الوزراء زيناوي في ٢٠١٢ وانتقال السلطة إلى نائبه الذي لا يمثل جماعة تيغراي المهيمنة على الثروة والسلطة في البلاد منذ سقوط الحكم العسكري عام ١٩٩١، وهو ما يجعل من الممكن نشوب أزمة سياسية مع اقتراب الانتخابات العامة المزمع عقدها في عام ٢٠١٥.

بعد هذا الاستعراض لتطور أوضاع الدول الثلاث ـ إيران وتركيا وإثيوبيا ـ ومواقفها تجاه البلاد العربية... ماذا يمكن أن نخلص إليه؟

نخلص **أولاً**، إلى أنه من بين هذه الدول كانت إيران هي الرابح الأكبر خلال عام ٢٠١٣، وخصوصاً بعد انتخابات رئاسة الجمهورية، وتولي الرئيس حسن روحاني السلطة، الأمر الذي مثّل «بداية جديدة» للدبلوماسية الإيرانية، وخصوصاً على مستوى علاقاتها بالولايات المتحدة والدول الغربية. وأسفر هذا التطور عن بداية الوصول إلى حل دبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني وتوقيع اتفاق جنيف بهذا الشأن. في الوقت نفسه الذي رسخت فيه علاقاتها مع روسيا والصين، وجددت صلاتها مع تركيا. وكما عرض الفصل، فإن إيران لا تتعامل مع البلدان العربية كمجموعة واحدة، وإنما تميز بين مجموعات ثلاث: مجموعة الارتكاز وهي القوى المؤيدة، ومجموعة المواجهة أي تلك المناوئة، ومجموعة التغلغل على النحو سالف الذكر.

ونخلص **ثانياً**، إلى أن تركيا كانت الخاسر الأكبر بسبب ما تعرضت له داخلياً وخارجياً. فعلى المستوى الداخلي كان لتظاهرات تقسيم ـ غيزي، وفضيحة الفساد المالي لعدد من كبار المسؤولين، وتواضع رزمة الإصلاحات التي طرحها أردوغان آثار سلبية في شعبية رئيس الوزراء وحكومته. وعلى المستوى الخارجي، تعرضت السياسة الخارجية التركية لنكستين وخيمتين في سورية ومصر. ففي سورية تراجع خيار الحل

العسكري الذي تحمست له ودعت إلى تبنيه أنقرة. وفي مصر سقط نظام الحكم الحليف لها. كما توترت علاقاتها مع واشنطن والاتحاد الأوروبي حول أسلوب التعامل مع الأزمة السورية، وبشأن قضية حرية تداول المعلومات في الفضاء الإلكتروني.

ونخلص **ثالثاً**، إلى أن إثيوبيا حققت هي الأخرى نجاحاً متميزاً في ما تصدت له من أهداف. فعلى المستوى العسكري، توجد قواتها في الصومال وجنوب السودان ضمن قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وعلى المستوى السياسي داخلياً، نجحت في اجتياز اختبار الخلافة السياسية ـ ولو مؤقتاً ـ بعد وفاة زعيمها القوي زيناوي. وعلى المستوى الدبلوماسي خارجياً، أدت أديس أبابا دور الوسيط بين دولتي السودان وجنوب السودان، كما أدت الدور نفسه بشأن الخلافات الداخلية بين رئيس جنوب السودان ومعارضيه.

على أن الفوز الأكبر لإثيوبيا في عام ٢٠١٣ كان هو استمرارها في بناء سد النهضة، ووفقاً لمخططها، رغم كل الاعتراضات المصرية والعربية، ونجاحها في الفصل بين الموقفين المصري والسوداني، واستمالة السودان للابتعاد عن الموقف المصري.

وبعد هذا الاستعراض للموقف الدولي في الفصل الأول، ولمواقف دول الجوار الجغرافي ـ إيران وتركيا وإثيوبيا ـ في الفصل الثاني، يكون من المنطقي الانتقال إلى دراسة النظام العربي ذاته والعلاقات العربية ـ العربية، وبحث مدى أثر تلك التطورات فيها، وهذا هو موضوع الفصل الثالث من الكتاب.

الفصل الثالث

النظام العربي

قبيل تفجر الثورات العربية في العام ٢٠١١، اتخذ النظام العربي شكلاً ومضموناً مختلفين؛ فتحول من نظام تهيمن عليه التفاعلات الرسمية إلى نظام يجري جزء كبير من تفاعلاته بين الفاعلين الأدنى من الدولة، كما برز البعد التفاعلي لمنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والاحتجاجية ومبادرات المواطنين. ولم يكن هذا التحول في النظام العربي جديداً تماماً، فهناك وجود فاعل لمنظمات المجتمع المدني العربية منذ فترة؛ وهناك ميراث وأسس قوية لتفاعلات المواطنين العرب؛ ولكن مستوى هذه التفاعلات ومضمونها آخذان في التغيير ليشيرا إلى مستوى أعلى من التفاعل البيني الذي لا تتحكم به المؤسسات الرسمية، والذي يقترب من الخروج على سيطرتها بل ويتجه أحياناً للعمل ضدها وتغييرها.

والافتراض الرئيسي لهذا الفصل هو أن النظام العربي في مرحلة انتقالية يشهد فيها محاولات للتغيير تقترب من هيكله وعقيدته وقيمه الأساسية، ليتحول من نظام تتحكم به التفاعلات الرسمية بين الدول والوحدات السياسية، إلى نظام تفاعلي تحوز فيه المنظمات والجماعات غير الرسمية والمواطنون والفاعلون من غير الدول حيزاً أكبر من تفاعلاته، ويشهد تشكُّل ما يشبه نظاماً أفقياً عابراً للحدود بين الفاعلين الأدنى يعمل على تعويض المفتقد من التفاعلات الرسمية. مع ذلك، فإن المشاهد الأخيرة للنظام العربي

في أواخر ٢٠١٣، وأوائل ٢٠١٤ حملت العديد من الإشارات على العودة مجدداً إلى النظام الرسمي، وقد ساعد على ذلك إعادة الثقة لقوى النظام الرسمي بعد أحداث ٣٠ حزيران/ يونيو في مصر، وإنهاء حكم الإخوان المسلمين. إضافة إلى ذلك، يشهد النظام إلى جانب قضيته الأساسية التي قامت عليها عقيدته وقيمه على مدى العقود الماضية وهي القضية الفلسطينية، بوادرَ اندفاع قضية أخرى، وهي قضية مواجهة الإرهاب، لتكون مجالاً آخر لاهتمام النظام العربي لفترة مقبلة. ولقد شهد عام ٢٠١٣ والأشهر الأولى من عام ٢٠١٤ مشاهد متعددة من التحولات:

أولاً: تفاعلات النظام العربي بين الرسمية والشعبية

١ ـ استمرار الانهيار والانقسام بين وحدات النظام

برزت شواهد عديدة على مسلسل الانقسام والتفتت في النظام العربي عام ٢٠١٣، ففضلاً عن عكوف عدد من البلدان العربية على تطوراتها الداخلية خلال هذا العام (ليبيا وتونس واليمن وسورية ومصر)، فإن عدداً آخر عكف على ذاته داخلياً، سعياً لدرء مواجهة موقف مشابه لبلدان الثورات (المغرب والجزائر والأردن). ووقفت دول مجلس التعاون الخليجي منفردة في منهجها الخاص بالتفاعل مع الثورات. وإلى حد كبير بدا النظام العربي شبه معطل لا يمارس العمل فيه سوى القادرين من بلدانه، فقد استُقْطِعت من النظام بلدان عربية تعرضت خلال سنوات ما قبل الثورات لمشكلات خاصة جعلتها عرضة للتفتيت والانقسام الداخلي، وانتهى الأمر فيها إما بوضعية انهيار الدولة (نموذج الصومال)، وإما بانقسام سياسي وانفصال الدولة إلى دولتين (نموذج السودان)، وإما بوضعية دول تشهد حالة تقسيم بحكم الواقع (نموذج العراق).

٢ ـ تكريس ظاهرة الثورات المُعطّلة (أنصاف الثورات)

وقفت بلدان عربية عديدة في حالة نصف الثورة ـ نصف الدولة، فلم تتمكن أي من البلدان الخمسة التي شهدت ثورات (مصر، تونس، ليبيا، اليمن، سورية)، من الوصول إلى مرحلة الاستقرار الكامل وتحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن، على نحو ما شهدته بلدان أوروبا الشرقية سابقاً، كما لم تتمكن أي منها من الوصول إلى صيغة عقد سياسي واجتماعي ديمقراطي جديد، بل شهد بعضها انتكاسات تتمثل بعودة بعض أوضاع ما قبل الثورة، واستمرار معادلة الصراع والتنافس بين القوى القديمة ذاتها، في ظل عدم قدرة القوى الجديدة على ترسيخ ذاتها في المشهد السياسي. وهو الأمر الذي جعل

المشهد العام للنظام العربي لا يبدو عليه تغيير كبير في مفاهيمه التقليدية في إثر ثورات كانت بمنزلة زلزال كبير بالإقليم. وهكذا وقف النظام العربي إزاء حالة دول مركزية لم يعد لها إسهام كبير في حركته، أو أصبح بعضها مستبعداً بقرار رسمي من الجامعة العربية (مثال سورية).

٣ ـ تزايد قوى عدم الاستقرار داخل النظام وتكاثرها

لم تؤد الثورات إلى زيادة دور قوى الفاعلين من غير الدول فقط، وإنما بالأخص زيادة دور قوى عدم الاستقرار من بين هؤلاء الفاعلين، لذلك شهد النظام العربي تكاثر واستنساخ عدد من القوى الأدنى التي لا تقدم منهجاً أو فلسفة مغايرة للنظام القائم، ولا تمتلك رؤى أو طاقات بناء لنموذج تنموي، وإنما تمتلك أدوات ووسائل لزعزعة الاستقرار وحسب. لقد شهد عاما ٢٠١٢ و٢٠١٣ انقسامات متتالية في هذا النوع من الجماعات، وذلك ما بدا من بروز ما يشبه «جهاداً مذهبياً إقليمياً» في سورية، الذي أكده اعتراف حزب الله بالمشاركة في القتال في ريف دمشق والدفاع عن المقامات الشيعية، ومشاركة لواء ما يسمى أبو الفضل العباس العراقي الشيعي في القتال إلى جانب النظام السوري؛ مقابل استمرار طغيان مشهد الفصائل المسلحة المقاتلة ضد النظام وحروبها البينية وبروز تنظيمات إرهابية ـ تكفيرية مثل «النصرة» و«داعش» والأفرع الإقليمية المختلفة لتنظيم القاعدة وما أثارته جميعها من اضطرابات في أكثر من بلد عربي.

٤ ـ المفارقة بين تعثّر عمليات الاندماج بين القوى الرسمية وازدهارها بين القوى غير الرسمية

ففي الوقت الذي ازدهرت فيه عمليات الإسناد المسلح بين الفصائل والتنظيمات غير الرسمية في النظام العربي، على نحو ما أبرزته عمليات التآزر بين حركة حماس والتنظيمات الإرهابية ـ التكفيرية الجهادية في سيناء بمصر، والتآزر والإسناد بين هذه المنظمات الإرهابية ـ التكفيرية في سورية والعراق وعلى خط الحدود بينهما، وبينهما وإيران، وبين الفروع المختلفة لتنظيم القاعدة بالإقليم، فإن عمليات الاندماج بين الفاعلين الرسميين واجهت عثرات هائلة؛ على سبيل المثال، فإن مجلس التعاون الخليجي الذي أعلن اعتزامه ضم المغرب والأردن، لم يتمكن من تحقيق ذلك، وانتهى إلى مشروعات للدعم والمساعدة المالية للمملكتين. كما واجه المجلس عقبات في إقرار الاتفاقية الأمنية المشتركة في ظل استمرار الاعتراض الكويتي على بعض بنودها.

وعلى جانب آخر، فإن مشروع الاتحاد الخليجي الذي طرحه العاهل السعودي الملك عبد الله في قمة المجلس بالرياض في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، انتهى برفض علني له من جانب سلطنة عمان، بينما بقيت دول المجلس الأخرى دون حسم لموقفها أو قرارها النهائي منه باستثناء دولة البحرين، التي أيدته على نحو مطلق. وتسبب الخلاف بين قطر وأغلب أعضاء مجلس التعاون الخليجي بتعرض المجلس نفسه لاختبار صعب، بعدما قررت السعودية والإمارات والبحرين سحب سفرائها من قطر بينما رفضت عمان هذا الإجراء وحرصت الكويت على التزام موقف محايد تحسباً لوساطة تستطيع أن تقوم بها بين الأشقاء، وحرصاً منها على نجاح مؤتمر القمة العربي الذي استضافته في آذار/ مارس ٢٠١٤. وكانت قطر قد خفضت مستوى تمثيلها في اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته الـ ١٤١ في ٩ آذار/ مارس ٢٠١٤ إلى مساعد وزير الخارجية.

٥ ـ بروز القصور في أداء جامعة الدول العربية

بدا ضعف النظام العربي جلياً في أداء مؤسسته الرئيسية؛ فقد تفاعلت جامعة الدول العربية مع موجة الثورات منذ عام ٢٠١١ بآليات التفاعل السابقة نفسها، وبدت الجامعة كمتصرف يملك خاتم إجازة عرض المشكلات العربية على النظام الدولي، وإضفاء المشروعية على القرار الدولي بشأنها، أكثر مما هو قادر على التدخل وتسوية أي منها بنفسه، وهو ما كان لافتاً في أزمتي ليبيا وسورية، اللتين اقتصر دور الجامعة فيهما على عرض المشكلة وإقرار عدم قدرتها على الحل، والطلب إلى مجلس الأمن بالتدخل و«تحمل مسؤولياته». وبرزت الجامعة غير قادرة، بالنظر إلى توازناتها الداخلية، على الانخراط في مشهد التغيير والتجديد داخل النظام العربي، حيث لم تطرح رؤى ووجهات نظر تساعد الدول التي دخلت في مرحلة التحول، وتبحث لها عن سبل انتقال ديمقراطي آمن.

وبرز قدر من الاضطراب في موقف الجامعة حينما وقعت في حالة تناقض بين النظام السوري والدولة السورية. وفي بيانه ذي الرقم ١٧٨ بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، بشأن تطور الوضع في سورية، دعا مجلس الجامعة مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى العمل على إخضاع الأسلحة الكيميائية السورية لرقابة المجتمع الدولي في إطار ضمانات ملزمة وقابلة للتحقق، ورغم معرفة الدوافع العملية وراء موقف مجلس الجامعة، إلا أن إقراره بذلك يمثل حالة من التناقض الشديد مع كونه ينتمي إلى مؤسسة

قومية ظلت طويلاً تدافع عن استقلال البلدان العربية وتسعى إلى الحفاظ على قدراتها القومية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وإلى حد كبير، ظهرت الجامعة العربية، في بعض القضايا، أقرب إلى جهاز شبه تابع لأمانة مجلس التعاون الخليجي، وقد برز ذلك على نحو خاص خلال الفترة التي تسلمت فيها قطر رئاسة مجلس الجامعة في عام ٢٠١٣، وهي الفترة التي انتهجت فيها قرارات الجامعة نهجاً أقرب إلى قرارات مجلس التعاون الخليجي، وكانت قرارات هذا المجلس في الشأن العربي مؤشراً على الموقف المقبل للجامعة العربية. ولم ينعكس الوجود الكثيف لمجلس التعاون في الشأن العربي على مضمون وتوازنات القرارات السياسية فقط، وإنما امتد أيضاً إلى النواحي الإدارية وبالأمانة العامة للجامعة، حيث حرصت قطر على تقديم مرشحها لأمانة الجامعة العربية (عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي) خلفاً لعمرو موسى، وذلك في مواجهة مصطفى الفقي مرشح مصر، وتم الوصول بعد ذلك إلى حل وسط تم بمقتضاه سحب كل من مصر وقطر لمرشحيهما والاتفاق على ترشيح نبيل العربي الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية المصري.

٦ ـ التباين وعدم التماثل في أنماط التفاعل مع الثورات

بدا تراجع النظام العربي ماثلاً في صورة أخرى، تبدّت في الاختلاف بين وحدات النظام حول طرق التفاعل مع الثورات، فبينما آثرت بعض الدول تبني موقف الحياد إزاء عدد من الثورات، فقد اتجهت دول أخرى إلى التدخل من أجل توجيه حركة التغيير لمصلحة القوى التي تدعمها. وإلى حد كبير كان هناك تقارب بين مواقف الأنظمة العربية بشأن دعم التغيير في كل من اليمن وليبيا، وعلى الرغم من أن مستوى التأييد العربي للتغيير في البلدين لم يكن متسقاً بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن التغيير جرى بالشكل الذي لم تبرز فيه علامات اختلاف كبيرة بين دول المجلس أو بينها وبين مصر، بينما برز الاختلاف داخل النظام العربي جلياً في الموقف من الإخوان المسلمين في كل من سورية ومصر وتونس، وهو الأمر الذي أدى إلى خلاف شديد داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي مع قطر.

لقد وقفت قطر إلى جانب حركة التغيير الثورية، وكانت قد استثمرت منذ مدة في علاقاتها بالإخوان المسلمين وشبكات الإسلام السياسي الحركي، وعملت على دعمها وتأهيلها للإمساك بمقاليد السلطة في بلدان الثورات، بينما كانت الإمارات والسعودية

والكويت والبحرين في الجانب الآخر، وإلى حد كبير برز قدر من التصادم بين شرعيتين، هما الشرعية الإسلامية الحركية التي دعمتها قطر والتي تجسدت في حكم الإخوان المسلمين في مصر وتونس، والشرعية العربية التقليدية التي دعمتها السعودية والإمارات. وبرز الخلاف بين دول المجلس وقطر رئيسياً بشأن تركيبة النظام العربي ومستقبله، حيث كانت قطر مع حكم الإخوان، بينما رأت كل من السعودية والإمارات والبحرين في حكم الإخوان خطراً كبيراً عليها، الأمر الذي انتهى بالقرار الثلاثي للسعودية والإمارات والبحرين بسحب السفراء من قطر، وهو ما تأكد أيضاً في المراسيم التي أصدرتها السعودية بتجريم القتال في الخارج، واعتبارها الإخوان المسلمين جماعة إرهابية.

٧ ـ الانقسام داخل مجلس التعاون الخليجي بشأن الثورات

لم يكد مجلس التعاون الخليجي يصبح فاعلاً رئيسياً في النظام العربي، أو يتولى إدارته المؤقتة، في إثر الثورات، حتى تعرض بنيانه لهزة عنيفة؛ فمنذ مدة ظهر توتر مكتوم بين قطر من ناحية والسعودية والإمارات من ناحية أخرى، وازداد على خلفية تصريحات الشيخ يوسف القرضاوي في آذار/ مارس ٢٠١٢ ضد حكام الإمارات، وبشأن التعاطي مع الأوضاع في مصر ومع إيران.

وأدى التوافق القطري ـ السعودي على دعم الثورة في سورية إلى الحفاظ على قدر من التماسك داخل مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من شكوكها في حكم الإخوان في مصر، فإن دول المجلس الأخرى أبقت على علاقتها مع قطر التي ساندت حكم الجماعة. لكن انقلاب الوضع في مصر وانتهاء حكم الإخوان في ٣ حزيران/ يوليو، أعاد الثقة الخليجية في إمكان التصدي للتحالف القطري ـ الإخواني، وهو ما مكنها من إعادة التفكير بالموقف القطري.

ثانياً: الأداء المؤسسي لجامعة الدول العربية[1]

١ ـ مشروعات تطوير الجامعة

لم تكد جامعة الدول العربية تشهد انطلاقة قوية في مشروعات ورؤى الإصلاح على نحو ما جرى طرحه خلال القمم العربية في ليبيا ٢٠١٠، حتى تفجرت الثورات

(١) اعتمد هذا الجزء بشكل أساسي على إصدارات ووثائق جامعة الدول العربية ومقررات اجتماعات القمم العربية ومجلس الجامعة في دوراته المحددة، والمنشورة على موقع الجامعة على الإنترنت.

بالمنطقة، فتغيرت العديد من الأولويات. لقد أعلن أمين عام الجامعة حينذاك عمرو موسى عن مشروع «رابطة دول الجوار» التي تدعو إلى إقامة كيان إقليمي تدخل فيه تركيا وإيران. وكان طرح الأمين العام لهذا المشروع هو أهم فكرة جديدة للتطوير، لما عكسته من تحولات في تفكير ورؤى الجامعة، فلقد بقي المشروع في أروقتها شهوراً طويلة قبل قمة سرت الاستثنائية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وكان مجالاً للتباحث في قمتي سرت العادية في آذار/ مارس والخماسية في حزيران/ يونيو من نفس العام، ولم تكن الاعتراضات عليه بنفس حدتها التي برزت في قمة سرت الاستثنائية، ولكن بشكل عام فإن المشروعات التي طرحتها الجامعة العربية نبعت من واقع أزمات نظام عربي ما قبل الثورات، وجاءت الرؤى لتعالج نظاماً سابقاً على التغيرات الهامة التي شهدتها المنطقة، ولم تعد ملائمة لوضع ما بعد الثورات.

في هذا السياق، قرر مجلس الجامعة على مستوى القمة في بغداد في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٢ تفويض الأمين العام باتخاذ القرارات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة العامة وتطوير أنظمتها، بما يمكنها من الارتقاء بأساليب عملها وتحسين أدائها، ولهذا الغرض أنشأت الجامعة لجنة مستقلة برئاسة الأخضر الإبراهيمي أعدت مشروعها لإصلاح الجامعة وتطويرها.

اجتمعت القمة العربية في الدوحة في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٣، وتضمن إعلان الدوحة الصادر عن القمة[٢] الموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان. ودعا الإعلان إلى تطوير الأوضاع المؤسسية والاجتماعية للعمل العربي؛ على سبيل المثال، دعا إلى مواصلة الإصلاحات التي تضمن توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي وتعزيز المشاركة الشعبية في آليات الحكم ومؤسساته، وترسيخ حقوق المواطنين، وحفظ كرامتهم، وإرساء قواعد الحكم الرشيد ودولة القانون، وإشاعة المساواة والإنصاف بين جميع المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، «وتجاوز الأفكار النمطية التي تواجه قضايا الغد بمناهج الأمس». كما تحدث عن فتح المجال أمام الشباب العربي لتقلد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرار.

---

(٢) انظر: «إعلان الدوحة، الأمة العربية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،» الدورة العادية ٢٤، ٢٦/ ٣/ ٢٠١٣، <http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/ab77c9804f4b7a599fcd9fa79d151c73/%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%AD%D8%A9.pdf?MOD=AJPERES>.

وتضمن الإعلان بنداً يدعو إلى «العمل الجماعي المشترك لتخصيص الموارد اللازمة للحد من الفقر في الدول الأعضاء... ومساندتها في جهودها لخفض الفقر والحد من آثاره الاجتماعية والسياسية»، والعمل على إصلاح نظم توزيع الدخل لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة وفقاً لأوضاع كل دولة، وانتهاج نمط يوجه الموارد بشكل متناسب نحو القطاعات التي يعمل فيها الفقراء. وفي ما يتعلق بالمرأة، طالب الإعلان بتحقيق المساواة والإنصاف في المجتمع من خلال التشريع، وأكد على أهمية التعاون العربي في مجالات الطفولة لزيادة مستوى الرفاه العام للأطفال. وشدد الإعلان على «ضرورة اعتماد العمل الاقتصادي ـ الاجتماعي بوصفه الركيزة الأساسية للعمل العربي المشترك في جميع أوجهه»، ودعا إلى إصلاح السياسات العامة، والإصلاح المؤسسي على المستويين الوطني والقومي بما يحقق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي.

واستمرت اللجنة المعنية بإصلاح وتطوير الجامعة في عملها، فعقدت اجتماعاً في ٢ آذار/ مارس ٢٠١٤ لبلورة مشروع القرار في شأن تطوير الجامعة. وقد تضمن مشروع التطوير أربعة محاور رئيسية: أولها يتعلق بتعديل ميثاق الجامعة، والثاني إصلاح وإعادة هيكلة أجهزة وآليات الجامعة، والثالث تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، والرابع البعد الشعبي للعمل العربي المشترك .

وفي ما يتعلق بتعديل الميثاق أقرت قمة الكويت التي انعقدت يومي ٢٥ و٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٤ تحت شعار «التضامن من أجل مستقبل أفضل» استكمال النظر في التعديلات المقترحة والطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها واقتراحاتها، وعرض هذه التعديلات على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورةٍ غير عادية تمهيداً لعرضها على المجلس نفسه في دورته العادية (١٤٢) في شهر أيلول/ سبتمبر لاتخاذ الخطوات اللازمة لإقرارها في صيغتها النهائية.

وتضمن القرار بشأن «أجهزة وآليات الجامعة العربية» ترشيد جدول أعمال القمة، وتخفيف الجوانب المراسمية لها، والاستفادة من آلية القمم التشاورية عندما يقتضي الأمر ذلك، ووقف العمل بالنظامين الأساسي والداخلي لمجلس السلم والأمن العربيين، واضطلاع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بصفة مؤقتة بمهام المجلس المذكور، وذلك إلى حين تعديل النظامين، بحيث تصبح الدول كافة أعضاء فيه، وكذلك إدخال التعديلات اللازمة على مهامه وصلاحياته وآلياته حتى يتمكن من أداء مهمته في حفظ السلم والأمن العربي بفعالية. كما قرر إعادة عرض مشروع النظام الأساسي

لمحكمة العدل العربية على مجلس الجامعة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ وتكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير حول إمكان قيام المحكمة على الولاية الاختيارية بعد استطلاع آراء الدول الأعضاء في هذا الشأن، وتكليف مجلس الجامعة بتعديل النظام الأساسي لآلية متابعة تنفيذ القرارات بما يسمح بتطويرها وزيادة فعاليتها.

وبخصوص تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، لم تتخذ القمة قراراً بشأن التوصيات المقترحة بشأن اعتماد المعايير اللازم توافرها لدى منظمات المجتمع المدني وتحديد علاقة التعاون بينها وبين أجهزة الجامعة والطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسراع بتبني هذه المعايير الجديدة لتيسير منح صفة مراقب لمنظمات المجتمع المدني العربية في أجهزة الجامعة، ومطالبة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إعداد تقرير بالتعاون مع الأمانة العامة حول تطوير العمل الثقافي العربي وآلياته[٣]. وأجلت القمة اتخاذ القرار في هذه الموضوعات مطالبة فريق العمل بمواصلة البحث، والتشديد على مشاركة كبار المسؤولين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعمال الفريق، وعرض ما يتم التوصل إليه من نتائج على المجلس في دورته القادمة.

وفي ما يتعلق بالبعد الشعبي للعمل العربي المشترك، أكدت مقررات القمة الطابع الاستشاري للبرلمان العربي في الوقت الراهن، وتوثيق الصلة بينه والأمانة العامة، واتخاذ الخطوات اللازمة لتقييم جهوده بعد خمس سنوات من إنشائه.

وعلى صعيد رسالة الجامعة والتطوير الذاتي بالنظام العربي، لوحظ تعاظم دور الرسالة الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأخيرة، وخصوصاً بعد إقرار عقد القمم النوعية الاقتصادية والاجتماعية. فتضمنت قرارات الدورة الثالثة للقمة العربية الاقتصادية والتنموية بالرياض ٢١ ـ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣: الدعوة لمتابعة تنفيذ مبادرة أمير الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، والأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية، ومشروعات الربط الكهربائي، والربط البري بالسكك الحديد، وبرامج الأمن الغذائي، والاتحاد الجمركي، والأمن المائي، ودعم التشغيل والحد من البطالة، والحد من الفقر، وبرنامج تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتطوير

---

(٣) الشروق، ٢/ ٣/ ٢٠١٤.

التعليم، وتحسين الرعاية الصحية، ودور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العربي.

كما تضمنت قرارات القمة الدعوة لمتابعة تنفيذ مشروع الربط البحري بين البلدان العربية، وربط شبكات الإنترنت العربية، ومبادرة البنك الدولي في الوطن العربي. كما وافقت القمة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية، واعتمدت الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة ٢٠١٠ ـ ٢٠٣٠[٤]. وبشكل عام، فقد أخذت مفاهيم القطاع الخاص، والشباب، والمرأة، والمجتمع المدني، ومصطلحات الشفافية والعدالة الاجتماعية طريقها إلى مجالات العمل العربي المشترك وفي مقررات القمم العربية.

يؤكد الرصد السابق أن مشروعات تطوير جامعة الدول العربية قد استمرت، ولم تقتصر على الإطار المؤسسي للجامعة الخاص بإصلاح الأجهزة والآليات، وإنما امتدت إلى قضايا أساسية منها قضايا حقوق الإنسان والفقر وتطوير العمل الثقافي العربي وآلياته. ومع ذلك فإن أغلب مقترحات ومشروعات التطوير افتقدت آليات المتابعة لرصد ما تحقق وما لم يتحقق منها، كما أنها لم تُبنَ على فلسفة من النقد الذاتي التي تمثل الأساس لأي تطوير وإصلاح محتمل.

٢ ـ موقف الجامعة تجاه الأزمات العربية

اتسم أداء الجامعة بالرتابة والعجز عن اتخاذ مبادرات جوهرية إزاء القضايا الأساسية على الرغم من تفجر الأوضاع العربية، كما لم تقدم على مبادرات ذات معنى في القضية الفلسطينية، وذلك رغم كل الجرائم الإسرائيلية فيما يتعلق بالتوسع في الاستيطان والتهويد والتدمير الممنهج للمسجد الأقصى، وتدمير كل فرص نجاح «حل الدولتين» وطرح مطلب الاعتراف الفلسطيني ـ العربي بيهودية إسرائيل، وباعتبارها وطناً لكل الشعب اليهودي في العالم. واستمر النهج العاجز ذاته إزاء الأزمة السورية، وبات القرار العربي في الجامعة في شأن سورية رهناً بموقف دول مجلس التعاون الخليجي المنحاز لائتلاف المعارضة رغم الدور التدميري للمنظمات الإرهابية ـ التكفيرية ضد أركان الدولة، ولم تستطع الجامعة إبداء الحد الأدنى من

---

(٤) القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، الدولة الثالثة، الأمانة العامة، الرياض ٢١ ـ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، <http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/fcb0ac804e465445b770bfa79d151c73/%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%81+%D9%88%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%AF+%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA+2013.pdf?MOD=AJPERES>.

التكيف مع المطالب الشعبية في الموجات الثورية التي شهدتها دول عربية، وبقي أداء الجامعة على ضعفه ورتابته وتابعيته، ولم تكن هناك مستجدات كبيرة خلال عام ٢٠١٣ تكشف عن دور مميز يمكّن من تقييم عمل الجامعة، ولكن بشكل عام، تبدو التفاعلات العربية قد تجاوزت الأطر الرسمية للجامعة، وذلك في ظل الانقسامات وأوضاع الاضطراب بالوطن العربي.

ولقد سعت الجامعة لتحقيق التوافق والانسجام في القرارات، وإلى حد كبير، حافظت على الحدود الدنيا للتوافق العربي. ويمكن القول إن دور الجامعة قبالة الوضع الراهن في الوطن العربي تأسس في المقام الأول على مواقفها التي تشكلت عام ٢٠١١، حيث ظهرت الجامعة العربية وكأنها مراقب لما يحدث في البلدان العربية وفي دول الجوار، نظراً إلى أن الجامعة ظلت مفتقدة القدرة على المبادأة، وطرح الخيارات، وامتلاك جسارة المبادرات التي تؤكد احترامها للحدث وانحيازها له، على نحو موقفها من إسقاط الشعب المصري لحكم الإخوان يوم ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣.

وبشكل عام، جرى تبني القرارات وفقاً لأكبر قدر يمكن الوصول إليه من التوافق العربي حولها، وهذا ما تؤكده قرارات مجلس الجامعة في مختلف القضايا العربية، على النحو التالي[٥]:

أ ـ الأزمة السورية

استمر مجلس الجامعة على نهجه من ناحية إعلان دعم الثورة وإدانة سلوك النظام السوري والمطالبة بحماية المدنيين، ففي ٦ آذار/ مارس ٢٠١٣ عقد المجلس دورته العادية (١٣٩) على مستوى وزراء الخارجية، وأصدر القرار رقم ٧٥٩٥ بشأن «تطورات الوضع في سورية»، الذي أكد أهمية مواصلة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، واعتبر «الائتلافَ الوطني السوري لقوى الثورة» الممثلَ الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، ودعاه إلى تشكيل هيئة تنفيذية لشغل مقعد سورية في الجامعة.

وفي ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٣ أصدر المجلس قراراً طالب فيه الأطراف كافة بتوفير المناخ المناسب لإنجاح الجهود المبذولة لإقرار الحل السياسي كأولوية

(٥) اعتمد هذا الجزء على استخلاص أبرز قرارات مجلس الجامعة العربية على: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٤١، الأمانة العامة، أمانة شؤون الجامعة، القاهرة، مارس ٢٠١٤.

لحل الأزمة، وحذّر من التطورات الخطيرة الناجمة عن تدخل أطراف خارجية في العمليات الحربية، وما يمثله ذلك من آثار وخيمة على وحدة أراضي سورية وعلى المنطقة من حولها. كما أكد ضرورة المساءلة الجنائية لجميع المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعدم إفلاتهم من العقاب، ودعا المجموعة العربية في الأمم المتحدة بجنيف إلى التحرك لدى مجلس حقوق الإنسان لتفعيل عمل لجنة تقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية. وأكد مجلس الجامعة في دورته غير العادية على المستوى الوزاري بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ الموقف نفسه مفصلاً فيه المرحلة الانتقالية وأن يكون هدفها صوغ دستور وخلق توافق بشأن العملية السياسية، مشيراً إلى الحاجة إلى قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تنشأ من طريق مجلس الأمن لحماية المدنيين. وأكد القرار الرقم ٧٦٥١ على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٣ الموقف نفسه.

وبشكل عام كان مجلس الجامعة حريصاً على ضرورة المعالجة الشاملة للأزمة، فحينما بدأ التركيز الدولي وخصوصاً الأمريكي ـ الغربي على جريمة استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية، أكد المجلس بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر على عدم اختزال الأزمة السورية في هذه الجريمة، ودعا مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهما في هذا الشأن، والعمل على إخضاع الأسلحة الكيميائية السورية لرقابة المجتمع الدولي[٦].

تضمن قرار المجلس رقم ٧٧١٦ في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ تأكيد مجموعة من العناصر التي اعتبرها تمثل الهدف النهائي للعملية التفاوضية ولمسار المباحثات في مؤتمر جنيف ٢، وهي: تشكيل هيئة الحكم الانتقالية ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة، بما فيها السلطة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والتوصل إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي أساسه المساواة في الحقوق وسيادة القانون وعدم التمييز بين المواطنين، وتداول السلطة بشكلٍ سلمي، والالتزام بالمحافظة على سيادة الجمهورية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، واعتماد نتائج مؤتمر جنيف من جانب مجلس الأمن والعمل على تنفيذها. وأكد القرار ضرورة سحب جميع القوات والميليشيات الأجنبية من

---

(٦) انظر نص البيان في: <http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/80e90f80410f65f386d0c745b0f8f28c/168.pdf?MOD=AJPERE>.

سورية، والتزام جميع الأطراف بالوقف الشامل لإطلاق النار ولكل أعمال العنف والقتل ضد المدنيين(٧).

وجدد القادة العرب في قمة الكويت تأكيدهم قرار قمة الدوحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٣ وقرار المجلس الوزاري رقم ٧٥٩٥ بتاريخ ٦ آذار/ مارس من العام نفسه وما نصا عليه بشأن الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة مقعد سورية في الجامعة، والاعتراف به ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري، بالإضافة إلى التشديد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إقرار الحل السياسي كأولوية، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف ١، كما قرروا دعوة ممثلي الائتلاف الوطني للمشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة اعتباراً من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، مع الأخذ في الحسبان بأنه لا يترتب على هذه المشاركة أي التزامات تمس القرار السيادي لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية.

وطالب إعلان الكويت النظام السوري بالوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية ضد المواطنين السوريين، ووضع حد نهائي لسفك الدماء وإزهاق الأرواح، وأدان بأقصى عبارات التنديد المجازر والقتل الجماعي الذي ترتكبه قوات النظام السوري، بما في ذلك استخدامها للأسلحة المحرمة دولياً.

ويلاحظ بشكل عام أن الجامعة العربية اندفعت في موقفها تجاه الأزمة السورية دون دراسة كافية للأوضاع على الأرض، وتركزت مختلف جهودها ورؤاها في شأن الأزمة على طلبات توجهت بها إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولم تحدد أي دور عليها القيام به، ولم تدرك قراراتها في شأن الأزمة حدود الإرادة الدولية فيها، وكان تحركها مبالغاً فيه في التعويل على الفعل الدولي، الأمريكي ـ الغربي بالأساس، لأنه حينما تراجعت الإرادة الأمريكية ـ الغربية، بدت الجامعة منكشفة كثيراً، ومبادراتها بعيدة من الواقع. وإلى حد كبير، أدى تبني الجامعة لوجهة نظر مبكرة في الصراع في سورية إلى حرمانها من الانخراط في عمل بنّاء نحو إعادة بناء سورية أو الوساطة بين النظام والمعارضة. وفي غياب العامل الدولي أو إرادة الفعل الدولية، ستضاف قرارات الجامعة العربية في شأن سورية إلى قراراتها العديدة بشأن فلسطين التي لم تنل حظها من التطبيق، وهو ما يجعل من هذه القرارات ليست سوى حبر على ورق.

---

(٧) انظر نص القرار على الرابط التالي: <http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/ac81f40041b4d01992b6d745b0f8f28c/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1+%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9+pdf.pdf?MOD=AJPERES>.

ب ـ الأزمة الليبية

قامت جامعة الدول العربية بدور أساسي في إضفاء الشرعية على العمليات العسكرية الأمريكية وعمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ومن غير المعروف اتجاهات التفكير داخل الجامعة التي دفعتها إلى تبني هذه المواقف والقرارات في الأزمة الليبية.

دعا قرار مجلس الجامعة في القرار الرقم ٧٧٣٩ بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠١٤ إلى تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية في ليبيا ونظرائها في البلدان العربية من أجل التصدي لكل أشكال المحاولات التخريبية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في ليبيا وبلدان المنطقة، ودعم المبادرات الليبية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي بين ليبيا والبلدان المجاورة في مجالات ضبط الحدود ومكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية وعصابات تجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية، ومناشدة المجتمع الدولي تفعيل التوصيات الصادرة عنه لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا. ويتضمن ذلك تعاون البلدان العربية مع ليبيا في تسهيل إجراءات تسليم المواطنين الليبيين الموجودين على أراضيها والمطلوبين للعدالة، عن تهم جنائية لمقاضاتهم أمام محاكم ليبية مختصة، وذلك عملاً بالمواثيق والاتفاقيات المنظمة للتعاون القضائي بين البلدان العربية، ودعم حق الشعب الليبي في استعادة أمواله المهربة إلى الخارج ومطالبة الدول المعنية بالتعاون الجاد في هذا الشأن.

وأكد إعلان الكويت ذو الرقم ٢٠١٤ مساندة القمة العربية لجهود ليبيا في الحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلالها، ورفض النيل من استقرارها ووحدة أراضيها، ودعم جهودها في إعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة بما في ذلك صوغ الدستور وتفعيل المصالحة الوطنية.

ج ـ الوضع في لبنان

شغلت قرارات الجامعة العربية في ما يتعلق بلبنان أهمية كبيرة، نظراً إلى ما شهده لبنان في عام ٢٠١٣ من أحداث هامة تتعلق بالمخاطر التي تهدد أمنه ووحدته الوطنية، فأكد قرار مجلس الجامعة الرقم ٧٧٣٦، بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠١٤، وهو ذاته تقريباً القرار الصادر عن القمة العربية في الدوحة بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٣ مع بعض الإضافات، التضامن مع الجمهورية اللبنانية، وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي للبنان ولحكومته بما يحفظ الوحدة الوطنية وأمن لبنان واستقراره وسيادته على كامل أراضيه،

وطالب بوضع حد نهائي لانتهاكات إسرائيل وتهديداتها، وحث الدول للاقتداء بمبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي قدم مساعدة استثنائية لتعزيز قدرات الجيش اللبناني لتمكينه من القيام بالمهام الوطنية الملقاة على عاتقه، بقيمة ٣ مليارات دولار.

وأكد المجلس ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية كافة بما فيها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وضرورة انسحاب إسرائيل من الجزء اللبناني من بلدة الغجر، وذلك استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة ولا سيّما القرار الرقم ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أكد حق لبنان واللبنانيين، في تحرير هذه الأراضي. وكان القرار الرقم ٧٧٣٦ قد أضاف إدانة «الحرب الإلكترونية المتناهية الأبعاد التي تشنها إسرائيل ضد الجمهورية اللبنانية عبر الزيادة الملحوظة في عدد الأبراج والهوائيات وأجهزة الرصد والتجسس والمراقبة الإسرائيلية التي جرى تركيبها بمحاذاة الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة»، وأكد القرار حق لبنان في ثروته النفطية والغازية الموجودة ضمن مناطقه البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة له والمحددة وفقاً للخرائط التي أودعها لبنان لدى الأمم المتحدة، وأكد رفض لبنان للإحداثيات الجغرافية التي أودعتها إسرائيل.

د ـ الوضع في اليمن

أصدر مجلس الجامعة القرار الرقم ٧٧٤٠ في ٩ آذار/ مارس ٢٠١٤، الذي أكد الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، ورحب بنتائج ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، مؤكداً أهمية تنفيذها وصياغتها في دستور جديد يحتكم إليه الجميع ويلبي طموحات وتطلعات أبناء الشعب اليمني كافة في ظل يمن موحد مزدهر ومستقر تسوده وتحكمه دولة مدنية ديمقراطية حديثة قائمة على مبدأ التوافق والشراكة الوطنية والحكم الرشيد.

هـ ـ العلاقات مع إيران

أعاد المجلس في القرار الرقم ٧٧٤١ بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠١٤ تأكيد سيادة دولة الإمارات الكاملة على جزرها الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى؛ والإجراءات السلمية كافة التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة، وأدان قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكانية لتوطين الإيرانيين في الجزر الثلاث، كما أدان المناورات العسكرية الإيرانية التي شملت الجزر والمياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها باعتبارها جزءاً من

دولة الإمارات. كما أدان افتتاح إيران مكتبين في جزيرة أبو موسى مطالباً إياها بإزالة هذه المنشآت، وأكد ضرورة التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلال الجزر، وإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن إلى أن تسترد الإمارات سيادتها الكاملة عليها.

واتخذت القمة موقفاً متوازناً من تطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني، فرحب إعلان الكويت بالاتفاق الذي وقعته إيران مع مجموعة ٥+١ باعتباره خطوة أولية نحو اتفاق شامل ودائم، ودعا البيان إلى التنفيذ الدقيق والكامل لهذا الاتفاق بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

و ـ قضايا السودان والصومال وجيبوتي ودول أخرى

أصدر مجلس الجامعة القرار الرقم ٧٧٤٢ بشأن دعم السلام والتنمية في السودان، والقرار الرقم ٧٧٤٣ بشأن «الحصار الجائر المفروض على السودان من قبل الولايات المتحدة بخصوص شراء أو استئجار الطائرات وقطع الغيار ونتائج هذا الحصار التي تهدد سلامة وأمن الطيران المدني»، والقرار الرقم ٧٧٤٤ بشأن دعم الصومال، والقرار الرقم ٧٧٤٥ حول دعم جمهورية القُمر، وقراراً بشأن الحل السلمي للنزاع الجيبوتي ـ الإريتري، وآخر بشأن تعزيز نشر اللغة العربية في جمهورية تشاد، وبشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ز ـ الإرهاب الدولي

كان أحد أبرز القرارات الجديدة للجامعة العربية، التي توافقت مع تطور الأوضاع في النظام العربي، ما تضمنه القرار الرقم ٧٧٤٩ بتاريخ ٩ آذار/ مارس ٢٠١٤ الخاص بالإرهاب الدولي، الذي أدان أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأياً كان مصدره، ودعا إلى العمل على مكافحته واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية، وأكد رفض الخلط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف. وتضمن القرار الترحيب بالقرار السعودي بمكافحة الإرهاب ومعاقبة كل من يشارك في أعمال قتالية خارج المملكة أو ينتمي إلى تيار أو جماعة دينية أو فكرية متطرفة أو مصنفة كمنظمة إرهابية أو يؤيد أو يتبنى فكرها أو منهجها أو الإفصاح عن تعاطفه معها بأي وسيلة كانت بالسجن المشدد.

٣ ـ التعاون العربي ـ الأفريقي

في مجال التعاون العربي ـ الأفريقي، عُقدت القمة العربية ـ الأفريقية الثالثة بالكويت في ١٩ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ بمشاركة ٦٢ دولة، وكانت القمة الأولى قد عقدت في عام ١٩٧٧ بمقر الجامعة بالقاهرة بحضور ٦٠ دولة، ثم القمة الثانية في ٢٠١٠ في سرت بليبيا بمشاركة ٦٦ دولة، واعتمدت قمة الكويت استراتيجية شراكة وخطة عمل مشتركة للفترة ٢٠١١ ـ ٢٠١٦ حددت مجالات رئيسية أربعة للتعاون العربي ـ الأفريقي، وهي: (١) السياسة والسلم والأمن، و(٢) الاقتصاد والتجارة والمالية، و(٣) الزراعة والأمن الغذائي، و(٤) المجال الاجتماعي والثقافي.

وتضمن إعلان الكويت، الصادر عن القمة الاتفاق على: النهوض بالتعاون بين البلدان الأفريقية والعربية، وتوثيق العلاقات بين حكومات وشعوب المنطقتين، من خلال تكثيف الزيارات والمشاورات على جميع المستويات، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ودعوة جميع الأطراف المعنية إلى إيجاد تسويات سلمية للازمات السياسية في المنطقتين؛ ودعم التقدم المحرز في بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، وتعزيز التعاون والتنسيق لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

كما اتفق الجانبان على ضرورة تشجيع وتسهيل الاستثمار، وخصوصاً في مجال الطاقة، وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتنسيق المواقف في المفاوضات متعددة الأطراف حول التجارة، وتعزيز المنتدى الاقتصادي الأفريقي ـ العربي لدعم مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في عملية الشراكة بين الإقليمين، وبخاصة في مجال النهوض بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، ودعم تنفيذ برامج تطوير البنية التحتية، والتبادل الثقافي، والتعاون في مجال التعليم، وبرامج البحث العلمي، والصحة. ودعم الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، وسن القوانين اللازمة لحماية الشباب والمرأة، ودعم سبل الاتصال بين منظمات المجتمع المدني في المنطقتين تعزيزاً للعلاقات الشعبية[٨].

وتضمنت قرارات القمة ضرورة تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والاتصالات والطاقة، والطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للجامعة إدماج الأنشطة المقترحة لتعزيز القدرة المؤسسية للشراكة في خطط عملهما

---

(٨) القمة العربية الأفريقية الثالثة بالكويت ١٩ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، <http://au.int/ar/sites/default/files/ASSEMBLY-DECL%20%201%20%28III%29%20Arabic_e.pdf>.

العادية ورصد الموازنة اللازمة لتنفيذها، وتشجيع التنسيق بين سفارات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في القاهرة مع جامعة الدول العربية، وتبنى المجلس قراراً في ما يتعلق بشأن تعزيز الشراكة الأفريقية ـ العربية في مجال الهجرة، وقرر إنشاء مركز عربي ـ أفريقي لتبادل المعلومات للحد من تسلل المهاجرين غير الشرعيين، وتشكيل آلية تنسيق لتمويل المشروعات المشتركة. وبشأن المنتدى الاقتصادي دعت القمة إلى عقد دوراته بمشاركة فاعلة للقطاع الخاص بصفة دورية قبل انعقاد القمة العربية ـ الأفريقية القادمة[٩].

لكن على الرغم من المقررات العديدة لقمم التعاون العربي ـ الأفريقي، فإن مجالات التنسيق ومعالم استراتيجية التعاون بين الطرفين غير واضحة الأولويات. وعلى الرغم من أن هذه المقررات أشارت إلى عدد من المبادرات المحددة، فلم يتحقق منها الكثير حتى الآن، على نحو يجعل من اجتماعات القمم ليس أكثر من لقاءات تعارف وعلاقات عامة ومراسم بروتوكولية لا تغوص في صلب الهموم والقضايا العربية والأفريقية.

وإلى حد كبير، لم يطرأ جديد على لغة الخطاب في القمم والمؤتمرات العربية ـ الإفريقية، يناسب التطور التقني والفني لمؤتمرات القمم العالمية، التي لم تعد تقتصر على تبني مواقف خطابية وإنشائية، وإنما تتحدث بلغة المصالح والمشروعات. ولعل ذلك ما اعترف به التقرير المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للجامعة حول الأنشطة خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، الذي أشار إلى أنه برغم الإنجازات المتحققة، منها: التعاون المباشر بين المجلسين الأفريقي والعربي للسلم والأمن وتبادل وجهات النظر حول الأزمات وتطور النزاعات في الصومال، والسودان، وجنوب السودان، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذت لإضفاء الصبغة المؤسسية على العلاقات، وإنشاء لجان مشتركة للسفراء في القاهرة، والإنجازات في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي، ومجالات الزراعة والأمن الغذائي، ومبادرات التعاون الاجتماعي والثقافي، وإنشاء صندوق أفريقي ـ عربي للتعامل مع الكوارث، برغم كل ذلك، فإن تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المشتركة لم تحقق النتائج المتوقعة، نظراً إلى مجموعة من التحديات التي أدت إلى محدودية التقدم في عملية التنفيذ.

---

(٩) القرارات ـ القمة العربية الإفريقية الثالثة بالكويت ١٩ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، <http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/e4fb0f8041e548af9eaedf45b0f8f28c/kuwait+resolutions.pdf?MOD=AJPERES>.

ومن هذه التحديات، وفق ما أورد التقرير: الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاضطرابات والثورات التي شهدها العالم العربي والتي صرفت عناية المنظمتين التي تتابعها عملية التنسيق، والطموح الزائد لخطة العمل المشتركة التي شملت عدداً كبيراً من الأنشطة التي لا يمكن تحقيقها في غضون الفترة الزمنية المحددة، وبعضها يتطلب توفير قدرات بشرية وموارد مالية إضافية، في وقت لم تتوافر فيه تلك الموارد والآليات اللازمة للتنفيذ، مثل إنشاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية الأفريقية ـ العربية، وفرق العمل القطاعية واللجان الفنية، والبطء في تحويل المعهد الثقافي الأفريقي ـ العربي إلى المعهد الأفريقي ـ العربي للثقافة والدراسات الاستراتيجية. أضف إلى ذلك عدم مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الشراكة، وعدم إنشاء منتدى التنمية الأفريقي ـ العربي.

ولقد جسد التقرير كل ذلك في توصياته الختامية حين دعا إلى ما أسماه «تبسيط الأنشطة»، وإلى ضرورة تبسيط برنامج الأولويات (٢٠١٤ ـ ٢٠١٦) بأن يتضمن عدداً محدوداً من المشروعات الواقعية القابلة للتحقق، وألّا يتضمن البرنامج إلا الأنشطة التي يتوافر لها مصادر تمويل موثوق بها[١٠].

٤ ـ المجتمع المدني العربي

حصل المجتمع المدني العربي على دفعة قوية عقب موجة الثورات العربية، حيث برز دور الفاعلين من الحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي أدت دوراً هاماً في إشعال الانتفاضات والثورات وقيادتها وتحريكها، وكانت أبرز الشواهد على ذلك حركات: كفاية، وشباب ٦ أبريل، وتمرد في مصر، وفي تونس الاتحاد العام التونسي للشغل، و«الرابطة التونسية لحقوق الانسان»، ونقابة المحامين، و«اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل»، فضلًا عن «حركة ١٨ أكتوبر»، وفي المغرب حركة ٢٠ فبراير مثالاً. كما شهدت مختلف البلدان العربية أشكالاً متنوعة من هذه الحركات بمسميات متباينة، وانتشرت شبكات التفاعلات الاجتماعية ودور أدوات التواصل الاجتماعي، وقامت المنظمات الحقوقية ومنظمات المرأة والشباب بأدوار رئيسية في تطور الأحداث.

(١٠) التقرير المشترك لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية للأنشطة، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، القمة العربية الأفريقية الثالثة، <http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/202f928041fa5951a121e545b0f8f28c/Tpdf?MOD=AJPERES>.

ولكن الصورة التي بدت عليها منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية خصوصاً بعد إسقاط الأنظمة أظهرت مدى ضعف هذه الحركات، فهي تمتلك طاقات وقدرات خلّاقة في تكتيل طاقات الرفض الاجتماعي لإطاحة ما لا تريد من أوضاع، وهي تعرف جيداً ما لا تريده، لكنها غير منظمة ولا تمتلك الرؤية أو الخبرات والكفاءات المؤهلة للحكم، كما أن نشاطاتها ليست تكاملية، وإنما يغلب عليها المنافسة بين قياداتها، وتتسم بالشللية ويسعى بعضها لمحاربة البعض الآخر وتشويه صورته. وقد أدى ذلك إلى أن بدت صورة هذه الحركات، في عامي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، مشوَّهة كثيراً، وزاد من سوءات الصورة انخراط بعض هيئات المجتمع المدني العربي في العنف ضد الدولة، وتعرض العديد من نشطائها للسجن والاتهام في ذمتهم المالية.

وفي ما يتعلق بالرعاية الرسمية للجامعة العربية للحركات الاجتماعية وانطلاقاً من أهمية دور منظمات المجتمع المدني كشركاء في التنمية، أكدت وثيقة تطوير وتحديث منظومة الجامعة التي أقرها القادة العرب في قمة تونس ٢٠٠٤، مشاركة المنظمات الأهلية واتحادات المجتمع المدني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة ولجانه بصفة مراقب. وقامت الجامعة بتنظيم أنشطة عديدة مشتركة في مختلف المجالات الاجتماعية والتنموية مع منظمات المجتمع المدني، التي كان من أبرزها منتدى المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي عُقد على هامش مؤتمر القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت عام ٢٠٠٩، والذي أصدر قراراً دعا إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي، وتعزيز الشراكة معه بما يحقق أهداف التنمية المتكاملة؛ ثم انعقد المنتدى مرة أخرى على هامش اجتماع القمة العربية التنموية الثانية في شرم الشيخ بمصر عام ٢٠١١، ووجه المنتدى رسالة إلى القادة العرب تضمنت تطلعات هذه المنظمات للتعاون في مختلف المجالات. ورحبت القمة بنتائج المنتدى تقديراً للدور الهام للمجتمع المدني في مسيرة العمل العربي التنموي ومساهماته في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وأتى انعقاد منتدى المجتمع المدني العربي الثالث بالقاهرة في ٩ ـ ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ تحت عنوان «منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية وعمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية» استمراراً ودعماً لتلك الجهود[١١]. وخلص المنتدى إلى التشديد على ثلاثة محاور، هي: نحو شراكة فاعلة بين الحكومات

(١١) منتدى المجتمع المدني الثالث <http://civilsocietylasforum.org/2013/page.php?id=1>.

والمجتمع المدني لتحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة، ووضع استراتيجية لإدارة الأزمات، وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني لإيجاد أفضل الآليات للتعامل معها. وأكد ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار في ما يخص الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وتعزيز دور الشباب العربي في المشاركة الإيجابية في سائر الأنشطة التطوعية وعمليات الإغاثة الإنسانية[١٢].

ثالثاً: إرهاصات تغير في النظام العربي

بينما ركز الجزء الأول من هذا الفصل على التفاعلات الرئيسية في النظام العربي، وركز الجزء الثاني على التفاعلات في بنية النظام المؤسسية، التي تخص التفاعلات الرسمية في إطار جامعة الدول العربية، فإن هذا الجزء يركز على استجلاء ما يعتبره إرهاصات تغيير داخل النظام العربي قد تسفر عن تغييرات وتحولات مهمة خلال السنوات المقبلة.

وكان دور مجلس التعاون الخليجي قد برز منذ فترة ما قبل الثورات في عام ٢٠١١. وسعت قطر إلى استغلال انشغال البلدان العربية الرئيسية في القيام بدور نشط في مساحات الفراغ القيادي العربي، وأدت الدبلوماسية القطرية أدواراً مهمة في لبنان وسورية والسودان واليمن، وقامت بالوساطة على جبهات عربية متعددة. وخلال عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ ساعدت قطر على تمكين أنظمة الحكم ذات الطابع الإسلامي ومساعدتها، وأدت الدوحة من خلال جامعة الدول العربية أدواراً مهمة في الأزمات، ولاحظ المراقبون غلبة النفوذ القطري على أعمال الجامعة، وعزز الدور القطري من تأثير مجلس التعاون الخليجي في إعادة ترتيب المنطقة، ودفعه نحو تأييد الثورات العربية وخصوصاً في سورية، وإلى حد كبير توارت أدوار دول مجلس التعاون خلف الدور القطري. وقد مثل ذلك خياراً مؤقتاً لدول لم تكن ترغب في الظهور بمظهر المتدخل في الشؤون الداخلية، وهي بطبيعتها وتاريخها ومصالحها ليست مع خط الثورات.

هكذا دفع الدور القطري مجلس التعاون الخليجي إلى مساحات غير مأمونة العواقب، وقدم في المقابل غطاء إلى دول المجلس التي لم تكن ترغب في الثورات، وهي أيضاً لا ترغب في الانعزال عنها، ومن ثم بدت دول المجلس خلف قطر في خط

(١٢) انظر: تقرير موجز حول منتدى المجتمع المدني (الدورة الثالثة)، الأمانة العامة (جامعة الدول العربية)، قطاع الشؤون الاجتماعية، <http://civilsocietylasforum.org/pdf/Recommendations.pdf>.

دعم الثورات، من دون أن تبدو كمتصدر لمشهد قد يدفعها تالياً إلى موقف لا تريده. لكن خلف هذا الخط العام اتضح الخلاف الخليجي مع قطر تالياً، فإذا كان عبور نقطة الحرج الخليجي مع الثورات قد جرى بأمان، وإذا كانت دول المجلس قد فوتت بتصريحاتها ومواقفها المهادنة للثورات إمكانية انتقادها على عدم دعمها لها، فإنها أخذت تتراجع وتنسحب قليلاً لتترك دول الثورات لذاتها. وفي إثر انتقال الحكم إلى الأنظمة الجديدة، وفي الفترة الانتقالية بدت دول الخليج ـ باستثناء قطر ـ كأنها غير معنية بالمشهد في بلدان الثورات، مرجّحة احتمال اصطدام الثورات بمطالب داخلية لا تقدر عليها. لم تمارس دول المجلس دوراً في مواجهة الثورات، لكنها عملت على تدعيم مكانتها كدول حظيت بنعمتي الثروة والاستقرار في ظل إقليم مضطرب، وكانت قطر فقط هي التي سبحت مع تيار الثورات لأقصى مدى.

هكذا مثلت السنة التي حكم فيها الإخوان مصر سنة اختبار إقليمي لإمكان إقرار معادلات نظام إقليمي يُدخل قدراً من التغييرات على المعادلات القائمة في النظام العربي. لكن هذا الاختبار انتهى إلى عدم إمكان ذلك، ولم تتمكن محاولات الإخوان المتعددة للتقارب مع السعودية من تبديد عوامل عدم ثقة المملكة بهم.

لقد وقفت السعودية والإمارات والكويت موقفاً غير مسبوق إلى جانب مصر وجيشها في حركته ضد حكم الإخوان، وقبل مرور ساعات على إعلان بيان القوى الوطنية ـ المُدعمة من الجيش ـ في ٣ تموز/ يوليو بإنهاء حكم الإخوان كانت بيانات الدعم السعودية والإماراتية لافتة، وجاء بيان الملك عبد الله بن عبد العزيز في ١٦ آب/ أغسطس ليؤكد أن المملكة شعباً وحكومة تقف مع مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وهو ما مثّل إزاحة لعبء وثقل جثم على صدر هذه النظم الخليجية طوال فترة حكم الإخوان. فضلاً عن أن إنهاء حكم الإخوان مثّل نهاية لخطر داخلي في مصر، فقد مثّل أيضاً نهاية لخطر إقليمي بالنظر إلى ارتباطات الإخوان العابرة للمنطقة مع دول إقليمية مثل إيران وتركيا، وارتباطات الإخوان بالجماعات الجهادية والسلفية التقليدية والحركية، وارتباطاتهم بحركات حماس والفاعلين من غير الدول. فضلاً عن ارتباطهم الوثيق بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين. كما مثل سقوط حكم الإخوان على الصعيد الخليجي سقوطاً للرهان القطري على تغيير عربي يفسح مكاناً للجماعات الأدنى من الدولة أو الفاعلين من غير الدول.

وفي ما يلي بيان ما تقدم على مستوى الأحداث والعلاقات:

١ ـ مجلس التعاون الخليجي وتعثرات القيادة البديلة

كان من أهم التداعيات المترتبة على موجة الثورات العربية، وتراجع الدورين المصري والسوري، وقبلهما الدور العراقي، وانشغال دول المغرب العربي في همومها، أن ظهر مجلس التعاون الخليجي كفاعل بديل، أو مؤقت، أعطى نفسه مسؤولية إدارة النظام العربي في مرحلته الانتقالية الراهنة. لكن أداء هذا الفاعل بدا مضطرباً بسبب انقسامات داخلية بين ميل عُماني لنهج سلوك استقلالي أو نهج «النأي بالنفس» وميل سعودي ـ قطري إلى التدخل والتأثير في أزمات النظام العربي، وخصوصاً الوضع في سورية وتطورات الأحداث في مصر.

برزت إحدى نقاط الاختلاف داخل مجلس التعاون الخليجي من جانب سلطنة عمان تجاه مسعى السعودية للارتقاء بالمجلس إلى «اتحاد» يجمع الدول الست؛ ففي مؤتمر «حوار المنامة» الأمني السنوي خلال الفترة ٦ ـ ٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٣ اختار يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني أن يعلن، وبصراحة، عن وجود خلافات حقيقية بين دول المجلس حول ما يطرح من مشروعات تخص السياساتين الخارجية والدفاعية، وأعلن رفض بلاده أن تكون عضواً في الاتحاد الخليجي.

وقد صرح بن علوي بذلك تعليقاً على ما ورد بكلمة نزار مدني وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عنوانها «الأمن الإقليمي والنزاعات والدول الكبرى»، أشار فيها إلى أهمية انتقال مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد التي اعتبرها «ضرورة ملحة تفرضها التغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية». ودعا مدني دول المجلس إلى أن تعمل على جعل منطقة الخليج العربي «منطقة قوة استراتيجية كبرى»، كما دعاها إلى «الحذر واليقظة» في التعامل مع التدخلات الخارجية، وأهمية الاتفاق على إطار موحد للتعامل مع التحديات والتهديدات المحدقة بدول المجلس، معرباً عن اعتقاده بأن هذا لن يتحقق إلا بالانتقال إلى التكامل والاتحاد الخليجي كإطار موحد يجمع دول المجلس.

وكانت تعقيبات الوزير العماني على مداخلة الوزير السعودي مفاجئة وصريحة وربما صادمة. ولم تكن هذه التعقيبات محض مصادفة، بل كانت مدروسة جيداً ومتعمدة وركزت على محورين، **أولهما**: رفض مشروع الاتحاد الخليجي كبديل لمجلس التعاون، **وثانيهما**: رفض القبول بتأسيس منظومة دفاعية مشتركة. فقد ذكر بن علوي أنه في حالة

طرح مشروع الاتحاد الخليجي، فإن سلطنة عمان لن تكون عضواً فيه، قائلاً «إذا أقاموا الاتحاد لن نكون عضواً فيه» و«لن نكون جزءاً منه»، لكنه أضاف: «لن نمنع قيام الاتحاد، مع أن في إمكاننا أن نمنعه لأن قرارات المجلس يتم تبنّيها بالإجماع»، أما إذا اتفقت الدول الخمس الأخرى على إقامة هذا الاتحاد فإننا «سننسحب ببساطة».

أما بالنسبة إلى الترتيبات الأمنية والدفاعية فقال «إذا كانت هناك ترتيبات أخرى أو جديدة لدول المجلس نتيجة للصراعات الموجودة أو المستقبلية، فنحن لسنا طرفاً فيها ولن نكون طرفاً فيها»، ورأى أنه «ينبغي علينا أن ننأى عن الصراعات الإقليمية والدولية». وفي أحد اللقاءات الصحفية زاد موقفه بهذا الشأن وضوحاً عندما أعلن «نحن غير مستعدين للدخول في أي صراعات... ولا علاقة لنا بالمواجهات.. ولسنا ذاهبين في الصراعات على الإطلاق لا شرقاً ولا غرباً».

كان الموقف العماني واضحاً في تحفظه، بل ورفضه غياب التوافق حول الاستراتيجيات العليا للمجلس في مجالي السياسة الخارجية والأمن، وبوضوح أكثر إزاء إيران وما يعتبره البعض سياسة توسعية إقليمية من جانبها، وما يسعى له البعض من تشكيل تكتل عسكري لموازنة القوة العسكرية الإيرانية، والتعامل مع إيران على أنها مصدر أساسي للتهديد، أو باعتبارها عدواً استراتيجياً، وبخاصة في ضوء دورها في الأزمة السورية. ولقد أكدت تصريحات الوزير أن سلطنة عمان ضد هذا كله، فهي لا تقبل أن تتعامل مع إيران كعدو، فالمنظور الاستراتيجي العماني للعلاقة مع إيران، سواء أيام الشاه أو في عهد الجمهورية الإسلامية، هو أن إيران شريك استراتيجي للسلطنة، وتسعى إلى تعميم «الشراكة الإيرانية» مع مجلس التعاون. وهي ترفض تحويل مجلس التعاون إلى تكتل عسكري هدفه خوض الصراع مع إيران.

هذا الموقف العماني من إيران له أصوله وجذوره، فقد كانت عُمان تاريخياً، ومنذ الانسحاب البريطاني من الخليج، تتعامل مع إيران كموازن في علاقاتها مع السعودية، كما أنها كانت ـ وما زالت ـ تمارس دور الطرف المناوئ لأي اتجاهات من شأنها فرض «سياسة الاستتباع» داخل مجلس التعاون. لكن ما هو أهم هو أن السلطنة ترفض الزج بالخليج في أتون صراعات يمكن تجنبها، لذلك كانت حريصة على نزع فتيل المواجهة بين أمريكا و«مجموعة دول ٥+١» حول برنامج إيران النووي بخلاف موقف السعودية ودول خليجية أخرى، لذلك قبلت أن تستضيف محادثات سرية أمريكية ـ إيرانية شاركت بريطانيا في بعض مراحلها لإيجاد حل سلمي للموضوع، وكانت حصيلة هذه المفاوضات التي بدأت منذ آذار/ مارس ٢٠١٣ التوصل إلى اتفاق جنيف المرحلي،

الأمر الذي كانت له آثاره السلبية في علاقة عُمان مع دول المجلس التي تتعامل مع إيران كمصدر أساسي للتهديد.

ترك إرجاء مشروع الاتحاد الخليجي مفعوله السلبي على مستقبل مجلس التعاون، وقبل أن يستوعب المجلس هذه الصدمة تفجرت الأزمة الكبرى في تاريخه عندما قررت كل من السعودية والإمارات والبحرين في بيان وزاري مشترك في ٥ آذار/ مارس ٢٠١٤ سحب سفرائها من قطر، بعد مرور ثلاثة أشهر على توقيع اتفاقية مشتركة بين الرياض والدوحة بحضور أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، في سابقة خليجية تعد هي الأولى في نوعها على هذا المستوى.

أوضح البيان الوزاري الثلاثي، في تفسيره لأسباب اتخاذ قرار سحب السفراء من قطر، أن دول مجلس التعاون بذلت جهوداً كبيرة للتواصل مع قطر على كل المستويات بهدف الاتفاق على مسار نهج يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة لدول المجلس تقوم على الأسس الواردة في النظام الأساسي له وفي الاتفاقيات الموقعة بينها، بما في ذلك الاتفاقية الأمنية والالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم دعم الإعلام المعادي.

هذه الجهود المشار إليها أسفرت عن توقيع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد على الاتفاق الذي أُبرم في إثر الاجتماع الذي عقد في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، بحضور أمير الكويت، والذي وقعه جميع قادة دول المجلس، لكن قطر لم تلتزم بما وقعته على مدى الأشهر الثلاثة التالية، ما دفع قادة الدول الثلاث إلى تكليف وزراء خارجية دولهم بإيضاح خطورة الأمر لدولة قطر، وتم ذلك في اجتماع عقد في الكويت في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤ بحضور أميري الكويت وقطر ووزراء خارجية دول المجلس، وهو الاجتماع الذي تم خلاله الاتفاق على أن يقوم وزراء الخارجية بوضع آلية لمراقبة تنفيذ اتفاق الرياض، وتلا ذلك اجتماع آخر لوزراء خارجية دول المجلس (عقد في الرياض يوم ٤ آذار/ مارس) بذلت خلاله محاولات مكثفة لإقناع قطر بأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع اتفاق الرياض موضع التنفيذ، والموافقة على آلية المراقبة، وهو الأمر الذي رفضته قطر، وهو ما أدى بالدول الثلاث ـ السعودية والإمارات والبحرين ـ إلى الإقدام على هذه الخطوة الخاصة بسحب سفرائهم من قطر.

وأعقبت السعودية هذا القرار بإعلان إدراج جماعة الإخوان المسلمين مع عدد من المنظمات والجماعات الجهادية والتكفيرية كمنظمات إرهابية يحظر الانتماء إليها أو التعامل معها من جانب أي مواطن سعودي أو مقيم في المملكة. وكان من شأن هذا القرار اتساع الهوة بين الموقفين السعودي والقطري. وفاقم القرارُ الأزمةَ التي تتهدد كيان دول مجلس التعاون الخليجي وتضع قطر أمام خيارين: **الأول**، هو الانصياع لرغبات دول المجلس والإقلاع عن مواصلة دعم منظمات إرهابية وتفكيك تحالفها مع الإخوان؛ والخيار **الثاني**، هو أن تضرب عرض الحائط بموقف الدول الثلاث، وأن تصور موقفها على أنه تمرد على «الزعامة السعودية»، والكيد لها بالتحالف مع إيران.

في ظل هذه التطورات التي تحدث داخل المجلس، أثير التساؤل عن ما هو المستقبل الذي ينتظره؟ وما هي الخيارات المتوقعة خصوصاً مع تزامن هذه التطورات بأخرى إقليمية ودولية، أبرزها تفاقم الخلافات مع إيران، وتراجع اليقين الخليجي بالحليف الأمريكي الذي انسحب من العراق، وأعطى أضواء خضراً لبعض موجات الثورات والانتفاضات العربية، وتقاعس عن استخدام الخيار العسكري لإسقاط النظام الحاكم في سورية وفتح أبواب الحوار مع إيران، وتفاقم مخاطر الموجة الإرهابية الإخوانية المدعومة أمريكياً وتركياً[١٣]، ناهيك بالانحياز الإيراني إلى جانب النظام السوري وتعثرات المعارضة السورية في إحداث «توازن قوة على الأرض» يؤدي إلى إنجاح مساعي الحل السياسي بعد فشل مؤتمر جنيف ٢. وأثبتت كل هذه التحديات الحقيقية أن مجلس التعاون الخليجي يواجه تحدي الانقسام، وأنه لن يستطيع أن يكون قيادة ولو مؤقتة للنظام العربي، ومن ثم كان لا بد للبحث عن مخارج لهذا المأزق.

٢ ـ مؤشرات وقف التدهور بالنظام العربي

لم تكن وحدات النظام العربي على امتداد تاريخه تتفاعل داخل النظام بالقدر نفسه من المستوى والنشاط. لكن كان هناك على الدوام دولة أو دول أساسية فاعلة متوافقة أو متنافسة أو متصارعة بينياً على قيادة النظام، وحتى سنوات قليلة ماضية كان لمثلث مصر والسعودية وسورية مكانة خاصة. والآن، وفي إثر أحداث **٣٠** حزيران/ يونيو، هناك بوادر ومؤشرات على وقف التدهور بالنظام العربي، تتمثل أبرز معالمه بالتوافق

(١٣) في مواجهة تزايد مخاوف السعودية وشكوكها في «الحليف الأمريكي» مع دول خليجية أخرى، قام الرئيس أوباما بزيارة للرياض في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٤، سعى فيها لتأكيد التحالف الأمريكي ـ السعودي، وأهمية السعودية للولايات المتحدة في مجالي الطاقة وأمن الخليج ومنطقة الشرق الأوسط.

المصري ـ الخليجي الجديد الذي برزت بعض ملامحه على أرض الواقع، لعل أبرزها المناورات العسكرية الأخيرة بين مصر وكل من السعودية والإمارات والبحرين، حيث اعتبر البعض أن ذلك يفصح عن توجه استراتيجي بين هذه الدول لتحقيق مزيد من التنسيق العسكري بينها على المستوى العملياتي.

يعزز التنسيق والتعاون المصري ـ السعودي ـ الإماراتي ـ البحريني اشتراك هذه الدول في مناهضة الإرهاب ومكافحته، وفي وقوفها ضد الإخوان وجماعات العنف الجهادية. ويعكس الوضع الراهن تقدم علاقات دول في مجلس التعاون الخليجي مع دولة عربية غير خليجية. في المقابل، تتقدم علاقات دول خليجية أخرى مع دول غير عربية وفاعلين من غير الدول على علاقاتها مع دول في المجلس. يدل على الحالة الأولى علاقات السعودية والبحرين والإمارات والكويت مع مصر. ويدل على الحالة الثانية علاقات سلطنة عمان وقطر مع إيران وكذلك علاقات قطر مع تركيا والإخوان والفاعلين من غير الدول.

وتشير القرارات المتتالية في كل من مصر والسعودية والبحرين في شأن الإرهاب والإخوان المسلمين خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٤ إلى أن هذه المسألة التي يتوقع أن تستمر لسنوات ستكون مجالاً لتعاون إقليمي قد يؤدي إلى تقريب في الفلسفات والعقائد الأمنية والعسكرية، على نحو ما أبرزه القرار المصري في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ باعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية وتنظيمها إرهابياً وفق مفهوم نص المادة ٨٦ من قانون العقوبات بكل ما يترتب على ذلك من آثار أهمها: توقيع العقوبات المقررة قانوناً لجريمة الإرهاب على كل من يشترك في نشاط الجماعة أو التنظيم، أو يروّج لها بالقول أو الكتابة أو بأي طريقة أخرى، وكل من يمول أنشطتها، وتوقيع العقوبات المقررة قانوناً على من ينضم إلى الجماعة أو التنظيم واستمر عضواً فيهما بعد صدور هذا البيان.

وعلى النسق ذاته، أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، في ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٤ أمراً ملكياً يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد على عشرين سنة، كل من شارك في أعمال قتالية خارج المملكة. وتشمل العقوبة كل من ينتمي للتيارات أو الجماعات الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً، أو قام بتأييدها أو تبني فكرها أو منهجها بأي صورة كانت، أو الإفصاح عن التعاطف معها بأي وسيلة كانت، أو تقديم أي شكل من أشكال الدعم المادي أو المعنوي لها، أو التحريض على شيء من ذلك أو التشجيع عليه أو الترويج له بالقول أو

الكتابة بأي طريقة. ونص الأمر الملكي كذلك على أنه إذا كان مرتكب أي من الأفعال المشار إليها من ضباط القوات العسكرية، أو أفرادها، فتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، ولا تزيد على ثلاثين سنة.

وكان أكثر ما عبّر عن السعي الأكيد للسعودية في محاربة الجماعات المتطرفة بيان وزارة الداخلية في المملكة في ٧ آذار/ مارس ٢٠١٤ الذي اعتبر كلّاً من: تنظيم القاعدة، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم القاعدة في اليمن، وتنظيم القاعدة في العراق ـ داعش، وجبهة النصرة، وحزب الله في داخل المملكة، وجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة الحوثي كجماعات إرهابية. وهو الأمر نفسه الذي تمثل بالبيان الختامي لمجلس وزراء الداخلية العرب في ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٤ في مراكش بالمغرب، الذي وافق على إنشاء مكتب عربي للأمن الفكري يكون مقره الرياض. وأعلن رفضه الحازم للإرهاب مهما كانت دوافعه وأساليبه، وشجب الخطاب الطائفي الذي يغذي الإرهاب ويثير الفتنة والتباغض، وأدان بشكل قاطع كل الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها الدول الأعضاء، وأكد عزمه مواصلة مكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه وحشد كل الجهود والإمكانات لاستئصاله، وأيّد الإجراءات كافة المتخذة من قبل الدول الأعضاء لضمان أمنها واستقرارها.

يشير ما سبق من قرارات وقوانين أصدرتها كل من حكومتي مصر والسعودية، وبدء تضمين هذه المعاني في وثائق المجالس العربية وفي القمة العربية ـ الأفريقية بالكويت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، إلى ملامح ومؤشرات التعاون المفتوحة بخصوص محاربة الإرهاب على الصعيد الإقليمي.

رابعاً: متغيرات دولية مؤثرة في النظام العربي

تأسست التحليلات السياسية على مدى السنوات الماضية على توقع تراجع علاقات أمريكا بالخليج لمصلحة الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية المتزايدة لآسيا، وذلك في ضوء تراجع أهمية نفط الخليج، وزيادة إنتاج أمريكا من اكتشافات النفط الصخري والغاز. لكن هذه التحليلات من المرجح أن تتراجع في ضوء إعادة حالة الشد والجذب في النظام الدولي في عدد من القضايا من بينها سورية وإيران وأوكرانيا. ومن المرجح أيضاً أن تترك هذه التفاعلات الجديدة ببصماتها وتأثيراتها على علاقات واشنطن بالوطن العربي، وأن تؤدي مشكلات الولايات المتحدة مع روسيا إلى العودة إلى اتباع استراتيجية شد الأطراف في ظل بوادر «حرب باردة» جديدة، ومن ثم العودة

إلى جذب المناطق والدول، التي كانت قد ابتعدت نسبياً عن الحليف الأمريكي، وسعت إلى بناء شراكات دولية جديدة مع روسيا والصين والهند... وغيرها.

وفي هذا السياق تأتي زيارة الرئيس الأمريكي أوباما للسعودية في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٤، إلى حد كبير عودة الميزان والبوصلة الموجهة للسياسات الأمريكية نحو المنطقة، التي كانت قد ارتبكت خلال سنوات ما بعد الثورات، وهو أمر تؤكده مواصلة زيارات الوفود الأمريكية مصر، وتجدد الرغبة الأمريكية في استئناف مناورات النجم الساطع معها وتسليم طائرات الأباتشي، وزيارة وزير الخارجية المصري نبيل فهمي إلى واشنطن، وكذلك بعض الكتابات الأمريكية من عناصر بالإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن مثل كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، التي دعت إلى ضرورة «استعادة الولايات المتحدة مكانتها بعد أن تقوضت» في منطقة الخليج[١٤].

هكذا أثبت النظام العربي قدرته على جذب انتباه القوى الكبرى وتأكيد حاجتها إليه؛ حيث أدى انصراف واشنطن عن الوطن العربي إلى اتجاه دوله الرئيسية إلى الدخول في شراكات متطورة مع القوى الأخرى، مثال التوجه السعودي نحو الصين واليابان والهند وباكستان، ودعم السعودية والإمارات لمصر في استعادة العلاقة مع روسيا، في مساع لتنويع الخيارات العربية، وإعادة دفع عناصر القوة إلى النظام العربي.

والأرجح أن تسعى الولايات المتحدة للحيلولة دون اكتمال هذا التطور، من خلال تطمين السعودية ـ ودول مجلس التعاون الخليجي ـ وتبديد مخاوفها، بهدف استعادة دفء علاقاتها معها، ووقف التطورات والتوافقات البازغة بين مصر ودول الخليج. لذلك تبدو مؤشرات التحسن في النظام العربي معرّضة للتراجع، إن لم تتوصل الأطراف العربية إلى مأسسة هذه التركيبة الجديدة بقواعد وإجراءات ترتبط بالمصالح المشتركة والمتبادلة، وفهم المبادرات الأمريكية الراهنة على نحو صحيح.

هناك دلائل مهمة تشير إلى محدودية قدرة واشنطن على تحقيق أهدافها، منها الارتباك الأمريكي الراهن في إدارة الأزمة السورية، فقد كان هناك مَن توقع أن تبادر واشنطن إلى الانتقام من هزيمتها أمام روسيا في الأزمة الأوكرانية[١٥]، وأن تكون سورية

---

(١٤) انظر: كوندوليزا رايس، «هل ستعي أميركا التحذير القادم من أوكرانيا؟،» **الشرق الأوسط**، ١١/٣/٢٠١٤.

(١٥) أدت الأزمة إلى انسحاب جمهورية شبه جزيرة القرم من اتحادها مع أوكرانيا وإعلانها الاستقلال في ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٤ والذي اعترفت به موسكو في نفس اليوم. وأعقب ذلك انضمام جمهورية شبه جزيرة القرم إلي الاتحاد الروسي.

هي بؤرة هذا الانتقام، لكن كل ما استطاعت الإدارة الأمريكية فعله هو إغلاق سفارة سورية في واشنطن وقنصلياتها في ولايتي ميتشغان وتكساس، وذلك لعجز واشنطن وحلفائها الأوروبيين وفي المعارضة السورية عن حسم الأزمة عسكرياً، ومن ثم فشلت في إعادة الثقة بالدور الأمريكي. يُضاف إلى ذلك انغماس واشنطن الواضح في تحالفها مع محور «قطر ـ الإخوان ـ تركيا»، فلم يتدخل أوباما لدى قطر لإثنائها عن مواقفها المخالفة والمعادية لأغلب دول المجلس، وفشل اقتراحه بعقد قمة أمريكية ـ خليجية مع قادة هذه الدول على هامش زيارته للرياض، كما بادر بتوجيه كلمة تضمنت تهنئة حارة للشعب الإيراني بمناسبة عيد النوروز ورد فيها أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي وأن نجاح التفاوض معها حول هذا البرنامج سيعزز فرصها في تحقيق تقدم اقتصادي مهم.

وكل تلك التطورات تعزز افتقاد الثقة بـ «الحليف الأمريكي»، وتؤكد أهمية مصر لدى السعودية والإمارات لتأسيس كتلة قادرة على استعادة التوازن في النظام العربي وموازنة التفاهمات القطرية ـ الإيرانية.

وأياً كان الأمر، فإن النظام العربي هو في مرحلة تطور مهمة لها مؤيدوها وخصومها في داخل الوطن العربي وخارجه. لذلك، من الأرجح أن يشهد عام ٢٠١٤ حالة من التجاذبات إلى أن تستقر الأوضاع.

القسم الثاني

التطورات السياسية والاقتصادية

الفصل الرابع

أزمات المرحلة الانتقالية في بلدان الربيع العربي (مصر ـ تونس ـ اليمن ـ ليبيا)

مع عدم التقليل من أهمية الجدل الأكاديمي والسياسي حول مفهوم «الربيع العربي»، والدول التي يشملها، وأنماط التغيير السياسي التي تندرج في إطاره، فإن هذا الفصل يركز على الدول التي تمت إطاحة النظم الحاكمة فيها، وهي تونس ومصر وليبيا واليمن. وقد أكدت التحولات والتطورات الدرامية التي شهدتها هذه الدول خلال عام ٢٠١٣، أنها تعاني ـ بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ـ أزمات حادة ومتزامنة ومترابطة، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد والضبابية. وتتجلى أبرز الأزمات التي تعانيها الدول المعنية في: استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال الإرهاب، وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور مستوى السياسات العامة، وأزمة العلاقات المدنية ـ العسكرية، وما يقترن بها من مخاطر عسكرة السياسة وتسييس الجيش، فضلاً عن تزايد الاختراق الخارجي لتلك الدول على نحو ينطوي على تهديد جوهري لأمنها الوطني.

كما أنها تعاني أزمة بناء الدولة الوطنية من ناحية، وإصلاح أجهزتها ومؤسساتها من ناحية أخرى. ففي حالتي ليبيا واليمن بات كيان الدولة الوطنية ذاته مهدداً بفعل تفاقم حدة الانقسامات والصراعات القبلية والجهوية والطائفية؛ أما في حالتي مصر وتونس، فإن شبح التحرك على طريق الدولة الفاشلة وظيفياً يخيّم على البلدين في حال استمرار

أوضاع الضعف والتآكل المؤسسي التي تعانيها الأجهزة والمؤسسات الحكومية فيهما. وهناك كذلك الأزمة التي اقترنت بوصول أحزاب إسلامية إلى سدة السلطة في مصر وتونس. ومع أن الوصول إلى السلطة تم من خلال آليات ديمقراطية، إلا أن أداء جماعة «الإخوان المسلمين»، وحزبها «الحرية والعدالة» في مصر كان بائساً، بل كارثياً، فيما كان أداء حزب «حركة النهضة» في تونس متذبذباً، حيث حقق قدراً من النجاح بسبب تجنبه تكرار بعض أخطاء وخطايا الإخوان المسلمين في مصر.

وتأتي الأزمات السابقة كافة في سياق أزمة بنيوية تتعلق بالفاعلين السياسيين في الدول المعنية، وهي تتمثل بغياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي بشأن أولويات المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها. وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية بمختلف أطيافها وانتماءاتها في تلك الدول.

ومع التسليم بأن جل الأزمات المذكورة أعلاه ليست وليدة الأعوام الثلاثة الماضية التي شهدت تجليات «الربيع العربي»، بل هي من تراكمات سياسات نظم التسلط والاستبداد والفساد التي أطاحتها الثورات والانتفاضات، إلا أنها ازدادت حدة وتفاقماً بسبب سوء أداء النخب السياسية التي تولت مقاليد الأمور بعد إطاحة النظم القديمة، حيث أظهرت في معظم الحالات عجزاً فاضحاً في القدرة على بناء توافقات وطنية حول القضايا الكبرى، كما أثبتت فشلاً أو تعثراً واضحاً في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط فعالة، ليس لحل المشكلات المجتمعية من جذورها، باعتبار أن هذا يتطلب بعض الوقت، ولكن على الأقل لوقف حالة التدهور، ووضع الدول المعنية على بدايات الطريق الصحيح لتحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وعلى خلفية ذلك، راح البعض يتحدث عن «تعثر ثورات الربيع العربي»، وعن «ربيع عربي مخيب للآمال»، وعن «ثورات ناقصة»، وعن «تحول الربيع العربي إلى شتاء إسلامي».

وفي ضوء ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى تحليل وتقييم أبرز الأزمات التي تعانيها دول «الربيع العربي» خلال المرحلة الانتقالية، وذلك من واقع رصد وتحليل أهم التطورات والتحولات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها هذه الدول خلال عام ٢٠١٣. وسوف تتم مقاربة الموضوع من خلال المزاوجة بين مدخلي دراسة الحالة والنظرة المقارنة على النحو الذي يسمح بالوقوف على ما هو خاص بكل حالة من الحالات على حدة، وما هو عام أو يشكل قاسماً مشتركاً بينها.

أولاً: أزمة بناء التوافق الوطني وتشرذم النخب السياسية

تؤكد التجارب المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي أن التوافق الوطني خلال المراحل الانتقالية يشكل أحد العناصر الرئيسية في نجاح عملية التحول، فهو يؤسس لوضع قواعد واضحة للعبة السياسية تكون محل قبول واحترام من قبل مختلف الفاعلين السياسيين، ويسمح للقوى السياسية على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية بالمشاركة في العملية السياسية دون إقصاء أو تهميش. كما يمكن في إطاره صوغ العلاقات المدنية ـ العسكرية على نحو لا يعوق عملية التحول الديمقراطي. ومن خلال كل ذلك تتجنب البلاد مخاطر الاستقطاب السياسي وتداعياته، حيث تكون هناك آليات سلمية لحل الخلافات ومواجهة الأزمات.

١ ـ مصر

وبالنظر إلى بلدان الربيع العربي، يُلاحظ أن غياب التوافق الوطني قد شكل ـ ويشكل ـ ملمحاً بارزاً للمرحلة الانتقالية. فبخصوص الحالة المصرية، فإن لحظة التضامن والوحدة التي جمعت مختلف القوى والأحزاب السياسية والتجمعات الشبابية خلال الثمانية عشر يوماً الأولى للثورة (٢٥ كانون الثاني/ يناير ـ ١١ شباط/ فبراير)، سرعان ما تلاشت مع أول استحقاق دستوري/ سياسي وهو التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها في آذار/ مارس ٢٠١١، إذ أيد الإسلاميون بأطيافهم المختلفة إجراء «الانتخابات أولاً»، في حين تمسكت القوى الموصوفة بـ "المدنية" من ليبراليين وقوميين ويساريين وكثير من الائتلافات الشبابية، بوضع «الدستور أولاً». وبعد ذلك توالت الانقسامات الحادة حول عديد من القضايا الجوهرية، كان في مقدمتها قضية إعداد دستور جديد للبلاد. وقد كان من أبرز مصادر التوتر وعدم الاستقرار هو غلبة طابع الاستقطاب الديني على كثير من الخلافات السياسية، الأمر الذي أوجد حالة خطيرة من تسييس الدين وتديين السياسة.

وعقب فوز الرئيس مرسي في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة، وتوليه السلطة في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، فإنه لم يعمل على تأسيس علاقة صحية وصحيحة بين الحكم والمعارضة تقوم على أساس الحوار الجاد، وبناء الثقة، وتوسيع دائرة المشاركة في السلطة، وبناء التوافق الوطني، بل على العكس، راحت سياساته وممارساته تصب في خانة تعميق الخلافات والانقسامات مع المعارضة، وبخاصة بعد أن نكث بوعود كان قد قطعها على نفسه قبيل توليه منصب الرئيس، ومنها تعيين امرأة وقبطي كنائبين له،

وعدم عرض أي مشروع للدستور للاستفتاء الشعبي إلا بعد حدوث توافق وطني عليه... إلخ. وقد شكل ذلك طعنة قوية في صدقية الرئيس.

وبحلول عام ٢٠١٣ كانت الانقسامات بين الرئيس مرسي وقوى المعارضة التي مثلتها بالأساس «جبهة الإنقاذ الوطني» قد بلغت ذروتها، وبخاصة بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، والذي أحدث شرخاً سياسياً واجتماعياً حاداً في البلاد، وبروز توجه الإخوان المسلمين لفرض آرائهم على الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور، وهو ما أدى إلى انسحاب ممثلي الأزهر والكنيسة والأحزاب والقوى المدنية منها، فضلاً عن قيام الرئيس بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على مشروع الدستور رغم عدم وجود توافق وطني عليه. كما رفضت قوى وأحزاب المعارضة سياسات الرئيس التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في ظل التدني الشديد في مستوى أداء حكومة هشام قنديل.

وحاولت مؤسسة الرئاسة مد جسور التواصل مع المعارضة، من خلال الدعوات المتكررة إلى حوار وطني برعاية الرئيس، وعُقدت بالفعل جولات عديدة للحوار، إلا أنها لم تسفر عن نتائج جدية على صعيد تحقيق التوافق الوطني، نظراً إلى أن جل أحزاب وقوى المعارضة التي ضمتها «جبهة الإنقاذ الوطني» وائتلافات شباب الثورة لم تشارك فيها مبررة ذلك بعدم جدوى الحوار، نتيجة لعدم وجود التزام واضح من قبل الرئيس بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في جلسات الحوار من ناحية، فضلاً عن عدم طرح أجندة محددة للحوار في كل مرة يدعو فيها الرئيس إلى ذلك من ناحية أخرى. وبالمقابل اتهمت السلطة قوى المعارضة بتعطيل فرص الحوار، وبسعيها لفرض أجنداتها الخاصة. وعندما حاولت القوات المسلحة خلق أرضية للحوار بين السلطة والمعارضة من أجل التقدم على طريق معالجة الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، وذلك من خلال الدعوة التي وجهها الفريق أول عبد الفتاح السيسي[1] القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ إلى القوى والأحزاب السياسية الفاعلة، وبعض الرموز السياسية والقضائية والإعلامية لإجراء حوار وطني، فإن هذه المبادرة لم تجد طريقها إلى التنفيذ رغم موافقة الجميع تقريباً عليها بسبب رفض الرئيس وتوجيهه بإلغائها في اللحظات الأخيرة، رغم أنه كان قد بارك الدعوة في البداية.

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية عدلي منصور بترقيته إلى رتبة مشير في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

وبسبب إخفاق السلطة وقوى وأحزاب المعارضة في ترسيخ أسلوب الحوار والتفاوض كوسيلة لمعالجة الخلافات وبناء التوافق الوطني، فقد تم اللجوء إلى **ثلاثة** أساليب للعمل السياسي كان من شأنها تعميق حالة الاحتقان والانقسام في المجتمع. **أولها،** «تجييش» الشارع من خلال التظاهرات والتظاهرات المضادة. وقد وصل الأمر إلى حد محاصرة إخوان وسلفيين مبنى المحكمة الدستورية العليا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، الأمر الذي حال دون اجتماعها، ومحاصرتهم مدينة الإنتاج الإعلامي (وهي المكان الذي يتم منه بث أغلب القنوات التلفزيونية) في مارس/ آذار ٢٠١٣ بدعوى تطهير الإعلام.

و**ثانيها،** إقحام القضاء في الخلافات السياسية، وذلك من خلال رفع دعاوى قضائية للفصل في مسائل وأمور ذات طابع سياسي، يُفترض أن يتم حلها على طاولة الحوار لا في أروقة المحاكم. من هنا، أصبح القضاء يقوم بدور سياسي بارز في ترتيبات المرحلة الانتقالية. وقد أضر هذا المسلك بالقضاء والسياسة على حد سواء، وبخاصة بعد أن أصبحت السلطة الحاكمة في مواجهة مكشوفة مع السلطة القضائية. وكان لمؤسسة القضاء دورها المتميز في رفض الانحرافات القانونية والدستورية للحكم، فقام نادي القضاة ـ وهو التنظيم المعبر عن جموع القضاة ـ بدور مهم في هذا الصدد، وقررت المحكمة الدستورية العليا عدم شرعية عدد من القوانين، مثل قانون تشكيل الجمعية التأسيسية الأولى، وقانون مجلس الشعب، وقانون مباشرة الحقوق السياسية في ما يخص العزل السياسي. و**ثالثها،** ممارسة السياسة عبر وسائل الإعلام، وبالذات القنوات التليفزيونية الخاصة. إذ حدثت حالة من الانفلات الإعلامي عقب ثورة كانون الثاني/ يناير، أسهمت في تغذية الخلافات والانقسامات السياسية، فبدلاً من الالتزام بالمهنية، والتمسك بأخلاقيات العمل الإعلامي، والتركيز على تنوير الرأي العام من خلال نشر الحقائق، انخرطت وسائل إعلامية عديدة في حملات وحملات مضادة، قامت على التلفيق وتشويه الحقائق وإشعال الحرائق. وكل ذلك أسهم في تعميق الأزمة السياسية في البلاد.

ويُلاحظ أن الخلافات والانقسامات في صفوف النخبة السياسية لم تكن بين معسكر الإسلاميين بأطيافهم المختلفة من ناحية، ومعسكر القوى والأحزاب الموصوفة بـ «المدنية» من ناحية أخرى، بل كانت هناك خلافات وانقسامات داخل كل معسكر. ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى الخلافات بين «الدعوة السلفية» وحزبها «النور» والإخوان المسلمين، حيث أيدت الأولى خريطة الطريق التي أُعلن عنها في ٣ تموز/

يوليو ٢٠١٣، والتي تم بمقتضاها عزل الرئيس مرسي عن السلطة. وفي مقابل ذلك انضم سلفيون آخرون إلى «تحالف دعم الشرعية» الذي أنشأته جماعة الإخوان المسلمين. كما حدثت انشقاقات محدودة في صفوف الإخوان قبل عزل الرئيس مرسي وبعده.

ولم يكن معسكر القوى والأحزاب الليبرالية والقومية واليسارية أفضل حالاً، فالخلافات في صفوف «جبهة الإنقاذ الوطني» كثيراً ما طفت على السطح. والأخطر من ذلك، أن الجبهة لم تستطع أن تقدم نفسها كبديل سياسي قوي ومقنع لجماعة الإخوان المسلمين. لذلك راحت تساند «حركة تمرد» التي قادت عملية الحشد والتعبئة ضد الرئيس مرسي. أما عن الانقسامات في صفوف شباب الثورة فحدِّث ولا حرج، حيث ظهرت العشرات من الائتلافات الشبابية والثورية، وانشغل كثير من قياداتها بالظهور الإعلامي أكثر من انشغالهم بالعمل السياسي في أوساط المواطنين. ولم تسلم «حركة تمرد» ذاتها من داء التشرذم والانقسام. وفي ظل هذه الأوضاع تردى قاموس التعامل السياسي على مستوى النخبة السياسية، حيث أصبح يعج بمفردات العمالة والتخوين والتكفير... إلخ. كما كشفت ممارسات النخبة بأطيافها المختلفة عن انتهازية سياسية واضحة، تجلت في تغليب المصالح الشخصية والحزبية الضيقة على المصالح الوطنية، فضلاً عن التعامل بمعايير مزدوجة مع القيم والمبادئ الديمقراطية.

٢ ـ تونس

مقارنة بالحالة المصرية، كان الوضع في تونس أفضل بدرجة واضحة، فرغم الأزمات التي تعرضت لها البلاد خلال عام ٢٠١٣، وكثرة التجاذبات في صفوف النخبة السياسية، وبخاصة بين الإسلاميين والعلمانيين، إلا أن هذه النخبة ظلت في التحليل الأخير قادرة بدرجة ما على تجاوز خلافاتها، وهو ما أسفر في أوائل عام ٢٠١٤ عن إصدار دستور جديد بموافقة شبه عامة، وهو دستور حداثي يتوافق مع المعايير الديمقراطية إلى حد كبير. وقد شكل ذلك خطوة هامة على طريق إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية، حيث سيعقبها إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

وتفصيلًا لما سبق، يمكن القول: إن اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد في ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣، قد خلق أزمة سياسية حادة في البلاد، حيث تكتلت قوى وأحزاب سياسية من توجهات أيديولوجية مختلفة، وراحت تطالب بإسقاط حكومة «الترويكا» التي تشكلت في إثر انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، والتي ضمت ثلاثة أحزاب هي: «حركة النهضة»، و«المؤتمر من أجل الجمهورية»، و«التكتل من أجل العمل

والحريات». وللخروج من هذا المأزق السياسي، قدم رئيس الوزراء حمادي الجبالي، القيادي في حزب «حركة النهضة» مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية. وعندما فشل الجبالي في تنفيذ مبادرته بسبب رفض أطراف الترويكا لها، بما في ذلك حزب حركة النهضة الذي ينتمي إليه، قدم استقالة حكومته في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣.

وبعد ذلك جرت مشاورات مكثفة لتشكيل حكومة جديدة على نحو يحقق بعض مطالب قوى وأحزاب المعارضة، وينزع فتيل الأزمة السياسية التي عاشتها تونس. وفي هذا السياق، تم في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٣ الإعلان عن حكومة علي العريض، القيادي بحزب حركة النهضة، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الجبالي. وإذا كانت تشكيلة حكومته قد أبقت الائتلاف بين أحزاب الترويكا، فإنها حققت بعض مطالب المعارضة مثل: زيادة عدد الوزراء المستقلين في الحكومة، بحيث أصبحوا يمثلون نحو نصف عددها، كما أن أربعة منهم تولوا وزارات السيادة، وهي: الدفاع والداخلية والخارجية والعدل، وبذلك أصبحت خارج المحاصصة الحزبية.

وفي إثر اغتيال المعارض اليساري عضو المجلس الوطني التأسيسي محمد البراهمي في تموز/ يوليو ٢٠١٣، تفجرت الأزمة السياسية من جديد، وبشكل أكثر حدة هذه المرة، حيث أشار البعض بأصابع الاتهام إلى حزب حركة النهضة، وجرت تظاهرات واحتجاجات وإضرابات واسعة طالبت بحل الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني. كما انسحبت المعارضة من المجلس الوطني التأسيسي، وبدأت تحشد أنصارها في الشارع لدعم مطالبها. يُضاف إلى ذلك أن ما حدث في مصر في ٣٠ حزيران/ يونيو و٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، كان له صداه في تونس على المستويين السياسي والشعبي. فسياسياً، انقسمت الأحزاب بين مؤيد لما حدث ومعارض له، وشعبياً ظهرت «حركة تمرد» تونسية على غرار «حركة تمرد» المصرية، وإن كانت لم تطالب بإسقاط الرئيس، بل بسحب الثقة من المجلس التأسيسي وكل السلطات المنبثقة منه.

وبحثاً عن مخرج من هذه الأزمة، بادرت أربعة من منظمات المجتمع المدني (الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين) بطرح خارطة طريق مكونة من ثلاثة بنود هي: تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة (غير

حزبية) تتولى إدارة شؤون البلاد خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وإقرار مشروع الدستور، وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، بحيث يعقب ذلك تحديد موعد الانتخابات. وقد أجرت المنظمات المدنية الأربع مشاورات مع الفرقاء السياسيين بشأن خارطة الطريق المقترحة، ووافقوا عليها، وانخرطوا في حوار وطني جاد أفضى في النهاية إلى تنفيذ بنودها، حيث استقالت حكومة علي العريض، وتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة برئاسة مهدي جمعة، الذي شغل منصب وزير الصناعة في حكومة العريض.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حصلت الحكومة الجديدة على ثقة المجلس الوطني التأسيسي. وأكد جمعة أن أولويات حكومته تتمثل بـ: استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية بتهيئة البلاد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة، وتعزيز الأمن من خلال التصدي بفاعلية للعنف والإرهاب والجريمة، ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ انتخب المجلس الوطني التأسيسي أعضاء «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات»، المنوط بها مهمة الإشراف على الانتخابات (رئاسية وبرلمانية).

كما تم تسريع عملية وضع الدستور الجديد، بعد أن ظلت تراوح لأشهر بين مد وجزر. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور كاملاً بأغلبية كاسحة، حيث وافق عليه ٢٠٠ نائب من إجمالي عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم ٢١٦ نائباً (تم اغتيال النائب محمد البراهمي في تموز/يوليو ٢٠١٣)، أي بنسبة تصل إلى نحو ٩٢ بالمئة.

وفي اليوم التالي ـ ٢٧ كانون الثاني/يناير ـ وقع الرؤساء الثلاثة الذين يمثلون الترويكا الحاكمة، الدستور ـ وهم: المنصف المرزوقي (رئيس الجمهورية)، ومصطفى بن جعفر (رئيس المجلس الوطني التأسيسي)، وعلي العريض (رئيس الحكومة الائتلافية المستقيلة). ويتوافق الدستور مع قيم ومبادئ الحداثة السياسية والديمقراطية إلى حد بعيد، حيث يتضمن نصوصاً تؤكد مدنية الدولة، وحماية الحقوق والحريات العامة، وصيانة مكتسبات المرأة التونسية، وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات مع التوازن بينها، واللامركزية... إلخ.

وثمة أربع عوامل عززت فرص بناء التوافق الوطني في تونس مقارنة بدول «الربيع العربي» الأخرى:

أولها، طبيعة النخبة السياسية التونسية، فعلى الرغم من كثرة الأزمات وحالات الاستقطاب التي جرت بين العلمانيين والإسلاميين، إلا أن المعتدلين على الجانبين، وهم أصحاب التأثير الأقوى، ظلوا على الدوام قادرين على فتح قنوات الحوار، والتوصل إلى حلول وسطى بعيداً من الإقصاء والإقصاء المضاد، وبذلك تم تقليص تأثير المتطرفين في الجانبين. وفي هذا السياق، يمكن فهم تركيبة الائتلاف الحاكم الذي قاد تونس عقب انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، والذي ضم حزباً إسلامياً وحزبين علمانيين على نحو ما سبق ذكره.

و**ثانيها**، المرونة النسبية التي أبداها حزب حركة النهضة سواء لجهة التنازل عن رئاسة الحكومة لمصلحة تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة، أو لجهة التخلي عن بعض المقترحات الدستورية، التي كان من شأن تمسكه بها تعميق حدة الخلاف والاستقطاب مع الأحزاب والقوى العلمانية، وتعطيل عملية صوغ الدستور. ومغزى ذلك أن حزب «حركة النهضة» لم يسعَ للاستحواذ الكامل على السلطة، والتمكن من مفاصل الدولة كما فعل الإخوان المسلمون في مصر، كما أنه استوعب مستجدات الحياة السياسية في تونس وأدرك أبعادها وتداعياتها وقبل بتقديم تنازلات، خلافاً للإخوان الذين وقعوا في سوء التقدير، واستهانوا كثيراً بحملة «تمرد»، وتجاهلوا حقيقة الملايين التي نزلت إلى الشوارع في ٣٠ حزيران/ يونيو.

و**ثالثها**، وجود مجتمع مدني يتسم بقدر من الحيوية والدينامية، وهو أمر لم يتوافر في الحالات الأخرى موضع الدراسة، رغم قدم بعض منظمات المجتمع المدني في مصر. وقد تجسد ذلك في الدور البارز الذي قامت به المنظمات المدنية الأربع في إطلاق خارطة الطريق، ورعاية حوار وطني بين الفرقاء السياسيين، وممارسة بعض الضغوط عليهم من أجل التوافق.

و**رابعها**، حياد الجيش التونسي حيال العملية السياسية، وهو أمر لا وجود له في الدول الثلاث الأخرى، فالجيش في هذه الدول، ورغم الاختلاف في طبيعته، ودرجة مهنيته، ومدى تماسكه من حالة إلى أخرى، أصبح جزءاً من المعادلات والتوازنات السياسية.

٣ ـ اليمن

كان عام ٢٠١٣ عاماً صعباً ومعقداً في اليمن حيث شهد تطورات رئيسية تمحورت حول مسارين أساسيين: **أولهما**، مسار الأزمة البنيوية العميقة التي هددت كيان الدولة

اليمنية ذاته، والتي تجسدت أهم ملامحها في: كثرة المواجهات المسلحة بين قوى وجماعات، قبلية ودينية وطائفية، واستمرار دعوات انفصال الجنوب من جانب بعض قوى وفصائل الحراك الجنوبي، وتصاعد خطر «القاعدة» في جزيرة العرب، وعجز الحكومة عن فرض سيطرتها على مناطق لا يُستهان بها، وتعثرها في تحقيق تقدم جدي على صعيد مواجهة المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تواجه اليمنيين. و**ثانيهما**، مسار الحوار الوطني، الذي تجلى في انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في آذار/ مارس ٢٠١٣ تنفيذاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية. وتضمنت أجندة أعمال المؤتمر قضايا عديدة تتعلق بإصدار دستور جديد، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وقضايا العدالة الانتقالية، والجنوب، وصعدة، وإعادة بناء الجيش وقوات الأمن... إلخ. ضم المؤتمر ٥٦٥ شخصاً يمثلون مختلف القوى الاجتماعية والتيارات السياسية في البلاد، بما في ذلك القوى التي تخوض حروباً ومواجهات مثل الحوثيين وغيرهم.

ورغم العقبات والعراقيل التي واجهت أعمال المؤتمر، وبخاصة عند مناقشة القضايا الكبرى مثل مستقبل الجنوب، إلا أنه انتهى في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ بإقرار وثيقة ختامية، تضمنت تقارير فرق العمل، والبيان الختامي للمؤتمر، وضمانات تنفيذ مخرجاته. وتضمنت الوثيقة الختامية مقررات بالغة الأهمية، مثل: إعادة هيكلة الجيش والأمن، ووضع دستور جديد للبلاد وطرحه للاستفتاء الشعبي في غضون سنة، وتحول اليمن من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية (فدرالية)، وإخلاء العاصمة وباقي المدن من الميليشيات المسلحة، وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. ومع التسليم بأهمية الوثيقة المذكورة، إلا أن التحدي الكبير الذي يواجه السلطات اليمنية يتمثل بمدى قدرتها على تنفيذ بنودها في بيئة تشهد انقسامات وصراعات حادة.

ولكن إذا كان إقرار الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني يُعتبر مؤشراً على قدرة النخبة السياسية اليمنية على التوافق، فإنه لا يمكن إغفال دور عامل مهم، كان له أثره الكبير بهذا الخصوص، وهو تدخل مجلس الأمن الدولي بشكل حاسم في هذا الملف، حيث أصدر تهديداً باتخاذ إجراءات عقابية ضد معرقلي الحوار، ومن بينهم بالطبع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وأنصاره. من هنا فإن التوافق الظاهري على وثيقة الحوار الوطني لا ينبغي أن يخفي حالة التشرذم التي تعانيها هذه النخبة، ولا سيّما أنها لا تمثل مجرد خلافات في وجهات نظر سياسية، بل انقسامات رأسية، قبلية وجهوية

وطائفية. من هنا أيضاً، فإنه في الوقت الذي كانت تُعقد فيه جلسات الحوار الوطني، كانت قوى مشاركة فيه تخوض مواجهات مسلحة ضد قوى أخرى.

وربما في هذا السياق، يمكن فهم مغزى القرار الرقم ٢١٤٠ الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤ تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والقاضي بفرض عقوبات تشمل المنع من السفر، وتجميد الأرصدة والممتلكات، على أي طرف يعرقل عملية الانتقال السياسي في اليمن. وقد نص القرار على تشكيل لجنة من خلال مجلس الأمن تكون مهمتها تحديد من يجب أن تُفرض عليه العقوبات ومتابعة تنفيذها.

٤ ـ ليبيا

أما بالنسبة إلى **ليبيا**، فقد بدا واضحاً أن «المؤتمر الوطني العام» الذي جرى انتخابه في تموز/ يوليو ٢٠١٢، وحكومة علي زيدان التي شُكلت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، لا يمثلان بحال من الأحوال سلطة مركزية انتقالية قادرة على فرض سيطرتها على كامل إقليم الدولة، ولا سيّما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين المؤتمر والحكومة، وداخل كل منهما، الأمر الذي أصابهما بنوع من الشلل. كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، فالجيش والشرطة وغيرهما من المؤسسات تعرضت لضغوط شديدة أدت إلى ضعفها وانهيار بعض قدراتها بعد إطاحة نظام القذافي. لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح على نطاق واسع. من هنا، ظهر في قلب المشهد السياسي والأمني عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والميليشيات المسلحة، فضلاً عن المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقها، والجماعات المسلحة الموالية للنظام السابق، وعصابات الجريمة المنظمة.

وقد جاءت التطورات الدراماتيكية التي شهدتها ليبيا خلال شباط/ فبراير وأوائل آذار/ مارس ٢٠١٤ لتكشف عن حالة الفوضى العارمة التي تعانيها البلاد على الصعيدين السياسي والأمني، إذ مدد المؤتمر الوطني العام ولايته التي كان مقرراً أن تنتهي في ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤ حتى نهاية العام، ليعطي فرصة لعملية وضع الدستور. وقد أعقب ذلك خروج تظاهرات حاشدة منددةً بالتمديد ومطالبةً بإجراء انتخابات عامة مبكرة. وفي غضون ذلك أعلن اللواء خليفة حفتر القائد العسكري السابق عبر وسائل الإعلام تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة، دون أن يكون لذلك الانقلاب التلفزيوني أي أثر

على الأرض، كما هددت كتيبتا «القعقاع» و«الصواعق» باعتقال أعضاء المؤتمر الوطني العام بسبب انتهاء ولايته. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قام متظاهرون باقتحام مقر المؤتمر، والاعتداء على أعضائه وتخريب محتوياته، الأمر الذي دفعه إلى نقل جلساته إلى أحد فنادق العاصمة.

ووسط كل هذه الفوضى العارمة، انطلقت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ عملية انتخابات أعضاء الهيئة التأسيسية لإعداد الدستور، البالغ عددهم ٦٠ عضواً. وقد عطلت أعمال العنف والاحتجاجات إجراء الانتخابات في بعض مناطق الشرق والجنوب، في حين قاطعها الأمازيغ، لعدم وجود آلية تضمن حقوقهم الثقافية في الدستور الجديد واعتماد لغتهم كلغة رسمية إلى جانب العربية، وهددوا بأنهم لن يعترفوا بالدستور المقبل. وهذه مسألة لا بد من معالجتها لضمان التوافق المجتمعي حول الدستور الجديد.

أعقب ذلك اتخاذ المؤتمر الوطني العام قراراً بإقالة رئيس الوزراء يوم ١١ آذار/مارس بأغلبية كبيرة بلغت ١٢٤ (من أصل ١٤٥) صوتاً، وهم إجمالي حضور الجلسة، وذلك كرد فعل على القصور والإهمال الذي اتسم بهما سلوك الحكومة في واقعة هروب ناقلة نفط تحمل جنسية كوريا الشمالية بعد أن مُلئت خزاناتها بالنفط في ميناء سدرة بصورة غير شرعية، وعجز الحكومة عن وقف هذا العمل، وهو ما مثّل إساءة بالغة بليبيا وحكومتها. وتلى ذلك في اليوم نفسه إصدار النائب العام قراراً بمنع زيدان من السفر إلى الخارج على خلفية اتهامات بالفساد المالي، إلا أنه كان بالفعل قد غادر إلى ألمانيا التي يحمل جنسيتها بطائرة خاصة. وكلف المؤتمر الوطني وزير الدفاع عبد الله الثني بتسيير أعمال الحكومة مؤقتاً. وفي ٤ آيار/مايو انتخب المؤتمر أحمد عمر المعيتيق رئيساً للوزراء.

في ضوء ما سبق، يمكن القول: إن الخلافات والانقسامات السياسية في ليبيا هي في المقام الأول انعكاس لانقسامات أيديولوجية وجهوية وقبلية وعرقية، تصاعدت بدرجة كبيرة في مرحلة ما بعد القذافي، وذلك لسد الفراغ الذي نجم عن انهيار القبضة الأمنية والتسلطية للنظام. وقد أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تعلي مصالح قبائلها ومناطقها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب. ولا يمكن فهم هذا الواقع المأساوي إلا في إطار سياسات «اللادولة» التي انتهجها نظام القذافي لأكثر من أربعة عقود.

في هذا السياق، قدّم تحالف القوى الوطنية اتفاق مبادئ للحوار الوطني يتكون من ٢٤ نقطة، وبرنامجاً للإنقاذ الوطني عالج فيه القضايا الرئيسية التي تواجه مستقبل ليبيا، مثل انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة، والمصالحة الوطنية، وغياب المؤسستين العسكرية والأمنية، والتدخل الأجنبي في الشأن الليبي، والمركزية المفرطة، وتقويم أداء المؤتمر الوطني العام، والحكومة المؤقتة، ومآل العملية السياسية بعد ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤.

ثانياً: الانفلات الأمني وتصاعد الأنشطة الإرهابية: تعثّر محاولات إصلاح الأجهزة الأمنية

شكل الانفلات الأمني المقرون بتصاعد الأنشطة الإرهابية ملمحاً بارزاً للتطورات التي شهدتها دول «الربيع العربي» خلال العام ٢٠١٣ ، الأمر الذي يكشف في جانب منه عن تعثر جهود إصلاح الأجهزة والمؤسسات الأمنية في الدول المعنية.

ففي **مصر**، تواصلت حالة الانفلات الأمني منذ انسحاب قوات الشرطة والأمن من مواقعها في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. ولم يختلف ما حدث خلال العام ٢٠١٣ على هذا الصعيد كثيراً عما حدث خلال العامين السابقين عليه. وقد تجلى الانفلات الأمني في مظاهر عديدة أبرزها: ارتفاع معدلات الجرائم الجنائية مثل القتل والسرقة والخطف والاغتصاب والمخدرات والتهريب وغيرها. كما انخرطت عناصر من جماعة الإخوان في استخدام العنف والإرهاب ضد الدولة والمجتمع من خلال حرق وتخريب ممتلكات عامة وخاصة، والاعتداء على مسؤولين في مؤسسات حكومية، والدخول في مواجهات مع قوات الشرطة والأمن نجم عنها قتلى وجرحى، بل الدخول في مواجهات مع الأهالي في بعض الأحيان. وعلى خلفية ذلك، أصدرت الحكومة المصرية قراراً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ باعتبار جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

وعلى الرغم من أن الأنشطة الإرهابية في سيناء انخفضت إلى حد كبير خلال السنة التي قضاها الرئيس مرسي في السلطة (٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ ـ ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣)، إلا أنها عادت بقوة عقب عزله. وتجلى ذلك في كثرة العمليات التي استهدفت منشآت عسكرية وأمنية، وعناصر من ضباط وجنود القوات المسلحة والشرطة، فضلاً عن استهداف خط الغاز المتجه إلى الأردن وإسرائيل. وإذا كانت الأعمال الإرهابية

تمركزت منذ بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٣ في سيناء، فإنه حدث تطوران هامان على هذا الصعيد في أواخر عام ٢٠١٣: **أولهما**، استخدام السيارات المفخخة والأسلحة الثقيلة في العمليات الإرهابية كما الحال في محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت وزير الداخلية، وتفجير مديريتي أمن القاهرة والدقهلية، وإسقاط مروحية تابعة للقوات المسلحة في سيناء. و**ثانيهما**، توسيع دائرة النشاط الإرهابي، حيث لم يعد مقتصراً على سيناء، بل تم تنفيذ عمليات في قلب القاهرة ومحافظات أخرى مثل الدقهلية وبني سويف والإسماعيلية والسويس.

ولا توجد معلومات دقيقة وموثقة حول التنظيمات التي تمارس الإرهاب في سيناء. وتشير بعض التقارير إلى وجود جماعات سلفية جهادية وتكفيرية مثل: «الرايات السوداء» و«التوحيد والجهاد»، و«أنصار الجهاد» و«السلفية الجهادية» و«مجلس شورى المجاهدين ـ أكناف بيت المقدس». ولكن التنظيم الأبرز، الذي أعلن مسؤوليته عن معظم العمليات الإرهابية خلال عام ٢٠١٣ هو «أنصار بيت المقدس».

ويوجد جدل واسع حول هذا التنظيم من حيث طبيعته وأهدافه ومناطق تمركزه، وعلاقته بكل من القاعدة وجماعة الإخوان، إلى درجة أن هناك من يتحدث عن تحالف وثيق يربط التنظيم بالإخوان، وهناك على الجانب الآخر من يعتبره تنظيماً وهمياً يُروّج له عبر وسائل الإعلام للتمويه على أنشطة إرهابية تمارسها ميليشيات تابعة للإخوان.

وبغض النظر عما يُقال عن طبيعة علاقة التنظيم بالإخوان، فالشيء المؤكد أن الأنشطة الإرهابية في سيناء توقفت تقريباً خلال فترة حكم مرسي على نحو ما سبق ذكره، ثم تصاعدت بقوة بعد عزله عن السلطة. كما أن هذه الأنشطة تصب في نهاية المطاف في مصلحة الإخوان، فهي تهدف إلى استنزاف قدرات الدولة، وإرباك خارطة المستقبل. وكلاهما أمر له دلالته التي يجب أخذها في الاعتبار، حتى إن لم تكن هناك علاقة عضوية مباشرة تربط الإخوان بالتنظيم.

ومهما يكن من أمر، فإلى جانب تصدي قوات الشرطة لأعمال التظاهر والعنف والتخريب التي يقوم بها أعضاء من جماعة الإخوان، بدأ الجيش المصري حملة واسعة لمواجهة تنظيمات الإرهاب في سيناء بُعيد عزل مرسي، تضمنت إلى جانب عناصر أخرى هدم الأنفاق التي تربط بين غزة وسيناء، التي تُستخدم لتهريب الأسلحة، وتسلل العناصر الإرهابية. وطوال الأشهر الماضية، ظل المتحدث العسكري يعلن بشكل شبه

يومي عن قتل تكفيريين، وتدمير مخازن أسلحة ومتفجرات، وهدم أنفاق، وهو ما يكشف عن خطورة الأوضاع في سيناء.

بالنسبة إلى **تونس**، فعلى الرغم من حالة الانفلات الأمني والأنشطة الإرهابية التي شهدتها خلال عام ٢٠١٣، إلا أنها كانت في المجمل أقل مما حدث في الدول الثلاث الأخرى، سواء من حيث حجم أعمال العنف والعمليات الإرهابية أو عدد ضحاياها. فإلى جانب الجرائم الجنائية، شهدت تونس حوادث اغتيال بارزة خلال عام ٢٠١٣. ففي شباط/ فبراير تم اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، أعقبه في تموز/ يوليو اغتيال المعارض اليساري محمد البراهمي. وفي إثر العمليتين، شهدت البلاد أزمة سياسية وأمنية حادة، ولا سيَّما في ظل اتهامات وُجهت إلى حزب «حركة النهضة» باعتباره يتحمل مسؤولية حدوثهما بشكل أو بآخر. وكانت النتيجة استقالة حكومتين ائتلافيتين برئاسة الحزب هما حكومة حمادي الجبالي وعلي العريض، على نحو ما سبق ذكره. كما شهدت تونس أعمالاً إرهابية أخرى استهدفت عناصر من الجيش والشرطة والمدنيين.

وقد أعلنت حكومة علي العريض في آب/ أغسطس ٢٠١٣ أن تنظيم «أنصار الشريعة» السلفي الجهادي، الذي يرفض الديمقراطية، ويسلك نهج العنف تجاه الدولة والمجتمع، هو الذي نفَّذ الاغتيالات السياسية وغيرها من العمليات الإرهابية التي وقعت في البلاد. وقد صنفت الحكومة التنظيم على أنه «تنظيم إرهابي» محظور، وكثفت من الإجراءات الأمنية والقضائية ضده.

أما **اليمن**، فقد شهد خلال عام ٢٠١٣ العديد من الهجمات والتفجيرات التي استهدفت مؤسسات مدنية وعسكرية، بما في ذلك مجمع وزارة الدفاع الذي يضم مكتب الرئيس اليمني، والسجن المركزي في صنعاء. كما وقعت عمليات ومحاولات اغتيال استهدفت عناصر من الجيش والشرطة وشخصيات سياسية، فضلاً عن وقائع خطف الأجانب، وعمليات التفجير والتخريب التي طاولت منشآت نفطية. إضافة إلى ذلك، شهد اليمن العديد من المواجهات المسلحة التي جرت في عدة مناطق، وراح ضحيتها مئات من القتلى والجرحى.

على سبيل المثال، خاض الحوثيون حروباً ومواجهات ضد السلفيين السنة في منطقة دماج بمحافظة صعدة، وضد مسلحي قبائل حاشد ـ كبرى القبائل اليمنية ـ في محافظة عمران، وضد قبائل أرحب التي تُعد من أكبر قبائل بكيل في محافظة صنعاء.

ويرى كثير من المحللين أن حروب الحوثيين هدفها تفكيك الكتل القبلية الكبيرة، وإضعاف حزب التجمع اليمني للإصلاح في هذه المناطق باعتبارها معاقل تقليدية له، فضلاً عن توسيع دائرة نفوذهم وخلق أمر واقع جديد على الأرض في شمال اليمن على النحو الذي يجعلهم رقماً صعباً في أي ترتيبات تتعلق بمستقبل الدولة ونظامها السياسي. كما تشير تقارير عديدة إلى الدعم العسكري والمادي الذي يتلقاه الحوثيون بشكل أو بآخر من طهران.

إضافة إلى ما سبق، شهد اليمن مواجهات مسلحة جرت بين وحدات من الجيش وجماعات مسلحة تطالب بانفصال الجنوب عن الشمال. وقد تركزت هذه المواجهات بصفة أساسية في محافظات أبيَن والضالع ولحج. كما نفذ تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»، الذي يُعدّ اليمن أحد معاقله الرئيسية، العديد من الهجمات التي استهدفت منشآت عسكرية وأمنية، وعناصر من الجيش والشرطة.

ونظراً إلى عجز الجيش والشرطة عن نزع أسلحة الجماعات والميليشيات، ووقف الصراعات الداخلية، وبسط سيطرة الدولة على إقليمها، فقد لجأت السلطات اليمنية إلى تشكيل لجان وساطة من قيادات سياسية وعسكرية وقبلية لتهدئة الأوضاع وإيجاد حلول للصراعات الداخلية التي تشهدها البلاد. ومع حلول عام ٢٠١٤ كان هناك ٧ لجان رئاسية من هذا النوع تعمل على جبهات مختلفة. وقد انتقد كثيرون هذا المسلك باعتباره يسهم في تعميق حالة الضعف التي تعانيها أجهزة الدولة ومؤسساتها، ويفقدها ثقة المواطنين فيها. ومن المفارقات أن الرئاسة اليمنية لم تهدد بتدخل الجيش في التصدي للحوثيين إلا بعد أن أصبحوا على أبواب العاصمة صنعاء.

وبالنسبة إلى **ليبيا**، تُعتبر الأوضاع الأمنية كارثية بكل المقاييس، حيث شهدت خلال عام ٢٠١٣ الكثير من التفجيرات التي استهدفت مؤسسات مدنية وعسكرية، ومحاولات وعمليات الاغتيال التي أصابت شخصيات دينية وسياسية وإعلامية وعناصر من الجيش والشرطة، فضلاً عن أعمال الخطف التي انتشرت على نطاق واسع. وقد وصل الأمر إلى حد اختطاف رئيس الوزراء السابق نفسه علي زيدان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، واحتجازه لساعات قبل الإفراج عنه.

إضافة إلى ما تقدم، شهدت ليبيا ظواهر وممارسات، كشفت عن عمق الأزمة الأمنية في البلاد من ناحية، ومدى تفكك أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية أخرى. ومن ذلك على سبيل المثال: عمليات الاقتحام والحصار التي استهدفت مقار المؤتمر

الوطني العام والعديد من الوزارات والهيئات بالدولة، وهي باتت تشكل مسلكاً اعتيادياً، فضلاً عن المواجهات المسلحة التي جرت في ما بين قبائل وكتائب وميليشيات مسلحة في عديد من مناطق البلاد وبخاصة في الغرب والجنوب. وقد وصل الأمر إلى حد قيام جماعات مسلحة، اتُّهِمت بولائها لنظام القذافي، بالسيطرة على قاعدة «تمنهنت» الجوية في سبها بجنوب البلاد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. ولم يتم استعادة القاعدة إلا باستخدام قوات عسكرية ضخمة مدعمة بثوار مصراتة.

ولا يقل خطورة عن ذلك قيام محتجين من حرس المنشآت النفطية بالسيطرة على ثلاثة من أكبر موانئ تصدير النفط في شرق البلاد وإغلاقها منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، الأمر الذي ألحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الليبي الذي يعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل، حيث انخفض الإنتاج من ١,٦ مليون برميل يومياً خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣ إلى نحو النصف بعد إغلاق الموانئ. وحتى شباط/ فبراير ٢٠١٤ لم تستطع السلطات الليبية وضع نهاية لهذا الأمر.

وسوف تشكل الحالة الليبية خلال الفترة المقبلة عنصراً رئيسياً في استقرار منطقة شمال أفريقيا وجنوب أوروبا، وذلك بسبب انتشار السلاح (نحو ٢١ مليون قطعة سلاح وفقاً لبيانات الأمم المتحدة في العام ٢٠١٣)، وتجاوز عدد الميليشيات ١٦٠٠ ميليشيا مختلفة من حيث العدد ومستوى التسليح، والانتشار المخيف للعناصر الجهادية المتطرفة من القاعدة إلى السلفية الجهادية، وسقوط بعض المدن مثل درنة وسرت تحت سيطرتها بالكامل. أضف إلى ذلك الغياب الكامل لسلطة الدولة وتفكك مؤسساتها السياسية والأمنية، وغياب جهود المصالحة الوطنية مع زيادة عدد اللاجئين الليبيين إلى الخارج إلى نحو مليون ونصف المليون ليبي، وتردي أوضاع النازحين في الداخل.

ورغم تعدد العوامل التي أدت إلى تصاعد واستمرار حالة الانفلات الأمني وما يقترن بها من أنشطة إرهابية في دول «الربيع العربي»، فإن تواضع نتائج جهود إصلاح قطاع الأمن فيها يُعد من العوامل الرئيسية بهذا الخصوص. فعقب الثورة في كل من **مصر وتونس**، تدهورت أوضاع أجهزة الشرطة والأمن بشكل واضح، على خلفية أنها كانت أدوات لترسيخ التسلطية والاستبداد. وقد بُذلت محاولات لإصلاحها وتطويرها، سواء على مستوى العقيدة أو التسليح أو التدريب والتأهيل، إلا أن نتائجها لا تزال محدودة حتى الآن.

أما في **اليمن** فقد انقسم الجيش خلال الثورة، وبالتالي أصبحت عملية إعادة هيكلته وتوحيده من أهم أولويات مرحلة ما بعد النظام القديم. كما تزايدت الحاجة إلى إصلاح أجهزة الشرطة والأمن التي تعاني ضعفاً مزمناً. لكن هذه العملية لا تزال تسير ببطء، وبخاصة في ظل مقاومة بعض العناصر والفئات المستفيدة من الوضع القائم لخطط الإصلاح من ناحية، واستمرار الصراعات التي تشهدها البلاد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب من ناحية أخرى. وبخصوص حالة **ليبيا**، لا تزال عملية تأسيس جيش جديد وقوات شرطة على أسس وطنية واحترافية تُواجه بكثير من المعوقات، وبخاصة في ما يتعلق باستيعاب التشكيلات العسكرية، والكتائب المسلحة التي حاربت نظام القذافي واحتفظت بأسلحتها، ضمن هيكل الجيش النظامي.

ثالثاً: أزمة الأحزاب الإسلامية في ممارسة السلطة: فشل في مصر ونجاح جزئي في تونس

على الرغم من أن الإسلاميين لم يطلقوا شرارة الثورات والانتفاضات الشعبية في بلدان الربيع العربي، وجاءت مشاركتهم متأخرة، إلا أنهم كانوا أكثر الرابحين منها على الصعيد السياسي، حيث تمكنت حركات وأحزاب إسلامية من الوصول إلى سدة الحكم في تونس ومصر. وبانتقال هذه الأحزاب من موقع المعارضة إلى موقع السلطة والحكم، أصبح يتعين عليها إثبات فاعليتها وكفاءتها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وأن أداءها أفضل من أداء النظم التي تمت إطاحتها. ولكن من خلال التقييم الموضوعي لتجربة الإخوان المسلمين في مصر، وحزب حركة النهضة في تونس يمكن القول: إن الفشل كان من نصيب الأولى، في حين حقق الثاني نجاحاً جزئياً.

وإذا كان الرئيس المصري السابق محمد مرسي قد حاز شرعية الصندوق من خلال فوزه في الانتخابات الرئاسية على منافسه الفريق أحمد شفيق بفارق بسيط، فإنه فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق ما يُعرف بـ «شرعية الإنجاز» بمعنى وضع استراتيجيات وخطط لمواجهة المشكلات والتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع، وتنفيذها بفاعلية وكفاءة، مع تعزيز إجراءات المساءلة والمحاسبة خلال عملية التنفيذ. فالإنجاز هو مصدر للشرعية لا يستغني عنه أي نظام سياسي مهما كانت مصادر شرعيته الأخرى. وقد تجلى فشل إدارة مرسي في مظاهر عديدة، منها: تعميق حدة الانقسام السياسي والاجتماعي في البلاد، واتساع نطاق حالة الانفلات الأمني، وتفاقم حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والتراخي في استعادة هيبة الدولة وتحقيق سيادة القانون،

واتساع نطاق التوظيف السياسي للدين، وانكشاف الأمن المصري سواء على الحدود الشرقية أو الجنوبية أو الغربية.

أما عن أسباب الفشل فهي عديدة، بعضها يتعلق بالمنظومة الفكرية والتنظيمية لجماعة الإخوان، وبعضها الآخر يتعلق بأداء مؤسسة الرئاسة وحكومة هشام قنديل. فعلى الرغم من وصولها إلى السلطة ظلت الجماعة فاقدة لأساس قانوني لوجودها، ولم تكيف أوضاعها مع قانون تكوين الجمعيات، إلا في آذار/ مارس عام ٢٠١٣، عندما تم إشهار جمعية تحت اسم «جمعية الإخوان المسلمين»، دون أن يعرف أحد على وجه التحديد طبيعة العلاقة بين الجماعة وحزبها «الحرية والعدالة» والجمعية المنشأة حديثاً[٢]. كما ظلت الجماعة تعمل بأسلوبها السري المنغلق الذي اعتادته، حتى وهي في السلطة، ناهيك بنزعة الغرور والاستعلاء التي أصابت العديد من قياداتها.

كما أن أداء مؤسسة الرئاسة اتسم بقدر كبير من الارتباك والتخبط، وبخاصة في ظل انعدام الخيال السياسي، وعدم امتلاك الرئيس ومعظم فريقه لكثير من المهارات والقدرات التي يتعين توافرها في رجل الدولة. لذلك لم تستطع الرئاسة ولا الجماعة بلورة رؤية وطنية أو مشروع وطني يضع البلاد على بداية الطريق الصحيح لتحقيق أهداف الثورة، وبخاصة بعدما اتضح أن مشروع «النهضة» الذي روجت له الجماعة وحزب الحرية والعدالة خلال الانتخابات الرئاسية هو مجرد وهم كبير. كما فشل الرئيس مرسي في أن يمارس دوره كرئيس لكل المصريين، وليس رئيساً لجماعة الإخوان فقط، حيث أظهر في خطبه وممارساته انحيازاً واضحاً للجماعة.

ومن أسباب الفشل أيضاً السعي المحموم من قبل الجماعة للاستحواذ الكامل على السلطة دون مشاركة أي قوى سياسية أخرى، والسيطرة على مفاصل الدولة المصرية. وقد اقترن ذلك بوجود تداخل كبير بين مكتب إرشاد جماعة الإخوان ومؤسسة الرئاسة، وبدا واضحاً أن الرئاسة تابعة للمكتب، حيث إنه كثيراً ما صدرت تصريحات عن قيادات إخوانية بشأن أمور تخص الرئاسة فقط، وهو ما سبب حرجاً بالغاً للرئيس. وبدلاً من أن يتبنى الرئيس نهجاً إصلاحياً في التعامل مع أجهزة الدولة ومؤسساتها دخل في صدام مع القضاء والشرطة والإعلام، كما غلب طابع التوجس وعدم الثقة على علاقته بالمؤسسة العسكرية. وأدى كل ذلك إلى التعجيل بإقصائه عن منصبه.

---

(٢) تم حل الجمعية بعد عزل الرئيس مرسي عن السلطة في تموز/ يوليو ٢٠١٣.

وبحلول عام ٢٠١٣ كانت الأزمة بين الرئيس مرسي والمعارضة التي جسدتها بالأساس «جبهة الإنقاذ الوطني» وبعض ائتلافات شباب الثورة قد بلغت ذروتها، فالجبهة قاطعت الحوارات التي دعا إليها الرئيس باعتبارها عديمة الجدوى ومجرد علاقات عامة من وجهة نظرها، وطرحت مطلبين محددين، هما: تشكيل حكومة إنقاذ وطني بدلاً من الحكومة القائمة المتعثرة، وتشكيل لجنة وطنية لتعديل الدستور. ولم تتجاوب السلطة مع هذه المطالب ولا سيّما أن الجبهة لم تشكل تحدياً جماهيرياً وتنظيمياً جاداً للحكم. ودل على ذلك دعوة بعض رموزها الجيش للتدخل لإنقاذ البلاد من حكم الإخوان.

وفي هذا السياق، ظهرت في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ «حملة تمرد» بقيادة مجموعة من الشباب، وانصبّ نشاطها على جمع توقيعات من المواطنين بسحب الثقة من الرئيس مرسي والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة. وقد انتشرت الحملة بسرعة على مستوى القطر، وجمعت ملايين التوقيعات، وبخاصة بعد حصولها على دعم وتأييد من جانب كثير من القوى والأحزاب السياسية والإعلاميين وبعض رجال الأعمال. وانطلقت حملة واسعة لدعوة المواطنين للنزول إلى الشوارع والميادين في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ ـ وهي الذكرى السنوية الأولى لتولي مرسي الحكم ـ للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وقد أدت بعض القنوات التلفزيونية الخاصة دوراً بارزاً في الحشد والتعبئة ضد الرئيس مرسي.

وفي ٢٣ حزيران/ يونيو دخلت القوات المسلحة على خط الأزمة، حيث وجه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي ما يشبه الإنذار لمختلف الفرقاء السياسيين، حيث دعاهم إلى التوصل إلى صيغة توافق ومصالحة قبل ٣٠ حزيران/ يونيو، محذراً من أن القوات المسلحة سوف تتدخل لمنع انزلاق البلاد إلى صراع لا يمكن السيطرة عليه، ويلحق الضرر بالأمن القومي. ونظراً إلى تعنت الرئيس مدعوماً بجماعة الإخوان وحزبها، وسوء قراءة الجميع للمستجدات على الأرض، فلم يبرز حل سياسي، وتواصلت عملية الحشد ليوم ٣٠ حزيران/ يونيو. وبغض النظر عن الخلاف بشأن تكييف ما حدث في ذلك اليوم، وهل هو ثورة أم موجة ثورية جديدة أم تصحيح لمسار ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، فالثابت أن ملايين المواطنين نزلوا إلى الشوارع في مختلف محافظات الجمهورية مطالبين بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وفي الوقت نفسه بدأ أعضاء من جماعة الإخوان ومؤيديها في الاحتشاد بميداني رابعة العدوية بمدينة نصر والنهضة بالجيزة.

وفي ١ تموز/ يوليو أصدر وزير الدفاع إنذاراً ثانياً، أمهل بموجبه القائمين على أمور البلاد مدة ٤٨ ساعة للاستجابة لمطالب الشعب، بما يعني قبول الرئيس بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة أو، على الأقل، الدعوة إلى استفتاء الشعب على ذلك. وحذر من أنه في حال عدم الاستجابة للمطالب الشعبية فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها مع مختلف القوى الوطنية. وفي آخر ظهور علني له في يوم ٢ تموز/ يوليو رفض الرئيس مرسي إنذار القوات المسلحة، مؤكداً أنه يمثل الشرعية الدستورية والقانونية التي يجب احترامها.

وفي ٣ تموز/ يوليو أعلن السيسي عن خارطة طريق في اجتماع بحضور شيخ الأزهر والبابا ومحمد البرادعي وآخرين، تم بموجبها عزل الرئيس مرسي عن السلطة، والنص على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا منصب الرئيس بشكل مؤقت، وتعطيل العمل بالدستور وتشكيل لجنة لتعديله، وكذلك تشكيل حكومة كفاءات وطنية. وفي ضوء ذلك تولى المستشار عدلي منصور منصب رئيس الجمهورية، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة حازم الببلاوي[٣] الاقتصادي الشهير، كما تم تشكيل لجنة من خمسين عضواً لتعديل الدستور.

ونتيجة لهذه القرارات، حدث انقسام حاد داخل مصر وخارجها بشأن تكييف ما حدث، فهو في نظر البعض، وفي مقدمتهم جماعة الإخوان ومؤيديها وبعض الأطراف الأجنبية، انقلاب عسكري مكتمل الأركان أو انقلاب ناعم؛ وفي نظر كثير من المصريين وأطراف أجنبية أخرى هو انحياز من جانب الجيش إلى مطالب الشعب الذي خرج في ٣٠ حزيران/ يونيو ليصحح مسار ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

ورغم أن هذا الجدل يصعب حسمه سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، إلا أن هناك أمرين لا يمكن تجاهلهما بهذا الخصوص: **أولهما**، أن الملايين خرجوا إلى الشوارع يوم ٣٠ حزيران/ يونيو مطالبين بانتخابات رئاسية مبكرة، بغض النظر عن التفاوتات في تقدير عدد هذه الملايين. **وثانيهما**، أن القوات المسلحة قامت بالدور الحاسم في تحديد خارطة الطريق وعزل الرئيس مرسي، وأن دورها هذا حال دون انزلاق البلاد إلى حرب أهلية بين مؤيدي الرئيس مرسي ومعارضيه. وعليه، فإن نزول الجماهير إلى الشوارع هو الذي مكن القوات المسلحة من التدخل بشكل حاسم لترتيب الأوضاع.

---

(٣) استقالت هذه الحكومة في فبراير/ شباط ٢٠١٤.

وعقب عزل الرئيس مرسي عن السلطة، جرت عدة تطورات هامة:

أولها، أن مؤيديه، اعتصموا في ميدانَي رابعة والنهضة. وبما أن هذا الاعتصام شّكل مظهراً لإهدار هيبة الدولة وسيادة القانون، فقد تم فضه بالقوة في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣. وهناك تفاوت كبير في تقدير عدد القتلى، حيث يراوح العدد بين عدة مئات حسب بعض التقارير الرسمية وتقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان عن فض الاعتصام، وعدة آلاف طبقاً لرواية الإخوان. وهذه المسألة يصعب حسمها دون إجراء تحقيق قضائي مستقل.

و**ثانيها**، عقب فض الاعتصام، تم اعتقال عدد كبير من قيادات وكوادر جماعة الإخوان، وتقديمهم مع الرئيس السابق للمحاكمة بتهم متعددة شملت التخابر مع جهات خارجية، وقتل المتظاهرين في أحداث الاتحادية في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، والتحريض على استخدام العنف وقطع الطرق. وقد شملت هذه المحاكمات كل من محمد بديع المرشد العام الحالي للجماعة، ومحمد مهدي عاكف المرشد السابق، وذلك في سابقة لم تحدث طوال عهد مبارك.

و**ثالثها**، تصاعد أعمال الإرهاب في سيناء على نحو ما سبق ذكره، وانخراط الإخوان في تنظيم تظاهرات واحتجاجات، كثيراً ما تخللها أعمال عنف وإرهاب واشتباكات مع قوات الأمن. وفي بعض الأحيان خرج الأهالي للتصدي لها، وهو متغير جديد يوضح حالة الرفض المجتمعي لسلوك الجماعة. وكان لافتاً للنظر في هذا المجال أعمال التظاهر والعنف التي مارسها طلاب الإخوان داخل الجامعات المصرية، وبخاصة جامعات الأزهر والقاهرة وعين شمس وأسيوط والزقازيق والمنصورة.

و**رابعها**، تشكيل لجنة خبراء مصغرة لاقتراح التعديلات الدستورية، ثم تشكيل لجنة موسعة من خمسين عضواً يمثلون مختلف فئات وطوائف وهيئات المجتمع لتتولى مهمة تعديل الدستور بناءً على تقرير لجنة الخبراء. ونظراً إلى كثرة التعديلات التي أدخلتها اللجنة على الدستور، فقد بدا وكأنها أعدت دستوراً جديداً. وتم الاستفتاء على التعديلات يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، وبلغت نسبة المشاركة ٣٨,٦ بالمئة من إجمالي الذين لهم حق التصويت، وكانت النتيجة تصويت ٩٨,١ بالمئة بـ «نعم».

وكان من أهم الانتقادات الموجهة إلى الدستور المعدل هو الوضع المتميِّز للجيش، حيث بقيت المواد الخاصة به دون أي تعديل، بل وأُضيفت مادة انتقالية جديدة (المادة ٢٣٤) تحصّن منصب وزير الدفاع لدورتين رئاسيتين كاملتين من تاريخ العمل بالدستور، حيث جعلت تعيينه مرهوناً بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما يعني من الناحية العملية استقلالية القوات المسلحة في تعيين وزير الدفاع. وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك التعديلات جعلت الدستور هو الأفضل مقارنة بدساتير مصر السابقة من منظور ما يتضمنه من نصوص تتعلق بتحقيق الفصل والتوازن بين السلطات، وتقليص سلطات رئيس الجمهورية، وكفالة الحقوق والحريات العامة، وحظر تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية، فضلاً عن إلغاء المادة ٢١٩ من الدستور، التي كانت تفسر مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي كانت مصدراً للاستقطاب الديني والسياسي.

و**خامسها**، أنه في إطار المواجهة الأمنية للتظاهرات غير المرخصة وأعمال العنف والإرهاب بدأت جهات وتقارير حقوقية، مصرية ودولية، تشير إلى تزايد ملحوظ في مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في مصر سواء من خلال عمليات الاحتجاز العشوائي أو العقاب الجماعي أو تعذيب المحبوسين. ومع التسليم الكامل بدور الأمن في التصدي لقوى العنف والإرهاب، فإن تحقيق التوازن بين هذا الهدف، وهدف احترام حقوق الإنسان هو مسألة جوهرية، ولا سيَّما أن أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير هو انتهاك حقوق الإنسان، وبخاصة التعذيب في أقسام الشرطة والسجون. وبالتالي فإن استمرار هذا المسلك يعد خروجاً على مواد الدستور التي تضمن حقوق الإنسان.

وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين وحزبها «الحرية والعدالة» قد فشلا بشكل ذريع في حكم مصر، فإن أداء حزب «حركة النهضة» في **تونس** كان أفضل كثيراً رغم الأزمات التي مرت بها التجربة. وفي حين انتهى الأمر بإقصاء جماعة الإخوان عن المشهد السياسي، حيث تم حل الجمعية بحكم قضائي، وصدر قرار حكومي باعتبارها منظمة إرهابية، وقُدم عدد كبير من قياداتها للمحاكمة بتهم مختلفة، استطاع حزب حركة النهضة في تونس أن يتكيف مع تطور الأحداث، وأن يعزز وجوده على الساحة من خلال تقديم تنازلات سياسية محسوبة. وحتى أوجه القصور في الأداء الأمني والاقتصادي لم يتحملها الحزب بمفرده، بل تحملها معه شركاؤه في السلطة، حيث تم تقاسم المناصب الثلاثة الرئيسية في الدولة، وهي رئيس الجمهورية ورئيس

الوزراء ورئيس المجلس الوطني التأسيسي بين الأحزاب الثلاثة أعضاء الترويكا. كما تم تشكيل حكومتين ائتلافيتين (حكومة الجبالي وحكومة العريض) على نحو ما سبق ذكره.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن هناك فروقاً جوهرية ميزت تجربة حركة النهضة في تونس عن تجربة الإخوان في مصر، منها: قبول مبدأ المشاركة في السلطة مع أحزاب سياسية أخرى وليس الاستحواذ عليها، وانتهاج المرونة المدروسة بعيداً من حالة التعنت والانغلاق والاستعلاء التي ميزت أداء الإخوان في مصر. وهي مرونة تجلت في تعامل الحزب مع الأزمات السياسية، وتعامله مع عملية إعداد الدستور على نحو ما سبق ذكره. إضافة إلى ذلك، فإن الحزب حرص، في ظل ضغوط داخلية وخارجية، على إنهاء أي صلة له بقوى سلفية وتكفيرية تمارس العنف والإرهاب. وبدأت حكومة العريض في شن حملات أمنية ضد هذه القوى.

وبالمقارنة، فإن الرئيس مرسي غلَّ يد الجيش في التصدي للتكفيريين والإرهابيين في سيناء، كما أن الجماعة ارتبطت بشكل أو بآخر بجماعات وتنظيمات جهادية خلال فترة حكمه وبعدها، الأمر الذي شكل خصماً من رصيدها. كما أن عملية تجديد الخطاب الفكري والسياسي التي قام بها بعض قيادات النهضة وفي مقدمتهم راشد الغنوشي بشأن القبول بالديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق المرأة والأقليات والنظرة إلى العلمانية لم تحدث بالمستوى نفسه وبالدرجة نفسها بالنسبة إلى جماعة الإخوان في مصر.

وبرغم وصول الإخوان إلى الحكم في مصر وتونس، فقد تعثَّر ذلك في ليبيا في البداية حيث اكتسح تحالف القوى الوطنية الانتخابات التي أجريت في ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٢. وأدى ذلك بحركات الإسلام السياسي المسلحة إلى رفض هذه النتائج وإزاحة التحالف عن الحكم بالقوة.

رابعاً: إعادة تشكيل العلاقات المدنية ـ العسكرية: مخاطر تسييس الجيش وعسكرة السياسة

من المعروف أن الجيوش في دول «الربيع العربي» اتخذت مواقف متباينة تجاه الثورات والانتفاضات، حيث انحاز الجيش في كل من تونس ومصر إلى مطالب الثورة، بينما انقسم الجيش الليبي، حيث أيدت بعض وحداته النظام، في حين انضمت الوحدات

الأخرى إلى الثورة. وحدث الشيء عينه تقريباً في اليمن. وهذه التباينات يمكن فهمها في ضوء عدة عوامل، من أهمها: طبيعة الجيش من حيث تركيبته الاجتماعية، ودرجة مهنيته واحترافيته، ونمط علاقته بالسلطة الحاكمة. وعلى خلفية ذلك، أصبح ملف العلاقات المدنية ـ العسكرية من أهم المتغيرات ذات الصلة بمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في دول «الربيع العربي»، حيث تؤكد تجارب التحول الديمقراطي عموماً أن صوغ العلاقات المدنية ـ العسكرية على أسس مؤسسية صحيحة ضمن دستور ديمقراطي توافقي من شأنه تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وبالمقابل فإن عملية عسكرة السياسة وتسييس الجيش تعمل في الاتجاه المعاكس.

ثمة قضايا عديدة تتعلق بملف العلاقات المدنية العسكرية، منها: حدود وطبيعة ومجالات السيطرة المدنية على الجيش، وميزانية الجيش وسبل مناقشتها ومراقبتها داخل البرلمان، والاقتصاد غير العسكري للجيش وموقعه ضمن بنية الاقتصاد الوطني، وحياد الجيش تجاه العملية السياسية، وحدود ولاية القضاء العسكري. وقد تباينت خبرات الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً منذ سبعينيات القرن العشرين بشأن التعامل مع هذه القضايا.

وقد شهد عام ٢٠١٣ تطورات هامة بخصوص ملف العلاقات المدنية ـ العسكرية في دول «الربيع العربي». ففي **تونس**، وعلى الرغم من الأزمات السياسية الحادة التي شهدتها البلاد، إلا أن الجيش التونسي حافظ على تقاليده التاريخية المتعلقة بعدم التدخل في العملية السياسية، فلم يتخذ موقفاً مؤيداً لهذا الطرف أو ذاك، رغم محاولة بعض القوى والأحزاب المعارضة لحزب حركة النهضة دفعه إلى اتخاذ موقف مماثل لموقف الجيش المصري تجاه جماعة الإخوان في مصر دون إدراك من جانبهم باختلاف الخبرة التاريخية للجيشين. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن قدرة الفرقاء السياسيين على التوصل إلى تفاهمات، والانخراط في حوار وطني جاد لمواجهة حالة التأزم السياسي، عززت موقف الجيش.

وخلافاً لحالة تونس، قام الجيش في **مصر** بدور سياسي بارز عقب تخلي مبارك عن السلطة في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة تولى إدارة شؤون البلاد حتى تسليم السلطة للرئيس المنتخب في حزيران/ يونيو ٢٠١٢. وعلى الرغم من عودة الجيش إلى ثكناته إلا أنه ظل يراقب الوضع السياسي عن قرب، وبخاصة بعد قرار الرئيس مرسي إحالة المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع

السابق، والفريق سامي عنان رئيس الأركان السابق، على التقاعد في آب/ أغسطس ٢٠١٢، وتعيين الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع.

وكثيراً ما أصدر السيسي تصريحات حذر فيها من خطورة الأزمة السياسية التي تشهدها مصر، وما يمكن أن تتركه من تأثيرات سلبية على الأمن الوطني، بل وعلى كيان الدولة ذاته. وعندما تزايدت حدة الأزمة مع اقتراب موعد ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، تدخلت القوات المسلحة بشكل صريح ومباشر. وقد تجلى ذلك في المهلتين أو، بالأحرى الإنذارين اللذين وجههما السيسي للفرقاء السياسيين من أجل التوصل إلى حل للأزمة، وعندما أخفقوا في ذلك، ورفض الرئيس الاستجابة لمطالب الشعب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، كان للمؤسسة العسكرية الدور الحاسم في عزل مرسي. وقد جاء هذا الدور في سياق رفض شعبي واسع للرئيس مرسي جسدته تظاهرات حزيران/ يونيو ٢٠١٣ على نحو ما سبق ذكره.

وشكلت قضية موقع الجيش في الدستور إحدى القضايا الخلافية داخل لجنة الخمسين التي تولت مهمة تعديل دستور ٢٠١٢. وقد انتهى الأمر بالإبقاء على الوضع المتميز للجيش كما هو في الدستور دون تعديل، بل تمت إضافة مادة تحصن منصب وزير الدفاع لدورتين رئاسيتين متتاليتين على نحو ما سبق ذكره. ومع تصاعد الحملات المطالبة بترشح المشير السيسي للانتخابات الرئاسية، أعلن الرجل في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٤ تقدمه بالاستقالة من منصبه كوزير للدفاع، وبالفعل تقدم بأوراق ترشُّحه في انتخابات رئاسة الجمهورية التي تجري يومي ٢٦ و٢٧ أيار/ مايو، وبذلك فهو المرشح الأوفر حظاً، ومن الأرجح أن يتمكن من حسم النتيجة لصالحه من الجولة الأولى للانتخابات. وفي حال حدوث ذلك، فإن مصر سوف تعود مرة أخرى إلى تقليد الرئيس صاحب الخلفية العسكرية القادم من صفوف القوات المسلحة، وهو تقليد انقطع خلال العام الذي قضاه الرئيس مرسي في السلطة. وهناك الكثير من التساؤلات المثارة بشأن طبيعة العلاقة المحتملة بين القوات المسلحة ومؤسسة الرئاسة في حال تولي المشير السيسي منصب الرئيس.

وفي جميع الحالات، فإن تحقيق تقدم على طريق التحول الديمقراطي يقتضي أن تظل القوات المسلحة محايدة تجاه العملية السياسية، تجنباً لتداعيات تسييس الجيش وعسكرة السياسة. ولكن هذا يتوقف على عوامل عديدة في مقدمتها نضج القوى والأحزاب السياسية، والتزامها بمبادئ الديمقراطية وآلياتها.

ومقارنة بحالتي مصر وتونس، فإن أوضاع الجيش في كل من **اليمن وليبيا** متدهورة إلى حد كبير. والتحدي البارز الذي يواجه البلدين يتمثل ببناء جيش وطني على أسس مهنية واحترافية، يكون بعيداً من التسييس، حيث إن الجيش الذي أسسه كل من القذافي وعلي عبد الله صالح قام على أسس وولاءات عائلية وقبلية وجهوية. ونتيجة لذلك حدث انقسام داخل الجيشين مع اندلاع الثورة في البلدين. كما أصبح الجيشان، ومعهما أجهزة الأمن، عاجزين عن فرض سيطرة الدولة على إقليمها، وحفظ النظام، والتصدي للميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في المرحلة الانتقالية.

وعلى خلفية ذلك، أصبحت عملية إعادة هيكلة الجيش اليمني قضية محورية ضمن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، كما شكلت قضية رئيسية على أجندة الحوار الوطني، وهي تشتمل على عناصر عديدة، منها: توحيد الجيش تحت قيادة وطنية احترافية، وإضفاء الطابع المؤسسي والمهني عليه من خلال نظم وإجراءات واضحة وشفافة تتعلق بالتعيين والترقيات للمناصب العليا والمساءلة والمحاسبة، فضلاً عن إنهاء سيطرة القيادات العسكرية القديمة من النظام السابق على الجيش، وضمان حياده تجاه الصراعات السياسية والحزبية والطائفية، وتطهيره من الفساد المالي والإداري، إلى جانب الارتقاء بمستوى الأداء.

واتخذ الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي جملة من القرارات والإجراءات خلال عام ٢٠١٣ لتحقيق هدف إعادة هيكلة الجيش، من أهمها: القرارات التي صدرت في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، والتي تضمنت إنهاء حالة الانقسام التي شهدها الجيش، وذلك بإقالة رمزَي هذا الانقسام، وهما: نجل الرئيس السابق، العميد أحمد علي عبد الله صالح ـ قائد الحرس الجمهوري، واللواء علي محسن الأحمر ـ قائد الفرقة الأولى مدرعة، الذي انشق ووقف في صف الثورة. وفي هذا السياق، تم استكمال عملية تفكيك الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرعة، وتوزيع ألويتهما ضمن هيكل جديد للجيش، صدر بقرار رئاسي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، وبموجبه تم إضعاف سيطرة الرئيس السابق وعائلته على الجيش، ولا سيَّما أنها جاءت استكمالاً لقرارات سابقة أطاحت قيادات أخرى من أقارب الرئيس والمحسوبين عليه.

وعلى الرغم من الأهمية التي تمثلها الخطوات التي تم اتخاذها بشأن إعادة هيكلة الجيش، إلا أنها تمثل جزءاً من عملية سوف تكون طويلة وشاقة، وبخاصة في ما يتعلق بتغيير عقيدة الجيش وهويته المؤسسية بحيث يصبح جيشاً وطنياً بعيداً من الولاءات

والتوازنات القبلية والجهوية، وتطهيره من شبكات الفساد، وإخضاعه للسيطرة المدنية بما يعني إبعاده من التسييس، وإضفاء الطابع المؤسسي والاحترافي عليه. ويتوقف نجاح هذه العملية على عوامل عديدة، في مقدمها: توافر الإرادة السياسية، وتحقيق نوع من التوافق العام يفضي إلى تسوية الصراعات الداخلية الممتدة، وإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها، والسيطرة على فوضى السلاح في البلاد.

وبخصوص حالة **ليبيا**، يبدو ملف العلاقات المدنية ـ العسكرية أكثر تعقيداً، إذ تعرض الجيش الليبي للانقسام والتفكك مع اندلاع الثورة ضد القذافي. وبالتالي أصبحت عملية إعادة بناء الجيش وإصلاح قطاع الأمن، بصفة عامة، واحدة من أبرز أولويات المرحلة الانتقالية. لكن السلطات الانتقالية لم تتمكن من تحقيق نتائج إيجابية ملموسة على هذا الصعيد حتى الآن، حيث إنه إلى جانب الجيش والشرطة النظاميين، تم تشكيل كيانات أمنية أخرى مثل اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية، التي تضم مجموعات من الثوار، وتعمل بموازاة الشرطة، وقوات درع ليبيا التابعة لرئاسة الأركان، التي أُسست كقوة درك انتقالية من كتائب وجماعات مسلحة، وتعمل بموازاة الجيش. ونظراً إلى غياب أطر مؤسسية وقانونية وإدارية ترسم حدود العلاقة بين هذه الكيانات، فقد اتسم أداؤها بالتضارب وتداخل الاختصاصات والتنافس على الموارد، ناهيك بضعف تسليح وتدريب وتأهيل الجيش النظامي.

ونتيجة لذلك عجزت الأجهزة الأمنية النظامية وشبه النظامية عن حفظ الأمن والنظام، وفرض سيطرة الدولة على إقليمها، وتأمين حدودها، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان إلى أن يقر صراحة في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ بعجز الحكومة عن تسيير الملف الأمني، وطالب في شباط/ فبراير ٢٠١٤ بتدخل المجتمع الدولي لجمع السلاح من الميليشيات والأفراد والإشراف على إتلافه.

وثمة عدة عوامل تعرقل عملية إعادة بناء الجيش الليبي، منها: غياب التوافق السياسي، وانتشار السلاح على نطاق واسع، وكثرة الميليشيات والكتائب المسلحة ومجالس القبائل ومجالس الثوار التي تتقاسم السيطرة والنفوذ على مناطق واسعة من البلاد، ناهيك بفشل السلطات الانتقالية في إدماج الثوار في الجيش والمؤسسات الأمنية على أسس صحيحة، بل والاستعانة أحياناً ببعض المجموعات والميليشيات المسلحة لتحقيق مهمات أمنية.

خامساً: أزمة السياسات العامة:
التخبط وتدنّي مستوى الأداء

معروف أن السياسات العامة في دول «الربيع العربي» كانت تعاني، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، سلبيات عديدة قبل انطلاق موجة الثورات والانتفاضات، ولكن هذه السلبيات ازدادت حدة خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو ما ترتب عليه تفاقم المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، واتجاه الأوضاع من سيئ إلى أسوأ في كل المجالات تقريباً. تعرض الدراسة نماذج من السياسات العامة التي تعاني تشوهات بالغة في دول «الربيع العربي»، رغم ما تمثله هذه السياسات من أهمية بالغة خلال المراحل الانتقالية.

تأتي السياسة الأمنية في مقدمة هذه السياسات، حيث عانت ـ وتعاني ـ الدول الأربع بدرجات متفاوتة حالة الانفلات الأمني وتصاعد أعمال الإرهاب على نحو ما سبق ذكره، وهو ما يؤكد عدم أو ضعف قدرة النخب السياسية التي تولت مقاليد الأمور في مرحلة ما بعد الثورات والانتفاضات على وضع وتنفيذ سياسات أمنية فعالة تقود إلى فرض القانون والنظام، وترسيخ هيبة الدولة على النحو الذي يجعلها تحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة. وبالطبع، لا يمكن وضع وتنفيذ مثل هذه السياسات دون أن يأتي ذلك في إطار إصلاح قطاع الأمن وفق رؤية عصرية متكاملة، وهو ما لم يتحقق في أي من الدول المعنية حتى الآن. والمشكلة الكبرى هنا أن حالة الانفلات الأمني والانقسامات السياسية أثرت بشكل سلبي في السياسات العامة في مختلف القطاعات الأخرى.

وثمة سياسة عامة أخرى لا تزال غائبة عن الدول الأربع رغم أنها وثيقة الارتباط بتسهيل عبور المراحل الانتقالية، وهي سياسة أو نظام العدالة الانتقالية، الذي يشتمل على منظومة متكاملة من الآليات التي يتم من خلالها الكشف عن مختلف أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي أُرتكبت في الماضي، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتعويض الضحايا مع رد اعتبارهم، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتوفير الضمانات التي من شأنها عدم تكرار مثل تلك الانتهاكات. وبالنظر إلى دول «الربيع العربي»، يُلاحَظ أن **تونس** أصدرت قانوناً للعدالة الانتقالية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، وما زال في طور الإعداد لتنفيذه، في حين لم يصدر قانون للعدالة الانتقالية في **مصر**، بل تم الاكتفاء بإنشاء وزارة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ضمن حكومة الببلاوي. واستمرت

الوزارة دون تحديد اختصاص محدد لها حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ عندما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتنظيم الوزارة وتحديد مهماتها، وقبل أن تمارس الوزارة هذه المهمات حدث تغيير وزاري تولى بمقتضاه المهندس إبراهيم محلب الوزارة، التي تغير اسمها ليكون العدالة الانتقالية ومجلس النواب. أما في **ليبيا واليمن**، فلا مجال للحديث عن عدالة انتقالية في دولتين تشهدان صراعات ومواجهات داخلية مسلحة بين قوى مختلفة، وفي مناطق متعددة، وتعجز مؤسساتهما عن بسط سيادة الدولة على إقليمها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول: إن حاجة دول «الربيع العربي» إلى إصلاح النظام القضائي لا تقل عن حاجتها إلى إصلاح قطاع الأمن، حيث هناك الكثير من السلبيات وأوجه القصور التي يعانيها نظام القضاء في هذه الدول من حيث استقلاليته أو تسييسه أو مهنيته أو انتشار بعض مظاهر الفساد داخله. ومهما يكن من أمر، فإنه دون توفير الأمن والعدالة الناجزة يصعب تحقيق أي من الأهداف التي رفعتها ثورات وانتفاضات «الربيع العربي».

وإذا كان الفساد من أبرز العوامل التي دشنت هذه الموجة من التغيير، إلا أن هذه الدول لم تشهد خلال السنوات الثلاث الماضية وضع وتنفيذ أي سياسات أو خطط جادة لمحاصرة الفساد وتفكيك شبكاته. ففي مصر على سبيل المثال، عقد المستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات مؤتمراً صحفياً في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤ أعلن فيه عن أمور كثيرة تتعلق بحجم الفساد. وكان من بين أخطر ما ذكره هو أن الجهاز قد أحال مئات البلاغات التي تتعلق بوقائع فساد جرت في كثير من أجهزة الدولة ومؤسساتها إلى الجهات المسؤولة، متمثلة بالنائب العام وهيئة الرقابة الإدارية وجهاز الكسب غير المشروع، إلا أن هذه الجهات لم تبت الكثير منها، وقامت بحفظ بعضها، دون إبلاغ الجهاز بمبررات ذلك. ولم يختلف الوضع في بقية دول «الربيع العربي» عما حدث في مصر، بل إنه في كل من ليبيا واليمن هو أسوأ كثيراً.

ونظراً إلى أهمية البعد الاقتصادي خلال المراحل الانتقالية، يلاحظ أن السياسات الاقتصادية في دول «الربيع العربي» كانت ضحية للانقسامات السياسية، وحالة الانفلات الأمني أسوة بالسياسات العامة في المجالات الأخرى. ففي **مصر**، اتسم الأداء الاقتصادي لإدارة الرئيس مرسي بالتردي، ولم تختلف السياسة الاقتصادية في عهده كثيراً عما كان سائداً خلال العقد الأخير من حكم مبارك. وكان من المتوقع أن تقوم حكومة الببلاوي بإحداث نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا لم يتحقق على أرض الواقع، حيث استمرت تعمل تقريباً بسياسات مبارك نفسها التي

سار عليها مرسي. وكانت الحصيلة استمرار تصاعد معدلات البطالة والتضخم والفقر وعجز الموازنة، ناهيك بالزيادة المضطردة في حجم الدين الداخلي.

وبصفة عامة، يمكن فهم تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير في ضوء عدة عوامل، منها: التخبط وسوء إدارة الاقتصاد الوطني، وبخاصة في ظل حالة الضعف المؤسسي التي تعانيها البلاد، فضلاً عن استمرار الانقسامات والصراعات السياسية، وتصاعد حالة الانفلات الأمني وأعمال العنف الإرهاب، الأمر الذي ألحق أضراراً بالغة بقطاع السياحة مع ما يمثله من أهمية للاقتصاد، وأثر بالسلب في معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، كما أسهم في تعطيل وإغلاق المئات من المصانع. وقد أدى كل ذلك إلى تفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة معاناة قطاعات واسعة من المصريين. لذا، لم تنقطع الإضرابات والاحتجاجات الفئوية، وتصاعدت بشكل لافت مع بدايات عام ٢٠١٤. وقد كان ذلك من بين العوامل التي عجّلت باستقالة حكومة الببلاوي في شباط/ فبراير ٢٠١٤، وتكليف المهندس إبراهيم محلب وزير الإسكان بتشكيل الحكومة الجديدة التي أدت اليمين الدستوري في ١ آذار/ مارس.

وفي حقيقة الأمر، فإنه لولا المساعدات الاقتصادية التي حصلت عليها مصر في شكل قروض ومنح من كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت عقب ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، والتي بلغت قيمتها في نهاية عام ٢٠١٣ مبلغ ١٢ مليار دولار، لكانت الأوضاع الاقتصادية أكثر سوءاً مما هي عليه كثيراً.

وفي **ليبيا**، ورغم عائداتها النفطية الضخمة، التي مثّلت أكثر من ٧٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، لم تستطع المؤسسات الانتقالية التي خلفت نظام القذافي تبني سياسة اقتصادية رشيدة تقوم على توظيف العائدات النفطية الكبيرة في عملية إعادة الإعمار وبناء دولة حديثة. والذي حدث عملياً هو أن المنشآت والمرافق النفطية أصبحت هدفاً لميليشيات وجماعات مسلحة وقبائل وفئات اجتماعية، فقامت بمحاصرتها لممارسة الضغوط على الحكومة من أجل تنفيذ مطالب سياسية أو فئوية. وكان من أخطر الأمثلة في هذا الشأن قيام مجموعات مسلحة في تموز/ يوليو ٢٠١٣ بالسيطرة على ثلاثة موانئ لتصدير النفط في شرق ليبيا وإغلاقها، الأمر الذي ضرب الصادرات النفطية للبلاد في مقتل على نحو ما سبق ذكره. كما تسببت الفوضى الأمنية في ليبيا في ضعف الاستثمار الأجنبي، وقلة الشركات الأجنبية الراغبة بالعمل في البلاد. وفي حال استمرار هذه الأوضاع، فمن المتوقع أن تواجه ليبيا خلال المستقبل المنظور

أوضاعاً اقتصادية بالغة الخطورة، ولا سيّما مع تراجع الخدمات العامة والتنموية التي توفرها الدولة للمواطنين. يُشير إلى ذلك، أن بند المرتبات وما في حكمها بلغ ٧٢ بالمئة من موازنة العام ٢٠١٣؛ كما توقع صندوق الدولي أن تتحول إلى دولة مدينة في العام ٢٠١٧.

وجدير بالذكر أن المؤسسات الانتقالية في ليبيا لم تستطع بسبب ضعفها وافتقارها إلى الاستقرار المؤسسي طرح رؤى واستراتيجيات متكاملة لتطوير الجهاز الإداري للدولة على النحو الذي يرفع كفاءة عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها. وفي ضوء ذلك، لم يتم اتخاذ خطوات جدية على طريق تحديث البنية التشريعية الموروثة من عهد القذافي، وإعادة هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها، ناهيك باستمرار تردي حالة النظام القضائي، الأمر الذي سمح باتساع نطاق ظاهرة الإفلات من العقاب، وشجع الجماعات والميليشيات المسلحة على التصرف بالمخالفة للقانون، وأحياناً كدول داخل الدولة.

وبخصوص **اليمن**، فهو كان يعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة قبل الثورة، لكن هذه المشكلات ازدادت حدة وتفاقماً بسبب الانفلات الأمني، والصراعات المسلحة، وتكرار الهجمات على أنابيب نقل النفط في مأرب، ومحاصرة شركات نفطية في حضرموت، فضلاً عن عودة آلاف العمال اليمنيين الذين كانوا يعملون في السعودية بشكل غير شرعي. وإزاء هذا الوضع لم تستطع الحكومة تبني سياسة اقتصادية فعالة تمكنها من تحقيق التنمية أو وقف التدهور على الأقل، الأمر الذي كرس وضع اليمن من بين الدول الأكثر فقراً في المنطقة، وبات أكثر من نصف عدد السكان بحاجة إلى مساعدات عاجلة. كما يشهد اليمن أعلى معدل للبطالة في العالم العربي، حيث وصلت إلى نحو ٦٠ بالمئة في صفوف الشباب، وذلك حسبما تشير تقارير البنك الدولي. وما زاد الوضع خطورة، أن معظم الدول المانحة ترفض تقديم قروض ومنح جديدة بسبب فشل الحكومة وعدم جديتها في إصلاح نظام المالية العامة، ومحاربة الفساد، وخفض الدعم على المشتقات النفطية.

كما واجهت **تونس** متاعب اقتصادية كبيرة خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ بسبب الأزمات السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد، والتي أثرت سلباً في الاقتصاد الوطني، وبخاصة في ما يتعلق بتدني عائدات قطاع السياحة، وتراجع مستوى الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فضلاً عن سوء إدارة الاقتصاد من جانب حكومتي الجبالي والعريض، ولا سيّما بالنسبة إلى الزيادات غير المدروسة في المرتبات والدعم دون أن تكون هناك زيادة مقابلة في موارد الدولة. وقد كانت الحصيلة تواضع معدل النمو،

وتصاعد معدلات البطالة والتضخم والمديونية الخارجية وزيادة عجز الموازنة. وقد أكد رئيس الوزراء مهدي جمعة في أوائل آذار/ مارس ٢٠١٤ أن البلاد قد تواجه أوضاعاً كارثية تجعلها قريبة من حافة الإفلاس في حال عدم تنشيط الاقتصاد وزيادة الموارد المالية للدولة.

ونتيجة لكل ما سبق، فقد أثّر تصاعد موجات التضخم والغلاء في مستوى معيشة قطاع عريض من التونسيين، وبخاصة في المناطق الداخلية المهمشة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الإضرابات والاحتجاجات الفئوية، وخصوصاً مع الزيادات الضريبية التي فرضتها السلطات في أوائل عام ٢٠١٤.

سادساً: أزمة بناء الدولة الوطنية وإصلاح مؤسساتها: مخاطر التفكك والفشل

تواجه كلٌّ من ليبيا واليمن معضلة بناء الدولة الوطنية، وهي معضلة قديمة كرستها سياسات نظامي القذافي وعلي عبد الله صالح. لذلك، فإن جانباً من الصراعات الداخلية المسلحة التي تجري في البلدين يدور حول طبيعة الدولة، وهل هي موحدة بسيطة أم فدرالية (اتحادية)؟ وسبل إعادة بناء أجهزتها ومؤسساتها، وبخاصة الجيش وأجهزة الأمن.

في المقابل، تُعد كل من مصر وتونس دولاً مستقرة من حيث طبيعتها، إلا أن جل أجهزة الدولة ومؤسستها في البلدين تعاني الترهل والفساد والتآكل المؤسسي، بما يجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها بفاعلية وكفاءة. وقد تزايدت حدة هذه الظاهرة في ظل حالة الانفلات الأمني والانقسامات السياسية التي شهدتها ـ وتشهدها ـ الدولتان في مرحلة ما بعد مبارك وبن علي. وفي هذا الإطار، يركز هذا الجزء على أبرز التطورات التي شهدتها الدول الأربع بشأن بنية الدولة وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

من المعروف أن حالة الضعف والهشاشة ليست جديدة على **الدولة اليمنية،** حيث إنها وثيقة الصلة بظروف نشأتها، وطبيعة مجتمعها وما يتضمنه من تكوينات اجتماعية، ونمط العلاقات في ما بينها. وعلى خلفية ذلك، لم تكن الدولة اليمنية في يوم من الأيام قادرة على بسط سلطتها على كامل إقليمها. من هنا، برز دور كثيرٍ من التكوينات القبلية في مناطقها التي راحت تتصرف بدرجة كبيرة من الاستقلال عن مؤسسات الدولة، كما أن تأثيراتها امتدت إلى أجهزة الدولة وهيئاتها، وبخاصة في ظل سعي نظام علي عبد الله

صالح إلى اللعب على التوازنات القبلية من خلال كسب رضا وتأييد بعض القبائل على حساب قبائل أخرى.

إضافة إلى المُكون القبلي، هناك ثلاث قوى أخرى باتت تشكل تحدياً حقيقياً للدولة، وهي: الحوثيون، الذين يسيطرون على مناطق واسعة في شمال البلاد، وقوى الحراك الجنوبي، التي يطرح بعضها خيار انفصال الجنوب عن الشمال، وتنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»، الذي وجد ملاذاً آمناً له في اليمن. وفي ظل هذا الوضع المعقد الذي تتداخل فيه اعتبارات قبلية وطائفية وسياسية داخلية، فضلاً عن دور العامل الخارجي، أصبح وجود الدولة ذاته مهدداً. لذلك أصبح شكل الدولة وطبيعتها إحدى القضايا المحورية على أجندة الحوار الوطني عام ٢٠١٣.

وفي ضوء مخرجات هذا الحوار بشأن تحول اليمن إلى دولة اتحادية (فدرالية)، ألّف الرئيس عبد ربه منصور هادي لجنة تحديد الأقاليم برئاسته لدراسة هذا الملف والتوصل إلى قرار بشأنه. وقد وافقت اللجنة بالأغلبية على خيار دولة اتحادية تتكون من ستة أقاليم، أربعة في الشمال (سبأ وتهامة والجند وأزال) واثنان في الجنوب (حضرموت وعدن)، وحددت المحافظات التي تندرج في إطار كل إقليم، على أن يبقى للعاصمة صنعاء ومدينة عدن في الجنوب وضع خاص يحدده الدستور. وقد وافق الرئيس اليمني على هذا القرار في ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٤، وهو يُعد نافذاً وملزماً بموجب القرار الجمهوري الذي أُلّفت اللجنة على أساسه، وسوف يتم تضمينه بالصيغة المناسبة في الدستور الجديد المزمع إصداره خلال عام ٢٠١٤.

وبمجرد الإعلان عن هذا القرار، أعلنت قوتان أساسيتان رفضهما له، وهما: الحوثيون في الشمال، والحزب الاشتراكي اليمني وبعض قوى الحراك الجنوبي في الجنوب؛ فالحوثيون يرون أن هذه الصيغة تقسم اليمن إلى أغنياء وفقراء، حيث إن التقسيم يُدرج صعدة (معقل الحوثيين) ضمن إقليم أزال الذي يضم إلى جانب صعدة كلاً من عمران وذمار، وبالتالي لن يكون لهم منفذ على البحر عبر محافظة حجة التي أُلحقت بإقليم تهامة، كما لن يكون لهم تأثير في محافظة الجوف ذات الإمكانات النفطية، والتي أُلحقت بإقليم سبأ. أما بالنسبة إلى الجنوبيين، فقد رفض الحزب الاشتراكي الصيغة باعتبارها تتعارض مع مطلبه الرئيسي في الحوار الوطني والمتمثل بإقرار دولة اتحادية تتكون من إقليمين فقط، هما: شمال وجنوب، وأن تقسيم الجنوب إلى إقليمين سوف يخلق صراعاً داخل الجنوب. كما رفضت الصيغة بعض قوى الحراك الجنوبي التي طالبت بانفصال الجنوب عن الشمال. وإزاء هذه الانتقادات، فقد بات من

الواضح أن عملية الانتقال من صيغة الدولة الموحدة إلى صيغة الدولة الاتحادية لن يكون بالأمر اليسير وسوف تُواجهه عقبات وتحديات كبيرة، ولاسيما وأن هناك الكثير من التشريعات التي يتوجب إصدارها لاستكمال الانتقال إلى هذه الصيغة.

ورغم أن النظام الفدرالي ناجح ومستقر في كثير من دول العالم، إلا أن لهذا النجاح شروطاً ومتطلبات كثيرة، من أهمها: التوافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية والأقاليم التي يشملها الاتحاد على هذه الصيغة، ووجود إطار دستوري وقانوني يحدد سلطات وصلاحيات كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أو الأقاليم بشكل واضح ومحدد، بحيث لا يكون هناك تداخل أو تضارب بينها، فضلاً عن وضوح القواعد الخاصة بأسس وضوابط توزيع الموارد والثروات الوطنية، ومصادر تمويل الموازنة الاتحادية. وتوضح التجارب أن الفدرالية تكون محفوفة بالفشل في حال عدم وجود مؤسسات وأجهزة اتحادية قوية، وبخاصة تلك المتمثلة بالجيش وأجهزة الشرطة والأمن والقضاء الاتحادي وغيرها. وهنا مكمن الخطورة في اليمن، فالأخذ بالفدرالية دون توفير مقومات وشروط نجاحها ربما يفضي في نهاية الأمر إلى تفكك الدولة إلى كيانات شبه مستقلة تقوم على أسس جهوية ومذهبية وقبلية، وبخاصة في حال استمرار عجز السلطات في السيطرة على فوضى السلاح في البلاد.

وفي **ليبيا**، بدأت مؤسسات الدولة ـ الهشة أصلاً ـ في التفكك والتداعي خلال فترة الحرب بين قوى الثورة والقوات الموالية للقذافي. وكان انقسام الجيش الليبي وتفكك الأجهزة الأمنية هو الملمح الأبرز لذلك. وعقب إطاحة نظام القذافي، تمدد نفوذ بعض التكوينات القبلية، كما وقعت أجزاء من الدولة في قبضة كتائب وميليشيات ومجموعات مسلحة رفضت تسليم أسلحتها بعد انتهاء الحرب، وأصبحت في كثير من الأحيان في وضع أقوى من الدولة من الناحية العملية، حيث عجزت السلطات الانتقالية عن بسط سيطرة الدولة على إقليمها، وبخاصة في ظل ضعف الجيش الوليد وقوات الأمن، وانتشار أكثر من ٢٠ مليون قطعة سلاح. ومن المفارقات أن السلطات الرسمية راحت تستعين بشيوخ قبائل لتسوية المنازعات الداخلية، وببعض الكتائب والمجموعات المسلحة لضبط الأمن والسيطرة على الصراعات في بعض المناطق على نحو ما سبق ذكره.

بناءً عليه، أصبحت ليبيا تواجه كما الحال في اليمن معضلة مزدوجة، تتمثل بـ: إعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية، وبناء نظام ديمقراطي من ناحية أخرى. ومن المؤكد أن الانقسامات والصراعات القبلية والعرقية والجهوية التي تشهدها البلاد

تجعل المهمة أكثر صعوبة. من هنا، فقد أُثيرت قضية شكل الدولة وطبيعتها، فهل ستبقى ليبيا دولة بسيطة موحدة، أم ستتحول إلى دولة فدرالية كما كان الحال خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٦٣، أم سيكون مصيرها التقسيم والتفكك؟

في سياق الإشكالية التي يلخصها هذا السؤال، يمكن فهم التطورات التي شهدتها ليبيا منذ أوائل عام ٢٠١٢ بشأن إعلان الفدرالية في إقليم برقة بشكل أحادي، وذلك استناداً إلى دستور عام ١٩٥١. وقد انطوى هذا الإعلان على تحديد مؤسسات إقليم برقة المتمثلة بمكتب سياسي، وجيش سُمي «قوة دفاع برقة»، وحكومة محلية تم الإعلان عنها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. ومن اللافت هنا أن هذه التطورات قد اقترنت بقيام مجموعات مسلحة تابعة لإبراهيم الجضران رئيس المكتب السياسي لإقليم برقة بالاستيلاء على ثلاثة موانئ نفطية في الإقليم وإغلاقها منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣. وبرر القائمون بهذا العمل مسلكهم على أنه محاولة للضغط على الحكومة لإقرار الحكم الذاتي للإقليم في إطار نظام فدرالي، مع منحه نصيباً عادلاً من العائدات النفطية. لكن بغض النظر عن دوافع ومبررات إعلان الفدرالية في برقة، فإن اتخاذ هذه الخطوة من جانب واحد إنما يُبرز عمق التحدي الذي يواجه الدولة الليبية في الوقت الراهن، ولا سيّما أن بعض الأقاليم في الجنوب والغرب قد تسلك المنحى نفسه.

وبالطبع فإن الفدرالية في حد ذاتها ليست صيغة سلبية، بل هي ربما تكون الأصلح لمجتمعات تتسم بدرجة كبيرة من الانقسام والتعددية، والمهم هو أن يتم تطبيقها في سياق توافق وطني من ناحية، مع توفير مقومات نجاحها من ناحية أخرى كما سلف الذكر. وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه ليبيا حالياً، حيث إن استمرار الأوضاع الراهنة دون حلول توافقية قد يفضي في نهاية المطاف إلى تفكيك الدولة أو تقسيمها على أسس جهوية وقبلية، وبخاصة إذا ما انزلقت البلاد إلى مستنقع الحرب الأهلية في ظل فوضى السلاح، وغياب سلطة مركزية قوية، وكثرة التدخلات الخارجية.

وإذا كانت الدولة في كل من ليبيا واليمن تواجه شبح التفكك والتقسيم في حال بقاء أجهزتها ومؤسساتها ضعيفة وهشة، واستمرار الصراعات والانقسامات الداخلية الحادة دون تسويات وحلول مرضية لمختلف الأطراف، فإن مؤسسات الدولة في كل من **مصر وتونس** تواجه شبح الفشل الوظيفي، بمعنى تآكل قدرتها على أداء وظائفها بفاعلية وكفاءة. وهو فشل له جذوره وأسبابه في عهدي مبارك وبن علي، إلا أنه بدأ يتصاعد بشكل لافت بعد إطاحة النظامين، وذلك بسبب تراخي الذين تولوا مقاليد السلطة في البلدين عن طرح رؤى عملية واتخاذ خطوات جادة من أجل إصلاح أجهزة

الدولة ومؤسساتها على النحو الذي يجعلها أكثر فاعلية في التعامل مع استحقاقات ومتطلبات مرحلة ما بعد التغيير السياسي.

من هنا يمكن فهم جانب مهم من أزمة السياسات العامة في مصر وتونس، فالمؤسسات المعنية بصنع وتنفيذ هذه السياسات تعاني الضعف والترهل والبيروقراطية والفساد، فضلاً عن غياب أو ضعف التنسيق في ما بينها. لذلك لم يختلف حالها كثيراً عمّا كانت عليه من قبل، بل إن أداءها اتجه في الأغلب الأعم نحو مزيد من التراجع، وهو ما يظهر جلياً في تفاقم مشكلات الأمن والتعليم والصحة والإسكان والبطالة وغيرها، وتدني مستوى تقديم الخدمات العامة للمواطنين. كما يتجلى أيضاً في القوانين التي تصدرها السلطات المصرية والتونسية دون أن تنفذها بفاعلية وكفاءة، وهو ما يخصم من رصيد هيبتها. وهنا تبدو أهمية الإصلاح المؤسسي لأجهزة الدولة ومؤسساتها.

سابعاً: الانكشاف تجاه الخارج: الوهن الداخلي والاختراق الخارجي

تعاني دول «الربيع العربي»، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، معضلة الانكشاف تجاه الخارج، وهو ما يظهر بوضوح في مؤشرات الاختراق الخارجي لهذه الدول على نحو بات يشكل تهديداً لأمنها الوطني. ففي **مصر** شكلت الحدود الشرقية مصدراً لتهريب السلاح وتسلل الإرهابيين إلى الداخل، وذلك من خلال مئات الأنفاق التي تربط شبه جزيرة سيناء بقطاع غزة. وعقب عزل الرئيس مرسي، بدأ الجيش المصري حملة لهدم هذه الأنفاق، تزامنت مع حملة عسكرية واسعة استهدفت التنظيمات الجهادية والتكفيرية في سيناء.

ومن ناحية أخرى، شكلت الحدود الغربية لمصر مصدراً لتهديد الأمن الوطني، فتردي الأوضاع الأمنية في ليبيا، وانتشار السلاح على نطاق واسع جعلاها مصدراً لتهريب الأسلحة والمتفجرات إلى مصر، وبعضها يصل إلى الإرهابيين في سيناء حسبما تؤكد بعض التقارير.

إضافة إلى ذلك، فإن تدهور الأوضاع في جمهوريتي السودان وجنوب السودان ينطوي على تهديدات محتملة لمصر، ناهيك بالتحدي الكبير الذي يمثله استمرار إثيوبيا في تنفيذ مشروع سد النهضة بخطى ثابتة، في الوقت الذي فشلت فيه الحكومات المصرية المتعاقبة في بلورة استراتيجية وطنية للتعامل مع الملف على النحو الذي يضمن

حقوق مصر المائية. كما أن هناك العديد من مظاهر انتهاك قوانين الدولة من قبل جهات خارجية، فبُعيد ثورة ٢٥ يناير راحت محطات فضائية ومنظمات مجتمع مدني أجنبية تعمل في البلاد دون ترخيص. كما لا يمكن في هذا المقام إغفال الضغوط الأمريكية المتكررة على مصر من بوابة المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وكذلك ضغوط صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ناهيك بتدخلات بعض الأطراف العربية والإقليمية في الشؤون الداخلية لمصر.

وبخصوص **تونس**، فهي شهدت في مرحلة ما بعد بن علي حالة من الفراغ الأمني بسبب التدهور الذي لحق بقوات الشرطة والأمن. ومع تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا تزايدت بشكل ملحوظ أنشطة تهريب الأسلحة والمخدرات وبعض السلع الأخرى إلى تونس عبر الحدود بين البلدين، وحدث شيء مماثل عبر الحدود مع الجزائر ولكن بدرجة أقل. وبذلك نشأ اقتصاد غير رسمي في المناطق الحدودية يقوم على أنشطة التهريب.

زاد من خطورة الظاهرة ارتباط عمليات تهريب الأسلحة بتصاعد العمليات الإرهابية التي انخرطت فيها «جماعة أنصار الشريعة» السلفية الجهادية داخل تونس، التي استهدفت سياسيين، وأصحاب منشآت سياحية، وعناصر من الجيش والشرطة، الأمر الذي شكل تحدياً للسلطات التونسية، ودفعها إلى تصعيد المواجهة الأمنية ضد هذه الجماعة منذ منتصف عام ٢٠١٣. كما أن هناك هواجس متزايدة لدى السلطات من احتمال عودة جهاديين تونسيين من سورية وغيرها عبر الحدود مع ليبيا. كل ذلك وغيره أدى إلى تشديد الرقابة الأمنية على الحدود الشرقية.

أما **ليبيا**، ففي ظل ضعف الجيش والشرطة باتت مناطقها الحدودية خارج سيطرة الدولة من الناحية العملية، حيث تسيطر عليها كتائب مسلحة وقبائل مثل التبو والطوارق، وهي قبائل لها امتداداتها في بعض البلدان المجاورة. وبما أن هذه المناطق الحدودية عانت التهميش الاقتصادي والاجتماعي طوال فترة حكم القذافي، فقد انخرطت في أنشطة تهريب الأسلحة والمخدرات والبضائع، وبذلك نشأت قوى وشبكات مرتبطة بحالة الانفلات على الحدود. وفي ظل هذا الوضع، فإن ضبط الحدود بات يشكل تحدياً كبيراً للسلطات الانتقالية، ولا سيّما أن تحقيق هذا الهدف غير ممكن دون أن يكون هناك جيش وأجهزة أمنية قوية وقادرة على تحقيقه، ودون تبني استراتيجية تنموية يكون من شأنها معالجة المشكلات والمظالم التاريخية في المناطق الحدودية.

أما بالنسبة إلى **اليمن**، فإن مظاهر الاختراق الخارجي عديدة، منها ما تؤكده بعض التقارير من وجود دعم عسكري ومادي إيراني للحوثيين، الأمر الذي مكنهم من خوض عدة مواجهات عسكرية ضد النظام السابق منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، كما خاضوا مواجهات حادة ضد السلفيين وقبائل حاشد وبكيل بعد تغيير نظام الحكم، وحققوا نجاحات ملحوظة في هذه المواجهات. كما أن تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» له ارتباطاته الخارجية ضمن الشبكة الأوسع للقاعدة.

إضافة إلى ذلك، دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على استهداف عناصر من تنظيم القاعدة في اليمن بواسطة طائرات من دون طيار، وهو ما يُعتبر انتهاكاً للسيادة اليمنية. ولا يمكن في هذا المقام إغفال دور الأمم المتحدة في التأثير في التطورات الداخلية في اليمن في المرحلة الانتقالية. وقد تجلى ذلك في مظاهر عديدة آخرها صدور قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من الميثاق، يعاقب معرقلي عملية الانتقال السياسي في اليمن على نحو ما سبق ذكره.

خلاصة: آفاق المستقبل

يمكن النظر إلى مستقبل دول «الربيع العربي» خلال الأجلين القصير والمتوسط في ضوء النقاط الخمس التالية:

١ ـ التزامن بين معضلتي بناء الدولة الوطنية وتأسيس الديمقراطية

تواجه كل من ليبيا واليمن في وقت واحد معضلتي بناء الدولة الوطنية وتأسيس نظام ديمقراطي. ومن دون التوصل إلى مصالحات وتسويات تاريخية على قاعدة التوافق الوطني، فإن الدولتين ربما تنزلقان إلى مواجهات وحروب أهلية تكون نتيجتها التفكك والتقسيم. أما مصر وتونس فتواجهان شبح الفشل الوظيفي لأجهزة الدولة ومؤسساتها في حال عدم تبني استراتيجيات جادة للإصلاح المؤسسي. وفي جميع الحالات، فإنه من دون وجود دولة ديمقراطية قوية تحظى بالشرعية، وتفرض سيطرتها على إقليمها، وتحتكر حق الاستخدام المشروع للقوة، وتتميز مؤسساتها بالفاعلية والكفاءة في أداء وظائفها، فإنه يصعب تحقيق أهداف التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من هنا تأتي أهمية إعادة بناء أجهزة الدولة وإصلاح مؤسساتها.

٢ ـ الديمقراطية ليست مجرد إصدار دستور وإجراء انتخابات

خلال عامي ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤ تم إصدار دستور جديد في تونس، وإجراء تعديلات دستورية واسعة النطاق في مصر، ومن المتوقع إصدار دستور جديد في كل من ليبيا واليمن في عام ٢٠١٤، كما أنه من المتوقع أن تشهد الدول الأربع إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية خلال المستقبل المنظور. ومع التسليم بأهمية الدستور الديمقراطي كأحد مرتكزات الديمقراطية، والانتخابات الدورية الحرة والنزيهة كإحدى آلياتها، إلا أن مجرد إصدار دستور أو إجراء انتخابات ليس كافياً لتعزيز التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، حيث إنه من المهم في هذا السياق وضع الدستور موضع التطبيق من خلال إصدار القوانين المكملة له، وتعديل التشريعات القائمة حتى تتوافق معه، فضلاً عن تأكيد احترام الدستور في الممارسة.

وفي ضوء ذلك، بدأ كثيرون يرصدون بعض مظاهر انتهاك الدستور في مصر، وبخاصة في ما يتصل بممارسة بعض الحقوق والحريات العامة التي يكفلها للمواطنين. كما أنه من المهم نشر وترسيخ ثقافة الديمقراطية، وتعزيز شرعية الصندوق بشرعية الإنجاز. وأياً كانت نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتوقعة في الدول المعنية، فإن هناك خمسة تحديات كبرى يتوجب على الفائز في الانتخابات التعامل معها، وهي: تحدي فرض الأمن والنظام على النحو الذي يحقق هيبة الدولة وسيادة القانون، وتحدي إنعاش الاقتصاد، وتحدي تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحدي مكافحة الفساد، وتحدي تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

٣ ـ الأمن لا يكفي بمفرده لمواجهة التطرف والإرهاب

مع التسليم الكامل بأهمية دور الأمن في التصدي لقوى وجماعات التطرف والإرهاب التي تواجهها دول «الربيع العربي» بدرجات متفاوتة، إلا أنه لا يكفي بمفرده للقضاء عليها، حيث يتطلب الأمر استراتيجية متكاملة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والدينية والإعلامية والسياسية، بحيث يتم من خلالها تجفيف منابع التطرف والإرهاب على النحو الذي يحجم قدرة الجماعات المعنية على نشر فكرها، وتجنيد أعضاء جدد فيها. وهنا تأتي أهمية توجيه المزيد من الاهتمام نحو تحقيق التنمية في سيناء بمصر باعتبارها معقلاً للجماعات الجهادية والتكفيرية، ومعالجة المظالم والاختلالات التي يعانيها جنوب اليمن، حيث يتغذى عليها بدرجة أو بأخرى تنظيم

القاعدة، وتنمية المناطق الحدودية في كل من تونس وليبيا، حيث تنشط فيها جماعات السلفية الجهادية، ويتم من خلالها تهريب الأسلحة والمتفجرات.

٤ ـ الحركات والأحزاب الإسلامية سوف تظل فاعلة على الساحة السياسية والمهم هو التزامها بقواعد الديمقراطية

على الرغم من أن الضربات التي تلقتها جماعة الإخوان المسلمين في مصر سوف تضعفها إلى حد كبير، إلا أنه من غير المتصور أن تختفي الجماعة خلال الأجلين القصير والمتوسط، وذلك بحكم طبيعتها وجذورها التاريخية، ومعطيات واقعها. وبالطبع من غير المستبعد حدوث انشقاقات داخل الجماعة، وربما بروز تيار تجديدي في صفوف شبابها، بحيث يتجاوز أخطاء وخطايا الشيوخ. أما بالنسبة إلى الأحزاب والحركات الأخرى التي انخرطت في العمل السياسي في دول «الربيع العربي»، وبخاصة في مصر وتونس، فإنه يتعين عليها أن تلتزم بأسس ومبادئ الديمقراطية كاختيار نهائي وأصيل، وأن تفصل بشكل كامل بين ما هو دعوي وما هو سياسي. ومن المهم في هذا السياق، أن يتم تطبيق النصوص الدستورية التي تحظر تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية بشكل صارم، بحيث إن أي حزب سياسي قائم لا يوفق أوضاعه مع هذه النصوص يتم حله.

ولكن احترام قواعد الديمقراطية ليس قاصراً على الإسلاميين فقط، بل يجب أن يشمل جميع القوى السياسية بما في ذلك القوى والأحزاب الليبرالية التي كثيراً ما ضحت بالمبادئ الديمقراطية عندما كانت نتائج تطبيقها في غير صالحها. إن التزام جميع القوى السياسية، بأسس ومبادئ مدنية الدولة، والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة، واحترام حقوق المواطنة المتساوية للجميع، هو السبيل الوحيد لضمان الوحدة الوطنية والسلم الأهلي في بلدان «الربيع العربي» وغيرها من البلدان العربية. كما أن إصلاح قطاع الأمن والنظام القضائي يجب أن يكون في مقدمة أولويات أي سلطة تفرزها الانتخابات المتوقعة في هذه الدول.

٥ ـ الأزمات الداخلية الممتدة واحتمالات التدخل الخارجي

من غير المستبعد حدوث تدخل خارجي بشكل أو بآخر في كل من ليبيا واليمن، وبخاصة إذا اتجهت الأوضاع فيهما نحو مزيد من التدهور على النحو الذي يهدد استمرار وجود الدولة ككيان موحد، وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية التي

يمثلها اليمن بحكم موقعه الجغرافي، إذ إن انهيار الدولة اليمنية سوف يكون له تبعاته على منطقة الخليج والجزيرة العربية الغنية بالنفط، وأمن البحر الأحمر. كما أن الأمن والاستقرار في ليبيا يهم دول الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة لاعتبارات تتعلق بالنفط من ناحية، وبالتهديدات الأمنية الناتجة من انهيار الدولة فيها، وبخاصة في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، وعمليات التهريب إلى بعض الدول الأوروبية من ناحية أخرى. ولكن قبل هذا وذاك فإن انهيار الدولتين ـ لا قدر الله ـ سوف يجعل منهما ملاذين آمنين لتنظيمات التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة بكل ما يتركه ذلك من تأثيرات سلبية على الأنظمة العربية، وبخاصة المجاورة للبلدين. من هنا، فإن أمنهما واستقرارهما هما مصلحة عربية ودولية، إلى جانب كونهما مصلحة وطنية للشعبين اليمني والليبي.

الفصل الخامس

الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي
في غير بلدان الربيع العربي

تشهد البلدان العربية منذ اندلاع الحركات الاحتجاجية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ العديد من مبادرات الإصلاح السياسي، سواء لاستيعاب الحركات الاحتجاجية بالاستجابة لبعض مطالبها، أو توقّي امتدادها إليها. وقد شمِلت هذه الجهود إطلاق مبادرات للحوار الوطني، وإجراء تعديلات دستورية، وتعديل القوانين المنظمة للحريات العامة وحقوق الإنسان، وإجراء انتخابات عامة رئاسية أو نيابية أو محلية.

وقد تباينت مستويات هذه الإصلاحات اتصالاً بالواقع السياسي والاجتماعي في البلدان العربية، كما تفاوتت في جدّيتها في التفاعل مع الحركات المطلبية التي امتد نطاقها إلى معظم البلدان العربية، وكذلك جدواها في تعزيز مسار الانتقال إلى الديمقراطية فيها.

لكن أياً ما كانت النتيجة التي قد يخلص إليها تحليل وتقييم عناصر مشهد الإصلاح في البلدان العربية وتأثيرها في مسار الانتقال إلى الديمقراطية، فقد توازى معها عدد من الظواهر السلبية الخطيرة التي تعدّ في معظمها خصماً من جدوى هذه الإصلاحات، وفي مقدمتها تداعيات النزاعات المسلحة في سورية وليبيا واليمن، وإرث الاحتلال الأمريكي للعراق، وانفصال جنوب السودان، وحصاد ثلاثة عقود من الفوضى في الصومال.

يأخذ هذا الفصل في اعتباره، لقياس مدى التقدم في الإصلاحات السياسية والانتقال إلى الديمقراطية، المعايير الدولية المرعية، والجدل المثار حول مؤشرات القياس، لكنه لن يغوص في هذه التفاصيل، لسببين: **أولهما** أن المساحة المتاحة في هذا الفصل لا تسمح بهذا التفصيل، و**ثانيهما** أن معظم الإصلاحات التي تمّت لا ترقى إلى مستوى الانتقال إلى الديمقراطية، لا من حيث القيم، ولا المؤسسات، ولا الإجراءات، ومن ثم انتخب مُعدّ الفصل خمسة مؤشرات جامعة تشمل: الإصلاح الدستوري، والتقدم في المشاركة السياسية، والحقوق والحريات العامة، وسيادة حكم القانون والقضاء، والتقدم في العمليات الانتخابية، وذلك من خلال أربعة محاور، هي: تقييم الإصلاح الدستوري ومبادرات الحوار الوطني، والحريات العامة، وحكم القانون والقضاء، وتقييم الخبرة الفعلية للانتخابات.

أولاً: مبادرات الحوار الوطني: نقاش جدّي أم استيعاب رمزي؟

منذ اندلاع الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية. أطلقت النظم الحاكمة في نحو نصف البلدان العربية دعوات إلى الحوار الوطني من بينها سبعة من البلدان التي يشملها هذا الفصل، وهي: الأردن والجزائر وموريتانيا والمغرب والبحرين وفلسطين والسودان، وقد تباينت هذه الحوارات تبايناً واسعاً في سياقاتها، وآلية الدعوة إليها، مروراً بتنظيمها ومدى موضوعيتها واستجابتها لتطلعات المجتمع وجدول أعمالها، ومدى جدّية المناقشات خلالها، وانتهاءً بنتائجها وجدّية تنفيذها وآلية متابعة هذا التنفيذ.

جاءت أولى هذه المبادرات من **الأردن،** حيث بادر الملك عبد الله الثاني بتأسيس لجنة للحوار الوطني لبحث إجراء تعديلات دستورية وتشريعية، وتم توجيه الدعوة إلى الحوار من جانب الملك بخطاب تكليف رسمي، وقرر مجلس الوزراء في إثرها تشكيل اللجنة برئاسة رئيس مجلس الأعيان السيد طاهر المصري في ١٣ آذار/ مارس ٢٠١١، وضم في عضويتها ٥٢ شخصية بارزة من وجوه المجتمع، ناقشت مختلف التشريعات التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي ومراجعتها لإيجاد حياة حزبية ديمقراطية متقدمة. وخرجت اللجنة في ٢٤ أيار/ مايو من العام نفسه بوثيقة مرجعية تكون دليلاً للعملية الإصلاحية. وقد أعقب هذا الحوار إجراء تعديلات على الدستور، وإصدار عدة قوانين.

وجاء الحوار الثاني في **الجزائر**، في إثر خطاب للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجراء مشاورات تعديل الدستور ومراجعة قوانين الانتخابات والأحزاب والجمعيات وقانون الولاية وتعزيز صلاحية المجالس المنتخبة، وتشكلت هيئة للمشاورات السياسية في ٢ أيار/ مايو ٢٠١١ برئاسة عبد القادر بن صالح رئيس الغرفة العليا في البرلمان للحوار مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية حول هذه القوانين، واستغرق الحوار شهراً.

وبينما كان إطلاق حوار للإصلاح الدستوري والتشريعي في **موريتانيا** جزءاً من ترتيبات التوافق للخروج من مأزق الانقلاب الذي أجراه الرئيس ولد عبد العزيز في سياق ترتيبات دولية، وكان يرغب في التنصل منه باعتبار أنه كان إجراءً مرتبطاً بظرف معين وانتهى، فقد اضطر في سياق الحركة الاحتجاجية إلى إطلاق حوار في ١٧ أيلول/ سبتمبر٢٠١١ حول إجراء إصلاحات دستورية وقانونية، شاركت فيه ما يسمّى الأحزاب المعتدلة، وقاطعته الأحزاب التي توصف بالراديكالية، واستغرق الحوار شهراً، وأعلن في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر توصله إلى جملة من الإصلاحات، أبرزها تعديل الدستور لمنح صلاحيات أوسع لرئيس الوزراء ومنح البرلمان صلاحيات جديدة في مجال الرقابة على الحكومة تتيح له منح الثقة للحكومة أو حجبها عنها. كما شمل الاتفاق زيادة أعضاء البرلمان وحظر الترشيحات المستقلة، و«الترحال السياسي»، وإنشاء لجنة دائمة للانتخابات لتنظيمها والإشراف عليها بدلاً من وزارة الداخلية. كما شمل الاتفاق وضع قانون يجرم الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية في موريتانيا، ويحاسب منفذيها أو المدنيين المؤيدين لها أو المحرضين عليها. وقد تلا هذا الحوار، إصدار العديد من القوانين المنفذة له.

وشهدت **المملكة المغربية** مبادرتين للحوار الوطني اختصت إحداهما بإصلاح منظومة العدالة، وقد تم تنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني بهذا الشأن من جانب الملك في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٢ وتواصلت مع جميع الفاعلين في منظومة العدالة وغيرهم من أصحاب المصلحة، وقدمت مقترحات بشأن تنظيم وسير المنظومة القضائية.

واختصت الثانية بالحوار حول «المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة»، وانطلقت في شهر آذار/ مارس ٢٠١٣ بهدف ضمان مشاركة واسعة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية في استخلاص القواعد القانونية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، وصياغة مشتركة لقواعد وتدابير بخصوص تكوين الجمعيات، وصياغة ميثاق

شرف وطني للديمقراطية التشاركية، لكن أعلن عدد كبير من الجمعيات والشخصيات المرموقة مقاطعتها، واتهمت الوزير المختصّ بالتحكم في لجنة الحوار وتعيينه مسؤولاً من حزبه مقرراً عاماً لها، وإغراق تشكيل اللجنة بتمثيل القطاعات الحكومية والخبراء وعدم دعوته الجمعيات النسائية الأمازيغية، وأعقب ذلك انسحاب قوى فاعلة من لجنة الحوار في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣.

وجاء الحوار في **البحرين** بدوره في سياق جهود الدولة لمعالجة آثار المواجهات الدامية التي شهدتها البلاد في إثر تفجر احتجاجات واسعة النطاق في بداية العام ٢٠١١، والسعي إلى الوصول إلى توافقات وطنية حول المطالب الإصلاحية التي أثارتها الحركة الاحتجاجية، وقد وجه الدعوة إلى الحوار ولي العهد في ١٣ آذار/ مارس على أساس المبادئ السبعة التي سبق أن أطلقها، وأبرزها تشكيل مجلس نواب كامل الصلاحيات، وحكومة تمثل إرادة الشعب، ودوائر انتخابية عادلة، ومراجعة سياسة التجنيس، ومحاربة الفساد؛ لكن تعذّر إطلاق الحوار بسبب إعلان حالة «السلامة الوطنية» (الطوارئ) في ١٦ آذار/ مارس.

ثم جدد ولي العهد الدعوة إلى الحوار في الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١١، لكن الدعوة اقتصرت على أغلبية من الموالاة ونسبة لا تتجاوز ١٠ بالمئة من جانب الجمعيات السياسية المعارضة، وأخفقت هذه الجولة لثلاثة أسباب: **الأول** إجراء الحوار في سياق محتقن بالتفاعلات السلبية الناتجة من المواجهات، و**الثاني** أنه لم يُعَدّ له إعداداً جيداً، و**الثالث** تضخم عدد المشاركين، حيث شارك فيه أكثر من ثلاثمئة شخص.

وتجدّدت الدعوة مرة أخرى إلى الحوار في مطلع العام ٢٠١٣ من جانب الملك، وتولاّها ولي العهد وتم إطلاق مسار تحضيري لها حول جدول أعمال الحوار وتحديد المشاركين فيه.

استؤنف **الحوار الوطني الفلسطيني** من أجل تجاوز الانقسام الوطني، بعد تعثر طويل، إذ بادرت مصر بعد ثورة ٢٥ يناير إلى دفع جهود المصالحة، وعزز قوة الدفع الضغط الشعبي الفلسطيني الذي تمثَّل بتظاهرات واعتصامات تطالب بإنهاء الانقسام في منتصف آذار/ مارس ٢٠١١، وانسداد الأفق السياسي في عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وغموض مستقبل الأوضاع في سورية التي كانت تستضيف قيادات فصائل المقاومة الفلسطينية.

وقد استؤنفت جهود المصالحة في نيسان/ أبريل ٢٠١١، حيث دعت مصر وفدين من حركتي فتح وحماس عكفا على صياغة اتفاق تم توقيعه، كما دعت قادة الفصائل لمناقشته والاستماع لملاحظاتهم. وتم التوقيع النهائي للاتفاق في ٢ أيار/ مايو بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل.

تضمن الاتفاق توافقات بالنسبة إلى الانتخابات، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمسائل الأمنية، وتفعيل المجلس التشريعي، وتشكيل الحكومة ومهامها، وتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني، والإشراف على معالجة القضايا الناجمة عن حالة الانقسام، ومتابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار، ومتابعة تنفيذ اتفاق الوفاق الوطني.

وتأسيساً على هذا الاتفاق، رعت قطر جولة جديدة من المفاوضات في شباط/ فبراير ٢٠١٢، حيث جرى تقييم الخطوات التي تمت لتنفيذ اتفاق المصالحة، والعقبات التي اعترضت مساره، وأكد الجانبان ضرورة تذليلها، وتم الاتفاق على عدة خطوات تتعلق بتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل حكومة توافق وطني، واستمرار اللجان المكلفة بمشاكل المعتقلين وغيرها، وبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

لكن بقدر ما أثار الاتفاق من تفاؤل بتجاوز محنة الانقسام الوطني الفلسطيني، فلم يتم إحراز أي تقدم عام ٢٠١٣ في القضايا الرئيسية، وبعد مرور نحو ثلاثة أعوام على توقيعه، استمر كل طرف في تحميل الآخر مسؤولية هذا التعثر.

وبالنسبة إلى **السودان**، كانت الحكومة قد اتفقت مع المعارضة على بدء حوار حول إقرار دستور جديد للبلاد بعد انفصال الجنوب، لكنها لم تحرز أي تقدم في تبنّي آليات تسمح ببدء هذا الحوار، وظل الاستقطاب بين القوى السياسية التي انحازت إلى الحكومة وتلك التي أيدت المعارضة، وقد جددت الحكومة في العام ٢٠١٣ ـ على لسان نائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه ـ الدعوة إلى حوار وطني يشارك فيه جميع الأطراف، بما في ذلك المعارضة المسلحة، يقود إلى دستور جديد. وواجهت هذه الدعوة رفضاً من جانب تحالف المعارضة، ومن الحركة الشعبية لتحرير السودان (قطاع الشمال) التي اعتبرتها «خطوة تضليلية للسودانيين والمجتمع الدولي»، ودعت إلى مفاوضات مع الخرطوم بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٠٦٤ الصادر في أيار/ مايو ٢٠١٢.

لكن مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الانفصال والنزاع الداخلي المسلح، وعقب حدوث انقسام في حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وانشقاق مجموعة القيادي البارز غازي العتباني التي أسست حزباً جديداً باسم «حركة الإصلاح الآن»، طرح الرئيس السوداني مجدداً في خطاب له في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ مبادرة جديدة للحوار. ورغم غموض المبادرة التي تضمّنها الخطاب، وعدم طرح أي إجراءات لبناء الثقة بين الحكومة والمعارضة، فلم تمض أيام قليلة حتى فوجئ المراقبون بقبول المعارضة الرئيسية لها بدءاً من حزب الأمة القومي برئاسة الصادق المهدي، ثم حزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي الذي نوّه بأنه سوف يطرح شروطه للحوار من داخل الاجتماعات، في حين جدد تحالف الإجماع الوطني رفضه الدخول في حوار مع الحزب الحاكم ما لم يقبل بشروط التحالف الأربعة، وهي: إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف الحرب، والقبول بالوضع الانتقالي الكامل. وأعقب ذلك إعلان الرئيس السوداني في ٧ نيسان/ أبريل عن الإفراج عن المعتقلين السياسيين كافة الذين لم تثبت ضدهم أي تهم جنائية.

ثانياً: الإصلاح الدستوري: تغييرات شكلية أم إعادة للتوازن بين سلطات الدولة؟

أُجريت تعديلات دستورية في سبع بلدان عربية من بين تلك البلدان التي يغطيها هذا الفصل، وهي: الأردن والمغرب والإمارات وسلطنة عُمان في ٢٠١١، والبحرين وموريتانيا والصومال في ٢٠١٢، بينما استمر استعصاء استكمال التعديلات الدستورية الملزمة بموجب دستور العراق، إذ أخفق البرلمان العراقي في دورته التشريعية ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ في إجرائها.

وقد أجريت معظم هذه التعديلات الدستورية من جانب السلطة مباشرة، كما حدث في التعديلات الدستورية في الإمارات والبحرين وسلطنة عُمان، أو في كنفها، من جانب لجان غير منتخبة حتى وإن ضمت كفاءات وخبرات مهنية رفيعة، ولم تعكس بالضرورة التنوع السياسي والفكري والاجتماعي، على غرار ما حدث في الأردن والمغرب. واقتصر معظمها على مصادقة المجالس النيابية ورئيس الدولة على التعديلات دون استفتاء شعبي عليها، كما حدث في الأردن، وشارك المجتمع الدولي في إحداها بأكثر مما شارك المواطنون، على غرار ما حدث في الصومال. وبذلك افتقدت تلك الدساتير

المعايير الدولية التي تتطلب أن يتم إعداد الدستور وتعديله في سياق مشاركة مجتمعية واسعة النطاق، حتى يَشعر المواطنون أنهم يملكون الدستور فيحترمونه ويدافعون عنه.

تضمنت التعديلات الدستورية في كل من الأردن والمغرب وموريتانيا نصوصاً عززت من احترام حقوق الإنسان، وخاطبت عدداً من القضايا الإشكالية التي تؤرق المجتمعات، مثل تجريم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة واعتبارها جريمة لا تسقط بالتقادم، وعدم جواز تقييد الحرية إلا وفق أحكام القانون، ووجوب معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين بما يحفظ عليهم كرامتهم، ومنع حجزهم في غير الأماكن التي حددها القانون، وحظر تعرضهم للتعذيب أو إيذائهم بدنياً أو معنوياً، وكفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام، وعدم جواز تعطيلها إلا بأمر قضائي. وأضاف دستور موريتانيا نصاً خاصاً بتجريم الاسترقاق.

أما التعديلات الدستورية الصادرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي فلم تتضمن نصوصاً تتعلق بحقوق الإنسان، واقتصرت التعديلات التي أدخلت على دستور الإمارات على تحديد معايير اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي، واقتصرت في البحرين على صلاحيات مجلسي الشورى والنواب، وفي سلطنة عُمان على صلاحيات مجلسي الدولة والشورى وتعديل طريقة انتقال السلطة بعد شغور منصب السلطان.

وفي ما يتعلق بـ **سلطات الدولة**، فقد تضمنت التعديلات الدستورية في **الأردن** تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية، وتحصين مجلس النواب من الحلّ، وحددت قواعد منح ثقة مجلس النواب للوزارة بالأغلبية، وحظرت على الحكومة إصدار قوانين مؤقتة إلا في حالة الكوارث العامة والحرب وإعلان حالة الطوارئ والحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل بعد أن كانت إجراءً شائعاً، كما شملت قواعد إحالة الوزراء إلى النيابة العامة، واستحدثت محكمة دستورية تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة، كما استحدثت هيئة مستقلة للانتخابات، وأوكلت للقضاء النظر في صحة عضوية مجلس النواب.

لكن يُلاحظ أن هذه التعديلات كرّست السلطات الواسعة النطاق للملك وأعفته من أي مساءلة، ولم تعط الأغلبية النيابية حق تشكيل الحكومة، وحافظت على تعيين أعضاء مجلس الأعيان من جانب الملك بدلاً من انتخابهم. ورأى بعض المعارضين أن مجمل التعديلات التي أدخلت على الدستور ذات طابع شكلي.

وتضمنت التعديلات الدستورية في **البحرين** وجوب أخذ رأي مجلسي الشورى والنواب ورئيس المحكمة الدستورية قبل حل مجلس النواب بمرسوم مسبّب، وعدم جواز حل المجلس لذات السبب مرة أخرى، وبينما أبقت على تأليف مجلس الشورى من أربعين عضواً يُعيَّنون بأمر ملكي، فقد قامت بضبط شروط الترشح للمنتخبين في مجلس النواب والمعينين في مجلس الشورى. وقد عززت التعديلات من صلاحيات مجلس النواب في سحب الثقة من الحكومة بتخفيض النصاب المطلوب من أعضاء المجلس لتقرير «عدم التعاون» مع رئيس الوزراء، أي «سحب الثقة»، إلى ٢٠ عضواً بعد أن كان يتطلب ذلك ثلثي أعضاء المجلس لبحث الطلب، وجعل اختصاص بحث سحب الثقة لمجلس النواب بعد أن كان للمجلس الوطني الذي يضم المجلسين، وفي حال موافقة ثلثي مجلس النواب على سحب الثقة يرفع الأمر إلى الملك لبتّه، إما بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة، وإما بحلّ مجلس النواب.

وقد رأت المعارضة أن هذه التعديلات غير ذات قيمة جوهرية في تحقيق المطالب الديمقراطية والإصلاح، إذ إنها لم تمس جوهر السلطة التشريعية من حيث تكوينها واختصاصاتها، ولم تضع الحلول التي تفضي إلى فصل حقيقي بين السلطات، وأبقت على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.

وتضمنت تعديلات أحكام القانون الأساسي لـ **سلطنة عُمان**، الذي يعدّ بمثابة دستور البلاد، توسيعاً محدوداً لصلاحيات مجلسي الدولة والشورى، وتعديل طريقة انتقال السلطة بعد شغور منصب السلطان. وقد تضمن توسيع الصلاحيات ضرورة موافقة المجلسين مجتمعين على كل القوانين التي تصدر عن مجلس الوزراء، والحق في تعديل مشروعات القوانين قبل أن تُرفع إلى السلطان لإصدارها كقوانين نافذة. ومنحت مجلس الشورى منفرداً الحق في اقتراح القوانين، وأوجبت على السلطان دعوة مجلس الشورى إلى الانعقاد لانتخاب رئيس المجلس ونائبين له، فيما كان السلطان يعيّن من قبل رئيس مجلس الشورى بمرسوم. كذلك عهدت التعديلات إلى لجنة عليا مستقلة بمهمة تنظيم انتخابات مجلس الشورى والنظر في الطعون الانتخابية بعد أن كانت وزارة الداخلية هي الجهة المسؤولة عن ذلك. كما خوّلت التعديلات لمجلس الشورى الحق في استجواب الوزراء متى اتفق على ذلك خمسة عشر عضواً وتقدموا بطلب الاستجواب.

وألزمت التعديلات الدستورية في **المغرب** الملك بتكليف رئيس الوزراء من الحزب الذي يحوز الأغلبية في البرلمان بعد أن كان يملك صلاحية تعيين من يريده، وعززت صلاحيات رئيس الوزراء، حيث تم منحه صلاحية حل مجلس النواب تحت

شروط خاصة بما فيها استشارة الملك، وكذلك تعيين كبار المسؤولين في الوظائف الإدارية والدبلوماسية بعد موافقة الملك، وهذا ما كان يدخل في اختصاص الملك وحده قبل التعديل. كما عززت التعديلات من الصلاحيات التشريعية للبرلمان، كإصدار العفو العام بعد أن كان ذلك من صلاحيات الملك وحده، وحَصر الدستور الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط، وعدم شمولها لجرائم الحق العام. واستبعد الدستور محاكمة الوزراء أمام المحكمة العليا، وبذلك أصبح الوزراء يحاكمون مثل المواطنين العاديين طبقاً لمبدأ المساواة أمام القانون. واستحدثت التعديلات مجلساً أعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية يرئسها الملك، بعد أن كان هذا الاختصاص من صلاحيات الملك وحده.

لكن من ناحية أخرى، حافظ الدستور للملك على صلاحيات تعطيه هيمنة كاملة على الجهاز العصبي للدولة، إذ احتفظ بالسيطرة الكاملة على القوات المسلحة والسياسة الخارجية، وحق تعيين ستة أعضاء من بين اثني عشر عضواً من أعضاء المحكمة الدستورية، فضلاً عن تعيين رئيسها، وتعيين نصف أعضاء المجلس الأعلى للإعلام السمعي والبصري ورئيس المجلس، إضافة إلى رئاسة الملك لعدد من المؤسسات كمجلس الوزراء، والمجلس الأعلى للقضاء، والمجلس العلمي الأعلى، والمجلس الأعلى للأمن، بينما هو بنص الدستور «الحكم الأسمى بين مؤسسات الدولة».

وتضمّنت التعديلات التي أدخلت على دستور **موريتانيا** زيادة عدد أعضاء البرلمان من ٩٥ إلى ١٤٦ عضواً، وتحريم «الترحال السياسي» بحيث يفقد النائب عضويته إذا غادر حزبه الذي ترشح باسمه في الانتخابات. والإقرار بالتعددية الثقافية والمساواة بين الجنسين في فرص الوصول إلى الوظائف والترشح في الانتخابات، كما نصّت التعديلات على أن يتم اختيار الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية، وأن يعرض برنامجه على الحكومة للحصول على الثقة، كما أقرت بمسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وتعزيز استقلال القضاء، وتشكيل مجلس دستوري.

تضمنت التعديلات كذلك نصاً ملفتاً بتجريم الانقلابات العسكرية، ورغم أن هذا النص وتفاصيله يخاطب مشكلة الانقلابات العسكرية المتكررة التي عانتها موريتانيا، كما يتصل بمقدمات تولي الرئيس ولد عبد العزيز السلطة، فإن المعروف أن الانقلابات العسكرية تبدأ عادة بإسقاط الدستور أو تجميده أياً كان ما يتضمنه من نصوص.

وتعهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية الحراك الاجتماعي في **الجزائر** بإجراء إصلاحات دستورية، وقرر في السابع من نيسان/ أبريل ٢٠١٣ تشكيل لجنة لصياغة الدستور على أن يطرح مشروع التعديل قبل نهاية العام، والتزم بأن تستند اللجنة في عملها إلى الاقتراحات المقدمة من الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني إلى لجنة المشاورات السياسية في أيار/ مايو ٢٠١١، وأشرف رئيس الوزراء الجزائري عبد الملك سلال على تشكيل لجنة من الخبراء المكلفين بصياغة تعديل الدستور في ٨ أيار/ مايو ٢٠١٣ تتكون من خبراء قانونيين مرموقين. ومع أن إحدى عضوات اللجنة، وهي الأستاذة فوزية بن باديس، أعلنت أنها سلّمت الرئيس مقترحات التعديلات الدستورية، إلا أنه استجابة لطلب المعارضة، قام بإرجاء تعديل الدستور لما بعد انتخاب الرئاسة المقررة في نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

وفي **العراق** استمر عجز البرلمان عن إجراء التعديلات الدستورية الواجبة، بسبب غياب التوافق بين المكونات العراقية، وتشمل النقاط الخلافية التي تعرقل إتمام التعديلات الدستورية المادة (١٤٠) الخاصة بتطبيع الوضع في كركوك والمناطق المتنازع عليها، والمادة (١١٥) الخاصة بصلاحيات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم، وصلاحيات رئيس الجمهورية، وتوزيع النفط، والمادة (٤١) التي تخص قوانين الأحوال الشخصية. وتتلخص الخلافات في رفض الأكراد إجراء أي تعديلات على المادتين (١٤٠) و(١١٥)، وتمسك الشيعة بالصلاحيات المخوّلة لرئيس الوزراء ومعارضة توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية. وقد أصبح الدستور بصيغته الحالية سبباً في إثارة الخلافات بين السنّة والشيعة والأكراد بدلاً من أن يكون مرجعية قانونية ملزمة لحل المشكلات والاحتكام إليه عند حدوث الخلافات.

وفي سياق انتهاء دور الحكومة والبرلمان الانتقالي المؤقت في **الصومال** مع نهاية تموز/ يوليو ٢٠١٢ وفق خارطة طريق تم تبنيها في أيار/ مايو من نفس العام بحضور صومالي متنوع ومشاركة أفريقية عربية قوية، أصدر الصومال دستوراً جديداً، تم وضع مسودته بواسطة لجنة سميت «اللجنة الاستشارية المختصة بالشؤون الفدرالية»، تأسست في جيبوتي تزامناً مع انتخاب شيخ شريف شيخ أحمد رئيساً للحكومة الانتقالية، وجرى تعيين أعضائها بالمحاصصة المتفق عليها. وقد عبر كثير من المثقفين الصوماليين عن عدم قيام اللجنة بالتشاور إلا مع القوى الأجنبية، كما شكّكوا في شرعية قيام اللجنة الاستشارية الدولية بمهمة صياغة الدستور الذي أقرته جمعية نصف منتخبة.

يؤسس الدستور الجديد لدولة فدرالية بين مختلف أقاليم البلاد، لكنه لم يحدد أراضي الصومال، ويرى البعض أن النهج الفدرالي يشكل المدخل المناسب لإنهاء ٢٣ عاماً من الحرب، بينما يوجه البعض الآخر انتقادات واسعة إلى أتباع الفدرالية، ويراها غير ضرورية في المرحلة الانتقالية الراهنة، وأنها قد تكون وسيلة لسيطرة قوى خارجية على اكتشافات بترولية كبيرة متوقعة جنوب البلاد.

يتضمن الدستور ضمانات للحقوق الأساسية على نحو يتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما خصص حصة للنساء، وينص على بطلان أي تشريع أو قرار يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بشكل مطلق ودون تحديد، مما يجعل الضمانات الدستورية للحقوق والحريات عرضة للتضيق وفقاً للتفسيرات المتشددة التي تسود البلاد. ويتساهل الدستور بشكل كبير بخصوص منح الجنسية، على نحو يراه البعض مصدراً للخطر على هوية البلاد في ضوء التداخلات القبلية مع دول الجوار.

ثالثاً: تعديل القوانين المنظمة للحريات العامة: هل اقتربت من المعايير الدولية؟

تُعدّ الحريات العامة الركيزة الأساسية للانتقال إلى الديمقراطية، كما يُعدّ نمط تنظيمها المؤشر الرئيسي على جدّية أي إصلاح سياسي، وقد شهدت معظم البلدان التي يغطيها هذا الفصل إدخال تعديلات على معظم القوانين المنظمة لهذا المجال:

فقد شهدت **القوانين المنظمة لحرية الرأي والتعبير** تعديلات في ستة بلدان اتجه معظمها إلى التشدد والتقييد بدلاً من الإتاحة والإباحة، فأصدرت **الجزائر** قانوناً للإعلام في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ أورد نصوصاً بتنظيم النشاط الإعلامي من خلال إنشاء سلطتي ضبط مستقلتين، إحداهما خاصة بالصحافة المكتوبة، والأخرى بالصحافة السمعية والبصرية، ورغم أن القانون أنشأ مجلساً أعلى لآداب وأخلاقيات المهنة يتكون بالانتخاب، وفتح المجال السمعي والبصري للاستثمار الخاص الجزائري، وكفل حرية الإعلام الإلكتروني، فهو احتوى على ٣٢ مادة يمكن استخدامها لتقييد حرية الرأي والتعبير، وتتسم بعض مواده بالغموض، ويفرض قيوداً غير ضرورية على فرص الوصول إلى المعلومات، كما يفرض غرامات باهظة على من ينتهك أحكامه، ويسمح بإغلاق المطبوعات إذا ما صدرت إدانة بحقها بارتكاب جريمة التشهير وإهانة رؤساء الدول

أو الدبلوماسيين الأجانب، كما يضع قيوداً لا ضرورة لها على ملكية وسائل الإعلام وإدارتها لم يكن بعضها منصوصاً عليه في القانون السابق.

وأجرت **قطر** في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ أول تغيير يَطرأ على قانون الإعلام في البلاد، ورغم أن القانون يكفل إلغاء العقوبات الجنائية على مخالفة أحكامه، إلا أن أحكام المادة (٥٣) جاءت فضفاضة، حيث تَحظُر نَشر أو بَثّ معلومات من شأنها إرباك العلاقات بين قطر والدول العربية والدول الصديقة، أو من شأنها الإساءة للنظام أو إهانة الأسرة الحاكمة أو التسبب في ضرر جسيم بالمصالح الوطنية والعليا للدولة. ويَتعرض المخالفون لعقوبات مالية مغلظة تصل إلى غرامة مليون ريال قطري.

وأدخل **الأردن** تعديلات على قانون المطبوعات في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ قنّنت الرقابة والسيطرة على المواقع الإلكترونية باشتراط الحصول على ترخيص لممارسة النشاط الإلكتروني، وتسجيل كل موقع لدى إدارة حكومية، كما اشترطت أن يكون مسجل كل موقع صحفياً عاملاً ونقابياً كذلك، وإلا يتم حجب الموقع. وعجز نحو ٣٠٠ موقع عن توفيق أوضاعه مع هذه الشروط وتوقفت عن العمل.

وأصدر رئيس دولة **الإمارات** مرسوماً في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، ورغم أن غرض القانون المعلن هو توفير الحماية القانونية من الجرائم الإلكترونية، فقد تضمن عقوبات بالسجن استناداً إلى عبارات فضفاضة في حال مخالفة القواعد المنظمة لحرية الرأي والتعبير على الشبكة المعلوماتية.

وأصدرت **البحرين** المرسوم بالقانون الرقم ٥١ لسنة ٢٠١٢ بتعديل قانون العقوبات، تضمن المعاقبة بالحبس لمدة تصل إلى سنتين لمن أذاع عمداً أخباراً كاذبة من شأنها أن تحدث ضرراً بالأمن الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة أو تتضمن تحريضاً على العنف أو من شأنها أن تحرض عليه، كما أضافت التعديلات نفس العقوبة لمن نشر بإحدى الطرق العلانية محررات منسوبة كذباً إلى الغير إذا كان من شأنها إحداث اضطراب بالسلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة.

وكانت **السعودية** قد أصدرت في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ تعليمات جديدة بشأن وسائل الإعلام الإلكترونية تضمنت عدة مواد تقييدية مصاغة على نحو فضفاض تمنح وزارة الثقافة والإعلام سلطات واسعة لفرض الرقابة على وسائل الإعلام الإلكترونية، وفرض عقوبات على المدونين.

كما أصدر ملك السعودية مرسوماً في نيسان/ أبريل من نفس العام بتعديل خمس مواد من قانون المطبوعات تحظر نشر ما يخالف الشريعة الإسلامية أو الأنظمة النافذة، وما يدعو إلى الإخلال بالأمن أو النظام العام، أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية. وحظرت التعديلات المساس بقائمة طويلة من الشخصيات من بينها مفتي عام المملكة وأعضاء هيئة كبار العلماء، ورجال الدولة أو أي من موظفيها، وفرضت غرامات تصل إلى ما يوازي ١٣٣ ألف دولار أو تعليق صدور المطبوعة بصورة مؤقتة أو نهائية ومنع الكتّاب المخالفين عن الكتابة.

وفي **سلطنة عُمان،** أصدر السلطان قانوناً لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في شباط/ فبراير ٢٠١١ جرّم العديد من الأنشطة المعلوماتية، وعدل في تشرين الأول/ أكتوبر قانون الصحافة والمطبوعات لحظر النشر ـ عن طريق أي وسيلة بما في ذلك الإنترنت ـ في الموضوعات التي يُرى أنها تؤثر في سلامة الدولة أو أمنها الداخلي، أو تتعلق بأجهزتها العسكرية والأمنية، وتضمنت التعديلات عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى سنتين وغرامات مالية.

وفي مجال **حرية التنظيم الحزبي وحق تأسيس الجمعيات** اللذين يعدّان البنية التحتية لأي إصلاح سياسي أو أي توجه ديمقراطي، اقتصرت مبادرات الإصلاح على تعديل قوانين الأحزاب في ثلاثة بلدان عربية، هي: الأردن والجزائر والمغرب، وإصدار قانون جديد للجمعيات في الجزائر، بينما ظلت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحظر الأحزاب كلية باستثناء البحرين التي تسمح بها تحت مسمّى «الجمعيات السياسية»، وتضع جميعها قيوداً صارمة على حرية تكوين الجمعيات.

أصدر **الأردن** قانوناً للأحزاب السياسية في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، يضمن حق تأسيس الأحزاب والانتساب إليها على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين، وألا يقوم على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي، كما اشترط ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن ٥٠٠ شخص من سبع محافظات على ألا تقل نسبة النساء بينهم عن ١٠ بالمئة، ونسبة المؤسسين من كل محافظة عن ٥ بالمئة. ويكفل القانون دعم موازنة الدولة للأحزاب، لكنه أبقى على هيمنة الحكومة على لجنة شؤون الأحزاب بتبعيتها لوزارة الداخلية، ومنحها اختصاص النظر في طلبات تأسيس الأحزاب ومتابعة شؤونها، ولها الحق في رفض إعلان الحزب مع إبداء الأسباب، على أن يكون للمؤسسين الحق في الطعن أمام محكمة العدل العليا.

كذلك أصدرت **الجزائر** قانوناً جديداً للأحزاب في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ نص على عدم جواز تأسيس أي حزب سياسي أو ممارسة أية نشاطات مخالفة لقيم ثورة الأول من نوفمبر ١٩٥٤ والإسلام والهوية الوطنية، أو تقوم على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو ممارسة طائفية أو تمييزية، وقدم القانون تيسيرات لتأسيس الأحزاب، أبرزها أنه اعتبر عدم تلقي رد من جهة الإدارة على طلب التأسيس في غضون ستين يوماً بمثابة موافقة، ونص على الالتزام بقواعد ديمقراطية تحكم عمل الأحزاب، وضمان الشفافية في إدارة مواردها المالية. ورغم التسهيلات التي قدمها لتشكيل الأحزاب، فقد أعطى وزارة الداخلية مسؤولية النظر في طلبات تأسيسها ومتابعة مدى التزامها بالقانون، وخوّلها حق حل الأحزاب في حال مخالفتها لأحكامه، ووضع على عائق الأحزاب عبء المراجعة القضائية لإجراءات وزارة الداخلية، ولم يشكل آلية مستقلة عن الحكومة للقيام بهذه المهمة على غرار ما تفعل العديد من البلدان بتشكيل لجنة للأحزاب. وبينما يعاقب القانون مخالفة أحكامه بغرامات مالية، فإنه يحيل إلى العقوبات المماثلة في قانون مكافحة الفساد وقوانين أخرى أشد.

وأصدر **المغرب** قانوناً للأحزاب في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، يحظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جغرافي أو بالمخالفة لحقوق الإنسان أو التمييز بين المواطنين. كما اعتبر تأسيس أي حزب يمسّ بالدين الإسلامي أو النظام الملكي أو الوحدة الوطنية للمغرب باطلاً. واشترط ألا يقل عدد مؤسسي الحزب عن ٣٠٠ عضو من ثلثي جهات الدولة بحد أدنى ٥ بالمئة من كل جهة. ويقدم طلب التأسيس إلى وزارة الداخلية، وعليها التصريح بالحزب خلال ثلاثين يوماً أو الاعتراض عليه، وللحزب التظلم من قرار الاعتراض أمام القضاء. وفرض القانون التزاماً على الأحزاب بمشاركة النساء والشباب في الأجهزة القيادية بنسبة الثلث، وألا تزيد تبرعات وهبات الأفراد النقدية والعينية عن مبلغ معين لكل متبرع خلال السنة. كما قرر منح كل حزب دعماً من الدولة بواقع حصة سنوية متدرجة اتصالاً بنسبة حصوله على الأصوات، ودعماً آخر بمناسبة كل حملة انتخابية تشريعية. وقد تعرض القانون لانتقادات متعددة أبرزها أن تقسيم الدوائر لا يضمن التمثيل العادل بين المواطنين، وعدم إجراء الانتخابات تحت إشراف لجنة أو مفوضية مستقلة تكفل الحيدة.

وأصدرت **الجزائر** قانوناً جديداً للجمعيات الأهلية في ١٢ كانون الثاني/ يناير٢٠١٢ يلزم الإدارة بأن تقدم ردها على طلب تسجيل الجمعية في أجل محدد، واعتبار عدم الرد بمثابة موافقة، كما أتاح للجمعية اللجوء للقضاء إذا رُفض طلبها،

ويتطلب القانون أن تفي الجمعيات ببعض الالتزامات، ولا سيّما في نزاهة تسييرها والشفافية في إدارتها، واحترام قوانينها الأساسية، خاصة ما يتعلق منها بميدان نشاطها. وقد تعرّض هذا القانون لعدة انتقادات: أهمها أنه يعطي صلاحيات واسعة لجهة الإدارة بشأن منح الصفة القانونية للجمعيات الجديدة، إذ يتيح للسلطات على سبيل المثال رفض أي جمعية يرى أن أهدافها تتعارض مع النظام العام والآداب العامة، وهي مصطلحات فضفاضة، كما أنه يتيح للسلطات حق حل الجمعيات في حالات تلقيها تمويلاً من الخارج دون إذن مسبق، كما يقر عقوبة الحبس في حال الانخراط في جمعية غير معترف بها أو مجمّدة أو تم حلها.

كذلك استأثرت **قوانين الانتخابات** بقدر كبير من التغيير بإصدار قوانين جديدة أو إدخال تعديلات على قوانين قائمة في ستة بلدان من بين تلك التي يشملها الفصل، هي: الأردن وسلطنة عُمان والكويت وقطر والمغرب والجزائر. ورافق تعديل النظم الانتخابية إصدار قوانين بتأسيس لجان انتخابية في الأردن والجزائر والكويت وسلطنة عُمان.

شملت التعديلات في **الأردن** قانوني انتخابات البلديات في أيلول/ سبتمبر٢٠١١، ومجلس النواب في تموز/ يوليو ٢٠١٢. وقد زاد قانون البلديات من نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية من خلال نظام «الكوتا»، إذ تم رفعها من ٢٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة، وألغى مبدأ «الصوت الواحد» المثير للجدل، إذ تم منح الناخب في كل دائرة انتخابية عدداً من الأصوات يساوي عدد ممثلي تلك الدائرة في المجلس البلدي، بالإضافة إلى صوت لاختيار رئيس المجلس. وتعرض القانون لانتقادات جدّية أبرزها ترسيخه مفهوم المركزية، حيث لم يمنح المجالس البلدية صلاحيات حقيقية للقيام بواجباتها، ولم يأخذ بمبدأ الانتخاب بشكل كامل، وأبقى إدارة الانتخابات بيد السلطة التنفيذية، وأجاز تأجيل موعد الانتخابات.

وصدر قانون الانتخابات النيابية في الأول من تموز/ يوليو ٢٠١٢، وتضمن تقسيم المملكة إلى عدد من الدوائر يخصص لها ١٠٨ مقاعد، كما خصص للنساء ١٥ مقعداً. ووزع القانون حصصاً لكل فئة من فئات المجتمع، فأتاح للمسلمين ٩٦ مقعداً، وللمسيحيين ٩ مقاعد، وللشركس والشيشان ٣ مقاعد، بالإضافة إلى دائرة انتخابية عامة ترشح فيها قوائم نسبية مغلقة خصص لها ١٧ مقعداً (تمت زيادة هذا العدد إلى ٢٧ مقعداً لاحقاً)، كما خصص لكل ناخب صوتان، أحدهما للدائرة الانتخابية المحلية، والآخر للدائرة الانتخابية العامة.

وفي **سلطنة عُمان** أصدر السلطان مرسوماً بقانون في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ للمجالس البلدية يقضي بإنشاء ١١ مجلساً بلدياً في محافظات البلاد تتشكل من مسؤولي الجهات الحكومية وممثلين منتخبين للولايات التابعة لكل محافظة، وحدد فترة العضوية بأربع سنوات قابلة للتجديد، كما حدد اختصاص المجالس في تقديم الآراء والتوصيات بشأن تطوير الخدمات البلدية في حدود السياسة العامة للدولة وخطط التنمية. وأجاز القانون حل المجلس قبل انتهاء فترته بقرار من وزير الدولة المختص، على أن يتضمن قرار الحل تشكيل لجنة تتولى اختصاصات المجلس لفترة ستة أشهر أو لحين انتخاب مجلس جديد أيهما أقرب.

وعدل أمير **الكويت** في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ قانون الانتخابات بهدف معالجة آلية التصويت، وجاء التعديل في غياب مجلس الأمة الذي تم حله بناء على حكم من المحكمة الدستورية. وخفض التعديل عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الاقتراع لصالحهم من أربعة مرشحين إلى مرشح واحد في الدائرة الانتخابية[١]، بعد أن كان نظام التصويت السابق يعطي للناخب حق الإدلاء بأربعة أصوات لها نفس الوزن، وهو ما كان يتيح للمرشحين دعوة أنصارهم للإدلاء بأصواتهم الإضافية لحلفائهم. وقد رفضت المعارضة هذه التعديلات وقاطعت الانتخابات في كانون الأول/ ديسمبر، معتبرة أنها سوف تؤثر في نتيجة الانتخابات، وأنه لا توجد ضرورة لإصدار هذه التعديلات في غياب البرلمان. وتمت الانتخابات وفقاً لهذا القانون الذي أقره مجلس الأمة الجديد في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

وأصدرت **قطر** تعديلًا لقانون تنظيم المجلس البلدي في ٢٠١١، وبينما أبقى القانون على تشكيل المجلس من ٢٩ عضواً يمثلون المدن والقرى والمناطق المختلفة، وذلك عن طريق الانتخاب المباشر من جانب المواطنين، فقد رفع سن الترشُّح من ٢٥ إلى ٣٠ عاماً، كما اشترط في من يرشح نفسه لعضوية المجلس أن تكون جنسيته قطرية، أو من مكتسبي الجنسية القطرية لآباء من مواليد قطر، وهو ما اعتبره منتقدو القانون إخلالاً بمبدأ المساواة.

ورغم أن التعديل تضمن حق المجلس في التعبير عن آرائه في شكل توصيات وقرارات دون اعتمادها من الوزير المختص، إلا أنه لم يلزم الوزير بتنفيذها، وأعطاه الحق في اتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها، وله حق الاعتراض عليها وإعادتها إلى المجلس،

---

(١) الكويت مقسمة إلى خمس دوائر مع عشرة نواب لكل دائرة.

فإذا أصّر المجلس على قراراته أو توصياته عرض الوزير الأمر على مجلس الوزراء لحسم الخلاف.

وعدل **المغرب** قانون انتخابات مجلس النواب في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وحدد عدد أعضاء المجلس بـ ٣٩٥ عضواً ينتخبون وفقاً لنظام القوائم وقواعد التمثيل النسبي، منهم ٣٠٥ أعضاء على مستوى الدوائر المحلية، و٩٠ عضواً على المستوى الوطني لضمان تمثيل المرأة والشباب، فاشترط القانون أن تضم قوائم الترشيحات في دوائر المستوى الوطني ستين سيدة، وثلاثين مرشحاً لا يزيد سنّهم عن أربعين عاماً. وحظر القانون ترشح القضاة، ومديري المؤسسات العمومية، والشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٣٠ بالمئة من أسهمها، وكبار موظفي الإدارات المحلية، كما حظر الجمع بين عضوية المجلس وعضوية الوزارة أو العمل بأجر لدى دولة أجنبية أو منظمة دولية حكومية أو غير حكومية. وقضى القانون بإسقاط عضوية النائب إذا لم يودع إقراراً بمصروفات حملته الانتخابية.

وقد واجه القانون انتقادات تتمثل بمعايير تقسيم الدوائر، وعدم التناسب بين عدد الناخبين المقيدين في كل دائرة وعدد المقاعد المخصصة لها، وعدم إجراء الانتخابات تحت إشراف لجنة أو مفوضية مستقلة لتلافي التشكيك الذي تتعرض له الهيئات الحكومية التي تدير الانتخابات، وضرورة تمكين الأحزاب والمرشحين من مراجعة سجلات الناخبين وتدقيقها.

وأصدرت **الجزائر** قانوناً جديداً للانتخابات في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، ينص على إجراء الانتخابات تحت الإشراف التام للقضاة، ومراقبة ممثلي الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة المشاركة في الانتخابات. وخفض القانون سن الترشح لعضوية مجلس الأمة، كما قلص عدد التوقيعات المطلوب جمعها من طرف المرشحين لرئاسة الجمهورية، وتضمن عقوبات على كل من يمس بشفافية الانتخابات ومصداقيتها وحسن سيرها.

كذلك أصدرت الجزائر قانوناً آخر في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ يتعلق بزيادة تمثيل المرأة في المجالس النيابية بنسبة تتراوح بين ٢٠ بالمئة و٥٠ بالمئة بالنسبة إلى انتخابات مجلس النواب، وبين ٣٠ بالمئة و٣٥ بالمئة بالنسبة إلى انتخابات المجالس الشعبية في الولايات، و٣٠ بالمئة بالنسبة إلى انتخابات المجالس البلدية، وقصر الحصة الأخيرة على بلديات عواصم الولايات، وتلك التي يزيد عدد سكانها على ٢٠ ألف

نسمة. وقد تعرض هذا القانون للنقد كونه يمس بمبدأ المساواة المنصوص عليها في الدستور، لأنه يميز بين النساء الجزائريات على أساس الانتماء إلى مناطق جغرافية مختلفة.

رابعاً: استقلال القضاء وحكم القانون

الأصل في النظام الديمقراطي أن تكون قواعد القانون عامة ومجردة تشرعها مجالس نيابية منتخبة، وتنفذ أحكامها هيئات الدولة، ويراقب تنفيذها قضاء مستقل. وعندما نقارن هذا الأصل العام بالواقع العربي، نجد أن كثيراً من عناصره لا يوجد في كثير من البلدان العربية التي يشملها هذا الفصل. فبعض المجالس النيابية العربية يتم اختيارها بالتعيين، وليس بالانتخاب، وبعضها لا يملك حق التشريع والرقابة، ومعظم القوانين العربية تصدر بناء على اقتراحات من السلطة التنفيذية، ولا تكاد تسهم مقترحات النواب بإصدار قوانين في أي دور في عملية التشريع، وبعض التشريعات يصدر بمراسيم في غياب المجالس النيابية، وتُعرض على المجالس لإقرارها دون مناقشة مع أن أغلبها يصدر في ظروف لا تقتضي الضرورة أو الاستعجال، ثم هناك التشريعات الاستثنائية التي تحجب الضمانات الواردة في الدستور والقانون.

يضاف إلى ذلك التلاعب في إصدار القوانين، حيث لا تُنشر أحياناً في الجريدة الرسمية لسنوات عديدة، أو تصدر في عدد تُطبع منه نسخة واحدة يأخذ رقماً مكرّراً لاستكمال إجراءات الشكل الذي نص عليه القانون دون الوفاء بجوهر عملية النشر.

وثمة ظاهرة أخرى تطبع القوانين في الوطن العربي، وهي كثرة التشريعات، وعدم تمحيصها بالقدر الكافي، مما يؤدي إلى تداخلها من ناحية أو تناقضها مع بعضها البعض من ناحية أخرى، وهو ما يحول في كثير من الأحيان دون معرفة القضاة بالقوانين المتعددة التي تحكم موضوعاً من الموضوعات.

هذا فضلاً عن تعدد مرجعية هذه القوانين، فبعضها يصدر عن مرجعيات دينية، وبعضها الآخر يصدر عن مرجعيات وضعية، وفي الأولى تتعدد المذاهب، وفي الثانية تتعدد المصادر. وفي معظم الأحيان لا تعتد التشريعات بالمعايير الدولية التي صادقت عليها البلدان العربية. وأحياناً تُستخدم الأعراف والتقاليد بديلاً من القوانين.

وتنتج هذه الظواهر لوحة فسيفسائية من القوانين تفضي إلى ثغرات جسيمة عموماً، خاصة في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن بين القوانين ذات

الصلة، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بقوانين الجنسية التي تُقصي فئات بكاملها من حق المواطنة التي تمثل «ظاهرة البدون»، أي عديمي الجنسية في بلدان الخليج، أبرز تجلياتها، وقوانين العمل التي تحرم فئات معينة من حماية القانون، كما تُخضع العاملين الوافدين والأجانب لسيطرة نظام الكفيل، الذي يسلبهم الحماية القانونية التي توفرها قوانين العمل، ومنها قوانين الملكية وغيرها.

ولا يعني توافر قدر مناسب من العناصر اللازمة لمشروعية إصدار القوانين، أن تكون هذه القوانين مُطبقة بشكل سليم، إذ تنتقص بلدان عربية كثيرة من استقلالية السلطة القضائية أو الوصول إلى العدالة، ويعوز القضاء القدرة اللازمة على تنفيذ أحكام القانون، وتكتظ المحاكم بالقضايا على نحو يتعذر معه تطبيق مفهوم العدالة الناجزة. كما يحدّ من الوصول إلى التقاضي نقص الوعي بالقانون، وكذلك رسوم التقاضي، وتكلفة عملية اللجوء إليه.

فضلاً عن ذلك، تتغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية في معظم البلدان العربية التي يدرسها هذا الفصل. ويرد في هذا المجال العناصر الاستثنائية التي تحجب مفهوم القاضي الطبيعي بغرس أشكال من القضاء الاستثنائي في نظام العدالة تحمل أسماء متعددة، مثل محكمة أمن الدولة في الأردن التي يهيمن على تشكيلها قضاة عسكريون، وقد قرر رئيس الوزراء في ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣ إعادة تشكيلها من ١١ قاضياً عسكرياً، و٦ قضاة مدنيين برئاسة قاض عسكري؛ ومحكمة السلامة الوطنية في البحرين التي أُنشِئت خلال فترة سريان حالة الطوارئ، وأُحيل إليها مئات من الناشطين السياسيين والحقوقيين على صلة بالاحتجاجات التي شهدتها البلاد في شباط/ فبراير ٢٠١١؛ والمحكمة الجنائية المتخصصة في السعودية التي تشكلت عام ٢٠٠٨ لمحاكمة المشتبه فيهم في قضايا الإرهاب بعد أن ظل آلاف من المحتجزين في سجون الشرطة سنوات عديدة دون أن توجه إليهم أي تهم أو تتم إحالتهم إلى المحاكمة أو يُطلق سراحهم، ولا يتوافر لهذه المحكمة نظام أساسي أو قانون يحدد صلاحياتها، ويتم اختيار قضاتها بشكل فردي ليلتحقوا بلجنة قضاة المحكمة. ونتيجة للحراك الجماعي الذي تشهده المملكة، فقد تم التوسع في توظيف هذه المحكمة في محاكمة معارضين سلميين ونشطاء وحقوقيين ودعاة إصلاح.

ورغم أن الجزائر ألغت حالة الطوارئ في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، وذلك في أعقاب تزايد الاحتجاجات الشعبية، فقد رافق هذا الإلغاء اعتماد نصوص تشريعية

وتنظيمية تقضي بإمكان وضع المتهمين قيد الإقامة الجبرية لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد مرتين، وإن كان قد أُحيط هذا الإجراء ببعض الضمانات لصالح المتهمين، كما تم اعتماد نصوص تتعلق بمشاركة الجيش في مهام الحفاظ على النظام العام خارج حالات الطوارئ، وبتدخله في مكافحة الإرهاب والتحريض.

خامساً: نزاهة الانتخابات الرئاسية والنيابية والبلدية

شهدت البلدان التي يغطيها هذا الفصل عدداً من الانتخابات الرئاسية والنيابية والبلدية، وشملت هذه الانتخابات في المشرق العربي: الأردن، والعراق، ولبنان، وفلسطين؛ وفي الخليج العربي: الإمارات، والكويت، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان، والسعودية؛ وفي المغرب العربي: الجزائر وموريتانيا، إضافة إلي جيبوتي، وذلك على النحو التالي:

١ ـ المشرق العربي

في **فلسطين** أقر مجلس الوزراء في رام الله في أواخر أيار/ مايو ٢٠١٢ إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر، وجرى تكليف لجنة الانتخابات المركزية باتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد الانتخابات، غير أنه عاد وأصدر قراراً في ٢٤ تموز/ يوليو بإلغاء الانتخابات في قطاع غزة بعد إعلان حركة حماس في ٢ تموز/ يوليو تعليق عملية تسجيل الناخبين.

هكذا أجريت انتخابات المجالس البلدية في الضفة الغربية فقط، وقاطعتها حماس، ومثّل ذلك انتكاسة لجهود المصالحة الوطنية والتفاهمات التي توصل إليها الطرفان في نهاية عام ٢٠١١، التي تضمنت إجراء انتخابات عامة وتشريعية في غضون النصف الأول من عام ٢٠١٢.

أجريت انتخابات مجلس النواب في **الأردن** في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ في ظل مقاطعة الحركة الإسلامية ـ وأبرزها حزب جبهة العمل الإسلامي، الجناح السياسي للإخوان المسلمين ـ احتجاجاً على تنظيمها في ظل «قانون الصوت الواحد» لعدم تحقيقه مبدأ المساواة في ثقل الصوت الانتخابي. وبلغت نسبة المسجلين في جداول الناخبين النهائية ٦٣,٧ بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع، كما بلغ عدد المرشحين إلى عضوية المجلس ١٥٢٨ مرشحاً، من بينهم ٦٩٩ مرشحاً لخوض الانتخابات على

مستوى الدوائر المحلية (الفردية)، و٨٦٩ مرشحاً، من بينهم ٢٠٣ مرشحات نساء، على مستوى القوائم الوطنية التي بلغ عددها ٦١ قائمة للتنافس على ١٥٠ مقعداً لمجلس النواب.

وقد أثار الفريق الوطني لمراقبة الانتخابات عدة انتقادات، أبرزها الاستخدام غير المشروع للمال في العملية الانتخابية، وانتهاك قواعد الدعاية الانتخابية، وعدم التزام عدد من المرشحين بتقديم الإفصاح المالي الذي يتضمن مصادر التمويل وأوجه الإنفاق على الحملات الانتخابية. كما رصد تعدّي بعض المرشحين على منافسيهم ومقارهم الانتخابية، ووقوع حالات عنف في عدد من الدوائر؛ وكذلك عدم الالتزام بسرية التصويت، وعدم حيادية بعض رؤساء اللجان، ومحاولة بعض مندوبي المرشحين التأثير في إرادة الناخبين داخل غرف الاقتراع، وعدم توافر الخصوصية المناسبة للناخب أثناء قيامه بعملية التصويت، وعدم تمكن عدد من المواطنين من ممارسة حقهم الانتخابي بسبب عدم وجود أسمائهم في السجلات الانتخابية.

وقد أعلنت الهيئة المستقلة للانتخابات أن نسبة المشاركة في الاقتراع بلغت ٦٩,٦٥ بالمئة، كما أعلنت فوز شخصيات موالية للنظام، وأغلبها شخصيات عشائرية ورجال أعمال. وبلغ عدد الأعضاء الجدد ١١٠ نواب، إضافة إلى أربعين نائباً سابقاً. واقتصر التمثيل الحزبي على ٩ نواب حزبيين، بينما فازت النساء بثلاثة مقاعد تنافسية (على مستوى الدوائر الفردية)، إضافة إلى المقاعد المخصصة للنساء، وعددها ١٥ مقعداً، أي بنسبة ١٢ بالمئة من مقاعد المجالس.

أثار إعلان نتائج الانتخابات موجة من الاحتجاجات وأعمال العنف وسط اتهامات بالتزوير امتدت إلى محافظات الكرك ومعان وإربد والمفرق والبلقاء، وشملت أعمال العنف إحراق عدد من المؤسسات والدوائر الرسمية وممتلكات خاصة. وشكّكت المعارضة في أرقام نسبة المشاركة، وذكرت أنها كانت أقل من ٢٥ بالمئة.

وذكرت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أن الإجراءات كانت نزيهة بوجه عام، إلا أنها انتقدت ما سمته القصور الخطير في الإطار القانوني للنظام الانتخابي. ورصدت في تقريرها عمليات استخدام للمال السياسي ومحاولات تزوير وشراء أصوات، وهي تلقت شكاوى من مراقبين محليين بعدم اتخاذ إجراءات بحق مرشحين قاموا بهذه الأعمال.

وأجرى **العراق** في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ انتخابات مجالس المحافظات التي تعدّ ثالث انتخابات لهذه المجالس منذ الغزو الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣، وأول انتخابات منذ الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١.

أجريت الانتخابات في ١٢ محافظة من أصل ١٨، بينما تأجلت في الأخرى لدواع أمنية، وتنافس فيها ٨٣٠٢ مرشّح، من بينهم ٢٢٠٥ سيدات، لشغل ٣٧٨ مقعداً من أصل ٤٤٧ مقعداً، منها ١١٦ للنساء، وتسعة للمكونات المسيحية والأيزيدية والشبك والكرك؛ ومثّل المرشحون ٢٦٥ كياناً سياسياً و٥٠ ائتلافاً. راقب الانتخابات آلاف من المراقبين المحليين، وأكثر من ٢٧٠ مراقباً دولياً؛ وبلغت نسبة المشاركة في التصويت وفقاً للمفوضة العليا المستقلة للانتخابات ٥١ بالمئة.

كانت أبرز القوائم والائتلافات التي خاضت الانتخابات قائمة رئيس الحكومة نوري المالكي، التي تضم «ائتلاف دولة القانون»، وقائمة «الأحرار» المقربة من مقتدى الصدر، وقائمة «المواطن» بزعامة عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي، وقائمة «متحدون» التي تمثل ائتلاف الكتل السنّية برئاسة أسامة النجيفي، ورافع العيساوي، والحزب الإسلامي العراقي؛ فضلاً عن قوى أخرى محلية في عدة محافظات منها القائمة العراقية الوطنية الموحدة برئاسة إياد علاوي رئيس الوزراء الأسبق.

أُجريت الانتخابات في ظل تصاعد ملحوظ لأعمال العنف، حيث قتل نحو مئة شخص على مدار الأيام العشرة السابقة على الانتخابات، وتم اغتيال أكثر من ١٥ مرشحاً من قوائم مختلفة أثناء الحملات الانتخابية، كان النصيب الأكبر منها لمرشحي القائمة العراقية، ورافق الانتخابات تصاعد التظاهرات المناوئة لرئيس الوزراء المالكي المستمرة منذ عدة أشهر، بما في ذلك إعلان العصيان المدني في بعض المحافظات في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣. وقد تقدمت قائمة «دولة القانون» في أغلب المحافظات، ومن ضمنها بغداد، وتنافس معها قائمتا الأحرار والمواطن في المحافظات الجنوبية والوسطى، بينما تقدمت هاتان القائمتان في محافظتي صلاح الدين وبعقوبة وبعض مناطق بغداد.

وقد استكمِلت الانتخابات في ٢٠ حزيران/ يونيو بإجراء انتخابات محافظتي الأنبار ونينوى، وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية في ٢٦ حزيران/ يونيو، منوّهة بأن نسبة المشاركة في الاقتراع في المحافظتين بلغت ٥٦ بالمئة. وجاءت قائمة «متحدون» في المركز الأول في الأنبار حاصدة ثمانية مقاعد، وتلاها

ائتلاف «عابرون» برئاسة قاسم الفهداوي بخمسة مقاعد، ثم ائتلاف «العراقية العربية» برئاسة صالح المطلك بأربعة مقاعد، بينما حصل كل من ائتلاف «القائمة العراقية الوطنية» الموحد برئاسة علاوي وقائمة «الأنبار الوطني» على ثلاثة مقاعد، وكل من «ائتلاف التعاون الوطني»، و«مشروع الإرادة الشعبية»، و«تجمع أزهار العراق» على مقعدين، وحصل كل من قائمة عامرون وكتلة صناديد العراق على مقعد واحد.

تصدرت القوائم الفائزة في محافظة نينوى قائمة التآخي والتعايش الكردية بحصولها على ١١ مقعداً من أصل ٣٩ مقعداً، تلتها قائمة «متحدون» بثمانية مقاعد، بينما حصل كل من ائتلاف الوفاء لنينوى على أربعة مقاعد، وكل من ائتلاف نينوى الموحدة وتجمع البناء والعدالة على ثلاثة مقاعد، وأخيراً ائتلاف العراقية الوطنية الموحد على مقعدين؛ في حين حصل كل من ائتلاف نخوة نينوى وتحالف نينوى الوطني وتجمع عشائر أم الربيعين وائتلاف الجماهير العراقية وقائمة عراق الخير والعطاء على مقعد واحد، وتوزعت مقاعد الأقليات الثلاث بالتساوي بين مجلس أحرار الشبك والحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم والتجمع الكلداني ـ السرياني ـ الآشوري.

وفي نهاية نيسان/ أبريل ٢٠١٤، أجريت الانتخابات التشريعية. وحتى أول أيار/ مايو لم تكن نتائجها قد أعلنت. ويمكن التعرف إلى مزيد من الخلفيات السياسية والاجتماعية لهذه الانتخابات بالرجوع إلى الفصل التاسع من هذا الكتاب الخاص بالعراق (ص٣٤٩).

وفي لبنان، بدأ مجلس النواب في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤ إجراءات انتخاب الرئيس الجديد للدولة، وذلك وفقاً للدستور الذي ينص على انتخاب الرئيس قبل شهر من انتهاء ولاية الرئيس القائم بالحكم. وتقدم للترشح إلى منصب الرئيس كلٌّ من سمير جعجع رئيس حزب القوات اللبنانية مرشحاً من قوى ١٤ آذار، والنائب هنري حلو مرشح جبهة النضال الوطني والمستقلين. وأسفرت الجولة الأولى عن حصول جعجع على ٤٨ صوتاً بينما حصل حلو على ١٦ صوتاً، في حين اقترع ٥٢ نائباً بأوراق بيض، واختار أحد النواب الرئيس الأسبق أمين الجميل رغم عدم إعلان ترشحه إضافة إلى اعتبار ٧ أصوات باطلة. وهكذا، لم يحصل أي من المرشحين على النصاب اللازم من عدد الأصوات، وذلك بسبب الخلافات والانقسامات بين القوى السياسية اللبنانية. ونتيجة لذلك، أرجأ رئيس المجلس نبيه بري جلسة انتخاب الرئيس إلى ٧ آيار/ مايو.

٢ ـ الخليج العربي

شهدت **الإمارات** انتخابات التجديد النصفي لعضوية المجلس الوطني الاتحادي في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وهي الثانية بعد إجراء أول انتخابات عام ٢٠٠٦، وقد أجريت الانتخابات في سياق محلي وإقليمي مغاير، حيث شهدت الإمارات في ٨ آذار/ مارس ٢٠١١ مطالبات من أكاديميين وباحثين وإعلاميين دعت إلى إجراء انتخابات لجميع أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر، وتعزيز صلاحيات المجلس في التشريع والرقابة.

بلغ عدد الهيئة الناخبة ١٢٩٢٧٤ ناخباً ينتخبون ٢٠ عضواً يمثلون أعضاء المجلس الوطني، وبلغ عدد المرشحين ٤٥٠ مرشحاً، وشارك في التصويت ٣٦ ألف ناخب، أي ما نسبته ٢٨ بالمئة من الناخبين. أسفرت النتائج عن اكتساح العناصر القبلية وعدم نجاح أي سيدة على الرغم من ارتفاع عدد المرشحات. وفسر البعض انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية بعدم اقتناع الناخبين بسير العملية الانتخابية وببعض المرشحين.

وفي **البحرين** أجريت انتخابات تكميلية على المقاعد الشاغرة في مجلس النواب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ بسبب استقالة عدد من الأعضاء، وقاطعت جمعية الوفاق هذه الانتخابات، وهو ما فاقم من صعوبة التوصل إلى توافق سياسي ومجتمعي.

وأجرت **قطر** انتخابات المجلس البلدي في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١١ تحت إشراف وزارة الداخلية لانتخاب ٢٩ عضواً في المجلس. بلغ عدد المرشحين ١٠٢، من بينهم أربع نساء، واستبعدت وزارة الداخلية سبعة من المرشحين من دون إبداء أسباب. وفاز في الانتخابات ٢٧ مرشحاً، من بينهم امرأة واحدة أعيد انتخابها من الدورة السابقة، إضافة إلى فوز مرشحتين بالتزكية.

وبالرغم من إعلان أمير قطر إجراء انتخابات مجلس الشورى في النصف الثاني من العام ٢٠١٣، إلا أنه لم يصدر القانون الخاص بقواعد وشروط وإجراءات الترشح ونظام الانتخاب، وبذلك تأجلت هذه الانتخابات من الناحية العملية دون إعلان.

وأجريت انتخابات مجلس الشورى في **سلطنة عُمان** في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وتنافس على مقاعد المجلس التي يبلغ عددها ٨٤ مقعداً ١١٣٣ مرشحاً، بينهم ٧٧ امرأة. استخدمت الدولة التصويت الإلكتروني، وشهدت ماجريات

الانتخابات بعض المشاكل المتعلقة بتقنيات التصويت، فسرها رئيس اللجنة المنظمة للانتخابات ـ وهو وكيل وزارة الداخلية ـ بأنها لم تكن ناتجة من الإجراءات واللوائح، وإنما بسبب عدم استكمال الناخبين للإجراءات الواجب اتباعها في التسجيل، وأوضح أنه تم حل الكثير من هذه المشاكل، وتمكن الناخبون من التصويت.

كما أجريت في سلطنة عُمان في٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ أول انتخابات بلدية تشهدها البلاد عبر الاقتراع المباشر، وبلغ عدد الناخبين المسجلين ٥٤٦ ألف ناخب، وقد استخدم النظام الإلكتروني للتصويت الذي سبق استخدامه في انتخابات مجلس الشورى. ورفضت اللجنة الانتخابية الأوراق المقدمة من ٥٠ مرشحاً لأسباب أمنية لم توضحها، وتنافس على مقاعد المجالس البلدية، البالغ عددها ١٩٢ مقعداً، ١٤٧٥ مرشحاً، بينهم ٤٦ امرأة، وبلغت نسبة المشاركة، بحسب المصادر الرسمية، ٥٠,٢ بالمئة من بين إجمالي المسجلين في النظام الإلكتروني للتصويت.

وأجريت في **السعودية** في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ الانتخابات البلدية التي كانت مقررة في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. وكانت السلطات وقتها قد بررت هذا التأخير بسبب الحاجة إلى توسيع الهيئة الناخبة، واحتمال الموافقة على إعطاء المرأة الحق في التصويت. وعندما تمت الدعوة إلى الانتخابات دون تحقيق ذلك، نظمت السيدات احتجاجات، وتحدّيْن الإجراءات التمييزية بالتقدم إلى الترشح. وقد وعد العاهل السعودي في حديث له في مجلس الشورى بالسماح بمشاركة النساء في انتخابات المجالس البلدية في عام ٢٠١٥.

زاد عدد المجالس البلدية في هذه الانتخابات إلى ٢٨٥ مجلساً بعد أن كان ١٧٩ في انتخابات عام ٢٠٠٥. وتنافس في الانتخابات التي أُجريت تحت إشراف اللجنة العامة للانتخابات ٥٣٢٤ مرشحاً لشغل ١٠٥٦ مقعداً. وقد أعلنت اللجنة أن نسبة المشاركة بلغت ٣٩ بالمئة من إجمالي الناخبين، موضحةً أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم بلغ ٤٣٢٥٥٩ ناخباً من أصل مليون و ٨٣٦٨٦ ناخباً لهم حق التصويت، وراقب العملية الانتخابية فريق من المحامين والمهندسين السعوديين تم اعتمادهم من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية، في حين امتنعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن المشاركة في المراقبة.

ولا تمثل هذه الانتخابات علامة مبشّرة في إعمال الحق في المشاركة في المملكة، **أولاً** بسبب طبيعة المهام المُوكلة إلى هذه المجالس، التي كانت أحد الأسباب الرئيسية

في تدني نسبة المشاركة، و**ثانياً** استمرار التمييز ضد المرأة بحرمانها حق المشاركة، وإرجاء هذه المشاركة إلى آجال بعيدة، و**ثالثاً** قصر الانتخابات على نصف عدد أعضاء المجالس البلدية، وإبقاء هيمنة الحكومة عليها بتعيين النصف الآخر.

وفي **الكويت**، وبعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الأمة الرابع عشر في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، أجريت انتخابات المجلس الجديد في تموز/ يوليو، وبلغت نسبة المشاركة ٥١,٩ بالمئة من إجمالي عدد الناخبين. وشارك في الانتخابات ٣١١ مرشحاً من بينهم ٨ نساء، وهو العدد الأقل في تاريخ مشاركة النساء في الحياة السياسية منذ تمتعها بهذا الحق في أيار/ مايو ٢٠٠٥. ومن بين نواب المجلس الخمسين، شهدت الانتخابات دخول ١٨ عضواً جديداً لأول مرة، و٣٢ نائباً سابقاً، منهم ١٠ نواب يعودون إلى المجلس بعد غياب طويل عن آخر مجلسين، وامرأتان.

٣ ـ المغرب العربي

شهدت **الجزائر** انتخابات تشريعية في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢، شارك فيها ٤٤ حزباً، و١٨٦ قائمة مستقلة، وتنافس على مقاعد البرلمان ٢٥٨٠٠ مُرشّح، أي ضعفا عدد المرشحين في انتخابات ٢٠١٠، وتمت العملية الانتخابية بمراقبة أكثر من ٥٠٠ مراقب دولي وأفريقي وعربي.

وشارك في الانتخابات تحالف الائتلاف الحاكم في مواجهة أحزاب المعارضة الإسلامية والأحزاب التقليدية واليسارية. وبلغت نسبة المقترعين ٤٣,١٤ بالمئة، منها ١٨ بالمئة أصوات باطلة (١,٧ مليون صوت). وعلق بعض المعارضين على هذه النسبة العالية من الأصوات الباطلة بأنها تعبير عن عدم ثقة المواطنين بنزاهة العملية الانتخابية.

وفاز التحالف الحاكم الذي يضم جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية المقاعد بواقع ٢٩١ مقعداً من أصل ٤٦٢ مقعداً، فحصل حزب جبهة التحرير على ٢٢١ مقعداً، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي على ٧٠ مقعداً، أي أن الانتخابات كرّست الوضع القائم واستمراريته، في حين تعرضت الأحزاب الإسلامية المتحالفة والمنفردة، المشاركة في السلطة والمعارضة، لخسارة كبيرة، فلم تحصد مجتمعة سوى ٦٠ مقعداً بواقع ٤٨ مقعداً لتكتل الأخضر، و٧ مقاعد لجبهة العدالة والتنمية، و٤ مقاعد لجبهة التغيير، ومقعد واحد لحزب التجديد الجزائري.

وحصل حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض على ٢١ مقعداً، في حين جاء في المركز الخامس حزب العمال اليساري بـ ٢٠ مقعداً. وقد حازت النساء ١٤٦ مقعداً، أي بنسبة ٣١,٦ بالمئة.

شكّكت بعض أحزاب المعارضة في نزاهة الانتخابات، وتقدّم عدد من ممثليها بـ ١٦٥ طعناً لدى المجلس الدستوري في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، بينما أشاد وفد مراقبة الجامعة العربية بأجواء التنافُس الانتخابي، ولم يُشر في تقريره إلى محاولات التأثير في إرادة الناخبين، وإن أشار إلى خلل في بعض الجوانب اللوجستية المتعلقة بإجراء العملية الانتخابية. ورحّبَ الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء انتخابات نزيهة وسلمية، وأكد مبعوث الاتحاد الأفريقي أن الانتخابات جاءت معبرة عن إرادة الشعب في إطار من حرية الاختيار، بينما أشار تقرير بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي إلى أنها انطوت على «نقاط ضعف» و«نقائص»، وأن نظام التسجيل في القوائم الانتخابية عانى «ضعفاً هيكلياً»، ولم يسمح بـ«رقابة فعلية».

وكذلك شهدت الجزائر انتخابات بلدية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لاختيار ١٥٤١ مجلساً بلدياً، و٤٨ مجلساً ولائياً (على مستوى الولايات)، شارك فيها نسبة ٤٤,٢٧ بالمئة في البلديات، و٤٢,٨٤ بالمئة في المجالس الولائية، وهي نسب تقارب نتيجة انتخابات ٢٠٠٧، وهي: ٤٣,٩٦ بالمئة للبلديات، و٤٣,٢٦ بالمئة للولايات.

وقد أعلن وزير الداخلية النتائج النهائية للانتخابات بفوز حزب جبهة التحرير الحاكم بعدد ١٥٩ بلدية، منفرداً بنسبة ٣٠ بالمئة من عدد البلديات، وحصوله على الأغلبية النسبية في ٣٣٢ بلدية أخرى[٢]، فضلاً عن حصوله على مقاعد بالتعادل مع أحزاب أخرى أو بأقل منها في المجالس البلدية الأخرى. وشغل حزب التجمع الوطني الديمقراطي شريك حزب الجبهة المركز الثاني بحصوله على ١٣٢ بلدية، وعلى الأغلبية النسبية في ٢١٥ مجلساً بلدياً. وحصل المستقلون على المركز الثالث في البلديات على ١٧ بلدية. وشغل المواقع الرابع والخامس والسادس أحزاب مدنية معارضة، بينما تراجعت الأحزاب الإسلامية إلى المركز السابع بحصولها على الأغلبية المطلقة في عشر بلديات، وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب الأخرى.

(٢) يحصل الحزب على الأغلبية النسبية إذا ما فاق عدد المقاعد التي حصل عليها نسبة ٣٥ بالمئة من إجمالي المقاعد البلدية.

وعلى مستوى المجالس الولائية، حصل حزب جبهة التحرير على المركز الأول أيضاً بواقع ٦٨٥ مقعداً، واستحوذ على الأغلبية المطلقة في مجلس العاصمة ومجلس ولاية سيدي بلعباس. وحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على المركز الثاني بواقع ٤٨٧ مقعداً، والحركة الشعبية الجزائرية على المركز الثالث بواقع ١٠٣ مقاعد، وجبهة القوى الاشتراكية على المركز الرابع بواقع ٩١ مقعداً، وحصلت حركة مجتمع السلم ذات التوجه الإسلامي على المركز الخامس بواقع ٧٦ مقعداً، فضلاً عن حصولها مجتمعة مع تكتل الجزائر الخضراء على ٥٤ مقعداً أخرى، وتساوى معها في المركز الخامس حزب الأحرار. وحصدت أحزاب العمال، والجبهة الوطنية الجزائرية، وتكتل الجزائر الخضراء، وجبهة المستقبل في المراكز التالية: ٧٢، و٦٤، و٥٤، و٣٨ مقعداً على التوالي.

تخلل هذه الانتخابات وقوع عدد من الصدامات وأعمال التخريب في بعض البلديات، لكنها لم تؤثر سلباً في ماجريات التصويت ونتائجه. وتلقت اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات ٢١٨ إخطاراً بتجاوزات طوال عملية الاقتراع. واعتبر رئيس اللجنة أن الاقتراع جرى بكل «شفافية وتنافسية»، وأن المخالفات كان لها تأثير قليل بالنظر إلى عدد مكاتب التصويت.

وأجريت الانتخابات الرئاسية في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ التي تنافس فيها ستة مرشحين، هم: الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يحكم البلاد منذ عام ١٩٩٩، وعلي بن فليس رئيس الوزراء وأمين عام جبهة التحرير الأسبق، وعلي فوزي رباعين رئيس حزب عهد ٥٤، وموسى تواتي مؤسس ورئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية، وعبد العزيز بلعيد رئيس جبهة المستقبل، والسيدة لويزا حنون الأمينة العامة لحزب العمال. وشارك في الانتخابات ١١ مليوناً و٣٠٧٤٧٨ ناخباً بنسبة مشاركة بلغت ٥١,٧ بالمئة من إجمالي الناخبين الذين بلغ عددهم ٢١ مليوناً و٨٧١٤٧٨ ناخباً، وهي نسبة تقل عن مثيلتها في انتخابات ٢٠٠٩ التي بلغت ٧٤,١١ بالمئة.

أسفرت النتائج عن اكتساح بوتفليقة الانتخابات وفوزه بنسبة ٨١,٥٣ بالمئة من الأصوات، وإن كانت أقل من مثيلتها التي حصل عليها في انتخابات عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ وهي ٩٠ بالمئة و ٨٥ بالمئة على التوالي، بينما حصل منافسه الرئيسي علي بن فليس على ١٢,١٨ بالمئة من الأصوات.

تشير هذه النتائج إلى حالة الجمود التي أصابت المشهد السياسي الجزائري بفوز الرئيس بوتفليقة بدورة رئاسية رابعة رغم كبر سنه (٧٧ عاماً)، ومرضه الذي اتضح

للعيان وهو يدلي بصوته في الانتخابات جالساً على كرسي متحرك، في حين لم يقم بأي جولات انتخابية. من ناحية أخرى، أشار بن فليس إلى عدد من الانتهاكات التي جرت في الانتخابات معلناً عدم اعترافه بنتائجها، وتكوين تكتل سياسي جديد تحت اسم «قطب القوى من أجل التغيير». هكذا، كانت الانتخابات الرئاسية في الجزائر عاملاً معززاً للأمر الواقع واستمراره، وليست نافذة على تحول أو انفتاح ديمقراطي.

وأجرت **موريتانيا** انتخابات برلمانية وبلدية تعدّ الأولى منذ عام ٢٠٠٦ لانتخاب ١٤٦ نائباً في الجمعية الوطنية، وانتخاب عمد ومجالس بلديات في ٢١٨ بلدية تمت على مرحلتين في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر و٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

شارك في الانتخابات البرلمانية ٧١ حزباً من بين أكثر من مئة حزب، من بينها بعض أحزاب «تنسيقية المعارضة»، بينما قاطعتها أحزاب أخرى من التنسيقية بدعوى عدم الشفافية. وتنافس على مقاعد الجمعية الوطنية ٤٤٨ مرشحاً، بينما تنافست ١٠٩٦ لائحة انتخابية على مجالس البلديات، وخُصصت للنساء حصة نسبتها ٢٠ بالمئة لأول مرة في تاريخ البلاد. ووفقاً للمصادر الرسمية، فقد تجاوزت نسبة المشاركة ٧٠ بالمئة، بينما شكّكت مصادر المعارضة في هذا الرقم، وذكرت أنها لم تتجاوز ٥٠ بالمئة.

حاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، وهو الحزب الحاكم، أغلبية المقاعد، ففاز بـ ٧٤ مقعداً، تلاه حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) بـ ١٦ مقعداً، ثم حزب الوئام بـ ١٠ مقاعد، فالتحالف الشعبي بـ ٧ مقاعد، ثم حزبا الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم، والتحالف من أجل العدالة والديمقراطية بـ ٦ مقاعد لكل منهما، ثم حزبا العدالة والديمقراطية، والحراك الشبابي بأربعة مقاعد لكل منهما. وحصلت تسعة أحزاب أخرى على عدد مقاعد يراوح بين مقعد وثلاثة مقاعد. وتميزت الخريطة النيابية الجديدة بدخول ٣١ سيدة إلى الجمعية الوطنية كنواب عن أحزاب مختلفة بعدما كان عددهن ١٠ نساء فقط في البرلمان السابق. وكان ذلك بفضل اعتماد لائحة وطنية للنساء، وهو ما أعطى دفعة لهن للمشاركة السياسية، كما حقق الشباب مكاسب مهمة أيضاً، إذ استطاع عدد منهم الفوز في الانتخابات. إضافة إلى ذلك، سيطر الحزب الحاكم على عدد من مجالس البلديات.

وأوردت شبكة الرقيب التي شاركت في الرقابة على الانتخابات انتقادات عديدة ذات طابع إداري، مثل ضيق مكاتب الاقتراع، ورصدت بعض الانتهاكات، مثل بدء الانتخابات قبل تمكن بعض المواطنين من الحصول على وثائقهم الثبوتية، وتسجيل

ناخبين في مناطق لا ينتمون إليها بغرض التأثير في النتائج، ومشاركة ممثلي الأحزاب في عملية الفرز في بعض الدوائر. من ناحية أخرى، سجلت الشبكة قبول جميع المتنافسين للنتائج المعلنة من قبل لجنة الانتخابات، رغم مأخذهم عليها، وكذلك قبول نتائج بتّ المجلس الدستوري في الطعون المقدمة من المتظلمين.

أخيراً، شهدت جيبوتي في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٣ أول انتخابات بمشاركة المعارضة منذ أكثر من عشر سنوات، كما أنها كانت أول اختبار لقانون الانتخابات الجديد الذي اعتمدته اللجنة الوطنية في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، ولتبني أسلوب اقتراع قائم على الأغلبية بدور واحد مع إدراج تمثيل نسبي يبلغ ٢٠ بالمئة.

شارك في الانتخابات أكثر من ١٧٣ ألف ناخب، منهم ١١٤ ألفاً من مدينة جيبوتي، لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٦٥ نائباً. وقدمت ثلاث مجموعات حزبية قوائم مرشحيها للانتخابات، وهي «الاتحاد من أجل انتخابات رئاسية وفقاً للأكثرية» الذي يمثل خمسة أحزاب سياسية، والذي احتكر الجمعية الوطنية طوال العقد السابق، و«الاتحاد من أجل الخلاص الوطني» الذي يمثل ثلاثة أحزاب معارضة، وحزب مركز الديمقراطية الذي يعدّ أحدث الأحزاب في البلاد. وشارك في مراقبة الانتخابات ٦٠ مراقباً ممثلين لكل من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الفرانكوفونية الدولية، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

أعلن وزير الداخلية نتائج الانتخابات بفوز الحزب الحاكم بنسبة ٤٩,٣٦ بالمئة من الأصوات، مقابل ٤٧,٦١ بالمئة لتحالف المعارضة، وحصول حزب مركز الديمقراطية على ٢,٩١ بالمئة من الأصوات. ووفقاً لنظام فرز الأصوات، فقد حصل الحزب الفائز على ٤٩ مقعداً، أي ما يعادل ٧٥ بالمئة من إجمالي مقاعد المجلس في مدينة جيبوتي. وأشار إلى أن هذه هي المناسبة الأولى التي يحصل فيها حزب معارض على مقاعد في البرلمان.

شكّكت المعارضة في نتائج الانتخابات، مشيرة إلى أن أحزابها تعرضت لفرض رقابة على أنشطتها وحجب مواقعها الإلكترونية قبل الانتخابات وخلالها. كما اتهمت الحكومة بتزوير النتائج، ونظمت تظاهرات احتجاجية تصدّت قوات الأمن لتفريقها بالقوة، كما قرر وزير الداخلية حظر التظاهر، واعتقلت السلطات يوم ٢٥ شباط/

فبراير ثلاثة من قادة المعارضة، وهم من رجال الدين المرموقين، واعتقلت عشرات من المتظاهرين.

خلاصة

من الصعب إطلاق حكم إجمالي على الإصلاحات السياسية التي أجرتها البلدان العربية المشمولة في هذا الفصل، ومدى تقدمها على طريق الانتقال إلى الديمقراطية، بسبب التباين الكبير في سياقها الاجتماعي ـ السياسي الذي أفضى إلى تفاوت نقطة البداية للإصلاح، لكن تظل هذه الإصلاحات في مجملها ذات طبيعة جزئية، كما أنها لم تغُص في عمق المشكلات التي أفضت إلى الحراك الاجتماعي أو تلبي تطلعاته في التغيير، كما أنها قابلة للنكوص.

وبالطبع، يعود هذا التوجُّه في مجمله إلى نقص الإرادة السياسية للإصلاح، وضعف القوى المعارضة، وربما أيضاً عجزها عن طرح مشروعات تأخذ في اعتبارها مطالب الحراك الاجتماعي بشكل واقعي يأخذ في حسبانه الموارد والإمكانات.

لكن إلى جانب ذلك ثمة عوامل أخرى أدت إلى هذه النتيجة، يأتي في صدارتها فهم هذه النظم لطبيعة الحركة الاحتجاجية والحراك الاجتماعي، حيث اعتبرتها معظم النظم العربية مجرد شغب تحركه أيادٍ خارجية لتقُويض الاستقرار وتحقيق أهداف خارجية. ولم تستطع أن تدرك الفارق بين الجمود السياسي الذي غرقت فيه معظمها وبين الاستقرار الذي يتطلب شروطاً مغايرةً تماماً. ومن ثم انطلقت برامجها الإصلاحية من منطق الإغداق المالي لشراء الوقت مستلهمة في ذلك خبرة نجاحها القريب في امتصاص الضغوط الخارجية لبرامج الإصلاح من الخارج التي أعقبت أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

كذلك يأتي في صدارة هذه العوامل عجز هذه الدول عن التكيف مع الواقع الجديد، ففي نظم اعتادت تقديس الحاكم إلى حد وصفه في دستورها بـ «المقدس» على نحو ما كان قائماً في الدستور المغربي السابق، أو تضفى عليه حصانة دينية مثل السعودية والمغرب، أو قداسة سياسية مثل باقي النظم العربية، يصعب على هذه النظم فهم معنى المعارضة السياسية، أو نقد قيادة البلاد أو تعرضها للمحاسبة والمساءلة. ومن ثم جاءت معظم القوانين والممارسات مشددة على ضبط حرية الرأي والتعبير في التشريع والممارسة، وسيق مئات من الإصلاحيين إلى السجون على خلفية حرية الرأي والتعبير.

وعـزز مـن هـذا التقتير الإصـلاحي الإخـفـاقـات الـتي اعـترت بعض الـثـورات والانتفاضات التي نجحت في إسقاط النظم وانزلاق بعضها إلى النزاعات المسلحة، أو تزايد النزعات الانفصالية في بعض أقاليمها، أو اجتذابها التدخل العسكري الخارجي وما آل إليه بعضها من اضطرابات سياسية أو خراب اقتصادي. ولم تدرك النظم العربية الأخرى أن هذه الإخفاقات كانت ثمرة للتجريف السياسي الذي شهدته هذه البلدان، وانسداد أفق الحوار الوطني والتطور السياسي الطبيعي، والتغيرات البنيوية في التكوين الديمغرافي التي أصبحت تقتسم بنسبة كبيرة من الشباب المهمشين والمستبعدين والعاطلين من العمل، وهي نفس الظاهرات التي أفضت إلى الاضطرابات والانتفاضات.

جنباً إلى جنب نقص الإرادة السياسية في الإصلاح، تواجه بعض هذه النظم أوضاعاً استثنائية تضع عملية الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي على المحكّ بغض النظر عن مسؤولية هذه النظم التاريخية عن هذه الظاهرات أو إخفاقها في مواجهتها.

ويأتي في مقدمة هـذه الظاهـرات تفشي التطرف والإرهـاب، فرغـم أن ظاهـرة الإرهاب عالمية وعانتها معظم دول العالم، قويها وضعيفها، وأشعلت ما يسمّى الحرب العالمية على الإرهاب، وهي حرب مفتوحة زماناً ومكاناً اختلطت باستراتيجيات الدول الكبرى للهيمنة وتعزيز النفوذ، فقد تحول الوطن العربي إلى بؤرة مركزية لهذه الحرب من جانب المنظمات الإرهابية من ناحية، والتحالف الدولي لمكافحة الإرهـاب من ناحية أخرى.

وقـد أفضى انشغال الأجهـزة الأمنية في البلـدان العربية بمواجهة الحركات الاحتجاجية السياسية، أو إضعاف هـذه الأجهزة في البلدان التي أطاحت الثورات أنظمتها، وكذلك حجم تدفقات الأسلحة في سياق التدخلات العسكرية الدولية في ليبيا وسورية واليمن، إلى تضخم شديد في الأعمال الإرهابية. وأثر ذلك في مسار الإصلاح السياسي من عدة جوانب: **أولها** أنها فرضت أسبقية مكافحة الإرهاب على الإصلاح السياسي حيثما وجدت الرغبة في الإصلاح، و**ثانيها** أنها استخدمت كذريعة من جانب بعض النظم لتعطيل حركة الإصلاح من أجل الاستئثار بالسلطة، والأسوأ هو تقبل قطاعات فاعلة من المجتمعات العربية لإجراءات تقييدية لحقوق الإنسان والحريات العامة ما كانت لتقبل بها من قبل في سياق المدّ التحرري الذي ساد المنطقة.

كذلك يأتي في سياق التحديات التي تواجه الإصـلاح، اتساع نطاق النزاعات الداخلية المسلحة خلال الفترة التي يغطيها هذا الكتاب، إذ استمرت هذه النزاعات

بأشكال متنوعة ومناطق متعددة: في السودان رغم إنهاء حرب الجنوب رسمياً، وفي العراق رغم انسحاب القوات الأمريكية، بل وتصاعدت بمعدلات تجاوزت الذروة التي بلغتها في العام ٢٠٠٨، وتتابعت بأشكال متعددة في اليمن رغم الإطاحة برأس النظام وتطبيق المبادرة الخليجية، وامتدت إلى ليبيا بشكل هدد استمرار كيان الدولة، وتطورت في سورية وتعددت أطرافها على نحو أصبح يستعصي على الحصر، وتواصلت في الصومال للعام الرابع والعشرين على التوالي.

ولم يقتصر أثر هذه النزاعات المسلحة على البلدان التي تعانيها فحسب، بل امتد أيضاً إلى العديد من بلدان المنطقة، وخاصة تلك المجاورة، كذلك لم يقتصر على القضايا المعتادة، مثل اللجوء والتشرّد والاختلالات الأمنية التي تصاحب مثل هذه الحالات، وإنما امتد كذلك إلى أبعاد أخرى تتصل بقضية الإصلاح السياسي التي يتناولها هذا الفصل، ويمكن إجمالها في ما يلي:

ـ عمقت النزاعات المسلحة في العراق وسورية على أسس طائفية وعرقية، ونشرت تأثيراتها في كل أنحاء المنطقة، وخاصة المشرق والخليج، مما أدى إلى «أقلمة النزاع» بشكل صريح في لبنان.

ـ عمقت النزاعات المسلحة في السودان من الصراعات القبلية والتجاذبات بين القوى السياسية المشاركة في الحكم والمعارضة.

ـ أدى الصعود المتنامي للتيار السياسي الإسلامي، ثم انكساره في مصر، وحل السلطات المصرية لجماعة الإخوان المسلمين بحكم قضائي وتصنيفها كجماعة إرهابية، إلى إرباك المشهد السياسي في عدة بلدان عربية.

ـ أدى الانقسام الوطني الفلسطيني، وانشغال البلدان العربية بشؤونها الداخلية، إلى ترك العرب لقضيتهم المركزية فلسطين نهباً لمشاريع التحالف الصهيوني ـ الأمريكي، التي بلورت مشروعاً يكاد يمثل الحلقة النهائية في القضاء على حقوق الشعب الفلسطيني كما سوف يتناوله الفصل السابع من الكتاب (ص٢٨٥).

وتمثل كل هذه العناصر خصماً فادحاً من أي مشروع إصلاحي إن وجد.

وفي الختام، يجدر التنويه إلى أن إعادة تجربة السياسات الشكلية في الإصلاح لن تجدي في إشاعة الاستقرار أو التقدم، وأن البديل الوحيد هو إصلاح جدّي لا يهدف

إلى شراء الوقت، ولكن يستهدف التفاعل مع المطالب المشروعة التي تنادي بها الحركة المطلبية العربية.

وعلى النظم العربية ألا تنخدع بنجاحات جزئية حققتها في قمع أو امتصاص الحركات الاحتجاجية، فقد أثبتت التجربة في النظم التي شملها التغيير أن الاحتجاجات تأخذ طابع الموجات المتعاقبة، وأن كلفة الإصلاح مهما بلغت تظلّ أقل خطراً على النظم والمجتمعات على السواء.

الفصل السادس

أداء الاقتصادات العربية: التأثيرات السلبية للعولمة واقتصاد اليوم التالي

لعلّ أهم ما يميّز أداء الاقتصادات العربية في هذه المرحلة هو ارتباطه الشديد بالأحداث والأزمات العالمية والإقليمية من جهة، وشدّة وقع الأحداث والأزمات الداخلية، وتأثيراتها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل كل بلد من جهة أخرى، وكذلك ارتباطات وانعكاسات ذلك على العلاقات العربية البينية من جهة ثالثة. وقد ارتدّت جميع هذه العوامل والأوضاع على أداء الاقتصادات العربية في شكل عجزٍ، وفشل هذه الاقتصادات في إنجاز مهام النمو الاقتصادي، وتحقيق السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية، فضلًا عن قدرتها على تحقيق متطلّبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتكامل الاقتصادي العربي، وخلق ظروف الانتقال إلى عصر العلم والتكنولوجيا، ورفع مستوى معيشة السكّان، والانخراط في المسعى الإنساني بالوصول إلى المستوى الذي تطمح شعوب العالم إليه.

ولعلّ من أهم السمات في هذا السياق، سعي معظم أنظمة البلدان العربية إلى الارتباط والاندماج على نحو فردي بالاقتصاد العالمي، والالتحاق بالعولمة قبل تمكين الاقتصاد وتعزيز قدراته على التعامل مع السلبيات المترتبة على ذلك، وهو ما أدى إلى الخضوع لشروط عمل القوانين التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي، دون الأخذ بالاعتبار مقتضيات الاقتصاد الوطني ومصالحه والتحرّر من التبعية.

وعزّز من تلك التوجّهات غياب المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وانتهاج سياسة الإقصاء والاستئثار من قبل الأنظمة الحاكمة ليأتي الفساد مغلّفاً ذلك كله ومستكملاً حلقة التخلّف الاقتصادي والاجتماعي.

ومع طغيان مقتضيات الالتحاق بالعولمة، واتساع دور وأهمية المؤسسات المالية الدولية والشركات متعدية الجنسيات، ومع تصاعد الحديث عن «لبرلة» الاقتصاد والتحوّل نحو اقتصاد السوق، تراجع الحديث عن التنمية لصالح سياسات «التكيّف»، فاختفى مصطلح «الاقتصاد المستقل» وراج بدلاً منه مصطلح ما يدعى «الاعتماد المتبادل»، وتوارى مفهوم «الدولة الاجتماعية» أمام منطق «السوق والمنافسة»، مما أدى إلى تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، مقابل تقدّم دور القطاع الخاص ورجال الأعمال والفئات الطفيلية. ومن المفارقة الملفتة في هذا الشأن، أن الأنظمة العربية تتمسّك بالسيادة الوطنية عندما يتعلّق الأمر بالعلاقات العربية البينية، في حين أنها لا تتوقف عند هذا المفهوم في تعاملاتها مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والشركات متعدية الجنسيات.

وفي ظل هذه الأوضاع، أصبح الاقتصاد الوطني أسيراً للمصالح الخارجية، وأكثر عرضةً لسلبيات وانعكاسات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، كما بدت الصعوبات الاقتصادية الداخلية أكثر خطورةً مع تنامي أعداد العاطلين من العمل، واتساع دائرة الفقر، وتراجع الأوضاع التعليمية، وتردّي الحالة الاجتماعية التي تهدّد التماسك وتزعزع السلم الاجتماعي؛ فوصلت الأمور إلى حالة نضجت معها حركات الاحتجاج، وتوسّعت وانتقلت من بلدٍ إلى آخر وفقاً لطبيعة نظام الحكم، ومدى الارتباط بين الحالة الاقتصادية والأوضاع السياسية والفساد، إلى جانب الممارسات الأمنية وارتباط الحاجات الإنسانية بالحاجات المعنوية المتمثّلة بالحرية والكرامة، فضلاً عن المصالح والتأثير الجيوبوليتيكي للمنطقة العربية بسبب الموقع الجغرافي المتميّز، ووجود إسرائيل، وثروة النفط والغاز.

يسعى هذا الفصل إلى وضع مقاربة للاقتصادات العربية، من خلال خمسة محاور تتناول: الطابع الريعي والنمو غير المتوازن، وسياسات تكريس التخلّف وتغييب العدالة الاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي وحالة الانكشاف الاقتصادي، والإخفاق المتواصل للعمل الاقتصادي العربي المشترك. وفي ضوء الأحداث والأزمات التي تشهدها الساحة العربية، كان من المهم أن يتعرّض الفصل أيضاً، في المحور الخامس، لدور العوامل الاقتصادية في تلك الأحداث والأزمات، مسلّطاً الضوء

على دور السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تم اتباعها من خلال نصائح وبرامج المؤسسات الدولية، كمدخلٍ اقتصادي لإجراء التغيير المطلوب، ولاستكمال عملية الاندماج بالاقتصاد العالمي والانخراط بالعولمة، وما أحدثه ذلك، إلى جانب عوامل أخرى، من كوارث اجتماعية واقتصادية ومطبات سياسية، مما يطرح على بساط البحث سؤالاً جاداً حول ما يمكن دعوته «اقتصاد اليوم التالي»، وسنحاول وضع بعض الملامح المساعدة للإجابة عن هذا السؤال.

ولما كان هذا الفصل يرتكز على علاقة الارتباط بين الاقتصادات العربية والاقتصاد العالمي، فمن الضروري إلقاء نظرة سريعة على أداء الاقتصاد العالمي من زاوية ما يدعى «دينامية النمو الاقتصادي العالمي»، فقد ساد في السنوات الأخيرة في محافل البحث الاقتصادية والمؤسسات الدولية، نظرية حول «الاقتصاد العالمي بثلاث سرعات»، استناداً إلى:

- توقّعات نموّ قوي في أسواق الدول الصاعدة.
- انتعاش بطيء للاقتصاد الأمريكي.
- ركود اقتصادي في كل من أوروبا واليابان.

إلا أن الوقائع المستجدة في العامين الأخيرين عدلت بعض هذه التوقّعات، فمن الجدول الرقم (٦ ـ ١) الذي يبيّن معدّلات النمو الاقتصادي الفعلية لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ وتوقّعات عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، والذي تعتمد بياناته على تقرير **آفاق الاقتصاد العالمي** ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ ـ الصادر عن صندوق النقد الدولي، يتضح أنه بعد تراجع الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠١٣ إلى معدّل نمو ١,٦ بالمئة، فقد توقع الصندوق ارتفاع هذا المعدل إلى ٢,٦ بالمئة عام ٢٠١٤، كما توقع تحسناً في معدل النمو في منطقة اليورو من نسبة ـ ٠,٤ بالمئة في عام ٢٠١٣ إلى ١ بالمئة عام ٢٠١٤ ، وذلك رغم استمرار حالة التوتّر السياسي وأزمة الديون السيادية في اليونان وإسبانيا.

في المقابل، جاء نمو الاقتصادات الصاعدة مخيّباً للآمال، فانخفض معدل نمو الاقتصاد الصيني من ٩,٣ بالمئة عام ٢٠١١ إلى ٧,٧ بالمئة عام ٢٠١٢، وكان من المتوقع استمرار انخفاضه إلى ٧,٦ بالمئة عام ٢٠١٣ و٧,٣ بالمئة عام ٢٠١٤. ورغم ما كان متوقعاً من تحسّن يحققه الاقتصاد الروسي عام ٢٠١٤، بحيث يصل نموه إلى ٣

بالمئة صعوداً مقابل ١,٥ بالمئة عام ٢٠١٣، فإنّ ذلك يظلّ أقل من معدل ٤,٣ بالمئة الذي تحقّق عام ٢٠١١.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (متضمنة البلدان العربية)، فقد توقع التقرير أن يصل معدّل نموها الاقتصادي عام ٢٠١٤، إلى ٣,٨ بالمئة، أي ما يصل إلى معدّله عام ٢٠١٠، وهو ٣,٩ بالمئة صاعداً من ٢,١ بالمئة عام ٢٠١٣.

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

النمو الاقتصادي العالمي

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	نحو فعلي		نحو متوقّع	
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الناتج العالمي	٣,٩	٣,٢	٢,٩	٣,٦
الاقتصادات المتقدّمة	١,٧	١,٥	١,٢	٢
الولايات المتحدة	١,٨	٢,٨	١,٦	٢,٦
منطقة اليورو	١,٥	- ٠,٦	- ٠,٤	١
ألمانيا	٣,٤	٠,٩	٠,٥	١,٤
فرنسا	٢	٠,٠	٠,٢	١
المملكة المتحدة	١,١	٠,٢	١,٤	١,٩
إيطاليا	٠,٤	- ٢,٤	- ١,٨	٠,٧
إسبانيا	٠,١	- ١,٦	- ١,٣	٠,٢
اليابان	- ٠,٦	٢	٢,٠	١,٢
اقتصادات أخرى متقدّمة(*)	٣,٢	١,٩	٢,٣	٣,١
الاقتصادات الصاعدة والنامية	٦,٢	٤,٩	٤,٥	٥,١

يتبع

تابع

روسيا	٤,٣	٣,٤	١,٥	٣
الصين	٩,٣	٧,٧	٧,٦	٧,٣
دول «آسيان» الخمس	٤,٥	٦,٢	٥	٥,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٦	٣,٩	٢,٧	٣,١
أفريقيا ـ جنوب الصحراء	٥,٥	٤,٩	٥	٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣,٩	٤,٦	٢,١	٣,٨

(*) تشمل الاقتصادات المتقدّمة ٣٥ بلداً من ضمنها الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان وكندا، وتشمل دول الاقتصادات الصاعدة والنامية ١٤٥ بلداً تضم دول أوروبا الوسطى والشرقية (١٤ بلداً)، وكومنولث الدول المستقلة (١٢ بلداً)، وآسيا النامية (٢٩ بلداً)، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (٣٢ بلداً)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠ بلداً)، وأفغانستان والباكستان (بلَدَان)، وأفريقيا ـ جنوب الصحراء (٤٥ بلداً).

المصدر: الجدول (١ ـ ١) استعراض عام لتوقّعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ص ٣.

وفي المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد المتوقّعة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣[١]، ذكر المديرون التنفيذيون أنّه من المتوقّع تحسّن النمو العالمي قليلاً في الأجل القريب، ففي اقتصادات الدول المتقدّمة تتسارع وتيرة النشاط مع بدء تيسير التقشّف المالي وبقاء الأوضاع النقدية مؤاتية، وفي منطقة اليورو انخفضت المخاطر واستقرّت الأسواق المالية، لكن النمو ظلّ هشّاً، نظراً إلى استمرار معدّلات البطالة المرتفعة، والتجزؤ المالي، والإصلاحات الائتمانية الضعيفة. ولا يزال النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة (الذي يشكلّ الجانب الأكبر من النموّ العالمي) مدفوعاً بحجم الاستهلاك القوي، وتوافر أوضاع نقدية ومالية مؤاتية، غير أنه من المحتمل أن تكون إخفاقات ضعف البنية التحتية، والخلل في أسواق العمل، وقواعد النظم المالية قد تسبّبت في انخفاض الناتج في العديد من هذه الاقتصادات.

(١) صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي ـ تحولات ومؤشرات** (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣)، ص ١٣٣.

أولاً: بنية الاقتصادات العربية: طابع ريعي ونمو غير متوازن

إنّ أهم ما يميّز البنية الاقتصادية في البلدان العربية هو اعتمادها على القطاعات الريعية متمثلةً بالقطاعات الاستخراجية والخدمات الحكومية والخاصة، وهو ما يجعل الريع المصدر الرئيسي لتكوين الثروات، وقد تعرّض تقرير **حال الأمة العربية ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣** إلى مسألة الريع في الاقتصاد العربي، موضّحاً مصادره الخارجية والداخلية، وكان للسمة الريعية للاقتصادات العربية أثرها البارز في هيكلة تلك الاقتصادات، حيث أثر ذلك في البنية السياسية للدول العربية من جهة، وفي النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية والخدمية، ولمسألة توزيع الدخل والثروة، ولعلاقة الاقتصادات العربية بالعالم الخارجي من جهة أخرى، وهذا ما يتم تبيانه في النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ الناتج المحلي الإجمالي

وفق تقديرات **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٣**، فإن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بـ «أسعار السوق الجارية» بلغ حوالى ٢٦٩٢ مليار دولار عام ٢٠١٢ محقّقاً بذلك نمواً بحوالى ٩,٤ بالمئة، مقارنة بمعدّل نموّ حوالى ١٨ بالمئة في عام ٢٠١١، كما يبين الجدول الرقم (٦ ـ ٢)، وقد دعمت أسعار النفط المسجلة عام ٢٠١٢ النمو الاقتصادي في الدول المصدّرة له: دول الخليج والجزائر والعراق وليبيا، وعرفت الأخيرة معدّل نمو استثنائياً بعد أن عاودت إنتاج وتصدير النفط.

وبوجهٍ عام، سجّلت الدول المصدرة للنفط والغاز معدّلات نمو عالية بالأسعار الثابتة، في حين انخفض معدّل النمو في بقية الاقتصادات العربية بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٤ بالمئة مقارنةً بنمو ٥ بالمئة في عام ٢٠١١، وذلك نتيجة التأثّر بالاضطرابات السياسية التي شهدها الوطن العربي ابتداءً من ذلك العام، كما تأثرت بعض الاقتصادات العربية بحالة الركود التي شهدتها أسواق دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ظهور الضغوطات التضخّمية في عددٍ منها.

هذا، وتشير البيانات الواردة في التقرير المشار إليه إلى تباين معدّلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٢، التي تراوحت بين انكماش بلغ

حوالى ١٨,٨ بالمئة في سورية، و٩,٧ بالمئة في السودان، وارتفاع بلغ أقصاه في ليبيا بمعدّل حوالى ١٨,٦ بالمئة، فيما حققت البلدان المصدّرة للنفط أعلى معدّلات للنمو، وتراوحت بين ٤,٤ بالمئة في الجزائر و١٨,٦ بالمئة في ليبيا، مستفيدة من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة.

ويتوقّع تقرير **آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٣**[٢]، «أن يرتفع معدّل النمو إلى ٤ بالمئة في عام ٢٠١٤ في الاقتصادات المصدّرة للنفط نتيجة تعافي الطلب العالمي، وزيادة إنتاج النفط في السعودية والعراق وليبيا»، كما تشير التنبؤات إلى ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من حوالى ٣,٧٥ بالمئة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٥ بالمئة في عام ٢٠١٤.

ويشير التقرير المذكور إلى «تواصل معدّلات التضخّم في الارتفاع التدريجي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بسبب أسعار الغذاء و/أو ارتفاع تكلفة الإسكان»، ويضيف أنّه قد تؤدي الصدمات الجيوبوليتيكية واحتمال انخفاض العرض في دول منظمة الأوبك المصدرة للنفط إلى ارتفاع أسعاره، مما يعزز النمو في البلدان ذات الطاقة الإنتاجية الزائدة التي تستطيع تعويض انخفاض الإنتاج. وهناك احتمال أن تشهد هذه الدول أزمة نتيجة نقص الطلب بسبب التباطؤ في اقتصادات الأسواق الصاعدة، أو بسبب زيادة العرض بمعدّلات أسرع في البلدان غير الأعضاء في الأوبك.

أما في الاقتصادات المستوردة للنفط في الوطن العربي، فيلاحظ تقرير الصندوق أن استمرار عدم اليقين السياسي والاقتصادي يؤثر في الثقة والنشاط الاقتصادي، وإن تأزم الأوضاع في سورية والتطوّرات في مصر قد أثارت مخاوف من اتساع دائرة عدم الاستقرار، مما يزيد من صعوبة إدارة الاقتصاد، وبخاصة أن هناك بلداناً عديدة تشهد انخفاضاً في احتياطياتها النقدية.

وبوجهٍ عام، يتوقّع التقرير أن استمرار معدّل النمو عند مستوى ٣ بالمئة تقريباً في الفترة ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤، سيؤدي في معظم الاقتصادات إلى استمرار ارتفاع معدّل البطالة وعدم تحسّن مستويات المعيشة، وهو ما يرجّح أن يُسهم ذلك في حالة السخط الاجتماعي[٣].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٣

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

بيانات ومؤشّرات السكّان ومتوسّط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

البلد	السكان/ ألف نسمة			الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دولار أمريكي)			متوسط نصيب الفرد من الناتج/ دولار		
	٢٠١١	٢٠١٢	معدّل النمو (بالنسبة المئوية)	٢٠١١	٢٠١٢	معدّل النمو (بالنسبة المئوية)	٢٠١١	٢٠١٢	معدّل النمو (بالنسبة المئوية)
مجموع البلدان العربية	٣٦٢٢٧٣	٣٦١٢٠١	– ٠,٣	٢٤٥٩٧١٤	٢٦٩١٨٣٤	٩,٤٣	٦٩٩٦	٧٦٢٨	٩,٨
الأردن	٦٢٤٩	٦٣٨٧	٢٢,٢	٢٨٨٨١	٣٠٩٨١	٧,٣	٤٦٢٣	٤٨٥٠	٤,٩
الإمارات	٨٣٦١	٨٤٤٢	٠,٩٨	٣٤٨٥٩٥	٣٨٣٧٩٩	١٠,١	٤١٦٩٤	٤٥٤٦١	٩,٠
البحرين	١١٩٥	١٢٤٦	٤,٢٥	٢٩١٥٧	٣٠٧٧٨	٥,٦	٢٤٣٩٩	٢٤٧٠٥	١,٣
تونس	١٠٦٦٩	١٠٧٧٨	١,٠٢	٤٦٤٣١	٤٥٦٧٣	– ١,٦	٤٣٥٤	٤٢٣٨	– ٢,٦
الجزائر	٣٦٧١٥	٣٧٤٦٤	٢,٠٣	١٩٨٧٦٩	٢٠٦٣٩٥	٣,٨	٥٤١٤	٥٥٠٩	١,٨
جيبوتي	٩٥١	٩٨١	٣,١٠	١٢٣٨	١٣٥٥	٩,٥	١٣٠١	١٣٨٢	٦,٢
السعودية	٢٨٣٧٦	٢٩١٩٥	٢,٨٩	٦٦٩٥٠٧	٧١١٠٤٩	٦,٢	٢٣٥٩٤	٢٤٩١٢	٦,٥
السودان	٤٣٠٤٨	٣٥٠٥٦	– ١٨,٥٧	٦٩٩٦٠	٦٨١٢٦	٢,٦	١٦٢٥	١٩٤٣	١٩,٦
سورية	٢١١٢٤	٢١٣٧٨	١,٢٠	٦٠١٩٣	٥١٠٩٦	– ١٥,١	٢٨٥٠	٢٣٩٠	– ١٦,١

يتبع

تابع

الصومال	١٠٦٩٠	١٠٨٠٦	٠,٩٩	–	–	–	–	–	–
العراق	٣٣٣٣٠	٣٤١٩٦	٢,٦٠	١٦٣٠٣٤	١٨٩٦١١	١٦,٣	٤٨٩٢	٥٥٤٥	١٣,٤
عُمان	٣٢٩٥	٣٦٢٣	٩,٩٥	٦٩٩٧٢	٧٨١١١	١١,٦	٢١٢٣٦	٢١٥٦٠	١,٥
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	١٧٣٣	١٧٩١	٣,٣٥	١٧١٤٧٠	١٩١٤٠٢	١٢,٢	٩٨٩٤٨	١٠٧٤٢٧	٨,٦
القمر	٧٠٨	٧٢٥	٢,٣٤	٥٨٤	٥٧١	– ٢,٢	٨٢٤	٧٨٨	– ٤,٤
الكويت	٣٦٩٧	٣٨٢٣	٣,٤١	١٦٠٦٢٦	١٨٣٢٣٨	١٤,١	٤٣٤٤٨	٤٧٩٣٠	١٠,٣
لبنان	٤٠٤٤	٤٠٧٠	٠,٦٤	٤٠٠٩٤	٤٢٩٠٠	٧	٩٩١٥	١٠٥٤١	٦,٣
ليبيا	٨٠٢٦	٨٢٨٦	٣,٢٤	٣٦٦٨٨	٨١١٩٥	١٢٦,٨	٤٥٧١	١٠٠٤١	١١٩,٦
مصر	٨٠٥٣٠	٨٢٣٠٥	٢,٣٠	٢٣٥٤٦٤	٢٥٠٦٦٩	٦,٤٦	٢٩٢٤	٣١١٩	٦,٧
المغرب	٣٢٢٤٥	٣٢٥٩٧	١,٠٩	٩٣٥٧٤	٩٨٧٧٤	٥,٦	٢٩٠٢	٣٠٣٠	٤,٤
موريتانيا	٣٤٤٣	٣٥٢٧	٢,٤٣	٤٠٦٤	٤١٩٤	٣,٢	١١٨٠	١١٨٩	٠,٨
اليمن	٢٣٨٣٣	٢٤٥٢٧	٢,٩١	٣١٤٠٧	٣٢٩١٥	٤,٨	١٣١٨	١٣٤٢	١,٨

(*) تم إعداد هذا الجدول من مجموعة ملاحق وجداول **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٣**.
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن الجدول الرقم (٢) من **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٣**، ص ٢١.

إن التفاوت الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان العربية، يقابله تفاوت آخر في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، وحسب الجدول الرقم (٦ ـ ٢) ارتفع متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية من ٦٩٩٦ دولاراً عام ٢٠١١، إلى ٧٦٨٢ دولاراً عام ٢٠١٢، أي بمعدّل نمو قدره ٩,٨ بالمئة، وقد وصل هذا المتوسط في دولة قطر إلى ١٠٧٤٢٧ دولاراً في عام ٢٠١٢، في حين أنّه لم يتجاوز ٧٨٨ دولاراً في جزر القمر[٤].

وفي البلد الواحد، يلاحظ أن هناك تفاوتاً في الدخل الفردي، كنتيجة لعملية تركُّز الثروة الناجم عن سوء التوزيع وعدم التكافؤ والمساواة والعدالة في الأجور، والنفاذ إلى خدمات أساسية كالتعليم والصحة. ويرجع ذلك كله إلى طبيعة النظام الاقتصادي السياسي والاجتماعي، وما يعكسه ذلك من سيطرة وتحكّم واستئثار بالثروة والسلطة، فضلًا عن التأثير غير المباشر الناتج من الارتباط بآليات العلاقة بالاقتصاد العالمي، والفشل أو الإخفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا أخذنا، على سبيل المثال، مجال التعليم باعتباره أحد العناصر الرئيسية في مجال التنمية البشرية، فسوف يتضح أولاً إخفاق السياسات التعليمية في القضاء أو تقليص نسبة الأمية في الوطن العربي.

ومع كل ما يُقال من جهود، فقد انخفض عدد الأميين من ٥٢ مليوناً عام ١٩٩٠ إلى ٤٨,٤ مليون عام ٢٠١١ في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر، وتمثل الإناث ثلثي هذا العدد. ويصل عدد الأميين في مصر إلى ١٥,٦ مليون نسمة، أي ما يعادل ٣١ بالمئة من إجمالي الأميين العرب[٥].

وتشير أغلب التوقعات إلى استمرار هذه النسب المتعلقة بالأمية في المستقبل. ويتضح أيضاً فشل هذه السياسات في ضمان انخراط الأطفال في المدارس في مرحلة التعليم الإلزامي، وحسب إحصاءات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(٤) يشير **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣**، إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر (وهي الأولى في الترتيب) يمثل ١٣٦ مرة نصيب الفرد في جزر القمر (وهي الأخيرة في الترتيب) مقابل ١٢٠ مرة في عام ٢٠١١، وفي حين حافظت قطر والكويت والإمارات على المراتب الثلاث الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج، حافظت اليمن وموريتانيا وجزر القمر على المراتب الأخيرة، ص ٢٢.

(٥) اعتمدت الدكتورة محيا زيتون على هذه البيانات في دراستها القيّمة (قيد الطباعة) بعنوان: **الأمية في الوطن العربي**.

(أليكسو)، فإن نسب التسرب في المرحلة الابتدائية تتراوح ما بين ٧ و٢٠ بالمئة، وأن أعلى نسب التسرب هي في اليمن والمغرب.

٢ ـ الهيكل القطّاعي للناتج المحلّي الإجمالي

يتوزّع الهيكل القطاعي للناتج المحليّ الإجمالي (بالأسعار الجارية) عام ٢٠١٢ على النحو التالي:

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ٢٠١٢

	مليون دولار	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
قطاعات الإنتاج السلعي	١٦٤١٢٨٥	٦١
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٥٣٠٥٥١	١٩,٧
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٥٠٤٧٨٠	١٨,٧
صافي الضرائب غير المباشرة	١٩٤٠٤	٠,٦
إجمالي الناتج	**٢٦٩١٨٣٤**	١٠٠

المصدر: الملحق الرقم (٢/ ٣)، ص ٣٣٣ من **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣**، والنسب استخرجت من قبل الباحث.

يؤكّد هذا الهيكل استمرار نمط اعتماد الاقتصادات العربية على القطاعات الأولية والخدمات، مما يعزّز صفته الريعية، واستمرار تأثر الأداء الاقتصادي العام بالتذبذب الذي تتعرّض له أسعار النفط.

يُضاف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي والصناعي يسهمان بـ ١٣,٩ بالمئة فقط، في حين أن الصناعات الاستخراجية تسهم بـ ٤٠,٣ بالمئة في توليد الناتج الإجمالي.

وقد سجّل الهيكل القطاعي للناتج تغيراً طفيفاً في ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، فبينما بلغت نسبة نمو قطاع الصناعات الاستخراجية ٣٧ بالمئة في عام ٢٠١١، فهي انخفضت إلى ١١,٨ بالمئة في عام ٢٠١٢، في حين ارتفعت مساهمة القطاع من ٣٩,٤ بالمئة إلى ٤٠,٣ بالمئة، وذلك نتيجة زيادة كميّات الإنتاج والارتفاع البسيط في أسعار النفط.

تتباين الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية بين البلدان العربية في توليد الناتج، فتحتل الصناعات الاستراتيجية ـ بما فيها الصناعات المرتبطة بالنفط ـ المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في اثنتي عشرة دولة، حيث أسهمت بما يزيد على ٥٠ بالمئة في ست دول عربية، بنسب تتراوح ما بين ٧٠ بالمئة في ليبيا، و٦٤,٩ بالمئة في العراق، و٦٢,١ بالمئة في الكويت، أمّا قطاع الزراعة فقد جاء في المرتبة الأولى في كل من جزر القمر والسودان بنسبتي ٤١,١ بالمئة و٣٤,٤ بالمئة على التوالي، واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى في لبنان ٣١,٢ بالمئة، وجيبوتي ١٦,٨ بالمئة، أمّا قطاع الخدمات الحكومية فقد تراوحت نسبته بين ٧١,٨ بالمئة في المغرب، و٢ بالمئة في الأردن، واحتلّت الصناعات التحويلية نسبة ١٦,٧ بالمئة في تونس، و١٥,٧ بالمئة في مصر.

إن هيكلية الاقتصادات العربية، إذ تؤكد صفتها الريعية، فهي تشير أيضاً إلى تحولها إلى سوق استهلاكي للسلع والمنتجات الأجنبية دون نشاط محسوسٍ في القطاعات الإنتاجية. كما ينتج منها ضعف أداء اقتصادي وحالة من التخلف والأمية والفقر، وهي الحالة التي لا تزال تسيطر على العديد من مناطق الوطن العربي، حيث ترى الفعاليات الاقتصادية في القطاع الخاص أن من مصلحتها الحفاظ على مقوّمات الاقتصاد الريعي، لأنها المستفيدة الرئيسية من إيراد الريع، وتتحالف معها في ذلك فئة من بيروقراطيي الأنظمة الحاكمة.

٣ ـ هيكلية الإيرادات الحكومية

إنّ ما يؤكد دور الريع في الاقتصادات العربية تحليل هيكلية الإيرادات الحكومية في موازناتها العامة، فمن **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٣**، نجد أنّ

إجمالي الإيـرادات العامة لعام ٢٠١٢ يقدّر بـ ١٠٧٢٨٣٠ مليون دولار، بمعدّل نمو قدره ١٨,٥ بالمئة عن العام السابق، ونسبة ٣٩,٩ بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي، وتصل هذه النسبة في الدول النفطية إلى ما يزيد على ذلك، مثل ليبيا ٧٥,٨ بالمئة، والكويت ٦٥,٩ بالمئة، والعراق ٤٩,٢ بالمئة، وسلطنة عُمان ٤٦,٩ بالمئة، والسعودية ٤٦,٧ بالمئة، وقطر ٤٠,٤ بالمئة، والجزائر ٤٠,١ بالمئة، أما مصدر هذه الإيرادات فهو[٦]:

ـ الإيرادات النفطية ٧٧,٣ بالمئة.

ـ الإيرادات الضريبية ١٥,٤ بالمئة.

ـ الإيرادات غير الضريبية ٣,٤ بالمئة.

ـ إيــرادات أخـرى ٣,٤ بالـمئة (الـدخـل مـن الاسـتـثـمـارات والإيــرادات الرأسمالية).

ـ المنح ٠,٥ بالمئة.

كما أن انخفاض ضريبة الدخل والأرباح إلى ٥,٣ بالمئة من إجمالي الإيرادات يؤكد وجهة النظر القائلة إن الدول الريعية لا تعتمد على الضرائب لتأمين نفقاتها، بل تستند إلى مصادر ريعية، كما هو الحال في الإيرادات النفطية.

ويشير هيكل الإنفاق العام إلى أن الحكومات العربية عموماً هي المبادر الأول في النشاط الاقتصادي، من حيث نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي، كما يوضّحه الجدول الرقم (٦ ـ ٤)، فقد بلغت هذه النسبة ٣٣,٥ بالمئة عام ٢٠١٢ مقارنة بنسبة ٢٩,٤ بالمئة عام ٢٠٠٧.

على سبيل المثال، أقرت الحكومة القطرية في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ الموازنة العامة التي بلغت ٦٠ مليار دولار، خُصص منها حوالى ٢٠ مليار دولار للمشروعات العامة، و١٢ مليار دولار للأجور والرواتب.

(٦) مصدر الأرقام والنسب (الملحق الرقم (٦/ ١)، ص ٣٨٩، والملحق الرقم (٦/ ٤)، ص ٣٩٢) من **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣**.

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)

بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة للبلدان العربية

م	البلد	الناتج المحلّي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام ٢٠١٢ (مليون دولار)	الإنفاق العام ٢٠١٢ (مليون دولار)	نسبة الإنفاق العام/ الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	الصادرات + الواردات إجمالي التجارة الخارجية (مليون دولار)	درجة الانكشاف التجاري = إجمالي التجارة/ الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠ (نسبة مئوية)	إجمالي الدين العام الخارجي ٢٠١٢ (مليون دولار)	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي/ الناتج الإجمالي (بالمئة)
١	الأردن	٣٠٩٨١	٩٦٤٨	٣١,١	٢٧٤٨١	٨٨,٧	٦٩٤٧	٢٢,٤
٢	الإمارات	٣٨٣٧٩٩	١١٣١٢٧	٢٩,٥	٥٣٤٢٦٣	١٣٩,٢	–	–
٣	البحرين	٣٠٧٧٨	٨٦٦١	٢٨	٣٣٠٠٧	١٠٧,٢	–	–
٤	تونس	٤٥٦٧٣	١٦٣٥٥	٣٣,٨	٤١٤٤٦	٩٠,٧	٢٤٥٥٨	٥٣,٨
٥	الجزائر	٢٠٦٣٩٥	٩٢٤٥٥	٤٤,٥	١١٦٣١٦	٥٦,٤	٣٦٣٧	١,٨
٦	جيبوتي	١٣٥٥	٤٨٥	٣٥,٨	٧١٤	٥٢,٧	٧٢٩	٥٣,٨
٧	السعودية	٧١١٠٤٩	٢٣٢٨٨١	٣٢,٨	٥٢٨٠٤٩	٧٤,٣	–	–
٨	السودان	٦٨١٢٦	٨٨٣٣	١٣	١٤٨٣٣	٢١,٨	٣٩٦٩٦	٥٨,٣
٩	سورية	٥١٠٩٦	١٨١٦٦	٣٥,٦	١١٥٠٠	٢٢,٥	٤٣٣٩,٤	٨,٥

يتبع

تابع

١٠	العراق	١٨٩٦١١	٦٤٤٠١	٣٤	١٤٩٣٤١	٧٨,٨	–	–
١١	عُمان	٧٨١١١	٣٥٢٥٤	٤٥,١	٧٩٩١٨	١٠٢,٣	٩٨٩١	١٢,٧
١٢	قطر	١٩٢٤٠٢	٥٧٣٣٦	٢٩,٨	١٤٨٣٠٥	٧٧	–	–
١٣	القمر	٥٧١	١٥١	٢٦,٧	٢٩٧	٥٢	٢٧٥,٣	٤٨,٢
١٤	الكويت	١٨٣٢٣٨	٦١٦٦٧	٣٧,١	١٤٥١٧١	٧٩,٢	–	–
١٥	لبنان	٤٢٩٠٠	١٣٣٩٣	١,٢	٢٥٧٣١	٦٠	٢٤١١٨	٥٦,٢
١٦	ليبيا	٨٣١٩٥	٤٢٩٢٩	٥١,٦	٧٧٤٣٦	٩٣	–	–
١٧	مصر	٢٥٦٦٦٩	٧٨٣٨١	٣٠,٥	١٠٤١٥٦	٤٠,٦	٣٨٨٢٤	١٥,١
١٨	المغرب	٩٨٧٧٤	٣٣٣٢٦	٤١,٤	٦٥٩٩٩	٦٦,٨	٢٥٢٤٢	٢٥,٥
١٩	موريتانيا	٤١٩٤	١٤٤٨	٣٤,٥	٥٨٢٠	١٣٨,٨	٣٥٨٣,٨	٨٥,٤
٢٠	اليمن	٣٢٩١٥	١٢٥٠١	٣٨,٦	١٣٦٩٦	٤١,٦	٧٢٣٧	٢٢,٠٠
مجموع الدول		**٢٦٩١٨٣٢**	**٩٠١٣٩٨**	**٣٣,٥**	**٢١٢٣٤٧٩**	**٧٨,٩**	**١٨٩٠٧٧,٥**	**٢٠,٩**

المصدر: هذا الجدول تجميعي من مجموعة جداول تضمنها **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٣**.

٤ ـ مصادر أخرى للريع

تتنوع مصادر الريع، فيرى عدد من الباحثين الاقتصاديين أن إيرادات الممارّ المائية الاستراتيجية مثل قناة السويس، وخطوط أنابيب نقل النفط والغاز، هي مصدر للريع بسبب الموقع الجيوبوليتيكي. وفي حين يعتبر فريق ثانٍ أن الإيرادات السياحية تمثل ريعاً، فإن آخرين يقصرون الريع من السياحة على رسوم زيارة الأماكن السياحية فقط، أما نفقات السوّاح فهي لقاء خدمات أو مشتريات. وكذلك الأمر في ما يتعلّق بتحويلات العاملين في الخارج، فإن البعض يراها إيراداً ريعياً، في حين يجدها آخرون مقابل عمل وجهد، فهي ريع ملكية قوة عمل تعمل في الخارج. وبالنسبة إلى الخدمات الأخرى التي يراها البعض ريعاً مثل الخدمات الصحية والتعليمية والتأمينية، يراها آخرون نتيجة علم وعمل واجتهاد، وما يمكن اعتباره ريعاً هو فقط المتعلّق منها بالنشاطات الطفيلية.

على أي حال، فإن المشكلة في الريع أنّه يخلق أجواءً تشوّه العمل المنتج، وينشر ثقافة مغايرةً في المجتمع، ويروّج للكسب السهل وينشر البطالة الاختيارية، ويفسّخ البنية الاجتماعية. بعبارة أخرى، فإن المشكلة هي في نشر ثقافة الريع التي تساعد على انتشار الفساد، وإعلاء المصالح الفردية على مصلحة المجتمع، فالمشكلة ليست في وجود الريع من الموارد الطبيعية، بل هي في كيفية توظيف هذه الموارد.

٥ ـ النفط والغاز وعوائدهما

أورد **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٣**، بيانات عن النفط والغاز وعوائدهما في البلاد العربية على النحو التالي:

- نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي ٥٦,٨ بالمئة.
- نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي ٢٨,٤ بالمئة.
- إنتاج النفط الخام ٢٤,٢ مليون برميل يومياً.
- نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي ٣٢,٢ بالمئة.
- نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوّق إلى الإنتاج العالمي ١٧,١ بالمئة لعام ٢٠١١.
- عوائد الصادرات النفطية مقدرة بالأسعار الجارية ٧١٩,٥ مليار دولار.

وكانت الثروة النفطية السبب الرئيسي، إلى جانب عوامل أخرى، في تفاقم الصراع الدولي على المنطقة، كما كانت أحد العوامل الاستراتيجية لرسم سياسات الدول الكبرى تجاهها، فالنفط ليس هو تلك المادة المولدة للطاقة وحسب، وإنما تقع أهميته كمادة أولية لآلاف المواد والمشتقات، فضلاً عن أهمية احتياطيه وعوائده واستخداماته المتنوّعة؛ ويشكّل النفط والغاز أحد أوجه العلاقة بين الاقتصادات العربية واقتصادات الدول الصناعية المتقدمة من زاويتين: استخدامه كمورد للطاقة وكمادة أولية لصناعات عديدة؛ وكمصدر لعائدات ضخمة لها تأثيرها في الأسواق المالية العالمية.

وقد استخدمت العوائد النفطية في أغلب البلدان العربية المصدّرة للنفط بأشكال تتطلب المراجعة وإعادة النظر، مثل التطوير المبالغ فيه في البنية التحتية دون ارتباط ذلك بخطة تنموية شاملة، والإنفاق على شراء الأسلحة وتكديسها دون استكمال المقومات الأخرى لبناء القدرة القتالية للدولة، الأمر الذي يوحي بأن هذه الصفقات هي استجابة لضغوط المجمّع الصناعي العسكري في أمريكا وأوروبا، وشراء الذهب والسندات والأوراق المالية والإيداع في المصارف والمؤسسات المالية الدولية.

وأدى ارتفاع حجم العوائد النفطية إلى زيادة حدّة الفوارق بين البلدان العربية وتعميق انقسامها إلى دول غنية وأخرى فقيرة، كما أدّت النظرة القُطرية الضيقة إلى إعادة توزيع الموارد وتوطين الأنشطة الاقتصادية في الوطن العربي، ليس على أساس الأفضلية الاقتصادية، بل على أساس مدى توافر مصادر التمويل. بمعنى آخر، فإن النمو الاقتصادي تسارع بدرجةٍ أكبر في البلدان التي تمتلك الموارد المالية، وهو ما فاقم من حدة الفوارق. وصاحب تدفّق المال النفطي تغييرات أساسية في أنماط الاستهلاك، وانتشار الاستهلاك الترفي في البلدان النفطية، ثم ما لبثت العدوى أن انتقلت إلى البلدان غير النفطية من خلال حركة العمالة وانتشار الإعلام الفضائي، وفي حين تدفّقت الأموال العربية نحو الخارج، حُرمت منها البلدان العربية المحتاجة إليها من أجل التنمية، كما أنّ أموال النفط طغت بشدّة على أسعار السلع والخدمات والعقارات في كثير من البلدان العربية، فارتفعت أسعارها إلى مستويات جنونية لا علاقة لها بالتكلفة أو المنطق، وهو ما أسهم في إشعال نار التضّخم وشكّل عامل ضغط على أصحاب الدخول المحدودة والفئات الوسطى.

وكان للاستخدام السياسي للأموال النفطية أسوأ الآثار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي حين استخدمت هذه الأموال داخل البلدان النفطية في كسب تأييد الرأي العام للنظم الحاكمة، فإنّها استخدمت أيضاً خارج البلدان

النفطية لمد أجل النظم الحاكمة، والتخفيف من حدة الانتقادات الاجتماعية، وفي حرف حركات الاحتجاج عن مسارها الصحيح، وفي التدخّل بالشؤون الداخلية، ووصل الأمر في بعض الحالات ـ كما في الحالة السورية ـ إلى تزويد الفئات المعارضة بالسلاح والمال، وهو ما أسهم في تفكيك المجتمع وإثارة النعرات الطائفية والفتن.

ثانياً: سياسات تكريس التخلّف وتغييب العدالة الاجتماعية

أدّت السياسات الاقتصادية في البلدان العربية منذ فجر استقلالها السياسي، وفي إطار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى مجموعة من الظواهر التي تشكّل في مُجملها تكريساً لحالة التخلّف وتغييب العدالة الاجتماعية بدرجات مختلفة، وما يرتبط بذلك من انتشار البطالة والفقر والأمية وغياب الإنصاف والمساواة وانتشار ممارسات الفساد. ودعم من ذلك طبيعة الأنظمة السياسية القائمة على الاستئثار وعدم القبول بالمشاركة.

وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة العربية رفعت شعار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّ النتائج كانت مخيّبة للآمال على وجه العموم، وقد ارتبط ذلك، إلى جانب العوامل الداخلية، بطريقة وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، ومدى الاندماج الحاصل في النظام العالمي وتداعيات العولمة.

ويُرجع **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٣**[٧] تردي الأوضاع المعيشية إلى الظروف السياسية، فيذكر «أن الظروف السياسية السائدة في عدد من الدول العربية ساهمت بشكلٍ كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكّان تلك الدول نتيجة للظروف السياسية المضطربة التي أثّرت في الاستثمار والإنتاج والتشغيل». وتفيد آخر مؤشرات فقر الدخل المتاحة وفق خط الفقر الوطني بأن مستويات فقر الدخل في البلدان العربية التي تقل عن ١٠ بالمئة تشمل الجزائر ولبنان والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي ما عدا البحرين، بينما تتراوح نسب الفقر بين ١٠ بالمئة و٢٠ بالمئة في البحرين واليمن وسورية والأردن وتونس، وتتراوح ما بين ٢٠ بالمئة و٣٠ بالمئة في كل من فلسطين ومصر والعراق، وما بين ٣٨ بالمئة و٤٦,٥ بالمئة في اليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر والسودان، ويأخذ الفقر في معظم هذه البلاد طابعاً ريفياً.

(٧) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣**، ص ٢٨ ـ ٣٠، والملحق الرقم (٢/ ٧).

أما بالنسبة إلى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد[٨]، فتفيد آخر المؤشرات أن الاقتصادات العربية تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة **الأولى** تضم الدول ذات قيمة أقل من ٠,١ بالمئة، وتضم فلسطين والأردن وتونس وسورية ومصر، والمجموعة **الثانية** تضم الدول التي تتجاوز فيها قيمة المؤشر ٠,١ بالمئة وتضم جيبوتي واليمن وموريتانيا والصومال.

ويلاحظ، من جهة أخرى، عدم التكافؤ في الأجور أو النفاذ إلى خدمات أساسية كالتعليم والصحة نتيجة اختلاف الأوضاع الاجتماعية، أي الظروف التي تخرج عن إطار سيطرة الفرد أو لأسباب أخرى تتعلّق بعدم المساواة الناجم عن اختلال الجهد والمهارات، إضافة إلى العوامل الشخصية الأخرى.

وقُدر حجم العاطلين من العمل في المجتمعات العربية عام ٢٠١٢[٩] بحوالى ١٧,٥ مليون نسمة أغلبهم من الشباب، بمتوسط معدّل بطالة بلغ حوالى ١٧,٢ بالمئة، وهذه النسبة هي الأعلى بين مناطق العالم، وتمثل حوالى ثلاثة أمثال نظيرتها على المستوى العالمي التي تبلغ حوالى ٥,٩ بالمئة. وتتفاوت معدلات البطالة في ما بين البلدان العربية، فتبلغ ٠,٥ بالمئة في قطر، بينما تصل إلى ٣٠ بالمئة في اليمن. وإذا أدخلنا عامل النوع في التحليل، يلاحظ أن حصة النساء من القوى العاملة لم تتجاوز ٢١,٥ بالمئة في ٢٠١١، وهي الأدنى بالمقارنة بمناطق العالم. وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية في سورية واليمن نتيجة لظروف عدم الاستقرار، كما ارتفعت بدرجة أقل في مصر لنفس الأسباب.

دعم كل ما تقدم انتشار ممارسات الفساد التي تنوعت صورها وأشكالها ودرجة تغلغلها في بناء العلاقات السياسية والاجتماعية إلى الدرجة التي برز فيها مفهوم «اقتصادات الفساد». ويقصد بذلك أن الفساد لم يعد مجرد سلوك فردي، وإنما أصبح عنصراً مؤسسياً وجزءاً من البنية التنظيمية والقانونية والسلوك الاجتماعي عموماً. وعرّفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه «السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع الحكومي أو القطاع العام، سواء كانوا سياسيين أو موظفين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقاربهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم». فلم يعد الفساد قاصراً على الشكل التقليدي، مثل قبول الرشوة أو الاختلاس، بل امتد ليشمل مجالات أخرى. مثال ذلك قبول جمهرة المصريين، على اختلاف مستوياتهم

(٨) يتضمن إضافة إلى عنصر الدخل عناصر أخرى منها الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.
(٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.

الاقتصادية والاجتماعية، ظاهرة الدروس الخصوصية لأبنائهم في المدارس واعتبارها ممارسة اعتيادية لرفع مستوى الطلاب، مع أنها في حقيقة الأمر تقنين اجتماعي لفساد المؤسسة التعليمية.

وتزداد «مأسسة الفساد» في ظروف اتباع سياسات الخصخصة وبيع أصول القطاع العام، وفي ظروف غياب الشفافية وعدم وضوح القواعد المنظمة للسلوك السياسي والاقتصادي، وعلاقة السلطة بالثروة. وعادة ما ترتبط ممارسات الفساد في عملية الخصخصة بثلاثة أمور: الأولى، تقييم الأصول الانتاجية والممتلكات بأقل من قيمتها السوقية، والثانية، تمويل عمليات الشراء من خلال قروض البنوك وعدم انتظام المشترين في سداد أقساط الثمن، والثالثة، «تسقيع» الأراضي والعقارات تمهيداً لإعادة بيعها مرة أخرى.

وأشارت دراسات منظمة الشفافية الدولية إلى أن أكثر المجالات الحكومية عرضة لممارسات الفساد في الدول النامية تشمل: المشتريات الحكومية، وتقسيم الأراضي والعقارات وبيعها، والنظم الضريبية والجمركية، والتعيينات الحكومية، وإدارات الحكم المحلي بالمحافظات.

وقد أدى ذلك إلى تطوير النظرية الاقتصادية الحديثة لمفهوم «الاقتصاد الخفي» أو «الاقتصاد الأسود» الذي يشير إلى الأنشطة المالية والاقتصادية التي تجري في الخفاء وتخالف القواعد القانونية المرعية، وعادة ما لا يتم تسجيلها في سجلات الحسابات القومية أو مصفوفة الدخل القومي الرسمي.

وتسجل تقارير هيئات الرقابة الإدارية والمالية في عدد من البلدان العربية، ولا سيّما في تلك المحكومة بأنظمة تشهد درجة ملموسة من التطور الديمقراطي، والبلدان التي شهدت تغييراً في أنظمة حكمها، عشرات الحالات من هذا الفساد المؤسسي. وفي حالة مصر على سبيل المثال، فقد وثق عبد الخالق فاروق في كتابه **اقتصاديات الفساد في مصر**، وأحمد السيد النجار في كتابه **الانهيار الاقتصادي في عهد مبارك** الصادرين عام ٢٠١٢ عشرات الحالات الدالة على ما سبق.

وكانت الأمم المتحدة ومنظّماتها المعنية تتابع باهتمام نتائج عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار هذه المتابعة اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع عام ٢٠٠٠ إعلاناً التزمت فيه الدول الأعضاء بإقامة شراكة عالمية جديدة

للتنمية من خلال وضع مجموعة من الأهداف التي ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وكان الهدف الأول «القضاء على الفقر المدقع والجوع».

ومع اقتراب موعد تنفيذ الأهداف الإنمائية، أصدرت الأمم المتحدة تقريراً يتضمن خطّتها لما بعد عام ٢٠١٥[١٠]، وفي ما يتعلّق بالوطن العربي ذكر التقرير أن هذه المنطقة «ظلّت ترزح تحت أعباء الفقر وعدم المساواة، وتسجل أعلى معدّل بطالة لدى الشباب في العالم، ولا سيّما بين النساء، وتشهد ضعفاً في مقوّمات الحكم، وتدهوراً في رفاه المواطنين، وزعزعة لاستقرارهم تحت وطأة النزاعات والاحتلال الأجنبي».

وأبرز التقرير بعض المفارقات بهذا الشأن، منها أن بعض البلدان العربية حقّق نجاحاً لافتاً في بلوغ أهداف الألفية، وهي: تونس وسورية ومصر، ومع ذلك سقط النظام الحاكم في اثنتين منها، واندلعت حرب مدمرة في البلد الثالث. وينوّه التقرير إلى أن المستويات الفعلية للرفاه في هذه الدول تشير إلى احتمال أن تكون قد اقترفت خطأً في تجاهلها «عناصر أساسية أخرى للتنمية البشرية»، وهي «الحرية والحكم السليم والأمن الإنساني»[١١].

من هنا نفهم الشعار المحوري الذي رفعته حركات الاحتجاج العربية التي انطلقت في الشوارع والميادين ابتداءً من أواخر عام ٢٠١٠، تطالب بـ «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية»، فلم يكن هذا الشعار ولا الترابط بين أركانه الثلاثة عفوياً، بل هو نتاج للظروف العامة في المجتمع، ويُعبّر عن مطالب اجتماعية ذات بعد سياسي تتمثل بحق الشعب في مستوى حياة لائق، «أي حقّه في التنمية بمعناها الشامل» وحقّه في الحرية والكرامة، وفي تحقيق العدل والمساواة.

ولا ريب في أن المظالم الاجتماعية كانت من أهم أسباب اندلاع حركات الاحتجاج وتداعياتها[١٢]، ويأتي في مقدّمتها البطالة، وبخاصة بين الشباب، ففي

---

(١٠) صدر التقرير مؤخراً تحت عنوان **خطة الأمم المتحدة لما بعد ٢٠١٥ (منظور إقليمي)** عن اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، وتولّت الإسكوا إعداده، وقد تضمّن تقييماً للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما فرضته الظروف من تحدّيات وما وفّرته من فرص، كما تضمن التقرير تقييماً للتقدّم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية.

(١١) يشمل الأمن الإنساني: التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة وحرية العيش بكرامة، وقد تم الاعتراف بأهمية الأمن الإنساني في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ ثم في عام ٢٠١٠.

(١٢) أطلق على هذه الحركات في البداية مصطلح مستورد هو «الربيع العربي» لأسباب سياسية، كما أطلق عليها في بعض البلدان مصطلح انتفاضة أو ثورة، وقادت هذه الحركات في بلدان أخرى إلى التدخل العسكري الأجنبي كما في ليبيا، كما تحوّلت إلى العسكرة، في سورية التي أصبحت ساحة لمواجهات عسكرية تداخلت فيها العناصر =

استقصاء أجراه البنك الدولي[١٣] لأفكار المواطنين في بعض البلدان التي انفجرت فيها أعمال العنف، تبين أن البطالة بين الشباب تشكّل عنصراً مستمراً ودافعاً إلى الانضمام إلى حركات التمرّد أو عصابات المدن. وكما يرد في **تقرير البنك الدولي**، «إن انعدام المساواة بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع ارتفاع مخاطر جرائم العنف»، ومن الاستقصاءات التي أجريت في ستة بلدان متأثرة بالعنف، وشملت مزيجاً من العيّنات الممثلة على المستويين الوطني والمحلي، أثار المواطنون قضايا تتعلّق بالرفاه الاقتصادي للفرد، كالفقر والبطالة والظلم، بما في ذلك انعدام المساواة والفساد بوصفهما المحرّك الأول للصراع الاجتماعي[١٤].

وناقش **تقرير البنك الدولي** الصلة المتبادلة بين التنمية والأمن الإنساني، وهو مفهوم واسع للأمن يأخذ في اعتباره العديد من التهديدات النابعة من الفقر والعنف، ووضعه في صدارة الأولويات. وما تجدر ملاحظته أن الذين خرجوا إلى الشارع رافعين شعارات المطالب الاجتماعية في البداية انتقلوا إلى المطالبة بإسقاط النظام أو رحيله دون أن يقدّموا برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واضحاً، إضافةً إلى عدم وجود قيادة معتبرة ومعترف بها شعبياً على نطاقٍ واسع. من هنا يمكن تفسير بروز التيار الإسلامي، وعلى رأسه تلك الجماعة المنظمة ذات التاريخ والتجربة، حيث تم اختطاف حركة الجماهير إلى مكان آخر لم تكن تهدف إليه.

هذا الأمر وما يشوبه من التباس وغموض أحياناً يجعل من الضروري الوقوف أمام المشهد المنتظر لليوم التالي لحركة الجماهير، وهو ما يتطلب مراجعة بعض الأفكار والاتجاهات النظرية، فإذا كانت المطالب الاجتماعية تهدف إلى الخروج من دائرة التخلف المتمثلة بالفقر والبطالة والأمية، وهذا يتطلب بدوره انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية مختلفة عن تلك التي تم تبنيها من قبل، فإنّ ذلك يجعلنا نطرح مطلب تحقيق التنمية الشاملة انطلاقاً من ذلك التشابك والترابط بين تدعيم السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية من خلال مشاركةٍ شعبية أوسع والاعتراف بحقوق الإنسان والديمقراطية من جهة، وتأثير ذلك في إنجاز مهام التنمية الشاملة من جهة أخرى.

= الخارجية في إطار دعوات جهادية وتكفيرية، وإذ اختطفت «الثورة» في مصر من قبل «الإخوان المسلمين» فإن الجماهير المدعمة من المؤسسة العسكرية استطاعت استعادتها في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٣، لتضع مصر على الطريق الديمقراطي المزروع بالمعوقات.

(١٣) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١**، ص ٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩.

ومن استعراض الإسهامات الحديثة في مفهوم العدالة الاجتماعية وارتباطها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، التي كان من أبرز مظاهرها إسهام رولز، وعدد من الوثائق الدولية من أهمها **تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام ٢٠٠٦** بعنوان **الإنصاف والتنمية**، يمكن تحديد مقوّمات العدالة الاجتماعية، في النقاط الرئيسية التالية[١٥]:

أ ـ **الكفاءة والعدل** بمعنى أن تكون الكفاءة هي الأساس في المجال الإنتاجي، والعدالة هي الأساس في مجال توزيع ثمار الإنتاج وعوائده.

ب ـ **عدم الاستغلال**، بمعنى تحديد علاقات الإنتاج والتوزيع على نحو لا يسمح بظهور أي شكل من أشكال الاستغلال لقوة العمل، ومنع الاحتكار في الأسواق، وهو ما لا يسمح بتحقيق أرباحٍ احتكارية على حساب المستهلك.

ج ـ **تقليص الفجوة بين الدخول**، بمعنى عدم السماح بنمو الفجوات الكبيرة بين الدخول في المجتمع، بما يسببه ذلك من تهديد للسلم الاجتماعي، عندما تكون أغلبية المجتمع تتضوّر جوعاً، بينما تحصد فئة محدودة ثمار النمو والتنمية، فضلاً عن السلوك الاستفزازي لهذه الفئة.

د ـ **مكافحة الكسب غير المشروع**، بمعنى أن يتضمن الدستور والقوانين الأنظمة التي تحمي الكسب المشروع وتناهض الكسب غير المشروع الذي يستند إلى الفساد.

هـ ـ **توزيع الأعباء والتكاليف العامة** على نحوٍ عادل، بمعنى أن تضمن المالية العامة العدالة في توزيع الأعباء الضريبية وغيرها من التكاليف العامة والرسوم، حسب القدرة الاقتصادية من جهة، مقابل التوزيع العادل للمنافع والخدمات والسلع العامة، كالصحة والتعليم والمواصلات والسكن من جهة أخرى.

ويلفت إبراهيم العيسوي[١٦] النظر إلى أمرين لهما صلة بمفهوم العدالة الاجتماعية: **أولهما**، أن هذا المفهوم لا يتعلق فقط بتوزيع الحقوق والفرص والموارد في الحاضر، بل إنها تتعلق أيضاً بتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والمقبلة. و**ثانيهما**، تأثير العلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية للدولة في العدالة الاجتماعية، فهي عامل مؤثر في

---

(١٥) منير الحمش، «الإخفاق المزدوج: نحو معادلة جديدة للتوازن بين تدخّل الدولة وآليات السوق،» **السياسة الدولية**، العدد ١٨٨ (نيسان/ أبريل ٢٠١٢)، ص ٢٢.

(١٦) إبراهيم العيسوي، «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي ـ حالة مصر،» ورقة قدمت إلى: المنتدى الإقليمي حول «اقتصاديات الربيع العربي» الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط، البحر الميت، ٢٠١٢.

تحديد حجم الموارد التي يمكن لمواطني أي دولة اقتسامها في ما بينهم، ويتضمن ذلك تبني السياسات التي تؤدي إلى مكافحة الآثار السلبية للعولمة في الطبقات الفقيرة.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي: استمرار الانكشاف الاقتصادي

يغلب على العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي إحدى سمات الاقتصاد الريعي، وهي استمرار الانكشاف الاقتصادي الذي يؤكده مؤشر التبادل التجاري ومؤشر القروض الخارجية.

١ ـ التبادل التجاري

تطوّرت الصادرات والواردات السلعية العربية الإجمالية والصادرات النفطية ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢ على النحو التالي:

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)

تطور الصادرات والواردات العربية (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)

(بملايين دولارات)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صادرات النفط الخام	الميزان التجاري	الميزان التجاري عدا النفط
٢٠٠٨	١٠٧٦٤٥٥,١	٦٦٩٦٣١,٢	٦٢٣٣٠٦	٤٠٦٨٢٣,٩	- ٢١٦٤٨٢,١
٢٠٠٩	٧٣٤٨١١	٦٠٧٥٢٦	٣٦٩١٤٣	١٢٧٢٨٥	- ٢٤١٨٥٨
٢٠١٠	٩١٤٩٥٧	٦٦١١٥٥	٤٧١٧١٨	٢٥٣٨٠٢	- ٢١٧٩١٦
٢٠١١	١٢٠٥٦٤٨	٧٥٦٧٢٨	٦٦٧٥٢٩	٤٤٨٩٢٠	- ٢١٨٦٠٩
٢٠١٢	١٣١٠٥٣٦	٨١٦١٤٣	٧١٩٥٠٧	٤٩٤٣٩٣	- ٢٢٥١١٤

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣**، الصادرات والواردات من الملحق الرقم (٨/ ١) ص ٤١٧ وصادرات النفط الخام من الملحق الرقم (٥/ ٩)، ص ٣٨٧، والمؤشّرات استخلصت من قبل الباحث.

يتبيّن من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الإجمالي كان رابحاً خلال هذه الفترة، لكن مع استبعاد قيمة الصادرات النفطية يصبح هذا الميزان خاسراً تماماً، مما يشير إلى الانكشاف الخارجي للاقتصادات العربية.

وإذا ما دققنا في بيانات الناتج المحلي الإجمالي والبيانات الخاصة بالاستيراد والتصدير نجد أن[17]:

ـ الصادرات العربية بما فيها النفط تشكّل ٤٩ بالمئة عام ٢٠١١، و٤٨,٧ بالمئة عام ٢٠١٢ من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ الواردات العربية تشكّل في العامين المذكورين ٣٠,٨ بالمئة و٣٠,٣ بالمئة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ في حين أن نسبة إجمالي التجارة الخارجية للبلدان العربية شاملة الصادرات + الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تشكّل ٧٩ بالمئة عام ٢٠١٢، كما يوضح الجدول الرقم (٦ ـ ٤)، وتتفاوت هذه النسبة ما بين ٢١,٨ بالمئة في السودان و١٣٩,٢ بالمئة في الإمارات، وهذه النسبة هي ما تشير إلى درجة الانكشاف التجاري. وإذ يُلاحظ ارتفاع هذه العلاقة مع العالم الخارجي في المبادلات التجارية، فإنها لا تكفي بمفردها للدلالة على التبعية، وخاصة أن العديد من الدول الصناعية المتقدّمة تتميز اقتصاداتها بارتفاع درجة الانكشاف التجاري الناجم عن تصاعد نشاطها الاقتصادي وتنوّعه، لكن ارتفاع هذه النسبة في الدول النامية عموماً، يدل على هشاشة اقتصاداتها وضعف هياكلها الإنتاجية.

٢ ـ القروض الخارجية

وهي المؤشر الثاني لدرجة الانكشاف الخارجي، ويستخلص هذا المؤشر بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ إجمالي هذا الدين ١٨٩٠٥٨ مليون دولار عام ٢٠١٢، وبلغت خدمته ١٤٩٩٩ مليون دولار في نفس العام.

وبلغت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان العربية المدينة ١٩,٧ بالمئة عام ٢٠١١، و٢٠,٦ بالمئة عام ٢٠١٢، لكن هذه النسبة تتفاوت بين بلدٍ عربي وآخر، ففي الجزائر وسورية وعُمان ومصر جاءت هذه

(١٧) المصدر نفسه، الجدول الرقم (١)، ص ١٩٧، ومصدر النسب المذكورة عن الجدول الرقم (٢)، ص ٢٠ من التقرير المذكور، انظر أيضاً الجدول الرقم (٦ ـ ١) في هذا الكتاب.

النسبة دون متوسط البلدان العربية كمجموعة حيث بلغت أقل من ٢٠ بالمئة عام ٢٠١٢ مقارنة بموريتانيا وجيبوتي ولبنان والسودان وتونس وجزر القمر والمغرب والأردن، التي تجاوزت هذه النسبة فيها متوسط البلدان العربية كمجموعة، إذ تراوحت بين ٤, ٨٥ بالمئة في موريتانيا و٢٢ بالمئة في اليمن.

وفي ما يتعلّق بنسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية، فقد بلغت ٣, ٥ بالمئة عام ٢٠١١، و٩, ٤ بالمئة عام ٢٠١٢، مع تفاوتات بالطبع بين بلدٍ عربي وآخر.

رابعاً: العمل الاقتصادي العربي المشترك: إخفاق متواصل

بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن نالت الأقطار العربية استقلالها السياسي، وفي مقابل تطلّع الشعوب العربية إلى الوحدة، تم تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، كبديلٍ من الوحدة المنشودة، في ظلّ مساومات ووعود اشتركت فيها دول الاستعمار القديم والأنظمة العربية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار الجامعة والعلاقات بين الأنظمة العربية، تعدّدت صيغ التعاون العربي في الميادين المختلفة، كما تعدّدت مستوياته على نحوٍ ثنائي أو جماعي، إلا أن جميع هذه الصيغ لم تسفر عن تقدّم محسوس باتجاه التكامل والتوحيد، إنّما كرست النتائجُ التجزئةَ من جهة، وتعزيزَ ارتباط الاقتصادات العربية «فرادى» بالاقتصاد العالمي من جهة ثانية، وبالاندماج بعملية الاستقطاب الجارية لصالح النظام الرأسمالي العالمي ومراكزه الكبرى في مختلف مراحل تطوّر النظام العالمي من جهة ثالثة.

وقد صدر العديد من القرارات، وأبرم العديد من الاتفاقيات التي اشتركت فيها جميع البلدان العربية أو بعضها، ولعلّ من أهمّها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠)، واتفاقية الوحدة الاقتصادية (١٩٥٧) التي استهدفت تحقيق انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحرية العمل والتنقّل والتملّك، وإنشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٥)، واستراتيجية وميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠)، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (١٩٨١)، والاتفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال (١٩٨١)، ثم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٩٩٧)، ومقررات القمم الاقتصادية الاجتماعية من عام ٢٠١٠، كما استُحدثت العديد من الأجهزة والمنظمات والاتحادات على المستويات الحكومية وغير الحكومية، وعلى

المستوى الكلي والقطاعي، بحيث تشكّل بمجملها إطاراً تنظيمياً بإمكانه التنسيق بين الاقتصادات العربية في شتّى المجالات.

وقد تجلّى هذا الإطار المؤسسي العربي الحكومي في بعدين أساسيين: **الأول** سياسي يتّصل بمؤتمرات القمة العربية التي أصبحت دورية، و**الثاني** وظيفي يتمثّل في أجهزة الجامعة الرئيسية مثل مجلس الجامعة، ومجلس الدفاع العربي المشترك، والمجلس الاقتصادي والمجالس الوزارية المتخصصة. هذا فضلاً عن الصناديق الإنمائية العربية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٦٧)، وصندوق النقد العربي (١٩٧٦)، والصناديق الوطنية الكويتي والسعودي والقطري. كما يتمثّل الإطار المؤسسي غير الحكومي بالاتحادات الفرعية والمهنية واتحادات قطّاع الأعمال. وإذا كان العامل الاقتصادي العربي المشترك قد حقّق بعض الإنجازات، إلا أن المحصّلة النهائية لا تتناسب في جميع الأحوال مع الكمّ الهائل من القرارات والمؤسسات والمنظمات والأجهزة، فضلاً عن الآمال المعقودة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي أو الحدود الدنيا منه.

ولعلّ المثال الأبرز للإخفاق الاقتصادي العربي في المجال التكاملي يتمثّل بحجم التجارة البينية، الذي لم يتجاوز ١٠ بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية العربية، عبر السنين، وإن كان هناك من يرى أن هذه النسبة ترتفع إذا ما تم إخراج صادرات النفط من الحساب، ويتمثل أيضاً بحجم الاستثمارات العربية داخل البلدان العربية. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة لعل من أهمها الإخفاق العربي في تبني السياسات الكفيلة بالتعامل مع التطورات والتغيرات التي لحقت ببنية النظام الاقتصادي العالمي في عصر ثورة التكنولوجيا والمعلومات واقتصاد المعرفة، وتحول العالم إلى سوق واحدة محكومة بقوانين العولمة ومقتضياتها.

وقد كان الإقليم العربي هشّاً، على أي حال، وتمت صياغة علاقة كل بلدٍ عربي مع الاقتصاد العالمي عن طريق وسيط أجنبي، كـ «الاتحاد الأوروبي» أو الولايات المتحدة.

خامساً: المدخل الاقتصادي للتغيير: نتائج كارثية ومشكلات مستمرة

ازداد الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية ومع استعصاء الأوضاع السياسية والاجتماعية، وفي إطار التحولات الجارية في العالم، كان من أهم مداخل التغيير

المطلوب لإجراء التحول المرغوب فيه هو المدخل الاقتصادي، إلى جانب المدخل السياسي، مستخدمة بعض الدول العربية في ذلك المؤسسات المالية الدولية بهدف فرض جدول أعمال اقتصادي يعمل على إلحاق هذه البلدان بالنظام العالمي، وكان عنوان هذا البرنامج هو السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وجوهرها اقتصاد السوق الحر.

تمثل الجهد المبذول لإجراء التحول الحاسم في اقتصادات البلدان العربية ببرنامج «التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي» الذي تم تبنيه في ما يدعى «توافق أو إجماع واشنطن»[١٨]، بهدف التحول نحو اقتصاد السوق الحر، والاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك عن طريق:

١ ـ تقليص الدور الاقتصادي للدولة.

٢ ـ إعادة بناء الأسواق ومنحها الأولوية في تسيير الاقتصاد الوطني.

٣ ـ إعادة بناء الرأسمالية المحلية واعتبارها ركيزة العمل الاقتصادي.

٤ ـ إعادة إدماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وللدلالة على الارتباط الوثيق بين الأهداف الاقتصادية والسياسية في الفكر الأمريكي، تجدر الإشارة إلى اعتبار المدخل الاقتصادي من أهم مداخل تنفيذ «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي»[١٩]، التي تنص في الفقرة الخامسة على «... العمل من أجل حقبة جديدة من النمو الاقتصادي على المستوى العالمي من خلال إقامة الأسواق الحرة والتجارة الحرة». وحددت هذه الاستراتيجية المبادئ الاقتصادية للولايات المتحدة ودورها في تعزيز النمو والحرية الاقتصادية في العالم، انطلاقاً من أن «اقتصاديات السوق وليس اقتصاديات الرقابة والتحكم الحكومي هي السبيل الأفضل للازدهار وتقليص معدلات الفقر»، ومستخدمة تعاونها الاقتصادي مع دول أخرى من أجل تأكيد فوائد السياسات الاقتصادية باتخاذ الإجراءات التالية:

---

(١٨) توافق أو إجماع واشنطن، هو التقاء إرادة ثلاث جهات مقرها واشنطن، هي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف هذا التوافق إلى مساعدة الدول الاشتراكية السابقة والدول ذات التوجه التدخلي إلى التحول نحو اقتصاد السوق، بتطبيق السياسات والإجراءات الاقتصادية المتمثلة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة

(١٩) أصدر المركز العربي للدراسات الاستراتيجية دراسة حول هذه الاستراتيجية في **سلسلة قضايا استراتيجية**، العدد ٢٦ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، والنص الوارد هنا مستقى من التلخيص الذي أورده الكاتب في هذا الكراس.

ـ انتهاج سياسات تنظيمية وقانونية تدفع النمو وتشجع الاستثمار وأنشطة البناء والتشييد.

ـ وضع سياسة ضريبية، ولا سيَّما معدلات ضرائب منخفضة، تؤدي إلى تحسين الحوافز وتشجيع الاستثمار.

ـ تبني أنظمة مالية أكثر فعالية لرأس المال.

ـ تجارة حرة تفتح آفاقاً جديدة وتعزز نشر الأفكار والتكنولوجيا.

وهنا تلتقي هذه الاستراتيجية مع كل من «توافق واشنطن»، وبرنامج الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير أو الواسع الذي اقترحه الرئيس بوش عام ٢٠٠٣.

وإذا كانت البلدان العربية ذات التوجهات الليبرالية قد انخرطت في هذا البرنامج منذ البداية، فقد كانت هناك بلدان أخرى تولت فيها الدولة بعض المهام الاقتصادية، وتبنت سياسات خارجية لا تتمشى مع السياسة الأمريكية، فكان التركيز على تلك الدول من أجل دفعها إلى انتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري.

وإذا استطاعت البلدان العربية الغنية أن تقلل من التناقضات الاجتماعية المترتبة على هذه السياسات بما لديها من إمكانات مادية وأجهزة أمنية، فإن بلداناً أخرى لم تستطع حكوماتها تطويق النتائج المتمثلة بالبطالة والفقر وانتشار العشوائيات والفساد، فتداعت الجماهير فيها إلى الخروج إلى الشوارع والميادين، ثم تداخلت العوامل الداخلية والخارجية بالعوامل الاجتماعية والأمنية والسياسية، كي تتحول حركات الاحتجاج إلى أعمال عنف قادت في بعض الدول إلى تدخل عسكري مباشر، وفي بعضها الآخر إلى أعمال تخريبية وعسكرية مدعومة من الخارج، وإلى إقحام المعتقدات الدينية في صراعات لا يبدو أنها ستنتهي في زمن قريب.

ففي مصر، ارتفع معدل البطالة من ٩ بالمئة عام ٢٠١٠ إلى ١٣,٤ بالمئة عام ٢٠١٣، وانخفض احتياطي النقد الأجنبي من ٣٥ مليار دولار إلى ١٧ مليار دولار خلال الفترة نفسها. وفي حين تحتاج مصر إلى معدل نمو يتراوح ما بين ٦ و٧ بالمئة، فإن ما تحقق خلال العامين الأخيرين لا يتجاوز ٢ بالمئة، هذا فضلاً عن تراجع سعر صرف الجنيه المصري، وتراجع إيرادات السياحة بنسبة ٤٨ بالمئة.

وفي سورية، توقفت تقريباً عجلة الإنتاج الصناعي والزراعي، ودُمرت المصانع، وتمت سرقة الكثير من آلاتها وتهريبها إلى تركيا، كما يكاد يتوقف إنتاج النفط، وتم تدمير ما يقرب من ٢,٥ مليون وحدة سكنية، كما دمرت البنية التحتية للبلاد، بما في ذلك سكك الحديد. وحسب تقرير اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا)، خسرت سورية ما أنجزته خلال ٣٧ عاماً من التنمية، وذكرت تقديرات أخرى أنه مع كل سنة تستمر فيها الأزمة تتراجع سورية ٨ سنوات إلى الخلف في جميع المؤشرات الاقتصادية والتنموية، وقد تراجع تصنيفها في جميع المؤشرات لتحتل المركز قبل الأخير عربياً. وتقدر الإسكوا أن كل يوم إضافي في الأزمة السورية يعني خسارة ١٠٩ ملايين دولار من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعني المزيد من التراجع وصعوبة إعادة البناء. ومع تسرب أعداد كبيرة من طلبة المدارس ووصول البطالة إلى ٤٢ بالمئة، تزداد الصعوبات أمام الاقتصاد السوري. هذا فضلاً عن تأثير الأزمة السورية في لبنان والأردن، فمع تزايد أعداد «اللاجئين السوريين» إليهما تتزايد الصعوبات الاقتصادية فيهما، كما أثرت الأزمة السورية إلى حد بعيد في حركة النقل من تركيا وأوروبا إلى دول الخليج.

واقترب الاقتصاد اليمني من حافة الانهيار بعد تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار مسلحي القاعدة في البلاد، وتعرضت خطوط أنابيب النفط والغاز لهجمات المسلحين، وهو ما أضر بصادرات النفط التي تشكل ٦٠ بالمئة من موازنة البلاد، ورغم المساعدات المقدمة لليمن والمقدرة بنحو ملياري دولار، لم يتحسن الاقتصاد اليمني. ويشير أحد الاقتصاديين اليمنيين إلى «أن اليمن يعاني من زيادة الأعباء وغارق في فقر مدقع وسوء تغذية في المناطق المختلفة منه»؛ كما ارتفعت معدلات الفقر فيه إلى نحو ٣٥ بالمئة، فضلًا عن معاناة ٣,٥ مليون شخص من سوء التغذية، وارتفاع البطالة إلى نحو ٤٧ بالمئة.

ورغم الثروة النفطية في ليبيا، فإنها عانت في عام ٢٠١٣ تدهوراً اقتصادياً واضحاً بسبب الاضطرابات الأمنية والفوضى التي تعيش فيها مختلف الولايات. وحسب وزارة النفط الليبية، خسرت البلاد أكثر من ٧ مليارات دولار بسبب تعثر الصادرات والاضطرابات في حقول النفط والموانئ.

وشهدت تونس بعض التحسن في عام ٢٠١٣ عن العام السابق، إذ نما الاقتصاد الوطني في الربع الثالث من العام بنسبة ٢,٤ بالمئة، وتراجع معدل البطالة من ١٥,٩ بالمئة إلى ١٥,٧ بالمئة، وارتفعت إيرادات السياحة بنسبة ٢,٧ بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من العام مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢، إلا أنها لم تصل إلى

مستوياتها السابقة ما قبل الأحداث، وبلغ عجز الموازنة العامة في عام ٢٠١٣ نسبة ٧,٤ بالمئة.

وهكذا، فإن حركات الاحتجاج التي قامت أساساً من أجل الخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية، أدت في ما أدت إليه، إلى المزيد من الصعوبات والعقبات الاقتصادية، الأمر الذي يجعل من الضروري البحث في السياسات الاقتصادية التي أسهمت في خلق مسبباتها ودواعيها، فضلاً عن الصعوبات الجديدة التي ظهرت واستفحلت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وما تفرضه من مهام جديدة تتعلق بإعادة الإعمار والبنية التحتية. وبالتالي يجب أن يتوجه البحث إلى تناول الاقتصادات العربية المعنية من وجهة نظر ما تثيره إشكالية نظرية اقتصاد اليوم التالي وما بعد، فإذا كانت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة وعنوانها اقتصاد السوق وحرية التجارة قد فشلت في البلدان العربية التي أخذت بها، وإذا كانت السياسة الاقتصادية التدخلية بقيادة الحكومات والقطاع العام قد أخفقت أيضاً، فما هي السياسة الاقتصادية المناسبة لمرحلة اليوم التالي؟

من المفيد قبل الإجابة عن هذا السؤال إبداء الملاحظات التالية:

أ ـ أدى تحرير التجارة الخارجية في إطار اقتصاد السوق إلى ضرب الصناعة الوطنية بسبب المنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الأجنبية، كما أدى إلى منع قيام صناعة حديثة ومتطورة. ويشير ذلك إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي هو ما يقود إلى تحرير التجارة، وليس العكس، وأن الاندماج بالاقتصاد العالمي عن طريق تحرير التجارة أو الالتحاق بتكتلات اقتصادية واتفاقات ثنائية مع الدول الصناعية المتقدمة، لا يحقق للاقتصاد الوطني سوى المزيد من التبعية والتخلف.

ب ـ إن الدعوة إلى الاعتماد على آلية السوق الحر من أجل إحداث تنمية سريعة وشاملة، دعوة غير عملية لأسباب عديدة، منها أن الأسواق في البلدان العربية غير مكتملة، وهي مشتتة وغير تنافسية ولم تنضج بعد، وأن فئة أصحاب المال غير نشيطة وغير فعالة، ولا تمتلك الخبرات العالية، وفي هذه الحالة فإن آليات السوق تعجز عن تحقيق التغيرات الهيكلية المطلوبة.

ج ـ إن الاعتماد المفرط على الأسواق، حتى لو نجح ذلك في تخصيص الموارد، لن ينجح في توزيع الدخل والثروة على نحو عادل، وهو ما يزيد من الفجوة بين الدخول ويوسع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

د ـ إعادة النظر في الاعتماد الكامل على القروض والاستثمارات الأجنبية في برامج التنمية وإعادة الإعمار، لأن استسهال الحصول على التمويل بهذه الطريقة سوف يعيد وضع الاقتصاد الوطني تحت رحمة الشركات متعدية الجنسية، ويعيد الارتباط التابع بالأسواق الخارجية، وفقدان القرار الاقتصادي المستقل وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي.

هـ ـ إن التجربتين التنمويتين في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا تدل على أن غياب الاستثمار الأجنبي المباشر في التجربة الآسيوية كان من عوامل نجاح التنمية فيها، في حين أن الحضور القوي للاستثمار الأجنبي في دول أمريكا اللاتينية كان أحد معالم إخفاقها النسبي.

سادساً: ملامح الاقتصاد السياسي لاقتصاد اليوم التالي

في ضوء ما عرضه هذا الفصل، فإن الأحداث المأساوية التي رافقت حركات الاحتجاجات في البلدان العربية ابتداء من أواخر عام ٢٠١٠ في تونس، ثم في مصر وليبيا واليمن وسورية، تطرح المسألة الاقتصادية ـ الاجتماعية على بساط البحث، وخاصة القوى السياسية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الشعبية. وهذه المسألة التي كانت تتمثل بتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية سابقاً، أصبحت اليوم تضيف مسألة إعادة الإعمار، وترميم ما خلفته تلك الأحداث من تدمير مادي وشروخ اجتماعية وفوضى واضطراب في العلاقات في المجتمع.

فما هي ملامح السياسات الاقتصادية، وما هي خلفيتها النظرية التي يمكن أن تلبّي متطلبات التنمية والعدالة الاجتماعية، من جهة، وتساعد على تجاوز تداعيات السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، ومعالجة مخلفات السنوات الثلاث الماضية، من جهة أخرى.

تتمثل أهم مبادئ هذه السياسة الاقتصادية التي تحقق التنمية والعدالة الاجتماعية بما يلي:

- تأمين الحاجات الأساسية للشعب.
- الاعتماد على الذات واستقلالية استراتيجية التنمية.
- المشاركة الشعبية من خلال العملية الديمقراطية.
- استدامة العملية التنموية وتأكيد الترابط بين التنمية والعدالة الاجتماعية.

وبالطبع، فإن اقتصاد السوق والسياسات الاقتصادية الليبرالية لن تستطيع تحقيق ذلك في ضوء التجارب السابقة، ذلك أن السوق المنفلت من أي ضوابط لن يقود إلا إلى الاحتكار، وبالتالي توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة العاطلين من العمل، وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الحكومة والقطاع العام بمفردهما تحقيق الأهداف المطلوبة. لذلك، يكمن الحل في تحقيق التزاوج والتوازن بين الحكومة والسوق، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وفي هذا يقول الاقتصادي الأمريكي الحائز جائزة نوبل، جوزف ستيغلتز: «إن النظام الأمثل هو الذي يحقق التوازن بين دور الدولة وآليات السوق مع وجود دور بارز للمجتمع المدني، كما أن لكل دولة ظروفها، وهي التي تحدد حجم ودور الدولة في ضوء تطورها الاقتصادي، وأن الديمقراطية هي التي تحدد ذلك وفق الأولويات التي يحددها المجتمع»[٢٠].

وستترتب على انتهاج نظام يجمع ما بين دور الدولة وآليات السوق مجموعة من السياسات الاقتصادية على صلة مباشرة بقضية الحريات والديمقراطية والمشاركة الشعبية، انطلاقاً من «الحق في التنمية» كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، ومن كون التنمية «حرية» قائمة على تمكين المواطنين والوطن.

وفي العلاقات التجارية مع العالم الخارجي، تتضمن السياسات المقترحة رفع مستوى تنافسية الإنتاج الوطني والانفتاح التجاري المحسوب والمبرمج والانتقالي، في ضوء حاجات الاقتصاد الوطني والمصالح الوطنية. وفي هذا الإطار، تتطلب عملية التنمية بناء القدرات البشرية والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي. كما تُبنى السياسة المالية والضريبية، انطلاقاً من حسن استخدام الموارد المحلية وتوظيف السياسة الضريبية كأداة لإعادة توزيع الدخل، فضلاً عن وظيفتها في تأمين موارد للخزانة العامة. كل ذلك في إطار إعلاء شأن العمل المنتج، وتعميم ثقافة الإنتاج.

إن النجاح في عملية التنمية على هذا النحو يتطلب وجود دولة قوية وإدارة حازمة ومتطورة وعصرية، في مقابل القضاء على الهدر والفساد والتبذير وعقلية التواكل والاسترخاء، إلى جانب استخدام البرمجة والتخطيط المتطور والإقلاع عن العمل العشوائي من خلال رؤية متكاملة للمستقبل.

---

(٢٠) جوزيف ستيغلتز، محاضرة في مكتبة الإسكندرية، نشرت في: **الأهرام**، ١٣/ ٨/ ٢٠١١.

وإذا ما تم رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها على هذا النحو بالاعتماد على القدرات الذاتية، من المهم والضروري أن يتم العمل على أن يكون ذلك في إطار التعاون العربي، كلما كان ذلك ممكناً، والاعتماد الجماعي على الذات، مع العمل على بناء علاقات متطورة ومتكافئة مع الدول الأخرى، وبخاصة دول الاقتصادات الصاعدة المتمثلة بدول البريكس، للاستفادة من تجاربها، وللعمل معاً من أجل بناء علاقات دولية عادلة.

القسم الثالث

دراسة حالات

الفصل السابع

الفلسطينيون: المفارقة بين سلوك النخبة والجماهير

بلغ عدد الفلسطينيين في العالم، عام ٢٠١٣، نحو ١١,٨ مليون نسمة، بينهم ٤,٥ مليون في فلسطين المحتلة في عام ١٩٦٧، ومنهم ٢,٨ مليون في الضفة الغربية، و١,٧ مليون في قطاع غزة، و١,٤ مليون في الأراضي المغتصبة عام ١٩٤٨.

وفي الخارج، ثمة ما يقارب ٥,٢ مليون في البلدان العربية، ونحو ٦٦٥ ألفاً في البلدان الأجنبية، حسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وحسب هذه الإحصاءات، فإن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي، إذ تبلغ نسبة الأشخاص دون الرابعة عشرة من العمر ٤٠,١ بالمئة، وفي عمر ١٥ ـ ٢٩ سنة ٢٩ بالمئة، مقابل ٤,١ بالمئة للأعمار من ٦٥ سنة فأكثر. أيضاً، تفيد هذه المعطيات بأن عدد الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية بلغ حوالى ٥,٩ مليون نسمة، مع نهاية عام ٢٠١٣، في حين بلغ عدد اليهود ٦ ملايين، نهاية عام ٢٠١٢[1].

يتمتع الفلسطينيون بمعدل عال من التعليم، وتبلغ نسبة الأمية عندهم، في الأعمار صفر ـ ١٥ سنة حوالى ٤,١ بالمئة، وثمة ٩٦ بالمئة من الأسر تمتلك جهاز تلفزة،

---

(١) علا عوض، بيان صحفي، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣، <http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_PalEndY2013A.pdf>.

و٩ , ٥٠ بالمئة جهاز حاسب آلي، و٤ , ٣٠ بالمئة لديها خط إنترنت، و٩٥ بالمئة هاتف نقال[٢].

يهدف هذا الفصل إلى تقديم صورة إجمالية لحال الفلسطينيين، فيدرس أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، واستئناف العملية التفاوضية، وسير تعثر عملية المصالحة بين السلطة وحماس، والآثار السلبية لتطورات الأحداث في بلدان الربيع العربي على الفلسطينيين، وخصوصاً في غزة وسورية.

أولاً: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

١ ـ الأوضاع الاجتماعية

يعيش الفلسطينيون، في أماكن وجودهم كافة، في ظل ظروف صعبة ومعقّدة، إذ إنهم يفتقدون الوحدة المجتمعية، ووحدة الإقليم، ويخضعون لأنظمة سياسية، ولأوضاع قانونية، مختلفة. هكذا يعاني الفلسطينيون في إسرائيل التمييز العنصري في دولة تُعرّف ذاتها، وتُصدر قوانينها الأساس، باعتبارها دولة يهودية[٣]، وفي الضفة الغربية يعانون هيمنة إسرائيل، كدولة احتلال، على مجالهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى مواردهم من الأرض والمياه، كما يعانون إجراءاتها التي تحدّ من حريتهم في التواصل أو التنقل، بالحواجز العسكرية والمستوطنات والجدار الفاصل والطرق الالتفافية؛ علماً أن هؤلاء يعيشون في ظل سلطة فلسطينية[٤]. ويعاني الفلسطينيون في قطاع غزة

(٢) بيانات «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني»، <http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx#LabourA>.

(٣) تعرف إسرائيل نفسها بوصفها دولة يهودية وديمقراطية، وحول هذا الجدل، انظر: يوسف جبارين ومهند مصطفى، «نظام الحكم في إسرائيل،» في: **دليل إسرائيل**، رئيس التحرير كميل منصور؛ مساعد رئيس التحرير خالد فرّاج (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١).

(٤) جاء تقرير صادر عن «إسكوا» (أيار/ مايو ٢٠١٣) أن إسرائيل تتبع سياسات وممارسات في الأرض الفلسطينية المحتلة «تصل في الواقع إلى حد الفصل»، من بينها إرساء نظامين قانونيين إسرائيليين، منفصلين تماماً، واحد للتجمعات اليهودية في المستوطنات غير المشروعة، والآخر للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي في البلدات والقرى. وأن الفلسطينيين لا يتمتعون بالمساواة في استخدام الطرق والهياكل الأساسية أو في الحصول على الخدمات الأساسية والاستفادة من موارد المياه. ويتجسد ذلك الفصل في تنفيذ مجموعة معقدة من القيود على الحركة، وإلزام كل من الفئتين باستخدام طرق منفصلة، ووجود نظام تصاريح لا يؤثر إلا في السكان الفلسطينيين. علاوة على ذلك توجد مصفوفة من الأوامر العسكرية تطبق، بحكم القانون أو الممارسة، على الفلسطينيين وحدهم بغرض تنظيم معظم جوانب حياتهم اليومية والتحكم فيها (ص ٣ ـ ٤)، <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/326/63/PDF/N1332663.pdf?OpenElement>.

الأمرّين نتيجة الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليهم، مع إغلاق المعابر، وتدمير الأنفاق، ونتيجة اضطراب علاقة سلطة «حماس» مع النظام السياسي في مصر، ما يصعب عيش الفلسطينيين في غزة، التي باتت بمثابة سجن لهم. أما في بلدان اللجوء، فتتفاوت أوضاع الفلسطينيين، فهم في الأردن يحظون بمكانة المواطن، مع ما يكتنف ذلك من تعقيدات وحساسيات، وفي لبنان يعانون التمييز الذي يتمثل بالحرمان من العمل والخدمات. أما في سورية، فقد باتت أوضاعهم جد صعبة، بسبب تفجّر الأحوال فيها، الأمر الذي انعكس بشكل كارثي على وجودهم واستقرارهم[٥].

ولما كانت أحوال الفلسطينيين في بلدان اللجوء تخضع لتطور الأحداث فيها، فإن هذا العرض سيتركز على أحوال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧: **أولاً**، لأنهم يمثّلون الكتلة الأكبر، و**ثانياً**، لأن هذه المنطقة باتت بمثابة مركز للتطورات السياسية للفلسطينيين في مواجهة إسرائيل، بعد انتقال ثقل العمل الفلسطيني إلى الداخل؛ و**ثالثاً**، بالنظر إلى اعتبارها بمثابة الإقليم «المستقل» الذي يديره الفلسطينيون، مع محاولتهم إقامة كيان مستقل لهم فيها.

ولا يغفل هذا العرض حقيقة أن السلطة الفلسطينية هي بمثابة سلطة أخرى تتحكم في أحوال الفلسطينيين، وأنها تخضع لسلطة الاحتلال، ولا سيَّما مع اتفاقات «التنسيق الأمني» والاقتصادي التي تربطها بإسرائيل، ولا سيَّما مع اعتمادية الأراضي المحتلة عليها، في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والطرق والتنقل والمعابر، واعتماديتها كسلطة على الموارد المتأتية من الدولة المانحة.

وقد يجدر التذكير هنا، أيضاً، بأن الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يواجهون تعديات جيش الاحتلال الإسرائيلي فقط، على حقوقهم، إذ هم يواجهون، أيضاً، تعدّيات عصابات المستوطنين المتطرّفين على أراضيهم ومزروعاتهم، في حين لا تستطيع السلطة وأجهزتها الأمنية أن تفعل شيئاً لحمايتهم. وتزيد أهمية خطر المتطرفين عندما نعلم أن عدد المستعمرين بلغ ٥٣٥,٥٤٦ نسمة، يعيشون في ١٤٤ مستعمرة في أواخر عام ٢٠١٢، يقع ٢٦ منها في منطقة القدس ويقطنها حوالى نصف هؤلاء المستعمرين[٦].

---

(٥) لمزيد من الإطلاع، انظر: ماجد كيالي، **أثر المتغيرات في سوريا على فلسطينيي سوريا وكياناتهم السياسية** (رام الله: مركز «مسارات»، ٢٠١٢)، ويمكن مطالعته إلكترونياً من خلال الرابط: <http://masarat.ps/sites/default/files/mjd_kyly_lktb.pdf>.

(٦) نقلاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٣/٨/٢٠١٢، <http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_Settlement_A2012.pdf>.

٢ ـ الأوضاع الاقتصادية

لا يعيش الفلسطينيون حياة اقتصادية عادية، فهم يعانون الاحتلال الإسرائيلي الذي يستولي على الموارد، ويحدّ من قدرتهم على النشاط الاقتصادي، ومن حركتهم في مناطقهم، ومن مبادلاتهم التجارية مع العالم الخارجي، ويحرص على بقاء الأراضي المحتلة سوقاً رائجة لمنتجاته، ولليد العاملة الرخيصة، وهو ما أكده البنك الدولي الذي اعتبر في أحد تقاريره أن «القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية تشكل العقبة الرئيسية التي تعترض النمو الاقتصادي»[٧].

وحسب معطيات العام ٢٠١٣، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للكيان الفلسطيني، في الضفة والقطاع ٧٠٥٤,٣ مليون دولار بمتوسط دخل للفرد يساوي ١٦٩١,٩ دولار. وبلغ حجم الاستثمارات ١٠٨٤,٧ مليون دولار. وقد بلغت قيمة الصادرات ١٢١٠,٢ مليون دولار، والواردات ٤٥٠٥,٩ مليون دولار، وهو ما يبيّن الاختلال الكبير في الميزان التجاري[٨].

ويجدر لفت الانتباه إلى أن الكيان الفلسطيني يعتمد على دعم الدول المانحة لتغطية مصروفاته، وضمنها رواتب حوالى ١٦٠ ألف موظف، تشكّل فاتورة رواتبهم عبئاً مالياً كبيراً على الموازنة، إذ تبلغ ١,٧ مليار دولار سنوياً، وما نسبته ٥٨ بالمئة من إجمالي الإنفاق الجاري[٩]. وقد أقرت الحكومة الفلسطينية موازنتها للعام ٢٠١٤، التي بلغت ٤,٢١٦ مليار دولار، وبعجز جار قيمته ١,٢٧٩ مليار دولار. وحظيت رواتب العاملين في الحكومة بنصيب الأسد من النفقات، بحيث بلغ بند الأجور والرواتب ٢,٠١٨ مليار دولار من إجمالي النفقات العامة المقدرة بـ ٣,٨٦٦ مليار دولار، بزيادة بلغت ٤,٩ بالمئة عن عام ٢٠١٣[١٠].

في هذا الصدد، يؤكد الخبير الاقتصادي ماهر الطباع أن الأزمة الاقتصادية كانت خانقة، وأن السلطة بقيت أسيرة الحاجة إلى الدعم الخارجي الذي بلغ ١,٦ مليار دولار عام ٢٠١٣ بزيادة ٥٠٠ مليون دولار عما كان متوقعاً، وأدى التراجع في الدعم الخارجي

---

(٧) وكالة معاً للأنباء، ٢١/ ٩/ ٢٠١٣.

(٨) علا عوض، «التنبؤات الاقتصادية للعام ٢٠١٤،» <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9211>.

(٩) «تقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار»، ٦/ ٦/ ٢٠١٢،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩١ (صيف ٢٠١٢)، ص ٢٠٦ ـ الوثائق.

(١٠) **الحياة**، ٤/ ٢/ ٢٠١٤.

وعدم التزام العديد من الدول المانحة بوعودها إلى أزمة مالية كبيرة. وأشار إلى أن حجم العجز في موازنة السلطة بلغ مع نهاية عام ٢٠١٣ ما يقدر بـ ٥٥٠ مليون دولار، بالإضافة إلى أن إجمالي الدين العام لصالح البنوك المحلية والقطاع الخاص الفلسطيني والدين الخارجي طويل الأجل قد زادا من ٢,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٤,٣ مليار دولار في منتصف ٢٠١٣، وهذا يمثل ٣٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[١١].

على ذلك يبدو من الطبيعي أن تعيش الأراضي الفلسطينية في ظل أزمة اقتصادية مستدامة، من مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة إلى ٢٨ بالمئة في قطاع غزة، و١٨ بالمئة في الضفة الغربية[١٢]. ونجم عن ذلك ارتفاع نسبة الفقر إلى ٢٥,٨ بالمئة[١٣].

وحسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عدد العاملين في الضفة والقطاع ٨٦١ ألفاً، يتوزعون على مختلف قطاعات العمل على النحو التالي: ١١,٥ بالمئة في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، و١١,٩ بالمئة في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، و١٣,٤ بالمئة في البناء والتشييد، و١٩,٦ بالمئة في التجارة والمطاعم والفنادق، و٦,٥ بالمئة في النقل والتخزين والاتصالات، و٣٦,١ بالمئة في الخدمات والفروع الأخرى. وثمة ٩,٧ بالمئة منهم يعملون في الكيان الصهيوني وفي المستوطنات الإسرائيلية، منهم حوالى ٥٧ بالمئة في أعمال التشييد والبناء[١٤]. وثمة أيضاً ٢٢,٨ بالمئة في الحكومة، بواقع ٤٠,١ بالمئة في قطاع غزة، و١٥,٧ بالمئة في الضفة[١٥].

٣ ـ الانتهاكات الإسرائيلية

استمرت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وأدت في عام ٢٠١٣ إلى قتل ٤٩ فلسطينياً بينهم ٩ أطفال، وإصابة ١٥٥٠ فلسطينياً بجروح متفاوتة، بينهم عشرات الأطفال والنساء، فضلاً عن تعرّض نحو ٣٨٩٠ مواطناً للاعتقال. وفي قطاع غزة، تعرض الفلسطينيون لإطلاق نار حوالى ١٩٤ مرّة، على

(١١) ماهر الطباع، «٢٠١٣ الأسوأ على الاقتصاد الفلسطيني،» المركز الفلسطيني للإعلام، ٣/ ١/ ٢٠١٤.

(١٢) تقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار»، ٦/ ٦/ ٢٠١٢.

(١٣) معطيات «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني»، <http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx#LabourA>.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) تقرير عن قطاع العمل في فلسطين للعـام ٢٠١٢، <http://www.wafainfo.ps/pdf/Report_the_labor_sector_in_the_Palestinian_territories_in_2012.PDF>.

الحدود وباتجاه صيادي الأسماك. كما قامت سلطات الاحتلال بهدم ١٠٣ مبانٍ في الضفة وفي القدس الشرقية، بحجة البناء من دون ترخيص، إضافة إلى قيامها بعمليات تهجير قسري للمواطنين في الأغوار الشمالية، حيث تم هدم خربة مكحول، وتهجير سكانها أكثر من مرة، وهدم مضارب عرب الكعابنة ونحو ٨٠ منشأة صناعية وتجارية، وعشرات المساكن والخيم للمواطنين البدو، وعشرات البركسات الزراعية وخزانات المياه والآبار. كذلك قامت سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين باقتلاع وإحراق ما يقارب ١٣٧٠٠ شجرة، ومصادرة نحو ٥٢٠٢ دونم من الأراضي في الضفة والقدس، وإصدار أمر عسكري بإغلاق ٥٠٠٠ دونم في منطقة الأغوار، وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة أمام المدنيين.

وبالنسبة إلى الأنشطة الاستيطانية، في الضفة والقدس، فقد شهد عام ٢٠١٣ زيادة في وتيرة بناء المستوطنات، إذ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإقرار بناء نحو ١٨٠٠٠ وحدة سكنية[(١٦)]، وإقامة ٩٩ حاجزاً ثابتاً للحد من حركة الفلسطينيين ومن تواصل الأراضي في الضفة الغربية، حسب تقرير لمنظمة بتسيلم، هذا عدا الحواجز المتنقلة والفجائية التي ينصبها الجيش الإسرائيلي على امتداد شوارع الضفة، والتي بلغ عددها في شهر أيار/ مايو ٢٠١٢، مثلاً، حوالى ٢٥٦ حاجزاً[(١٧)]. وقد واصلت إسرائيل انتهاج سياسة الاعتقال، فشهد عام ٢٠١٣، اعتقال أكثر من ٢٥٠٠ فلسطيني معظمهم من الضفة[(١٨)].

وبالنظر إلى كل هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية، فقد أكد تقرير «وكالة المساعدات الدولية» (أوكسفام) أن «حياة ملايين الفلسطينيين أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل ٢٠ عاماً»، أي قبل قيام السلطة، ويحيل التقرير ذلك إلى تضاعف «عدد المستوطنين من ٢٦٠ ألفاً إلى ٥٢٠ ألفاً»، وزيادة مساحة «المناطق التي تسيطر عليها المستوطنات إلى ما يربو على ٤٢ بالمئة من الأراضي المحتلة» (بعد أن كانت ١,٢ بالمئة)، فضلاً عما أدى إليه نظام نقاط التفتيش من قيود أخرى، «على حركة الفلسطينيين وتجارتهم، ومن تقسيم للعائلات وإنهاك للاقتصاد». وضمن ذلك إزالة

---

(١٦) **حصاد الانتهاكات الإسرائيلية لعام ٢٠١٣** (تقرير سنوي يصدر عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية). نقلاً عن: وكالة «معاً»، ٣/ ١/ ٢٠١٣، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=662357>.

(١٧) تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بتسيلم، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٣، <http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads>.

(١٨) **الأيام** (رام الله)، ٢٨/ ١/ ٢٠١٤.

إسرائيل «خلال العشرين عاماً الماضية، ١٥ ألف مبنى، شملت منازل، وأنظمة مياه، ومرافق زراعية»[١٩].

والواقع أن القيادة الفلسطينية السائدة، وهي ذاتها قيادة المنظمة والسلطة وفتح، لم تفعل شيئاً أكثر من إعلان رفض السياسات الإسرائيلية في وسائل الإعلام والمحافل الدولية والامتناع عن استئناف المفاوضات كخطوة احتجاجية، بينما استمرت في احترام الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل، ولا سيَّما اتفاقات التنسيق الأمني والاقتصادي. ليس هذا وحسب، بل إنها استمرأت مكانتها بعد أن تحولت من حركة تحرر إلى سلطة تحت الاحتلال، وباتت لا تبحث عن خيار آخر خارج خيار المفاوضات، أو خيار إقامة سلطة في الضفة والقطاع. وما عزّز من ذلك ترهل الطبقة السياسية السائدة، وتقادمها، واستهلاكها لدورها ولأهليتها.

٤ ـ التحول نحو المقاومة الشعبية

اللافت أن هذا الواقع لم يحبط الفلسطينيين، إذ إن سياسات إسرائيل تمت مواجهتها بأشكال من المقاومة الشعبية، بغض النظر عن موقف السلطة، وأحياناً على الرغم منها. هكذا شهد عام ٢٠١٣ تصاعداً في أعمال المقاومة الشعبية، وهو ما حصل، مثلاً، في تظاهرات التضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، في ما عرف بـ «معركة الأمعاء الخاوية» في ٢٠١٢، وفي المعركة لإجهاض مشروع برافر، وفي إقامة قرية باب شمس، ومخيمات العودة، وفي التصدي لاعتداءات المستوطنين، وفي مجمل الحراكات الشبابية الرامية إلى استنهاض الوضع الفلسطيني.

وربما من المفيد هنا الإشارة إلى أن هذه الأعمال كانت نتاج مبادرات من جيل الشباب، أي أنها لم تكن تجري برضا من السلطة، على الأغلب، سواء في الضفة أو في غزة، مع حرص هاتين السلطتين على إحكام قبضتهما على المجتمع الفلسطيني، والحؤول دون تطور الحراكات الشعبية فيه بتقييد حرية النشطاء والإعلاميين.

استمرت «معركة الأمعاء الخاوية» دعماً للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، ومنهم: خضر عدنان (٦٦ يوماً)، وثائر حلاحلة وبلال ذياب (٧٧ يوماً)،

(١٩) الحياة، ١٥/٩/٢٠١٣.

ومحمود السرسك (٥٥ يوماً)، وهناء الشلبي (٤٤ يوماً)، وصولاً إلى سامر عيساوي الذي اضطرت إسرائيل إلى الإفراج عنه في أواخر ٢٠١٣ بعد إضراب عن الطعام بلغ زهاء تسعة أشهر[٢٠].

وضمن هذه المقاومة الشعبية، شكّلت التظاهرات الأسبوعية في قريتي بعلين ونعلين في الضفة الغربية، ظاهرة متميزة مستمرة منذ سنوات ضد الجدار الفاصل الذي يبتلع عدة مئات الدونمات من أراضي القريتين، وضد الأنشطة الاستيطانية، بحيث قدمت هاتان القريتان نموذجاً يحتذى للعديد من القرى الأخرى. وفي هذا الإطار، مثلاً، انعقد مؤتمر بلعين الثامن للمقاومة الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ الذي قرر تغيير اسمه ليصبح «مؤتمر فلسطين للمقاومة الشعبية». وشكّل هذا المؤتمر خطوة نوعية متقدمة قياساً بالمؤتمرات السابقة، ليس فقط لتميز الحضور السياسي والشعبي والأممي فيه، بل أيضاً في النتائج التي توصل إليها، والفعّاليات التي صاحبته[٢١].

وكان مطلع عام ٢٠١٣ قد شهد قيام مجموعة من الشباب من مختلف المناطق الفلسطينية بمحاولة بناء قرية أطلقوا عليها اسم «باب الشمس» ـ في استعارة ذات مغزى لاسم رواية معروفة للروائي اللبناني إلياس خوري ـ على أراضي ما يُعرف بالمنطقة E1 شرق القدس[٢٢] في الضفة الغربية. وقد جرى تجديد هذه المحاولة في آذار/ مارس قرب اليعزرية[٢٣]، وكذلك في أوائل ٢٠١٤ مع قيام نشطاء المقاومة الشعبية ببناء قريتي «العودة»، قرب مدينة بيسان في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، و«ملح الأرض» في منطقة «دير حجلة» في قلب مناطق الأغوار لفرض الوقائع على الأرض، وإرباك الاحتلال، ومواجهة الاستيطان، ومقاومة مساعي إسرائيل للسيطرة على غور الأردن، وإظهار أن هناك خيارات أخرى للمواجهة غير خيار المفاوضات[٢٤]. وفي العموم، فإن

---

(٢٠) الجزيرة نت، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٣.

(٢١) عادل عبد الرحمن، «مؤتمر بلعين للمقاومة الشعبية،» موقع «أمين»، ٥/ ١٠/ ٢٠١٣، <http://www.amin.org/articles.php?t=opinion&id=22351>.

(٢٢) لمزيد من الاطلاع على هذه التجربة، انظر: **الحياة**، ١٢ و١٨/ ١/ ٢٠١٣.

(٢٣) عبير قبطي، «المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجاً،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٥ (صيف ٢٠١٣).

(٢٤) أمجد سمحان، «العودة» و«ملح الأرض»: قريتان فلسطينيتان لمواجهة الاحتلال،» **السفير**، ٣/ ٢/ ٢٠١٤. يقول أمجد: «في ساعات الصباح الباكر من يوم الجمعة الماضي، فاجأ نحو ٣٠٠ ناشط فلسطيني الاحتلال الإسرائيلي حين دخلوا إلى منطقة أثرية قرب قرية دير حجلة في الأغوار، وأعادوا الحياة لبيوتها المهجرة، وأراضيها التي يطمع الاحتلال فيها، في عملية اسموها «ملح الأرض».

قوات الجيش الإسرائيلي تصدّت لهذه المحاولات بتضييقها على النشطاء، أو بهدمها الخيام التي تمت إقامتها، ووصل الأمر إلى حدّ استخدام القوة والضرب والاعتقال ومصادرة أملاك الناشطين[(٢٥)].

واللافت في هذه الظاهرة أنها معتمدة أيضاً في مناطق ١٩٤٨، إذ شهد عام ٢٠١٣ بروز ظاهرة التحرك من أجل «حق العودة» مع قيام أهالي قرية أقرت وكفر برعم بنصب خيام في مكان القريتين في محاكاة عملية لتطبيق حق العودة. وقد شملت هذه الفعاليات عقد مؤتمر دولي ناقش كيفية تطبيق هذا الحق، وإطلاق مشروع «عُدنا»، في موقع قرية معلول المهجرة، في قضاء الناصرة في آب/ أغسطس ٢٠١٣ بحضور المئات، تضمن مناقشة مشاريع تصورية للعودة إلى خمس قرى، هي: صفورية واللجون ومعلول وإقرت وميعار. كما انعقد على أنقاض قرية الشيخ مؤنس مؤتمر لجمعية «ذاكرات» في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، والذي تجاوز المناقشات السابقة حول حق اللاجئين في العودة إلى مناقشة كيفية تطبيق هذا الحق من الناحية الفعلية. وحضر هذا المؤتمر الذي استمر لمدة يومين نحو ٤٠٠ من العرب واليهود والأجانب، من أكاديميين وسياسيين وفنانين وناشطين[(٢٦)].

شهد عام ٢٠١٣ أيضاً التصدي لسياسة إسرائيل العنصرية ضد العرب في إسرائيل، وضمنها مشروع برافر، الذي كان يقضي بمصادرة مئات آلاف الدونمات من أراضي النقب في الجنوب، وترحيل عشرات آلاف البدو المقيمين عليها، في مقابل بناء مستوطنتين، إذ تصدى فلسطينيو ١٩٤٨ لهذا المشروع بتنظيم تظاهرات كبيرة اضطرت الحكومة إلى إرجاء البتّ في الموضوع[(٢٧)].

واتخذ تبلور أشكال المقاومة الشعبية شكلاً آخر تمثل بقيام أهالي قرية قصرة شمال الضفة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ بالتصدي لعشرات المستوطنين الذين حاولوا الاعتداء على أراضيهم، حيث تمكنوا من احتجاز ١٠ منهم، و«تأديبهم»، قبل تسليمهم إلى الجيش الإسرائيلي، بوجود ممثل عن السلطة، واعتبار ذلك بمثابة دفاع مشروع عن النفس[(٢٨)].

---

(٢٥) **الحياة**، / ٤/ ٢/ ٢٠١٤.

(٢٦) ربيع عيد، «حق العودة في الممارسة: إقرت كفر برعم ميعار صفورية اللجون معلول الغابسية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٧ (شتاء ٢٠١٤).

(٢٧) أسعد تلحمي، «إسرائيل: عام الاستيطان...،» **الحياة**، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣.

(٢٨) **الحياة**، ٩/ ١/ ٢٠١٤.

وعلى الصعيد الأمني، فقد ذكر جهاز الأمن العام الإسرائيلي ـ الشاباك ـ أن عدد الهجمات التي وقعت في الضفة الغربية أو داخل إسرائيل، انطلاقاً من الضفة ارتفع في ٢٠١٣ بحوالى مثلين، حيث بلغ ١٢٧١ هجوماً مقارنة بأقل من ٦٠٠ هجوم في ٢٠١٢، وأن عدد الإسرائيليين الذين قتلوا في هجمات فلسطينية انخفض من ١٠ في ٢٠١٢ إلى ٦ في ٢٠١٣، نصفهم من عناصر الأمن الإسرائيليين، لافتاً إلى أن أغلبيتهم قتلوا في عمليات انطلقت من الضفة الغربية، وليس من قطاع غزة. في المقابل، أشار الشاباك إلى ارتفاع عدد الجرحى عام ٢٠١٣ إلى ٤٤ إسرائيلياً مقابل ٤٠ عام ٢٠١٢ في عمليات ليس من ضمنها فترة حملة «عمود السحاب».

أما في قطاع غزة، فقد أدى وقف إطلاق النار إلى انخفاض عدد الهجمات التي انطلقت من القطاع، خاصة إطلاق القذائف الصاروخية بنحو ٩٥ بالمئة. ورصد الشاباك إطلاق ٦٣ صاروخاً باتجاه إسرائيل عام ٢٠١٣ مقابل أكثر من ٢٠٠٠ عام ٢٠١٢، ويشمل هذا العدد الأخير الصواريخ التي أطلقت خلال الحرب العدوانية على القطاع المسماة «عمود السحاب»، والتي أطلق فيها نحو ١٧٠٠ صاروخ، فيما تم إحباط ١٩٠ هجوماً[٢٩].

ثانياً: استئناف العملية التفاوضية

استؤنفت العملية التفاوضية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في عام ٢٠١٣ مع إعلان جون كيري وزير الخارجية الأمريكية عن ذلك في مؤتمر صحفي في واشنطن في أواخر تموز/ يوليو من نفس العام بحضور تسيبي ليفني المفاوضة عن الطرف الإسرائيلي، وصائب عريقات المفاوض عن الطرف الفلسطيني. أعلن كيري أن هذه المفاوضات ستستمر لمدة تسعة أشهر، أي إلى أواخر نيسان/ أبريل ٢٠١٤ مؤكداً أن التفاوض سيشمل «جميع القضايا الجوهرية»، و«وضع حدّ للصراع وإنهاء المطالبات». وأن الهدف منها هو «دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ... دولتان لأن أبناء الشعبين يستحقون الفرصة لتحقيق تطلعاتهم المشروعة في الأمن والحرية»[٣٠].

وعيّنت الإدارة الأمريكية كلاً من مارتن إنديك كممثل لها لتسيير الأمور، والجنرال المتقاعد جون آلين على رأس فريق من الخبراء العسكريين لدراسة حاجات إسرائيل

(٢٩) **الأيام** (رام الله)، ٢٨/ ١/ ٢٠١٤.
(٣٠) **الأيام**، ٣١/ ٧/ ٢٠١٣.

الأمنية، ومتابعة الترتيبات الأمنية بين الطرفين. ومثّل الطرف الفلسطيني في المفاوضات كل من صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومحمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أما الجانب الإسرائيلي فمثّله كل من ليفني، وزيرة العدل، ويتسحاق مولخو، المحامي والمبعوث الخاص لرئيس الحكومة.

وكانت العملية التفاوضية قد شهدت جموداً منذ تولي بنيامين نتنياهو، زعيم الليكود، منصب رئاسة الحكومة في ٢٠٠٩، ومواقفه المعارضة لعملية التسوية، وعدم ثقة الفلسطينيين به. وطوال الفترة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٢ لم تفلح جهود إدارة أوباما في إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، فلا حكومة نتنياهو رضيت ولو بمجرّد وقف جزئي ومؤقّت للاستيطان، ولا القيادة الفلسطينية رضيت بأقلّ من ذلك، رغم أن هذه الفترة لم تخلُ من بعض الاجتماعات التي جرت بين الطرفين في أكثر من مكان من دون أن تفلح في ترميم الفجوة بينهما. لذا، ومن أجل تحفيز الفلسطينيين على استئناف المفاوضات هذه المرّة، فقد تعهّدت إسرائيل بالإفراج عن قدامى الأسرى الفلسطينيين الذين اعتقلوا قبل نهاية عام ١٩٩٤، لكن هذا التعهّد، كما تبيّن في ما بعد، كان للتغطية على رفض إسرائيل تجميد الأنشطة الاستيطانية[٣١].

جاء استئناف المفاوضات في ظروف حرجة بالنسبة إلى الفلسطينيين، فهم في حالة شديدة من الضعف بحكم انقسام كيانهم السياسي، وانحسار المقاومة المسلحة أو الشعبية، وقيادتهم مرتهنة كلياً للخيار التفاوضي، وليس لديهم أي خيارات بديلة أو موازية. وما فاقم من ضعف الفلسطينيين أن الأوضاع العربية والدولية لا تبدو مؤاتية لهم، فالنظم العربية المعنيّة مشغولة عنهم بأوضاعها الداخلية، أو بمواجهة «النفوذ الإيراني»، أما الولايات المتحدة فلا تبدو في حال تسمح بمزيد من الضغط على إسرائيل، إما بسبب تحول إدارة أوباما نحو تقليص التزامات واشنطن بقضايا المنطقة، وانتهاج ما بات يعرف بسياسة «التحوّل شرقاً»، وإما بسبب سمة الارتباك وضعف القيادة الذي اتسمت به هذه الإدارة في تعاملها مع الملفات الدولية الساخنة.

والحقيقة أن القرار باستئناف المفاوضات يثير التساؤلات حول كيفية صنع القرار في الساحة الفلسطينية، وطريقة تحديد الخيارات السياسية، وعقلانيتها، وشرعيتها، وجدواها، ولا سيَّما أن قيادات «فتح» ومنظمة التحرير والفصائل في رام الله كانت

(٣١) في نهاية آذار/ مارس ٢٠١٤، رفضت الحكومة الإسرائيلية الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى.

أبدت مراراً تحفظها على استئناف المفاوضات لكون إسرائيل لم تستجب إلى الحدّ الأدنى لهذا الأمر.

وعلى العموم، حاول صائب عريقات تبرير اتخاذ هذا القرار بـ «تسعة أسباب»، بقوله: «**أولاً**، لأننا حصلنا على مرجعية خطّية تؤكّد أن عملية السلام تتمثّل بتحقيق الدولتين على حدود ١٩٦٧، مع تبادل أراض متّفق عليه. **ثانياً**، جدول الأعمال يشمل كافة قضايا الوضع النهائي دون استثناء (القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، المياه، الأمن، الأسرى). **ثالثاً**، نبذ الحلول المرحلية والانتقالية. **رابعاً**، تحديد سقف زمني للمفاوضات قدره ٦ ـ ٩ أشهر. **خامساً**، الإفراج عن الأسرى الذين اعتقلوا قبل نهاية العام ١٩٩٤. **سادساً**، تأكيد الإدارة الأمريكية أنها تعتبر الاستيطان غير شرعي، وأنها سوف تعمل على الحدّ من النشاطات الاستيطانية إلى الحدّ الأقصى. **سابعاً**، صدور توجّهات من «الاتحاد الأوروبي» بشأن لاشرعية الاستيطان الإسرائيلي في كافة الأراضي المحتلة. **ثامناً**، دعم الدول العربية بالإجماع لاستئناف المفاوضات. **تاسعاً**، دعم روسيا والصين واليابان ودول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات»[٣٢]، وأضاف أن دولاً كثيرة في أوروبا وآسيا وعدتنا بأنه في حال رفض إسرائيل، خلال الفترة المقررة، تحقيق مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧، فإنها ـ أي تلك الدول ـ ستبادر إلى الاعتراف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، ستؤيد انضمامنا إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات الدولية، وأنها ستتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية بما فيها التي في القدس الشرقية وفقاً للقانون الدولي بوصفها غير شرعية.

الجدير ذكره أن هذه المفاوضات تتضمّن جوانب اقتصادية وأمنية وسياسية، الأول يتعلق بتعزيز الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وجلب الموارد المالية اللازمة لذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعله في هذا الإطار أتى تصريح كيري عن خطة لجلب أربعة مليارات دولار للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني[٣٣].

---

(٣٢) **الأيام**، ٨/ ٩/ ٢٠٠٣. والجدير ذكره أن الرئيس محمود عباس كان قد أشار إلى هذه البنود في خطاب ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني، بحسب «وكالة الصحافة الفلسطينية» (صفا)، ١٠/ ٩/ ٢٠١٣، وفي كلمته أمام اجتماع المجلس الثوري لحركة «فتح» («وفا»، ٢/ ٩/ ٢٠١٣)، وفي لقائه مع قادة من حزب «ميريتس» الإسرائيلي، انظر: الأيام، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٣.

(٣٣) وكالة معاً، ٢١/ ٩/ ٢٠١٣.

ووعد الاتحاد الأوروبي بتطوير علاقته مع الدولة الفلسطينية المرتقبة برفعها إلى مستوى «دولة غير عضو» تحصل بموجبه على حرية التصدير إلى أوروبا كأي عضو في الاتحاد الأوروبي. ويحظى الفلسطينيون وفقاً لذلك بامتيازات كبيرة مالية واقتصادية وتعليمية(٣٤).

وربما ليس من قبيل المصادفة ظهور مشاريع اقتصادية ثنائية أو سياسية كمشروع تحلية المياه بموجب اتفاق ثلاثي: إسرائيلي وأردني وفلسطيني، يشمل شق قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت(٣٥)، أو التوافق حول استثمار حقل غاز في البحر المتوسط قبالة شواطئ غزة(٣٦)، ومشروع إقامة مطار في الضفة، وتعزيز الاستثمار في المنطقة (c) فيها، التي ما زالت تخضع للسلطة الإسرائيلية(٣٧).

ويتعلق الجانب الأمني بالتوافق على ترتيبات مشتركة بإشراف أمريكي. وباشر هذا الجانب الجنرال ألن عضو الوفد الأمريكي في المفاوضات(٣٨).

ومن الأمور اللافتة والمسكوت عنها علاقة الأردن بهذه المفاوضات. ففي نيسان/ أبريل ٢٠١٣، وقع الرئيس الفلسطيني وثيقة تمنح عاهل الأردن حق الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، بمعنى التشارك في تقرير مصيرها، وهذا أمر غير مسبوق في السياسة الفلسطينية التي طالما نافحت من أجل وحدانية تمثيل قضية فلسطين وشعبها، وهو ما يثير التكهّنات بشأن طبيعة الحلول المقترحة، وإمكان الانفتاح مجدّداً على الخيار الأردني ـ الفلسطيني الكونفدرالي(٣٩). ولعلّ صائب عريقات كان أكثر وضوحاً في التعبير عن ذلك، بقوله: «نعلنها للقاصي والداني، وبتعليمات من الرئيس الفلسطيني

---

(٣٤) **الحياة،** ١٨/ ١٢/ ٢٠١٣.

(٣٥) **الشرق الأوسط،** ١٠/ ١٢/ ٢٠١٣. وحسب الصحيفة، فإن رئيس سلطة المياه الفلسطينية شداد العتيلي، الذي يعدّ وزير المياه الفلسطيني، يرى أن ليس ثمة ربط بين الاتفاق ومشروع «قناة البحرين»، وأن الاتفاق ينص على إنشاء محطة تحلية في مدينة العقبة، تزود إيلات بالمياه، فيما يأخذ الأردنيون مياها مكافئة من بحيرة طبريا. ويضيف: «سنحصل على نحو ٣٠ مليون متر إضافية، لكن ليس وفق أسعار اتفاق أوسلو». وتابع: «هذه اتفاقية إقليمية ثلاثية ليست لها علاقة بـ (أوسلو)». ورداً على سؤال عما إذا كان المشروع يعدّ مقدمة أو بداية لإقامة مشروع «قناة البحرين»، قال العتيلي: «يمكن وصفه بأنه بروفة».

(٣٦) حسب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي حمد الله، فإن الغاز الذي سيستخرج من الحقل قد يساعد على تحقيق أرباح صافية قدرها ١٥٠ مليون دولار سنوياً (وكالة رويترز للأنباء، ٣١/ ١/ ٢٠١٤)

(٣٧) **القدس العربي** (لندن)، ٨/ ١/ ٢٠١٤ ووكالة معا، ٨/ ١/ ٢٠١٤.

(٣٨) **الشرق الأوسط،** ١٤/ ٨/ ٢٠١٣. وعن الفريق الأمني الأمريكي، انظر: أليكس فيشمان، «فريق أمني أمريكي يبلور ورقة حول «حاجات إسرائيل الأمنية»؟،» **يديعوت أحرونوت،** ٢/ ٨/ ٢٠١٣.

(٣٩) وقّع الرئيس الفلسطيني وثيقة تؤكد أن عاهل الأردن هو صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، للإطلاع على نص الاتفاقية، انظر: **الحياة،** ٢/ ٤/ ٢٠١٣، <http://alhayat.com/Details/498912>.

محمود عباس، أننا لن نتسلّم ورقة من الجانب الإسرائيلي إلا بعرضها على الأشقاء في الأردن، ولن نسلّم موقفاً للجانب الإسرائيلي إلا بموافقة الأشقاء في الأردن... الأردن صاحب مصلحة، ولا أحد في هذا العالم حريص على إقامة الدولة الفلسطينية حرص جلالة الملك والأردن... وعندما نتحدث عن مفاوضات الوضع النهائي، فإن الحدود حدوده، والأمن أمنه، والمياه مياهه، واللاجئ لاجئه، والقدس قدسه، وهذه مصالح استراتيجية عليا للأردن... سنكون على تواصل في كل دقيقة من المفاوضات»[٤٠]. وهذا ما أكده ناصر جودة أيضاً، وزير الخارجية الأردني، إبان لقائه بكيري لدى زيارته لعمان في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، مشيراً إلى أن «الأردن معني بجميع قضايا الحل النهائي التي ترتبط بمصالح حيوية أردنية»[٤١].

الجدير ذكره، أيضاً، أن الفلسطينيين دخلوا المفاوضات بتغطية عربية تم استهلالها بزيارة «لجنة المتابعة العربية لمبادرة السلام» واشنطن في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ حيث اجتمعت بوزير الخارجية الأمريكي. وقد تمخّض هذا الاجتماع الذي شارك فيه رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، عن إعلان اللجنة قبولها بمبدأ «تبادل الأراضي»، في ما يعتبر بمثابة تعديل لـ «مبادرة السلام العربية»، التي تجاهلتها إسرائيل طوال أكثر من عقد من الزمان. ولا شكّ في أن هذه الخطوة غير المسبوقة يمكن أن تعتبر بمثابة تشجيع لإسرائيل على استئناف المفاوضات، فضلاً عن الإيحاء باستعداد النظام العربي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل[٤٢].

١ ـ الصراع التفاوضي

كعادتها من عام ١٩٤٨، انتهجت إسرائيل سياسة المماطلة، وتكريس الأمر الواقع، وفرض إملاءاتها في العملية التفاوضية، بل إنها في المفاوضات الراهنة طرحت شروطاً جديدة وضمنها اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، وإبقاء منطقة غور الأردن تحت سيطرتها الأمنية، وطلب تعويضات لما تسميه اللاجئين اليهود من البلدان العربية، أما فكرة «التبادلية» فلم تعد تقتصر على تبادل نسبة من الأراضي بين الطرفين، بل أعطت إسرائيل الانطباع بإمكانية أن تمتد أيضاً إلى تبادل أرض مع سكان عرب.

(٤٠) **النهار**، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٣؛ **القدس العربي**، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٣، و**الخليج**، ٢٥/ ٨/ ٢٠١٣.

(٤١) محمد يونس، في: **الحياة**، ٢٨/ ١/ ٢٠١٤.

(٤٢) للاطلاع على تفاصيل هذا اللقاء، انظر: **الشرق الأوسط**، ١/ ٥/ ٢٠١٣، وقد تم عقد لقاء آخر بين لجنة المتابعة العربية مع كيري، إبان تواجده في لندن، يوم ٨/ ٩/ ٢٠١٣، انظر: **الشرق الأوسط**، ٩/ ٩/ ٢٠١٣.

وبالنسبة إلى تكريس الأمر الواقع، فهو تمثل بمواصلة إسرائيل سياستها في انتهاك حقوق الفلسطينيين، وهو ما ظهر في هدم «٢١٩ منزلاً في القدس، وبناء ١٠ آلاف وحدة استيطانية ... وزيادة وتيرة الاستيطان بنسبة ١٤٣ بالمئة، عما كانت عليه قبل البدء في المفاوضات»، وقتلها ٣٧ مواطناً، بحسب ما صرّح مصطفى البرغوثي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي رأى في ذلك «ما يدلّل على أن حكومة المستوطنين تسابق الزمن لفرض الوقائع على الأرض وتحويل فكرة الدولة كاملة السيادة على حدود ١٩٦٧ إلى كانتونات ومعازل»[٤٣].

بالنتيجة، فإن المواقف الإسرائيلية المتعنّتة باتت تهدد بتضييع الجهود الأمريكية التي تمثلت بقيام كيري بزيارة المنطقة عشر مرات عقد خلالها اجتماعات مكوكية مضنية مع الأطراف المعنية.

وقد بات معلوماً أن نتنياهو عارض معظم مقترحات كيري، وخصوصاً منح الفلسطينيين مساحة من الأرض تساوي مساحة الضفة الغربية نفسها عند احتلالها عام ١٩٦٧، وإقامة عاصمة لهم في جزء من القدس، وانتشار قوات رباعية إسرائيلية وفلسطينية وأمريكية وأردنية على الحدود مع الأردن، وعودة عدد محدود من اللاجئين وفق خطة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون.

أما الجانب الفلسطيني فعارض اقتراحات كيري في شأن الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وإقامة عاصمة في جزء من القدس الشرقية، وليس في كاملها، وعودة رمزية للاجئين، وإقامة دولة على مساحة تساوي مساحة الضفة، مع إجراء تبادل واسع للأراضي لتمكين إسرائيل من ضم الكتل الاستيطانية، وتأجير باقي المستوطنات[٤٤].

وكان اقتراح إسرائيل البقاء في منطقة غور الأردن، واستئجار بعض المستوطنات من أهم المسائل الخلافية في المفاوضات. وحاول الطرف الأمريكي الالتفاف على ذلك باقتراحه وجود قوات رباعية على الحدود مع الأردن، لكن إسرائيل رفضت ذلك[٤٥]، ما اضطر كيري إلى التحذير من عواقب فشل المفاوضات، والتوضيح بأن الوضع الراهن بين إسرائيل والفلسطينيين لا يمكن أن يستمر، قائلاً: «هناك ازدهار مؤقت وأمن مؤقت في إسرائيل، لكن ذلك وهم، وسيتغيّر كل ذلك مع فشل المحادثات، وتواجه إسرائيل

---

(٤٣) وليد العوض، في: **القدس العربي**، ٢٩/ ١/ ٢٠١٤.
(٤٤) محمد يونس، في: **الحياة**، ٢٨/ ١/ ٢٠١٤.
(٤٥) المصدر نفسه.

مخاطر أكبر بكثير»[٤٦]. وتضمن الاقتراح الأمريكي، كما قدمه مارتن إنديك «إنشاء منطقة أمنية في غور الأردن المحتل، مع سياج جديد ومجسات وطائرات من دون طيار»[٤٧]. وردّت إسرائيل بشكل قاسٍ على هذه المقترحات على لسان موشي يعالون، وزير دفاعها، الذي أكد أهمية بقاء إسرائيل في مدن الضفة ومنطقة الأغوار، معتبراً هذه المقترحات «لا تساوي الورق المكتوبة عليه، فهي لا تضمن الأمن ولا السلام»، وبرأيه: «فقط مواصلة وجودنا في يهودا والسامرة وعلى نهر الأردن تحول دون أن يصبح مطار اللد الدولي ومدينة نتانيا (شمال تل أبيب) هدفاً لهجوم صاروخي من الجهات المختلفة»، وأن «الخطة الأمنية التي تقوم على تقنيات متطورة وأقمار اصطناعية وغيرها من دون وجود عسكري لإسرائيل، لن تحول دون محاولة خلية للسلفيين أو الجهاد الإسلامي القيام بعملية إرهابية ضد أهداف إسرائيلية، وأي أقمار اصطناعية هي التي يمكن أن تواجه صناعة القذائف الصاروخية المتطورة في نابلس وإرسالها نحو تل أبيب»[٤٨].

كذلك كان مقترح تبادل الأرض والسكان من القضايا الخلافية التي أثارت جدلاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وجدلاً مماثلاً في داخل إسرائيل. يقف وراء هذا المقترح أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية الإسرائيلي الذي اشترط دعمه لأي اتفاق سلام مع الفلسطينيين بتطبيق «تبادل السكان والأراضي في المثلث ووادي عارة، أي المنطقة ذات الأغلبية العربية في شمال إسرائيل. يقول ليبرمان: «عندما أتحدث عن تبادل أراض وسكان أقصد المثلث ووادي عارة... هذا ليس ترانسفير. لن يطرد أحد أو ينهب، لكن الحدود ستنتقل إلى الطريق الرقم ٦»[٤٩].

وبديهي أن شرط الاعتراف بيهودية إسرائيل احتل مركز الصدارة في الخلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إذ بات كل قادة إسرائيل فجأة يصرّون على هذا الطرح، وفي مقدمتهم نتنياهو الذي عبر عن ذلك بقوله: «نريد سلاماً حقيقياً ومستمراً، وليس اتفاقاً نحتفل به لدقيقتين ثم ينهار... [السلام] يجب إرساؤه على أساس الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وعلى أساس أمننا»[٥٠].

---

(٤٦) **الحياة**، ٢/ ٢/ ٢٠١٤.
(٤٧) أسعد تلحمي، عن مارتن أنديك، في: **الحياة**، ١/ ١/ ٢٠١٤.
(٤٨) **الحياة**، ١٥/ ١/ ٢٠١٤.
(٤٩) **الحياة**، ٥/ ١/ ٢٠١٤.
(٥٠) **الشرق الأوسط**، ٥/ ٩/ ٢٠١٣.

وقد وجّه عريقات انتقادات حادة إلى هذه الفكرة في منتدى ميونيخ للأمن عند تعليقه على ليفني بقوله لها: «عندما تقولين لي اقبل إسرائيل كدولة يهودية، فهذا يعني أنك تطلبين مني أن أغير تاريخي... أمامك خياران، فإما أن تذهبي إلى الأمم المتحدة لتغيّري اسم دولتك أو أن تقبلي اعترافي باسمك المسجل في الأمم المتحدة... وهناك دول غيرت أسماءها، ولكنني لن أغيّر تاريخي... أنا اعترف بحق إسرائيل بالوجود في أمن وسلام، ولذا توقفوا عن مطالبتي»[٥١].

هكذا وجد الوزير كيري نفسه إزاء وضع صعب، فالفجوة واسعة جداً بين الطرفين، ووقت المفاوضات آخذ بالنفاذ، ما يضعه أمام خيارات غير مريحة، ربما من ضمنها الضغط على الطرفين لتمديد المفاوضات أو طرح ما يسمى «اتفاق إطار» بينهما يتضمن نقاطاً عامة تسمح لهما بالانطلاق منها نحو مزيد من المفاوضات مستقبلاً.

في الغضون، وصل العنت الإسرائيلي حدّ التهجم على الرئيس الفلسطيني، واعتباره غير مؤهل لعقد اتفاقية سلام، والتهجّم على وزير الخارجية الأمريكية، ولا سيَّما من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي، وباتهامه بأنه يفاوض الإسرائيليين نيابة عن الفلسطينيين[٥٢].

مع كل ذلك، لم تبدِ القيادة الفلسطينية، حتى الآن، ما يفيد باستعدادها للتسليم بالإملاءات الإسرائيلية، رغم ظروفها الصعبة، وارتهانها لعملية التسوية، وميلها إلى مسايرة الخطة الأمريكية، إذ إن المطالبات الإسرائيلية صعبة ومجحفة ومهينة. وقد عبر محمود عباس عن هذا الموقف في محطات عديدة، وضمنها مخاطبته المشاركين في المؤتمر السنوي لـ «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» عبر شاشة بثّت مقابلة صحافية أجريت معه، حيث وضع أمام الإسرائيليين أربعة بنود لتحقيق السلام: «دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧... القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية... حدود الدولة الفلسطينية بيد الفلسطينيين وليس تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي... حل قضية اللاجئين بموجب مبادرة السلام العربية» التي تتحدث عن «حل عادل متفق عليه مع إسرائيل بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤». وفي هذا الحديث أبدى أبو مازن موافقته على «فترة انتقالية» للانسحاب الإسرائيلي لا تتجاوز السنوات الثلاث، يوجد خلالها طرف ثالث، والأنسب في رأيه، حلف شمال الأطلسي. ولم ينس الرئيس

(٥١) **الأيام**، ٢/ ٢/ ٢٠١٤.
(٥٢) **الحياة**، ١٥/ ١/ ٢٠١٤.

تشجيع الإسرائيليين باعتباره أن اتفاق السلام، إذا جرى تحقيقه، سيمنح إسرائيل اعتراف ٥٧ دولة عربية وإسلامية بها مع إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين هذه الدول(٥٣).

وفي تصريحات أخرى، تناول فيها موقف الفلسطينيين من القضايا المطروحة على المفاوضات، أكد الرئيس عباس رفضه إملاءات إسرائيل، وضمنها الاعتراف بها دولة يهودية، أو تأجيرها أراضي المستوطنات، أو إقامة عاصمة في جزء من القدس الشرقية وإصراره على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، معتبراً أن «القدس ليست أبو ديس (بلدة شرق القدس)، لكن أبو ديس جزء من القدس». يقول أبو مازن: «عندما نتفق على الحل، الأرض الفلسطينية والسماء والحدود تكون تحت السيادة الكاملة لفلسطين، نأخذ حدودنا ولا يوجد شيء نؤجره». وحول الدولة اليهودية، قال: «من حقنا ألا نعترف بيهودية الدولة، لدينا حجج كثيرة وأسباب كثيرة تمنعنا من ذلك وقدمناها إلى إسرائيل». وحول موضوع اللاجئين قال: «حق العودة خيار شخصي، لا تملك السلطة ولا الدولة ولا المنظمة ولا أبو مازن، ولا القادة يحق لهم أن يحرموا شخصاً من حقه في العودة، قد تكون هنالك خيارات وعلى اللاجئ أن يختار... هذا حق شخصي»(٥٤).

وتأكيداً لذلك، أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً حذرت فيه من «أن العملية السياسية الراهنة مهددة بالانهيار ما لم تستند فعلاً إلى المرجعيات الدولية المتعارف عليها، والتي تحتوي على إنهاء الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، عاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين»(٥٥).

٢ ـ انهيار المفاوضات

تفاقمت الخلافات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إثر تنصّل الحكومة الإسرائيلية من تنفيذ تعهداتها في شأن إطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى القدماء، وهي الخطوة التي ردت عليها القيادة الفلسطينية بتقديم طلب الانضمام إلى عدد من المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية(٥٦)، وعدم استئناف المفاوضات قبل

(٥٣) آمال شحادة، في: **الحياة**، ٢٩/ ١/ ٢٠١٤.

(٥٤) محمد يونس، في: **الحياة**، ١٢/ ١/ ٢٠١٤.

(٥٥) **الحياة**، في: ١٥/ ١/ ٢٠١٤.

(٥٦) **الأيـام**، في: ٢/ ٤/ ٢٠١٤. معلوم أن القيادة الفلسطينية كانت امتنعت عن الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات الدولية بعد الاعتراف بها كدولة بعضوية مؤقتة في الأمم المتحدة (٢٠١٢) سعياً منها لعدم استفزاز =

الإفراج عنهم، في حين سارعت إسرائيل إلى التوعّد باتخاذ إجراءات عقابية بحق السلطة الفلسطينية(٥٧)، إلى جانب الإعلان عن مخططات استيطانية جديدة.

لكن القيادة الفلسطينية لم تكتف بذلك، في ردّها على الصلف الإسرائيلي، إذ إنها رفضت، أيضاً، أي تمديد للمفاوضات لتسعة أشهر أخرى بناء على طلب من الإدارة الأمريكية، بعد انتهاء مهلة التسعة أشهر التي تم التوافق عليها سابقاً، إلا وفق معايير جديدة، تتمثّل بوقف كل الأنشطة الاستيطانية، وتحديد فترة ثلاثة أشهر لإنهاء المفاوضات حول قضية الحدود، والإفراج عن حوالي ١٢٠٠ من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مع التلويح باستئناف تقديم الطلبات للانضمام إلى باقي المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، علماً أن الإدارة الأمريكية من خلال مبعوثها مارتن إنديك ظلت تواصل جهودها لرأب الصدع بين الطرفين(٥٨). بل إن الأمر

= إسرائيل أو الظهور بمظهر كمن يخرب العملية التفاوضية، ومراعاة منها لطلب الولايات المتحدة الامريكية. لمزيد من الاطلاع راجع أيضاً، عبد الرؤوف الأرناؤوط، في: **الأيام**، ١١/ ٤/ ٢٠١٤.

(٥٧) في هذا الإطار قال بنيامين نتنياهو إن «دولة إسرائيل دخلت في مفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية، يتم في إطارها تأمين مصالحنا الوطنية الحيوية وعلى رأسها بالطبع الأمن». وتابع: «في لحظة الحسم، حين أوشكنا على الموافقة على هذا الإطار... أسرع أبو مازن إلى الإدلاء بتصريحات بأنه غير مستعد حتى أن يناقش الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي... رغم أنه يعلم... أنه لن يكون هناك أي اتفاق من دون الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي... في ما بعد، عندما اقتربنا من التوصل إلى اتفاق حول مواصلة المحادثات، أسرعت القيادة الفلسطينية إلى التوجه بشكل أحادي الجانب لتنضم إلى ١٤ معاهدة دولية وبذلك خرق الفلسطينيون بشكل جوهري التفاهمات الذي تم التوصل إليها بفضل الوساطة الأمريكية. والتهديدات الفلسطينية بالذهاب إلى الأمم المتحدة لن تؤثر علينا، والفلسطينيون سيخسرون الكثير جراء القيام بهذه الخطوة الأحادية، إنهم سيحصلون على دولة فقط من خلال المفاوضات المباشرة وليس بإطلاق التصريحات الجوفاء وأيضاً من خلال اتخاذ الخطوات الأحادية، هذه الخطوات تبعد التسوية السلمية ويتم الرد على خطوات أحادية من طرفهم بخطوات أحادية من طرفنا، إننا على استعداد لمواصلة المحادثات ولكن لن نفعل ذلك بأي ثمن.» وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية فإن الإجراءات العقابية قد تشمل منع الشركة الوطنية للاتصالات من وضع البنية التحتية اللازمة لتشغيل خدمتها للهواتف النقالة في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس ووقف مشاريع بناء فلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية. وأن نتنياهو ووزير الدفاع موشيه يعالون طلبا من الإدارة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية اقتراح إجراءات عقابية أخرى. انظر: **الأيام**، ٧/ ٤/ ٢٠١٤.

(٥٨) **القدس** (المقدسية)، ٤/ ٤/ ٢٠١٤، و**الأيام**، ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤. يجدر التنويه هنا إلى أن الإدارة الأمريكية عبرت عن تبرّمها من المواقف الإسرائيلية، بحسب بعض تصريحات لجون كيري وزير الخارجية الأمريكية، كما أنها ظلت تبذل جهودها للتقريب بين الطرفين، من خلال مبعوثها الخاص للمفاوضات مارتن أنديك. لمزيد من التفاصيل حول الدور الأمريكي انظر: تقارير كل من عبد الرؤوف الأرناؤوط في **الأيام**، ٤/ ٤/ ٢٠١٤ و٦/ ٤/ ٢٠١٤، ومحمد يونس، في: **الحياة**، ٤/ ٤/ ٢٠١٤ و ٨/ ٤/ ٢٠١٤. وبحسب تقرير نشر في **الحياة**، ٢٦/ ٤/ ٢٠١٤، فقد نقل مسؤول فلسطيني رفيع عن الرئيس الفلسطيني قوله لأنديك خلال اجتماع مطول بينهما استمر ٤ ساعات في رام الله، إن اتفاق المصالحة هو اتفاق داخلي ينص على تشكيل حكومة كفاءات برئاسته، وإن برنامج الحكومة هو برنامج الرئيس نفسه، محملاً إسرائيل مسؤولية انهيار المفاوضات. وأضاف أن عباس أبلغ أنديك أيضاً شروطه لتمديد المفاوضات، وهي إطلاق الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل اتفاق أوسلو، وتجميد الاستيطان أو على الأقل القيام بإعادة الانتشار الثالثة =

وصل بالرئيس أبو مازن إلى حد التهديد بحل السلطة و«تسليم مفاتيحها لأي ضابط إسرائيلي»(٥٩). لكن الخطوة الأكثر أهمية في هذا الاتجاه جاءت بتوقيعها اتفاق مصالحة مع حركة حماس في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، لإنهاء الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني، وتحقيق المصالحة الوطنية(٦٠).

وقد ردت إسرائيل على هذا التطور بالتشكيك بمقاصد القيادة الفلسطينية واعتبارها غير مؤهلة للسلام، ووصل بها الأمر حد تخيير هذه القيادة بينها وبين «حماس»، ناهيك بتلويحها بفرض عقوبات على السلطة الفلسطينية، بل إن إسرائيل بدت مستفزّة إلى حد اعلان المجلس الوزاري المصغّر تجميد المفاوضات مع الفلسطينيين(٦١).

وبديهي أن يثير ذلك السخرية، ويفضح تناقضات موقف إسرائيل التي كانت تأخذ على الرئيس أبو مازن أنه لا يمثل كل الفلسطينيين، في إشارة إلى انقسام السلطة بين

= التي تمكن السلطة من توسيع نفوذها في المنطقة «ج» الخاضعة للاحتلال، والتي تشكل أكثر من ٦٠ في المئة من الضفة الغربية. وأوضحت أن أنديك سيحمل هذه المطالب إلى إسرائيل، وسيأتي بإجابات عنها.

(٥٩) **الحياة الجديدة،** ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤. وفي شأن قصة تسليم المفاتيح، فقد ذكرت عدة صحف أن الرئيس محمود عباس قال لصحافيين إسرائيليين زاروه في مقره في رام الله: «سأسلم مفاتيح السلطة إلى صاحب الفندق خمس نجوم»، في إشارة إلى رئيس الإدارة المدنية التابعة للاحتلال في الضفة الغربية التي تتدخل في معظم شؤون الفلسطينيين كما كان عليه الحال قبل قيام السلطة. مضيفاً: «لست بحاجة إلى (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو، أو رئيس الأركان. أعطوني ضابطاً صغيراً وسوف أسلمه مفاتيح السلطة الفلسطينية. تفضلوا وتولوا الإدارة وسوف أخرج حالاً». انظر: كفاح زبون، «أسبوع حاسم ينتظر الفلسطينيين،» **الشرق الأوسط،** ٢٠/ ٤/ ٢٠١٤. لكن هذا التصريح ليس جدياً على ما يبدو، بدليل ماجريات السياسة الفلسطينية بعدها، من مثل المصالح واعتزام تنظيم انتخابات جديدة، وبدليل أن مسؤولين آخرين عبروا بشكل أو بآخر عن معارضتهم لها. مثلاً، هذا ياسر عبد ربه أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة يقول: «لا يجب علينا أن نقدم هدايا للاحتلال الإسرائيلي بأن نرد عليه من خلال معاقبة أنفسنا وهو ليس مطروح على الإطلاق الذهاب نحو حل السلطة». أما محمد أشتية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والعضو السابق في الوفد التفاوضي فيرى أن السلطة ليست «مجرد جاكيت نفكر في استبداله وقتما نريد بل هي إنجاز وطني تحقق بفعل تضحيات كبيرة ولا يمكن التنازل عنه». (وكالة صفا الفلسطينية، في: ٢١/ ٤/ ٢٠١٤).

(٦٠) تم توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية هذا في غزة يوم ٢٢/ ٤/ ٢٠١٤، في الزيارة التي قام بها لهذا الغرض وفد فلسطيني ترأسه عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وضم في عضويته ممثلين عن الفصائل الفلسطينية، وقد تمثلت حركة «حماس» بعديد من قيادييها، أبرزهم اسماعيل هنية نائب رئيس مكتبها السياسي، ورئيس الحكومة المقالة، وموسى أبو مرزوق القيادي البارز فيها. يمكن مراجعة نص الاتفاق على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9281>

(٦١) **يديعوت أحرونوت،** ٢٥/ ٤/ ٢٠١٤. وبحسب نص البيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فقد «قرر مجلس الوزراء بالإجماع أن الحكومة الإسرائيلية لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية مدعومة من حماس وهي منظمة إرهابية تدعو إلى تدمير إسرائيل... بالإضافة إلى ذلك، سترد إسرائيل على الخطوات الأحادية الجانب التي قامت بها السلطة الفلسطينية بسلسلة من الإجراءات». وقال نتنياهو: بدلاً من أن يختار السلام، تحالف أبو مازن مع تنظيم إرهابي سفاح يدعو إلى تدمير إسرائيل... من يختار إرهاب حماس لا يريد السلام». انظر: **الأيام،** ٢٥/ ٤/ ٢٠١٤.

الضفة وغزة، في حين أنها هاجمته بعد إعلان المصالحة. وقد تحدث الكاتب الإسرائيلي براك ربيد، عن ذلك، بقوله:

«لم يكن رد الفعل متوقعاً فقط، بل كان ازدواجياً في الأخلاق أيضاً، في السنوات الخمس الاخيرة أدار نتنياهو مفاوضات مع «حماس»، كانت أطول، أكثر جدية... مما كان مع عباس... حقق نتنياهو اتفاقين مكتوبين... مرة في صفقة تحرير الجندي المخطوف، جلعاد شاليت، ومرة ثانية في وقف النار الذي أنهى حملة «عمود السحاب». نتنياهو، الذي عصر عباس من أجل تحرير ٨٠ سجيناً أمضوا أكثر من ٢٠ سنة في السجن، وأدى الى تفجير المفاوضات برفضه تحرير ١٤ سجيناً عربياً إسرائيلياً، كان مستعداً لأن يعطي «حماس» ألف «مخرب»، بينهم عرب إسرائيليون أيضاً. وتصرف ببخل ورفض إعطاء عباس أي مؤشر إلى السيادة في الضفة، ولكنه لم يتردد في الاعتراف بـ «حماس» كصاحبة للسيادة في غزة... إن حكومة إسرائيلية تريد أن تدفع قدماً بحل الدولتين كان ينبغي لها... أن ترى في اتفاق المصالحة بين «حماس» و«فتح» فرصة وليس تهديداً... كان نتنياهو، أفيغدور ليبرمان، ورفاقهما في الحكومة هم الذين ادعوا بأن عباس لا يمثل كل الجمهور الفلسطيني... اتفاق المصالحة، إذا ما نفذ، سيعطي جواباً لهذه الادعاءات... اتفاق المصالحة هو فرصة... الضائقة العميقة التي تعيشها «حماس» ستلزم المنظمة بتغيير الاتجاه، مثلما حصل لياسر عرفات وم. ت. ف بعد حرب الخليج. فاتفاق المصالحة يتضمن انضمام «حماس» إلى م. ت. ف وقبول مبادئها، بمعنى: الاعتراف بإسرائيل وقبول اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق»[٦٢].

في الواقع، لم تترك إسرائيل منفذاً للقيادة الفلسطينية، باستهتارها بكل الاتفاقات التي وقّعتها معها منذ عقدين، ورفضها الوقف الجزئي والمؤقّت للاستيطان، ورفضها الإفراج حتى عن ٣٠ من الأسرى الفلسطينيين القدماء، المتبقّين في سجونها من مرحلة ما قبل أوسلو ١٩٩٣، ناهيك باشتراطها اعتراف الفلسطينيين بها كدولة يهودية.

ويبدو من كل ذلك أن القيادة الفلسطينية باتت تدرك أنها وصلت إلى عتبة ما عاد يمكن معها التنازل أكثر، والأهم أنها باتت تدرك أن تصوّر إسرائيل للتسوية لا يتلاقى مع الحد الأدنى المقبول منها، ولا يتضمن دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة، وأن كل ما تسعى إليه إسرائيل، في الضفة، هو مجرد خلق نظام سياسي مختلط، ثلاثي الأبعاد، يتشكّل من نظام استعماري إزاء الأرض الفلسطينية، ونظام فصل عنصري يميّز بين

---

(٦٢) باراك ربيد، «اتفاق المصالحة الفلسطينية.. فرصة وليس تهديداً»، **هآرتس**، / ٤/ ٢٠١٤.

المستوطنين والفلسطينيين، ونظام حكم ذاتي للفلسطينيين، يتمثّل بقيام سلطة لهم، ما يغطّي على النظامين السابقين، ويجنّب إسرائيل الأعباء السياسية والأمنية والاقتصادية والأخلاقية المترتبة على كونها دولة احتلال، أي المطلوب التسهيل على إسرائيل سعيها العيش في واقع من احتلال مريح ومربح وبرضى السكان الأصليين!

ويمكن تفسير هذا التطور في الموقف الفلسطيني بشعور القيادة الفلسطينية بأنها باتت في وضع حرج إزاء شعبها، وإزاء مكانتها، بسبب إخفاق العملية التفاوضية، وبعدما تبيّن أن إسرائيل تتلاعب بعملية التسوية وتفرض إملاءاتها على أرض الواقع. كذلك، ربما أن القيادة الفلسطينية وجدت في الوضعين الدولي والإسرائيلي ما يشجّعها على تحقيق هذه النقلة؛ فعلى الصعيد الدولي باتت إسرائيل في وضع صعب، إذ لم يعد العالم يتقبّلها كما في السابق، ولا سيّما في ضوء انفتاح مسار نزع الشرعية عن سياساتها، واتساع نطاق المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لمؤسساتها، ومع تبرّم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من سياساتها. كما أن القيادة الفلسطينية أضحت تتصرّف، وبخاصة بعد الاعتراف بفلسطين كدولة في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ ولو بصفة مراقب، بأن مشروع الدولة الفلسطينية بات فكرة دولية، بمعنى أن العالم لن يسمح لإسرائيل بتقويض الكيان الناشئ. كما يأتي ضمن ذلك إدراكها أن إسرائيل حريصة على وجود كيان فلسطيني، يتمثل بالسلطة، لأن وجوده يسهم في تحسين صورتها في العالم، وفي تجنّبها الأعباء الأمنية والاقتصادية والأخلاقية الناجمة عن كونها دولة احتلال.

الجدير بالانتباه هنا أن ما ذكرناه لا يعبّر عن وجهة نظر فلسطينية، فحسب، إذ ثمة إسرائيليون يتحدثون على هذا النحو، مؤكدين بأن نتنياهو يأخذهم إلى طريق سيضرّ بهم. وهذا تسفي بارئيل، مثلاً، يشرح ذلك بالعبارات الآتية:

«هذه ليست المرة الأولى التي يتسلّى فيها نتنياهو بالعقوبات ضد السلطة الفلسطينية. لكن لقراره اليوم وزن متراكم قد ينفجر في وجهه ووجه إسرائيل... تتعالى الأصوات التي تدعو عباس لحل السلطة... بموازاة ذلك قد يدفع عباس باتجاه المصالحة مع حماس... في الحالتين ستنتقل المسؤولية المباشرة لإدارة الضفة ليد إسرائيل التي ستضطرّ إلى تفعيل خدمات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية. وتصبح العقوبات التي فرضها رئيس الحكومة ليست ذات صلة بالواقع، وستبحث المكاتب الحكومية في ضوء الشمعة عن شركاء فلسطينيين لإدارة شؤون الضفة بالنيابة عنها... العقوبات التي فرضتها وقد تفرضها إسرائيل... تشكل خطراً ليس على علاقتها مع

السلطة فحسب بل أيضاً مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية... العقوبات بالذات تعبر عن ضعف وقصر نظر»[٦٣].

لكن مشكلة الفلسطينيين، في هذا الإطار، تكمن في أن قيادتهم لم تخطط لهذا اليوم، بحيث إنها لم تُعِد ذاتها وحركتها الوطنية وشعبها للقطيعة مع العملية التفاوضية، أو لتغيير أسسها؛ فقد كان هذا الأمر يستلزم من هذه القيادة تعزيز الطابع المؤسسي والديمقراطي والتمثيلي لبني السلطة وهيئاتها الشرعية، وحثّ الجهود لإنهاء الانقسام، ورفع الحصار عن غزة، وتفعيل منظمة التحرير، وإنهاء حال التماهي بينها وبين السلطة، واستثمار طاقات الفلسطينيين في بلدان اللجوء والشتات، واحتضان أشكال المقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وتعزيز مسار نزع شرعيتها على الصعيد الدولي.

اللافت للنظر أن القيادة الفلسطينية بدلاً من كل ذلك كانت تكبح مبادرات المقاومة الشعبية، وتبالغ في علاقات التنسيق الأمني، وتغضّ النظر عن غزو البضائع الإسرائيلية للسوق الفلسطينية، كما أنها تركت غزة لمصيرها، وهمّشت منظمة التحرير، وغيّبت مؤسساتها وأطرها، لصالح السلطة. وعلى صعيد الثقافة السياسية أضحى الأمر يتعلق بالاحتلال فقط الذي بدأ عام ١٩٦٧، وبالحديث عن مجرد لامشروعية الأنشطة الاستيطانية في الضفة، في حين جرى تراجع الحديث اللاجئين وعن قضيتهم، لصالح التركيز على إقامة كيان سياسي للفلسطينيين في الضفة وغزة.

على أي حال، كان من المهم للقيادة الفلسطينية أن تأخذ موقفاً شجاعاً، يؤمل أن يستمر، إزاء الاملاءات الإسرائيلية المهينة، لكن هذا الموقف كان ينبغي أن يكون في الحسبان من زمان، نظراً إلى مرارة دروس التجربة التفاوضية، كما ينبغي أن يأتي بالاتساق مع بيئة سياسية وشعبية قادرة على احتضانه وحمايته والبناء عليه.

٣ ـ توقّعات واحتمالات[٦٤]

في ضوء التجاذبات الحاصلة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، والفجوة الواسعة في مواقف كل منهما، وبالنظر إلى امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن الضغط، إلى المستوى المناسب، على حليفتها إسرائيل، فإن السيناريوهات المحتملة للمشهد التفاوضي، مفتوحة على عدة خيارات، أهمها:

---

(٦٣) هآرتس، ١٠/ ٤/ ٢٠١٤.

(٦٤) لمزيد من الاطلاع، انظر: ماجد كيالي، «الدلالات السياسية لاستئناف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية: البحث في تسوية موقّتة أخرى،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٦، العدد ٤١٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣)، ص ٧ ـ ٢٩.

• **استمرار الوضع الراهن**، وهذا السيناريو ناجم عن تجربة تفيد بتعذر هضم إسرائيل لأي مكسب لصالح الفلسطينيين، ورفضها الاعتراف بالحدّ الأدنى من حقوقهم، ولا سيَّما أن لا شيء يحملها على ذلك، لا الضغط الداخلي، ولا ضغط النظام الدولي، ولا ضغط الفلسطينيين، بعد انحسار مقاومتهم بكل أشكالها، وبعد أن لم يعُد ثمة ثمن للاحتلال، ووجود واقع من الاحتلال المريح لإسرائيل في الضفة، في ظل وجود السلطة.

• **الحلّ الأحادي**، ولهذا السيناريو حظه من النجاح، إذ طبق في لبنان عام ٢٠٠٠، وفي غزة عام ٢٠٠٥، وهو ينطوي على منزلة وسط بين منزلتين، أي بين الفشل أو التوصل إلى اتفاقات جزئية ومؤقتة، ويفيد باستمرار الوضع الراهن، مع «تحسين» مكانة الكيان الفلسطيني ـ السلطة ـ وتمكين إسرائيل من تحديد حدودها من طرف واحد، تبعاً لاعتباراتها الديمغرافية الاستيطانية والمائية والأمنية والسياسية، وترك الفلسطينيين لتدبّر أحوالهم. وقد تزايدت في إسرائيل وجهات النظر التي تدعو الحكومة إلى استبدال المسار التفاوضي المسدود والعقيم بمسار أحادي الجانب قائم على فكرة «الانفصال» أو «فك الارتباط»، لإظهار إسرائيل وكأنها تقوم بما عليها، وأن الفلسطينيين هم المسؤولون عن تعثّر عملية التسوية.

• **الاتفاق الجزئي والمؤقت**، وهذا السيناريو قد ينجم عن نجاح الطرفين في التوصل إلى ما بات يعرف بـ «اتفاق إطار» على قضايا معينة، لأمد طويل، مع ترحيل القضايا الخلافية، لكن ذلك يمكن ترجيحه فقط في حال بقاء المعطيات السياسية الراهنة على حالها، وهو سيناريو يفيد بتوافق الطرفين على حلّ قضايا الحدود والمستوطنات والترتيبات الأمنية والاقتصادية، مع تأجيل بتّ قضيتي القدس واللاجئين.

وفي الواقع، فإن هذا الخيار يبدو وكأنه الأنسب بالنسبة إلى مختلف الأطراف، فهو بالنسبة إلى الفلسطينيين يسمح لهم بترقية مكانة السلطة إلى دولة، بمعنى ما، وهذا مكسب تحرص عليه القيادة الفلسطينية التي تنطلق من اقتناع مفاده أنه لا يمكن لها أن تقيم الدولة وتحقق حقّ العودة للاجئين دفعة واحدة، وفي هذه الظروف. كما أن هذا الوضع يمكن أن يعزّز شرعيتها، مع وعود الدعم الاقتصادي، فضلاً عن ظهورها بمظهر القيادة التي لم تتنازل عن حقوق شعبها في قضيتي القدس واللاجئين. وفي ذات الوقت، فإن هذا الوضع يفيد إسرائيل التي تكون بذلك سهّلت على السياسة الأمريكية، وشجّعت على خلق المناخات المناسبة للتطبيع مع النظام الرسمي العربي، فضلاً عن أنها ستظهر إزاء الإسرائيليين باعتبارها لم «تتنازل» للفلسطينيين. أما بالنسبة إلى الأطراف الدولية

والعربية، وخصوصاً الولايات المتحدة، ومعسكر «الاعتدال» العربي، فإن الوصول إلى هذه المرحلة سيشكّل بالنسبة إليها إنجازاً ونجاحاً لسياستها الخارجية.

• **تغيير قواعد اللعبة الصراعية، والتحلل من العملية التفاوضية، والذهاب نحو خيارات بديلة**، وهذا هو السيناريو الأصعب، والأبعد، بحكم ضعف الفلسطينيين، وعدم استعداد الطبقة السياسية المهيمنة لهذا الخيار، وضعف أهليتها لحمله، أو تحمل متطلباته وتداعياته. وكان صائب عريقات قد لوّح بخيار كهذا، بقوله: «أمام إسرائيل ٣ خيارات، وهي: الخيار **الأول** وهو حل الدولتين، أما **الثاني** فهو إذا ما أراد الإسرائيليون أن يطلقوا على مدينتي أريحا اسم «يريحو»، وعلى القدس «يروشلايم»، وعلى نابلس «شخيم»، فعندها سيكون الحل هو دولة واحدة، أما الخيار **الثالث** على الأرض اليوم في العام ٢٠١٤ هو أن هناك شوارع في الضفة الغربية لا يمكنني أن استخدمها كفلسطيني، والآن فان كلمة «الأمن» تبرّر نظام الفصل العنصري «الأبارتهايد» الموجود في الضفة الغربية»[٦٥]. وعموماً، ثمة، أيضاً، تسريبات تفيد بأن قيادتي «فتح» والمنظمة تدرسان خيارات أخرى، في ضوء تعثر العملية التفاوضية تتمثل بالتوجه إلى الأمم المتحدة والانضمام إلى هيئاتها والتوقيع على مواثيقها وإعلاناتها بدلاً من إضاعة الوقت في مفاوضات عقيمة مع إسرائيل التي تريد أن تحصل على السلام من دون أن تنسحب من أراضي فلسطين وتفكيك المستوطنات من الضفة الغربية والقدس الشرقية[٦٦].

وكان محمد أشتية، عضو الوفد المفاوض، قد صرح علناً بأن «لا اتفاق أفضل ألف مرة من اتفاق هزيل»، موضحاً أن السلطة لا يمكنها أن تستمر على ما هي عليه، «ويجب أن تغير وظيفتها إلى سلطة مقاومة وليس خدمات». ودعا إلى ضرورة العمل على انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني «ليكوّن مرجعية في حال انهيار السلطة الفلسطينية بعد تآكل منظمة التحرير». وأوضح أن القيادة الفلسطينية ستتوجه إلى الأمم المتحدة لمحاكمة إسرائيل على جرائمها، في حال فشل المفاوضات الجارية، وطالب بإقامة مؤتمر دولي مشابه بشأن القضية الفلسطينية[٦٧].

هكذا لا شيء يفيد بأن المفاوضات الجارية ستكون أفضل من سابقاتها، فكل ما في الأمر أن إسرائيل تراهن على الزمن، وعلى وهن الفلسطينيين، وعلى انتزاع مزيد من

---

(٦٥) **الأيام**، ٢/ ٢/ ٢٠١٤.
(٦٦) **الحياة**، ٢٦/ ١/ ٢٠١٤.
(٦٧) **القدس** (المقدسية)، ٢٣/ ١/ ٢٠١٤.

التنازلات منهم، وإن تعذّر لها ذلك فهي ستقوم بهذا الأمر عبر فرض سياسات أحادية، أو وقائع، بالاستيطان والجدار الفاصل، وبنمط العلاقات الأمنية والاقتصادية، وبخاصة بعد أن باتت الطبقة المسيطرة في الكيان الفلسطيني الناشئ مرتهنة حصراً لخيار المفاوضات والموارد المتأتّية من الدول المانحة.

باختصار، فإن التسوية الإسرائيلية المطروحة على الفلسطينيين تتمثّل بقيام كيان سياسي لهم يكون أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة، وهو ما يعني «التحرّر» منهم ـ وممّا يسمى الخطر الديمغرافي ـ مع إبقاء السيطرة على أراضيهم، وعلى التطورات عندهم، في مساحة لا تتعدى ٦٠ ـ ٦٥ بالمئة من الضفة، أو نحو ١٦ بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، بلا حدود مع دول مجاورة، ومن دون القدس الشرقية، وطبعاً من دون حق العودة للاجئين. وبديهي أن هذا الوضع يفضي إلى خلق نوع من نظام سياسي وقانوني ثلاثي الأبعاد، يشمل إبقاء الأرض الفلسطينية في إطار الاستعمار الإسرائيلي، وإقامة نوع من نظام تمييز عنصري في الضفة بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين من أهل الأرض الأصليين، مع إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين يغطي على النظامين السابقين، ويعفي إسرائيل من مسؤوليتها كدولة احتلال.

٤ ـ ملاحظات ختامية

ربما يجدر بنا هنا لفت الانتباه إلى أن مشكلة الفلسطينيين، في هذه الظروف، تكمن في تحول حركتهم الوطنية من حركة «تحرر» إلى «سلطة» قبل إنجاز هدف الاستقلال، بحيث باتوا إزاء وضع قوامه سلطة تحت الاحتلال، مع تهميش أو أفول كيانهم السياسي الجامع المتمثل بمنظمة التحرير، ومع اختزال مشروعهم الوطني بمجرد قيام كيان سياسي لجزء من الشعب على جزء من الأرض من دون مراعاة الآثار الخطيرة التي تنجم عن ذلك، وضمنها تآكل إدراكات الفلسطينيين لذاتهم، ولكونهم شعباً، وتراجع الاهتمام العربي والدولي، وحتى الإسرائيلي، بحقوقهم المشروعة. فما قيمة أي كيان، إذا كان بثمن كسر وعي الفلسطينيين لذاتهم ولقضيتهم ولحقوقهم، ولكونهم شعباً؟ وما هي أهمية أي إنجاز إذا كان تحصيله مرهوناً، في الأغلب، بإرادة إسرائيل، ومصالحها وتصوراتها عن ذاتها وعن حاجاتها الأمنية؟

في هذه الحال، ربما يصحّ القول إن فشل العملية التفاوضية الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، منذ عقدين، قد يكون لمصلحة الفلسطينيين أكثر كثيراً من

نجاح هذه العملية، على حساب أرضهم وحقوقهم ومستقبلهم ووحدتهم كشعب. ولعلّ هذا الإخفاق الذي يطلق عليه أحياناً اسم دولة واحدة لشعبين، أو دولة «ثنائية القومية»، هو أكثر ما تخشاه إسرائيل، فهي لن تصبح دولة يهودية خالصة، والفلسطينيون لن يذوبوا، ولن يذهبوا من هنا.

طبعاً، ليست هذه مطالبة للقيادة بالعودة إلى خطاب التحرير والكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، فهذا لم يعُد بمقدورها، فضلاً عن أنه لم يعُد متاحاً في الظروف العربية والدولية الراهنة، وبعد كل ما أحيط بهذه التجربة من مرارات وأثمان. لكن هذه القيادة بإمكانها استعادة خطابها المتعلق بالدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية، الذي أطلقته في أواخر الستينيات، خاصّة أن إسرائيل تنازعها على الضفة، فلم لا تصارعها هي على كامل فلسطين بما يعيد الاعتبار للتطابق بين الأرض والشعب والقضية؟ وفي كل الأحوال ربما ينبغي أن يكون مفهوماً أن التسوية لا تتحقّق بالتوهّمات والتوسّلات، ولا بإبداء حسن السلوك والتنازلات، فمن دون حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كله، ومن دون قيم الحرية والمساواة والحقيقة والعدالة، يصعب تخيّل سلام أو حتى تسوية؛ هذا ما تُعلمه تجربة الصراع مع إسرائيل.

ثالثاً: مسيرة المصالحة الفلسطينية

أخذت الحوارات، أو بالأصح، «المفاوضات» المتعلقة بالمصالحة وإنهاء الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني، حيّزاً كبيراً من اهتمامات القيادات الفلسطينية، وزمناً كبيراً من عمر الفلسطينيين، وقدراً كبيراً من طاقاتهم وجهودهم، من دون أن تصل إلى النتيجة المرجوّة، بحيث بات يجري التندّر بها باعتبارها ليست أقل استعصاءً وتعقيداً من المفاوضات مع الإسرائيليين. ومعلوم أن القضايا التي تبحث في هذه الحوارات والمفاوضات لم تعُد تقتصر على إنهاء الانقسام، بل تشمل إلى جانب ذلك قضايا إعادة تفعيل، أو إعادة بناء، منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على الانتخابات والهيئة المشرفة عليها، وتاريخها، وشمولها الداخل والخارج، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، والمسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية، لإنهاء الذيول الناجمة عن الاقتتال عام ٢٠٠٦، والإفراج عن المعتقلين عند الطرفين، وقد أضيفت قضية مؤخراً هي قضية موظفي السلطة في غزة، الذين وظفتهم حماس في السنوات السبع الماضية. ويتبين من كل ذلك أن كل

مشكلة، وكل قضية، تحتاج إلى مفاوضات واتفاقيات وإلى لجان لمناقشتها ووضع الحلول لها ومتابعتها[٦٨]!

وكانت كل الجهود التي بذلت منذ الانقسام في عام ٢٠٠٧ لوضع الحركتين الرئيسيتين في المشهد الفلسطيني، أي «فتح» و«حماس»، على سكّة استعادة الوحدة، آلت إلى الفشل، بدءاً من تلك التي جرت في مكة المكرّمة، بوساطة سعودية في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ قبيل الاقتتال والانقسام، إلى تلك التي تمت في صنعاء برعاية يمنية في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، بعد هيمنة حماس على غزة، وصولاً إلى المباحثات التي جرت في القاهرة طوال الأعوام الماضية، والتي توّجت باتفاقيتي مصالحة تم توقيعهما بحضور الرئيس أبو مازن وخالد مشعل؛ الأول في القاهرة في أيار/ مايو ٢٠١١[٦٩]، والثاني في الدوحة في شباط/ فبراير ٢٠١٢[٧٠].

اللافت للنظر أن كل الاتفاقيات التي كان يتم تدبيجها، خلال السنوات السابقة، ظلّت تستند إلى وثيقة «الوفاق الوطني» ـ وثيقة الأسرى المعدّلة ـ التي جرى توقيعها من قبل كل الفصائل المعنية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ما يفيد بأن المشكلة لا تكمن في النصوص، ولا في القناعات السياسية، التي باتت متقاربة لدى الحركتين المعنيّتين المتنازعتين على السلطة والهيمنة، وإنما تكمن في مكان آخر، أي في رفض كل منهما التخلّي عن ركائزه في السلطة، حيث «فتح» في الضفة و«حماس» في غزة، التي تشمل القوة العسكرية والمصادر المالية والقدرة على التحكم في المجالين السياسي والاجتماعي[٧١].

---

(٦٨) اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني (١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩)، ومن الاطلاع على نصها تتوضح لنا كافة القضايا الخلافية بين الطرفين، <http://www.aljazeera.net/news/pages/503583b8-d00f-46e3-95c2-b4dd2bedec37>.

(٦٩) **الشرق الأوسط**، ٥/ ٥/ ٢٠١١.

(٧٠) انظر نص إعلان الدوحة، في: **الحياة**، ٧/ ٢/ ٢٠١٢، والجزيرة نت، ٨/ ٢/ ٢٠١٢.

(٧١) كان خالد مشعل قد أدلى بتصريحات لافتة للإعلامية كريستيان أمانيور من قناة «سي. إن. إن.»، قال فيها: «أنا أقبل بدولة على حدود العام ١٩٦٧، مع حق العودة للاجئين ... أريد قيام دولة للفلسطينيين، وبعد قيامها ستقرر (هذه الدولة) موقفها (من إسرائيل) ... «فلسطين من النهر إلى البحر ... أرضي وحقي، ولكن بسبب ظروف الإقليم، وتوقاً لوقف الدماء، وافق الفلسطينيون، اليوم وفي الماضي، وحماس، على برنامج يقبل حدود العام ١٩٦٧». وعن أشكال النضال المعتمدة، قال: «المقاومة لا تستهدف المدنيين ... أنا قائد حماس أقول عبر CNN: إننا على استعداد لسلوك سبل سلمية دون سفك دماء أو استخدام أسلحة إذا حصلنا على مطالبنا الوطنية» ... ولدى سؤاله حول مدى اعتبار حماس أن من حقها قتل مدنيين في إسرائيل قال مشعل: «المقاومة لا تستهدف المدنيين، علينا العودة إلى أصل القضية، الشعب الفلسطيني كان يعيش بهدوء وسلام قبل أن يحتل الإسرائيليون أرضنا، ووفقاً للقانون الدولي، فإنَّ من حق الشعوب المقاومة بكل ما تملك. لدى «إسرائيل» جيش متقدم، وقد ارتكب العديد من المجازر من دير ياسين إلى صبرا وشاتيلا». وتابع مشعل بالقول: «نحن ندافع عن شعبنا ونقوم بالرَّد، وأنا قائد حماس أقول عبر CNN: إننا على =

وبذلك يتضح أن مصدر التعقيد في الحوارات الفلسطينية الجارية منذ حوالى سبعة أعوام، إنما ينبع من أن كل واحدة من الحركتين المذكورتين لا تتعامل مع مسألة إنهاء الانقسام من واقع مسؤولياتها بوصفها حركة تحرر وطني، بقدر ما تتعامل معه من حقيقة مكانتها كسلطة في حيّزها الجغرافي. ويتمثل معنى السلطة هنا في وجود طبقة سياسية، وموارد مالية، وتشكيلات عسكرية وأمنية، ونفوذ سياسي إقليمي، وهي أوضاع تعيد إنتاج ذاتها، وتوليد دينامياتها، وهو ما يصعّب عملية إنهاء حالة الانقسام ويزيد الفجوة بين الطرفين.

لقد أثر الاختلاف والاحتراب والانقسام الفلسطيني سلباً في شعب فلسطين وقضيته وحركته الوطنية، إذ خلق حالة من الإحباط العام، واستنزف جهود الفلسطينيين في الصراعات والتنافسات البينيّة ـ بدلاً من تركيزها في مواجهة عدوّهم ـ وأضعف صدقية كفاحهم من أجل حقوقهم، أمام الرأي العام العربي والدولي، وأضرّ بصورة حركتهم الوطنية التي بدت وكأنها تتصارع على مجرّد سلطة تحت الاحتلال.

وجدير بالذكر أن الخلاف والتنافس والتنازع بين «فتح» و«حماس» لم يبدأ مع الانقسام في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، وإنما بدأ قبل ذلك كثيراً، ولا سيَّما مع صعود حركة «حماس» في السياسة الفلسطينية، وخصوصاً في زمن الانتفاضة الثانية المسلحة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، وتفاقم بعد فوز «حماس» الكاسح في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، في ما يمكن اعتباره بمثابة لحظة تأسيسية لنظام فلسطيني جديد قد يهدّد مكانة حركة «فتح» التي كانت قادت العمل الوطني الفلسطيني لعقود خلت في القيادة والسلطة[٧٢].

هكذا لم تهضم حركة «فتح» هذا التطور، كونها اعتادت احتكار مكانة القيادة في النظام الفلسطيني على مدى عقود، لذا فهي لم تسهّل لـ «حماس» فوزها بالسلطة وبالحكومة. وقد بالغت «حماس» من جهتها، أيضاً، في استنتاجها من هذه اللحظة،

= استعداد لسلوك سبل سلمية دون سفك دماء أو استخدام أسلحة إذا حصلنا على مطالبنا الوطنية الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة وتلبية سائر الأهداف الوطنية». <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=125188>.

(٧٢) جرت الانتخابات التشريعية الثانية في مطلع عام ٢٠٠٦، وتمخّضت نتائجها عن فوز كبير لقائمة «التغيير والإصلاح» (قائمة حماس)، بحصولها على ٧٤ مقعداً، بواقع ٢٩ مقعداً وفق نظام القائمة النسبية، و٤٥ مقعداً وفق نظام الدوائر. في المقابل حصلت قائمة حركة فتح على ٤٥ مقعداً، فقط، بواقع ٢٨ مقعداً وفق نظام القائمة النسبية، و١٧ مقعداً وفق نظام الدوائر، وكانت تلك خسارة كبيرة لحركة فتح، التي اعتادت لعقود أن تكون الحركة الأكبر، التي تقود العمل الفلسطيني.

بحيث استعجلت إزاحة فتح من مكانة القيادة، وبالنتيجة أدى هذا وذاك إلى جعل النظام الفلسطيني لا يعمل بطريقة توافقية وتكاملية.

وكما ذكرنا، لا تقتصر قضية المصالحة على إعادة الوحدة إلى كيان السلطة، إذ هي تشمل التوافق على كيفية تفعيل منظمة التحرير، وهذا أحد مصادر التعقيد فيها، ذلك أن «حماس» تدرك أن مكانتها وشرعيتها القيادية ستظل موضع شكّ إذا لم تشمل المصالحة إعادة بناء المنظمة، لأن غريمتها «فتح» هي التي تسيطر عليها، وهذه تعتبر بمثابة الكيان المعنوي الجامع للفلسطينيين، ناهيك بكونها بمثابة المرجعية لكيان السلطة. ولعل هذا الأمر هو الذي يفسر تمسك حماس بربط أي اتفاق بشأن المصالحة، وإنهاء انقسام كيان السلطة، بالتوافق على إعادة بناء منظمة التحرير في آن واحد، ورزمة واحدة.

١ ـ التطورات

شهد العام ٢٠١٣ مزيداً من الاجتماعات الفلسطينية المخصصة لإنجاز عملية المصالحة الوطنية، وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني. لكن يمكن التمييز في هذه الفترة بين الاجتماعات التي حصلت قبل التغيير السياسي في مصر، الذي أسفر عن إنهاء حكم «الإخوان المسلمين»، وبين تلك التي حصلت بعد هذا التغيير، بسبب اختلاف مركز كل من الطرفين المعنيين بالحوار إزاء الآخر. فبينما كانت «حماس» تتمتع بموقع قوي إزاء «فتح» قبل التغيير بحكم علاقتها المتميزة مع «الإخوان»، اختلفت هذه المكانة بعد التغيير، إذ ضعف مركز الحركة، ولا سيَّما مع تشديد الحصار على غزة، وتدمير الأنفاق، واعتبارها متهمة في مصر، وهو ما قوّى مركز «فتح» إزاءها. ففي المرحلة الأولى كانت «حماس»، من موقعها القوي، المسنود من صعود تيار الإسلام السياسي في بعض بلدان «الربيع العربي»، هي التي تشترط على «فتح»، لكن الأمر اختلف في المرحلة الثانية، إذ تراجع مركز حماس، وباتت تتعرض لضغط هائل، وبات طلبها على المصالحة وإنهاء الانقسام أكثر جدّية، في وقت باتت فيه «فتح» هي التي تضع الشروط على «حماس».

في المرحلة **الأولى**، أي قبل التغيير في مصر، شهدت القاهرة والدوحة العديد من جلسات الحوار واللقاءات الثنائية بين قياديين من «فتح» و«حماس»، أو بين عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لفتح، ومسؤول ملف المصالحة، وموسى أبو مرزوق، القيادي في حركة «حماس». ويأتي ضمن ذلك اجتماع الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير في ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣، وهو إطار تم التوافق عليه لتعزيز الجهود لإتمام عملية المصالحة، وضم الرئيس أبو مازن، وخالد مشعل، والأمناء العامين للفصائل

الفلسطينية، وممثلين عن المستقلين. لكن هذا الاجتماع لم يأت بالنتائج المرجوة، إذ ظلت الفجوة قائمة بين الطرفين بشأن العديد من النقاط، وضمنها تشكيل الحكومة، وموعد الانتخابات، والنظام الانتخابي للمجلسين الوطني والتشريعي، والعلاقة بينهما، وشكل الحكومة، والبرنامج السياسي(٧٣).

أما المرحلة **الثانية** فهي التي بدأت بعد التغيير السياسي في مصر، والتداعيات السلبية الناجمة عنه في علاقة حماس بالنظام الجديد، وتعرض غزة لحصار مشدد، وتراجع نفوذ تيار الإسلام السياسي في كل من مصر وتونس، وأدى ذلك إلى قيام «حماس» بمراجعة حساباتها في إدارتها لقطاع غزة، وفي موقفها من مسألة المصالحة.

ففي هذا الإطار أطلق إسماعيل هنية، نائب رئيس حركة حماس، مبادرة في آب/أغسطس ٢٠١٣ دعا فيها الفصائل الفلسطينية إلى مشاركة حركته في إدارة الوضع في القطاع، ورد فيها: «نفتح أذرعنا لتوسيع المشاركة في الإدارة وتحمّل المسؤوليات بنظرة الأمل للمستقبل، وليس على قاعدة التحسّب من أي أمر آت... الوطن يتّسع للجميع وليس حكراً على أحد، لا الحكومة ولا الفصائل»(٧٤). وتكرّرت دعوات مماثلة من قبل قياديين من «حماس»، من ضمنهم موسى أبو مرزوق ويحيى موسى وأحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، وغازي حمد، وكيل وزارة الخارجية في حكومة «حماس». مثلاً، أعلن يوسف أحمد أن حركته «مستعدة لأن تشارك مع الفصائل الفلسطينية كافة، بما فيها حركة فتح، في حكم قطاع غزة وإدارته». وهو ما كرّره بحر في تصريح له أكد فيه أيضاً «العمل على تهيئة الأجواء بالضفة وغزة، والعمل على إجراء انتخابات... وإجراء تعديل سريع لميثاق منظمة التحرير، بما يتوافق عليه الفلسطينيون»، لافتاً إلى أن «حماس التي تتولّى الحكم في غزة، لن تفرض رؤيتها حول البرنامج الوطني الفلسطيني»(٧٥).

لكن هذه الدعوات لم تلق استجابة من الفصائل المعنية، لأسباب متعددة، منها: **أولاً**، أن هذه المبادرة، على أهميتها وضرورتها، جاءت متأخّرة، وبعد مضيّ ستة أعوام على هيمنة «حماس» على غزّة، بشكل أحادي. **ثانياً**، بدت هذه المبادرة بمثابة محاولة للتملّص من اتفاقات المصالحة، ولا سيَّما تلك التي جمعت الرئيس أبو مازن وخالد مشعل في القاهرة والدوحة، والتي نصّت على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمهّد

---

(٧٣) **الحياة**، ١٠/٢/٢٠١٣.

(٧٤) **الحياة**، ٢٢/٨/٢٠١٣.

(٧٥) وكالة قدس نت، ٥/١٠/٢٠١٣.

لانتخابات جديدة. **ثالثاً**، أوحت المبادرة كأنها مجرّد ردّ فعل على عزل «الإخوان» عن الحكم في مصر، وتخوّفاً من المساس بمكانة حماس، على الصعيدين الفلسطيني والعربي. **رابعاً**، عبّرت هذه المبادرة عن استشعار «حماس» صعوبة، أو تعذّر، استمرارها احتكار السيطرة على غزة، نظراً إلى تزايد تململ الغزّيين من طريقتها في الحكم، وبالنظر إلى الضغوط عليها، مع التحريض في وسائل الإعلام المصرية، وتدمير الجيش المصري للأنفاق، والتهديدات المختلفة من قبل السلطة في الضفة.

المشكلة **الأولى** أن «حماس» لم تتحسّب لسيناريو كهذا سابقاً، فهي في كل مرة كانت تذهب إلى الحدّ الأقصى في طرح شروطها، على غريمتها «فتح»، بشأن إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة، وهذه عادة فلسطينية سلبية، أي لا تقتصر على «حماس» فقط. والمشكلة، أيضاً، أن هذه المبادرة ليست نتاجاً لمراجعة داخلية للسياسة التي انتهجتها الحركة في إدارتها للقطاع، أو في تعاطيها مع ملف المصالحة، طوال السنوات السابقة، وإنما جاءت تحت ضغط المعطيات السياسية الناشئة، وهذه أيضاً من السمات السلبية التي تعوّدت عليها الفصائل. أما المشكلة الأهم هنا، فتتمثل بأن «حماس» لم توفّق في المزاوجة بين السلطة والمقاومة، كما ادّعت، ولا في تقديم نموذج سلطة أفضل في غزة، عن تلك في الضفة. وبالنتيجة، فقد باتت حركة «حماس» في وضع تقبل فيه، وهي في موقع «الضعف»، ما كانت ترفضه سابقاً، من موقع «القوة»، وحتى أنها باتت لا تمانع في وجود حرس الرئاسة في الإشراف على معبر رفح.

المشكلة **الأخرى** أن حركة «حماس» باتت في وضع حرج وصعب، ذلك أن «فتح» قررت العودة إلى المفاوضات مع الإسرائيليين، وهذا استحقاق كان يصعب على «حماس» هضمه، أو تقبله، في ظروف أخرى، أي أن التحولات السياسية الحاصلة في مصر اضطرّتها إلى السكوت عن ذلك، مع تأكيدها الثوابت الفلسطينية، وهو تطور يحسب لصالح «فتح»، التي يبدو أنها استعادت زمام المبادرة، مجدداً. ما يدلل على ذلك، إطلاق إسماعيل هنية مبادرة أخرى تمثلت بالسماح لقياديين من «فتح»، من الذين غادروها بسبب الاقتتال والانقسام، بالعودة إلى القطاع، وبالإفراج عن بعض المعتقلين الفتحاويين، وبزيارة وفد قيادي من «فتح» القطاع[٧٦].

وبالفعل، فقد أثمرت هذه المبادرة عن قيام وفد من اللجنة المركزية لحركة «فتح»، برئاسة نبيل شعث، وعضوية كل من صخر بسيسو ومحمد المدني وجمال محيسن،

(٧٦) **الحياة**، ٧/ ١/ ٢٠١٤.

بزيارة غزة، التقوا خلالها بإسماعيل هنية وبعض قياديي حماس، كما كانت فرصة لعقد اجتماعات فتحاوية استهدفت ترتيب أوضاع فتح الداخلية في غزة.

في الاجتماع بهنية، وقيادات من حماس، تمّت مناقشة مختلف الملفات المعلَّقة بين الطرفين، وضمنها ملف الاعتقالات والملاحقات والاستدعاءات والمضايقات، لأعضاء من حماس في الضفة، ولأعضاء من فتح في غزة، مع تأكيد وقف ذلك، من أجل خلق مناخ إيجابي يسهل عملية المصالحة[٧٧].

كما تمت مناقشة «ملف موظفي الحكومة في غزة» ومصيرهم، الذين يصل عددهم إلى حوالى ٥٥ ألف شخص، وهو من الملفات الصعبة والمعقدة، ولا سيَّما مع ضعف الموارد المالية للسلطة، ومع اعتبار أن هذه الأعداد تشكل الجسم الرئيسي للأجهزة الأمنية لحماس[٧٨].

أما على الصعيد السياسي، فقدمت حركة «حماس» اقتراحاً خلال هذه الاجتماعات ينصّ على تشكيل الرئيس محمود عباس حكومة مستقلين برئاسته لمدة ستة شهور، يصار بعدها إلى إجراء انتخابات عامة، على أن تواصل الإدارات الحكومية الحالية بما فيها الأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها الحركة، إدارة القطاع[٧٩]، بل إن حماس دعت فتح، على لسان القيادي فيها، صلاح البردويل، إلى الاستفادة من النموذج التوافقي في تونس، «الذي جنح فيه الجميع إلى السلم والتوافق تغليباً للمصلحة الوطنية العليا، بعيداً عن منهج المغالبة الذي لا يفيد أحداً». وقال البردويل: «بقدر ما نشعر بالاعتزاز، ونبارك للتونسيين توافقهم، نأمل من الإخوة في حركة «فتح» أن يستفيدوا من التجربة التونسية التوافقية»[٨٠].

وكما ذكرنا، فإن موقف القيادة الفلسطينية، أي قيادة المنظمة والسلطة وفتح، من مسألة المصالحة بات مختلفاً، أي أقوى من ذي قبل، بحكم التطورات المتمثلة بالتغير السياسي في مصر، وتراجع نفوذ حماس، واستئناف المفاوضات مع الإسرائيليين.

وفي الإجمال، فقد بقيت القيادة الفلسطينية تشدد على استمرار المفاوضات والمصالحة، في آن معاً، وعلى تنفيذ بنود اتفاقات المصالحة بشأن التزامن بين التوافق

(٧٧) **الحياة**، ١٠/ ٢/ ٢٠١٤.
(٧٨) **الخليج** (الشارقة)، ١٢/ ٢/ ٢٠١٤.
(٧٩) **الحياة**، ١١/ ٢/ ٢٠١٤.
(٨٠) قدس برس، ١٠/ ٢/ ٢٠١٤.

على تشكيل الحكومة الانتقالية مع موافقة حماس على تحديد موعد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. وهو ما أعلنه الرئيس أبو مازن بقوله: «غزة جزء من أرض فلسطين، وعلينا أن نستعجل في المصالحة لنحافظ على وحدة الشعب... المصالحة واضحة لا شروط أو أي شيء، ما تم الاتفاق عليه في الدوحة والقاهرة ينفذ فقط، وليكفّوا عن القول إن علينا ضغوطاً، لأنهم يعرفون وغيرهم أننا لا نخضع للضغوط، لأن مصلحتنا المصالحة وسنتّبعها... نحن مستعدون فوراً بأن نشكل حكومة انتقالية من الكفاءات، وأن نعلن عن موعد الانتخابات»[٨١]. وهذا ما أكده، أيضاً، عزام الأحمد بإبداء استعداده لـ «الوصول إلى غزة للاتفاق على تنفيذ المصالحة فور إبلاغه من حماس بأنها جاهزة لإعلان تشكيل حكومة فلسطينية موحدة وتحديد موعد الانتخابات»[٨٢].

كما تحدث نبيل شعث، من جهته، عقب زيارته غزة، عن أن «حماس» أبلغتهم «موافقتها على مبادرات فتح»، مضيفاً أنه «سيتم خلال فترة الحكومة الانتقالية عقد اجتماعات اللجان السياسية والأمنية والمالية كافة، التي ستضع بدورها البرامج التنفيذية للمصالحة»[٨٣] وحسب تقارير صحفية، فإن هنية طلب من وفد فتح أن تتم تسوية أوضاع ٣٠ ألفاً، على الأقل، من مجموع موظفي حكومة حماس الذين يبلغ عددهم حوالى ٥٥ ألفاً، من خلال دمجهم في هياكل السلطة الفلسطينية، لكن «فتح» تحفظت بأن ذلك يتطلب فحص كل حالة على حدة، وأن وفد «فتح» واجه طلباً صعباً آخر لـ «حماس»، وهو إبقاء أجهزتها الأمنية على حالها وتحت إمرتها[٨٤].

٢ ـ اتفاق المصالحة في غزة

هكذا، وفي الوقت الذي كان العالم ينتظر اتفاق إطار يمهّد لتسوية فلسطينية ـ إسرائيلية، فإذا به يحصل على اتفاق إطار بين الحركتين الفلسطينيتين الرئيسيتين والمتخاصمتين، «فتح» و«حماس»، توخّتا فيه إنهاء انقسام الكيان الفلسطيني بين الضفة وغزة، وإنجاز مصالحة وطنية، كاد الفلسطينيون ييأسوا من انتظارها.

وقد حصل هذا التطور في زيارة قام بها وفد يمثل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لغزة يومي ٢٢و٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، برئاسة عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية

(٨١) موقع أمد، ١١/ ١/ ٢٠١٤.
(٨٢) **الحياة الجديدة** (رام الله)، ١١/ ٢/ ٢٠١٤.
(٨٣) **الحياة**، ١١/ ٢/ ٢٠١٤.
(٨٤) **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠١٤.

لحركة «فتح» حيث اجتمع مع قيادة «حماس» ممثلة بإسماعيل هنية نائب رئيس مكتبها السياسي ورئيس حكومة سلطتها في القطاع، وموسى أبو مرزوق القيادي البارز فيها، الذي دخل إلى غزة بتسهيل من السلطات المصرية، في خطوة ذات مغزى.

والنتيجة أن هذه الزيارة أثمرت عن مفاجأة العالم باتفاق مصالحة جديد[٨٥]، تضمن تأكيد التزام مرجعية اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، مع التركيز على ثلاثة جوانب أساسية، تتمثل، أولاً، بتشكيل حكومة التوافق الوطني بالتوافق في غضون خمسة أسابيع. وثانياً، في تأكيد تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني؛ وتخويل الرئيس تحديد موعد الانتخابات، بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية، على أن تُجرى الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل. وثالثاً، في عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، لممارسة مهامها المنصوص عليها في الاتفاقات، في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، وتأكيد دورية وتواصل اجتماعاتها بعد ذلك.

طبعاً، يمكن قول أشياء كثيرة عن هذا الاتفاق، أهمها أنه جاء في ذروة أزمة سياسية ووجودية للحركتين المذكورتين، إضافة إلى أزمة الشرعية، إذ تعاني الأولى جراء اخفاق خيارها المتعلّق بالمفاوضات والتسوية، بسبب التملّصات والتلاعبات والاشتراطات التي انتهجتها إسرائيل طوال عقدين. والثانية تعاني جراء انحسار خيارها المتعلق بالمقاومة، كما تداعيات انكسار مراهناتها على صعود مكانتها في مناخات «الربيع العربي»، بعد التغيير الحاصل في مصر، وأطواق الحصار التي باتت تفرض على « الإخوان المسلمين» في معظم أقطار الوطن العربي.

القصد أن اتفاق الضرورة والمصلحة هذا، بغضّ النظر عن الأمنيات أو الرغبات، لا يشجّع على التفاؤل، نظراً إلى تجربة الانقسام المريرة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٤، وقياساً على التنصّل من الاتفاقات المعقودة سابقاً في مكة وصنعاء والقاهرة والدوحة، ولا سيّما أن نصّ الاتفاق الجديد، كما رأينا، لم يتطرّق إلى نقاط الخلاف الأساسية، في شأن دور كل من «فتح» في الضفة و«حماس» في غزة في ممارسة سلطة الحكم، وتمتع كل منهما بموارد مالية خاصة، وأجهزة أمنية موالية. ومعلوم أن التوافق الحاصل اقتصر على تشكيل حكومة «تكنوقراط»، وتحديد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتفعيل الإطار القيادي المؤقّت، ريثما يتم التوافق على تفعيل أو إعادة بناء منظمة التحرير؛ مع

---

(٨٥) للإطلاع على نص اتفاق للمصالحة، انظر: وكالة وفا، ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9281>.

ضرورة لفت الانتباه إلى أن لا شيء يقينياً في شأن حسم التوافق على كل واحدة من هذه القضايا.

ثمة أيضاً ما لا يشجّع على التفاؤل في شأن الاتفاق الحاصل، نظراً إلى أن الأزمة الفلسطينية هي في الحقيقة أزمة مشروع تحرر وطني، وأزمة خيارات وبنى وعلاقات وأشكال عمل، أي أنها أكبر وأعمق وأعقد وأسبق من انقسام السلطة، ومن الخلاف بين «فتح» و«حماس»، وبخاصة أن هذه الأزمة تشمل هاتين الحركتين، في بنيتهما وفي خياراتهما السياسية وتحولهما من حركة تحرر إلى سلطة. والمعنى أن إنكار هذه الحقيقة لن يغيّر من الواقع الفلسطيني كثيراً، مع مصالحة أو من دونها. لذا فإن الاتفاق المذكور سيفضي، في أحسن الأحوال، إلى نوع من شراكة اضطرارية، بين «فتح» و«حماس»، في إدارة السلطة، وربما في إدارة العمل الفلسطيني عموماً، إلى هذه الدرجة أو تلك.

لكن هذا التحليل لا يقلّل من أهمية ما حدث، هذا إذ تم التمسّك به، وخصوصاً إذا تم الاشتغال عليه بتحويله إلى واقع، وبتطويره، إذ إن أي اتفاق أحسن كثيراً من عدم الاتفاق، بين هذين الفصيلين، أولاً، لأن ذلك يمكن أن يسهم في إنهاء حصار قطاع غزة، والتخفيف من معاناة أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني فيه كانوا عانوا الأمرين خلال الأعوام السبعة الماضية؛ ثانياً، لأن ذلك قد يوقف حال العبث والاستنزاف في الجسم الفلسطيني، الذي أدى إلى تبديد طاقة الفلسطينيين، بدل تركيزها في مواجهة إسرائيل وسياساتها؛ ثالثاً، لأن هذا الأمر يمكن أن يسهم في تغطية حركة «حماس»، بتكييفها في الإطار الوطني العام، بعد التحولات الحاصلة عربياً، وبعد كل هذا الشقاق بين الفلسطينيين، ما يخدم هذه الحركة خاصّة، والحركة الوطنية الفلسطينية عامة.

الآن، وفي وضع يسيطر فيه الرئيس على السياسة الفلسطينية، ويتحكم بخياراتها، من الصعب التكهّن بالكيفية التي ستسير فيها الأمور، نظراً إلى التجارب السابقة، وإلى طبيعة الطبقة السياسية السائدة، التي تدين بمكانتها السلطوية لخيار المفاوضات والتسوية. مع ذلك ثمة ما يشي بإمكان ذهاب أبو مازن إلى خيار أبو عمار، بعد انهيار مفاوضات كامب دايفيد ٢ عام ٢٠٠٠، ولو على نحو مختلف، بحكم الاختلاف في طبيعة الرجلين واختلاف تجربتهما الشخصية، استدراكاً منه بأنه وصل إلى نهاية طريقه السياسي، بعد كل هذا العمر، ولا سيَّما أنه أفصح عن ذلك مراراً، سواء في حديثه عن الاعتكاف أو في حديثه عن «حل السلطة»، يمكن أيضاً اعتبار كل ما جرى، أي وقف المفاوضات والمصالحة، كجزء من عملية الصراع التفاوضي ضد إسرائيل، ولا سيّما أن القيادة الفلسطينية لم تمهّد لمثل هذه النقلة في الحياة السياسية العامة، وفي علاقتها

مع شعبها، وفي كيفية إدارتها لمجتمعها، وحشدها لموارد قوتها[٨٦]. علماً أن الرئيس ذاته كان أعرب عن محدودية هذه المعركة السياسية، في خطابه أمام المجلس المركزي الفلسطيني في رام الله[٨٧]، بتجديد تمسكه بخيار المفاوضات وبشروط «الرباعية» الدولية (الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف واحترام الاتفاقيات السابقة)، ناهيك بحديثه المتكرر عن التزامه عدم نزع شرعية إسرائيل، رغم إدراكه أنها تفعل عكس ذلك تماماً. يمكن تبيّن محدودية هذه المعركة أيضاً في إحجام الرئيس عن توقيع ميثاق روما، الذي أسس لقيام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ضمن رزمة توقيعه على الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

على أي حال، ومع كل التخوّفات، فإن إضفاء صدقية على التوجهات الفلسطينية الجديدة تتطلب ترجمتها وترسيخها في الوقع، كما تتطلب تأمين متطلباتها، علماً أن الأحوال الدولية، وضمنه تبرّم الإدارة الأمريكية، ومعها الدول الأوروبية، من إسرائيل، واتساع مسارات المقاطعة لها ونزع الشرعية عنها على الصعيد الدولي تساعد على ذلك.

٣ ـ الاحتمالات

بديهي أن هذه الحالة تضع الفلسطينيين إزاء خيارات صعبة:

• **أولها** يتمثل باستمرار الواقع السائد، أي بقاء حالة الانقسام السياسي والكياني. ولكن مشكلة هذا الوضع أنه غير مقبول، ومكلف، ليس فلسطينياً فحسب، وإنما عربياً ودولياً أيضاً.

• **ثانيها** يتمثل بسعي قيادتي الحركتين إلى تقاسم الشراكة في القيادة والسلطة، وهو ما تمّت ترجمته من الناحية العملية في المصالحة التي تمّت في القاهرة، ومن ثم في الدوحة. ولكن عقبة مصالحة أو شراكة كهذه أنها لا تحلّ كل المشكلات، وإنما تؤجّلها. لذا، فهي ستبقى شكليّة ومؤقتة، مع أنها تخفف التوتر والاحتقان والتنازع بين الجانبين وتنظّمه، علماً أن هذا الأمر ينطوي على تعقيدات ومشكلات كبيرة، كما رأينا.

• **ثالثها** يتأسّس على الخروج من المعادلات التي أدّت إلى الاختلاف والانقسام، بتحرير الحركة الوطنية الفلسطينية من كونها سلطة تحت الاحتلال، واستعادة طابعها كحركة تحرّر وطني؛ ذلك أن حل الخلافات بين «فتح» و«حماس» لا يمكن أن يتمّ

(٨٦) انظر: ماجد كيالي، «إنجاز فلسطيني في سياق هزيمة تاريخية!،» **الحياة**، ١٥/ ٤/ ٢٠١٤.
(٨٧) وكالة وفا، في: ٢٦/ ٤/ ٢٠١٤.

في إطار التنازع على سلطة متوهّمة، وإنما في إطار الكفاح المشترك ضد إسرائيل وسياساتها. كما أن تغليب طابع التحرّر الوطني في هاتين الحركتين هو الذي يمكن أن يشدّهما إلى العامّ والمشترك والوطني. لكن هذا الخيار صعب جداً، وهو مرهون بإحداث تغييرات في الرؤى السياسية الفلسطينية، وفي بناهم، وشكل علاقتهم مع إسرائيل، أي أن الحديث عن استعادة الحركة الوطنية الفلسطينية بكل كياناتها ـ المنظمة والسلطة والفصائل ـ لطابعها كحركة تحرر وطني، ليس مسألة سهلة، ولا سيَّما مع التغيّرات التي لحقت بخطابات وبنى وأشكال عمل هذه الحركة طوال السنوات السابقة.

ومع ذلك، فإن التطورات الحاصلة في البيئة السياسية العربية المحمولة على الثورات الشعبية، تشكل دافعاً ومشجعاً ومسهلاً لذلك. كما أن تعثّر عملية التسوية وتملّص إسرائيل من الاستحقاقات المطلوبة منها، يمكن أن يغطيا هذا الأمر أمام المجتمع الدولي. لذا، على الأرجح أن يعتمد الفلسطينيون نوعاً من المزاوجة بين الخيارين الأوّلين، أي تخفيف التوترات بينهم، وإيجاد شراكات في قضايا أخرى، ولا سيَّما في ما يتعلق بتخفيف الحصار المفروض على غزة، وقد يصل الأمر إلى حدّ تشكيل حكومة موحدة، من دون التغيير في الطابع السلطوي للحركتين كل في مجال إقليمه.

على أية حال، فإن الصراع على المصالحة وإنهاء الانقسام يتضمن، في العديد من معانيه، السعي إلى بناء نظام سياسي فلسطيني جديد، وضمنه تقرير مصير المنظمة، واستمرارها وتفعيلها من عدمه، وتحديد مكانة السلطة، إلى جانب التأسيس لشرعية جديدة، وإعادة رسم الخريطة السياسية الفلسطينية، وهذا هو معنى ما يجري، وما يضفي تعقيدات على الحوارات الفلسطينية ـ الفلسطينية.

المشكلة، أيضاً، أن الصراع بين «فتح» و«حماس» يجري في ظل تضاؤل قدرة الفصائل الأخرى على الفعل والتأثير، وفي غياب الضغط الشعبي على أي منهما، وفي واقع توزُّع الفلسطينيين على أكثر من دولة، في حين أن الطبقة السياسية الفلسطينية ممركزة، وتمتلك موارد، مما يمنحها قوة مضافة إزاء شعبها. لكن الأمور، بالرغم من كل ذلك، لا تسير كما ينبغي أن تسير عليه، حسب الافتراضات أو النوايا الطيبة، وإنما تسير حسب تفاعلات القوى الفاعلة على الأرض، وهي هنا تحديداً تتمثل بالقطبين الأساسيين «فتح» و«حماس»، كما تسير حسب التطورات السياسية في الإقليم، ولا سيَّما في مصر والأردن وسورية.

مع ذلك، وبغض النظر عن مآلات الأمور، فإن الخريطة السياسية الفلسطينية مقبلة على تغيّرات كبيرة بدفع من التحولات السياسية العربية، وبفعل مآلات المفاوضات مع إسرائيل، وهو ما يفرض على الفلسطينيين تأهيل ذواتهم وأحوالهم للتكيف معها، ومواجهة التحديات والمخاطر التي قد تنشأ عنها.

وفي العموم، لنأمل أن يدرك كل المعنيين أن الوضع الفلسطيني بات منذ زمن في حالة عطب مقيم لأسباب ذاتية، من ضمنها الانقسام، والتحوّل إلى سلطة، والتقادم في الطبقة السياسية السائدة، وإن التخلّص من هذه الحالة يتطلّب إنهاء الانقسام، والمصالحة، واستعادة الحركة الوطنية لطابعها كحركة تحرر وطني، وربما إعادة بنائها على قواعد وطنية ومؤسسية وديمقراطية.

رابعاً: تأثيرات تطور الأوضاع في مصر وسورية

لم تكن سياسة «النأي بالنفس»، التي انتهجتها القيادة الفلسطينية، وهي قيادة المنظمة والسلطة وفتح، إزاء ثورات «الربيع العربي»، نابعة من موقف سياسي أصيل وإيجابي، بقدر ما نمّت عن حيرة وتخوّف وقلق، بالنظر إلى انتماء هذه القيادة إلى النظام الرسمي السائد، وكذلك بالنظر إلى خشيتها من صعود «حماس»، مع صعود الإسلام السياسي في بلدان «الربيع العربي».

لكن هذه السياسة لم تصمد بعد عزل الرئيس مرسي في مصر، إذ سرعان ما تخلّت تلك القيادة عن سياستها، وعبّرت عن انحيازها إلى هذا التغيير، علماً أنها من الأصل لم تكن مؤيدة للثورة المصرية التي أسقطت نظام الرئيس مبارك، أو تلك التي أسقطت قبله نظام الرئيس زين العابدين في تونس. أما في سورية، فرغم علاقاتها المتوترة مع نظام الأسد ـ الأب والابن ـ على مدار العقود الماضية، بسبب تدخلاته في الشؤون الفلسطينية، ومعارضته اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وحظره أنشطة «فتح» في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، إلا أن القيادة الفلسطينية لم تتخذ موقفاً مناوئاً لهذا النظام، أو مسانداً للتغيير السياسي فيها، تخوّفاً من تبعات ذلك على الفلسطينيين، ولتعزيز مكانتها إزاء حركة حماس على الصعيد العربي.

في المقابل، بدا انحياز «حماس» إلى هذه الثورات محكوماً برؤية ذاتية مفادها أن رياح «الربيع العربي» ستعزّز من مكانتها، فلسطينياً وعربياً ودولياً، ولا سيَّما أن هذه الحركة ليست معروفة بإيمانها بالديمقراطية والدولة المدنية وحريات المواطنين، بواقع

ممارستها السلطوية في قطاع غزة، وعلاقاتها الوطيدة مع النظم التسلطية والاستبدادية، ما يثير الشكوك بشأن مبدئية موقف حماس من الثورات.

على أية حال، فما يهمنا هنا هو انعكاس التطورات الحاصلة في كل من مصر وسورية على الفلسطينيين، وعلى حركتهم الوطنية، ولا سيَّما في قطاع غزة، وفي مخيمات اللاجئين في سورية.

١ ـ قطاع غزة وحركة حماس

كما ورد في المحور السابق من هذا الفصل، فإن حركة «حماس»، وسلطتها في قطاع غزة، تأثرت سلباً بانهيار حكم الإخوان في مصر، وبالتغيير السياسي الذي حدث في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣؛ فقد أضعف ذلك مكانتها على الصعيدين الفلسطيني والعربي، ولا سيَّما مع انفكاك، أو انحسار، علاقتها مع كل من إيران وحزب الله، وانقطاع علاقتها مع النظام السوري، مما دفعها إلى تليين مواقفها، أو شروطها، في مسألة المصالحة الفلسطينية.

لقد وجّه النظام الجديد في مصر اتهامات عديدة إلى حركة «حماس» تتعلق بدعمها أنشطة الإخوان في مصر، وصلت إلى حدّ اتهامها بالاشتراك في اقتحام سجن وادي النطرون في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ للإفراج عن قيادات الإخوان المعتقلين، بمن فيهم الرئيس السابق محمد مرسي، وأنها تدعم جماعة «أنصار بيت المقدس»، التي تعتبرها الحكومة المصرية مسؤولة عن بعض الهجمات الإرهابية، بحيث بات التعامل مع «حماس» بمثابة تهمة تستحق المحاكمة[٨٨].

وأصدرت محكمة مصرية في آذار/ مارس ٢٠١٤ حكماً يقضي بإعلان حركة حماس منظمة إرهابية، وإغلاق مكاتبها في مصر. فضلاً عن ذلك، فقد نجم عن هذا التغيير، وجرياً مع تلك الاتهامات، إغلاق معبر رفح، الذي يعتبر المنفذ الوحيد لأهالي غزة مع الخارج لفترة، ثم تم فتحه بشكل دوري لعبور الحالات الإنسانية والعالقة على الطرفين، وتدمير الأنفاق التي أدت دوراً كبيراً، طوال السنوات الماضية، في تخفيف الحصار عن القطاع، وإمداده بكثير من حاجاته. هكذا جرى «اكتشاف وتدمير ١٢٨٠ نفقاً، في منطقة رفح مع قطاع غزة»، حسب مصدر عسكري مصري[٨٩].

(٨٨) **الحياة**، ٢٩/ ١/ ٢٠١٤. يمكن أيضاً مراجعة قرارات الاتهام بحق الرئيس مرسي، التي تتضمن اتهامات لحركة «حماس» في: **القدس العربي**، ٢٩/ ١/ ٢٠١٣.

(٨٩) **المصري اليوم**، ٢٣/ ١/ ٢٠١٤.

وهكذا خسرت حركة «حماس» جزءاً كبيراً من إيراداتها المالية، من الجمارك على السلع المستوردة من مصر، وتبلغ قيمتها ١٥ مليون دولار شهرياً، إضافة إلى خسارتها قناة التحويلات المالية للحركة من الخارج، التي كانت تغطي العجز المالي للحكومة الذي يصل إلى حوالى ٦٠ بالمئة. وأدى ذلك أيضاً إلى توقف تدفق السلاح، وارتفاع أسعار السلع، وبخاصة الوقود، ومنع قادة الحركة من السفر إلى الخارج[٩٠].

كان الفلسطينيون في قطاع غزة يعانون الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليهم للعام السابع على التوالي، ناهيك بأن الحروب والاعتداءات التي شنّتها إسرائيل على القطاع فاقمت من الأزمة الاقتصادية فيه، وبخاصة مع تدمير البنى التحتية، والحاق الأذى بكثير من بيوت المواطنين، والأملاك العامة. ويرى بعض المحللين أن الوضع الاقتصادي في العام ٢٠١٣ كأن أسوأ أعوام الحصار، إذ بلغ عدد أيام إغلاق معبر كرم أبو سالم المخصص لإدخال البضائع ١٥٠ يوماً، وأدى ذلك إلى انخفاض عدد الشاحنات الداخلة إلى القطاع أيضاً، فقد نجم عن تدمير الأنفاق التسبب بخسائر مباشرة لكافة الأنشطة الاقتصادية في القطاع، بما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣. ويأتي ضمن ذلك استمرار انقطاع التيار الكهربائي المستمر، وبشكل يومي، منذ أكثر من سبع سنوات، نتيجة لعدم كفاية كميات السولار الواردة إلى القطاع واللازمة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة، ولا سيَّما مع انقطاع السولار والبنزين المصري الوارد عبر الأنفاق[٩١].

لكن حركة «حماس» ردّت على الاتهامات المصرية، مؤكدة عدم صحتها، إذ اعتبرتها حكومة غزة، التي يترأسها إسماعيل هنية، «باطلة وعارية عن الصحة». وقالت في بيان أصدرته، إنها «تراقب ببالغ القلق والاستغراب تلك الاتهامات التي تلقيها جزافاً بعض وسائل الإعلام المصرية وبعض الأطراف المصرية لحركة حماس ولقطاع غزة بأنها تتدخل في الشأن المصري الداخلي». واعتبرتها أنها «تستهدف هدم الحاضنة الشعبية المصرية التي تحتضن حركة حماس وتؤيد مسيرة المقاومة الفلسطينية بشكل عام». وطالبت السلطات المصرية بـ «وقف هذه الاتهامات والتحريض المقصود الذي لن يحقق سوى أهداف تخدم مصالح الاحتلال»[٩٢].

(٩٠) **الحياة**، ١١/ ٢/ ٢٠١٤.

(٩١) ماهر تيسير الطباع، «حصاد اقتصاد قطاع غزة خلال عام ٢٠١٣،» مجلة **فلسطين اليوم**، ١/ ١/ ٢٠١٤.

(٩٢) فلسطين أون لاين، ٢٨/ ١/ ٢٠١٤.

لكن أكثر الـردود شمولية جاء عبر مقال نشره موسى أبو مـرزوق في جريدة **الحياة**، ورد فيه: «مصر بالنسبة لنا ليست كأي بلد؛ فهي تحتضن الكثير من الفلسطينيين، وهي معبر لملايين آخرين من وإلى قطاع غزة، وهي أكبر بلد عربي احتضن القضية الفلسطينية، وكان محور التحرك العربي ومركز التوجه الاستراتيجي. وحماس في سياستها بعدم التدخل في الشأن المصري كانت واضحة منذ بدء العلاقة»، مشيراً إلى أنه «منذ فوز الإخوان في مصر بالرئاسة اشتدت الهجمة الإعلامية على حماس. صحيح أن المستهدف كان الإخوان وكل من له صلة بهم، ولكن كنا الأكثر تأثراً أو استهدافاً... ابتدأت حكاية اتهام حماس بتفجير كنيسة القديسين، وثبت براءة الحركة، وكذلك بقتل ثوار ٢٥ كانون الثاني/ يناير وتسريبات المكالمات المفبركة، وقضية اقتحام السجون التي حققت فيها لجنة تقصي الحقائق، ولم تذكر كلمة واحدة عن حماس... اتهمت حماس بقتل الجنود في رفح والشيخ زويد، ثم ألقوا القبض على القاتل وفق بيانات الجيش المصري ووزارة الداخلية. حادثة الاعتداء على المستشار الزند واتهام خمسة شباب بأنهم من حماس، وبعد ذلك تبين كذب الإدعاء... خطف الجنود السبعة، سرعان ما اتهم الخبراء العسكريون حماس باختطافهم، وتبيّن بعد إطلاق سراحهم غير ذلك... اتهم البعض كتائب القسام بحماية رابعة واعتلاء العمارات، وزعموا وجود فلسطينيين كثر في الاعتصام، ولم يعتقل ولم يتهم أي فلسطيني... مقولة اختباء قادة الإخوان في غزة، تبين عند اعتقال بعضهم كذب الرواية... النائب العام لم يتهم أحداً من هذا القبيل، وكل من تم اعتقالهم من الفلسطينيين تحت بند الاشتباه أطلق سراحهم أو تم ترحيلهم»[٩٣].

على أية حال، بغضّ النظر عن صحة أو عدم صحة موقف «حماس» أو موقف النظام الجديد في مصر، فقد تعرّضت مكانة هذه الحركة، التي كانت تتطلع إلى قيادة النظام السياسي الفلسطيني، للاهتزاز، وباتت في عزلة شديدة. والأهم من ذلك أن هذا الأمر عرّض قطاع غزة لحصار مشدد، باعتبار أن حماس تحكمه.

إزاء هذا الوضع الصعب، والمعقّد، ربما الأجدى لـ «حماس» **أولاً**، أن تتحمّل ضائقتها، وأن تتجنّب مزيداً من التوتّر مع مصر. **وثانياً**، لا بد لها من مراجعة طريقة إدارتها لقطاع غزة، التي تثير التذمّر، وتساهم في إضعاف شعبيتها، بوضع حدّ لسياسة

---

(٩٣) الحياة، ١٨/ ٩/ ٢٠١٣.

القبضة الأمنية، والتدخّل في خصوصيات الناس، ومصادرة الحريات. **وثالثاً**، السعي إلى تغيير المعادلات في الساحة الفلسطينية، من خلال حثّ الخطى نحو إنهاء الانقسام، والتوجّه نحو انتخابات تشريعية ورئاسية في آن واحد، لأن سياسة «العناد» لا تفيد، ولأن تأثيرات ما يجري لا تصيب الحركة فقط، وإنما هي تصيب مليون ونصف المليون من الفلسطينيين القاطنين في القطاع.

يبقى ثمة ضرورة هنا للتحذير من فكرتين ربما لا تساعدان «حماس» على اتخاذ القرار المناسب والأجدى: **أولاهما**، أن تعتبر أن خسارتها هي بمثابة ربح خالص لغريمتها «فتح»، وهذا غير صحيح، إذ ثمة محدّدات أخرى لهذا الأمر، ولا سيَّما أن الوضع الفلسطيني كله، ومن ضمنه «فتح» وسلطتها، هو في حال من التراجع والترهّل والضياع. **وثانيتهما**، بقاء «حماس» عند ظنها بشأن أن صعود الإسلام السياسي في الوطن العربي سيؤدّي حكماً إلى صعودها في الساحة الفلسطينية. وفي الحقيقة، فإن مراهنة كهذه خاطئة من الأساس، ففي الوضع الفلسطيني ثمة عوامل أخرى، أي إسرائيل، والضغوط الدولية لتدجين التيارات الإسلامية، مقابل تطبيعها أو قبولها في السلطة، وكيفية تعاطيها مع شعبها.

٢ ـ الفلسطينيون في سورية

منذ البداية، اتّخذ اللاجئون الفلسطينيون في سورية[٩٤] خطّ تجنيب مخيّماتهم الانخراط المباشر في تفاعلات الصراع الجاري في هذا البلد، مفضّلين النأي بالمخيمات عنه، على اعتبار أن ما يجري هو شأن داخلي يخصّ السوريين. وبالرغم من هذا الخط العام الحاكم، الذي انتهجه فلسطينيو سورية، فإن الأمور لم تسر في هذا الاتجاه لأسباب أهمها:

• الصراع الضاري بين النظام والمعارضة، على كل شبر في سورية، مع وجود المخيمات في قلب أحياء شعبية، تعتبر من البيئات الحاضنة للثورة. ومثلاً، فقد جعل هذا الوضع من مخيم اليرموك، الواقع جنوب دمشق، بمثابة بيئة آمنة لإغاثة الأهالي السوريين النازحين من المناطق المجاورة، من الذين اضطروا إلى ترك بيوتهم طوال عام ٢٠١٢.

(٩٤) للإطلاع على أوضاع فلسطينيي سورية القانونية والاجتماعية، انظر: كيالي، **أثر المتغيرات في سوريا على فلسطينيي سوريا وكياناتهم السياسية**.

• أن الحل الأمني الذي تبنّاه النظام السوري لوضع حد للثورة لم يميّز بين المخيمات وجوارها، وهكذا فقد استهدف القصف الصاروخي الأعمى مخيمات اللاجئين في اللاذقية ودرعا وحمص بدرجة أقل، وهو ما تكرر في مخيّم اليرموك في دمشق بدءاً من تموز/ يوليو ٢٠١٢، وفي مخيمات خان الشيح والسبينة والحسينية في دمشق، تماماً مثلما استهدف المناطق السورية الثائرة المجاورة لها.

• لقد اضطلعت بعض الكيانات السياسية الفلسطينية التابعة للنظام السوري بدور سلبي وخطير ومضرّ في المخيمات، من خلال اشتغالها على بثّ الإشاعات، واختلاق المشكلات، واستغلال أحداث مريبة وغامضة، في محاولتها جرّ المزاج الفلسطيني لصالح النظام، والمقصود هنا الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة. وقد ترافق كل ذلك مع محاولة توزيع السلاح على الشباب الموالين في بعض المخيمات، ومع إطلاق بعض قادة الفصائل، المرتبطة بالنظام، ولا سيَّما أحمد جبريل، لتصريحات مفادها اعتبار التحالف مع النظام السوري بمثابة تحالف مصيري، مع نظرة معادية لثورة السوريين، باعتبارها مجرد مؤامرة، وتعبيراً عن تدخلات خارجية؛ وهو موقف يختلف عن موقف الإجماع الفلسطيني المتأسس على «النأي بالنفس» وتجنيب المخيمات آثار الصراع في سورية(٩٥).

في المحصّلة، فقد دفع فلسطينيو سورية ثمناً باهظاً، في هذه الأوضاع المتفجرة، فقد تعرّضوا للقتل والاعتقال والتنكيل، كما تعرّضت بيوتهم وممتلكاتهم في العديد من المخيمات للقصف والتدمير الوحشي، فضلاً عن مكابداتهم وويلات الحصار والتجويع والتشريد، مثلهم في ذلك مثل كثير من السوريين، بل إن أحد مخيماتهم، اليرموك، الذي أخضع لحصار مشدّد منذ أواخر عام ٢٠١٢، خضع أيضاً لإجراءات الإغلاق الكامل لمدة ستة أشهر، بحيث بات من بقي فيه من سكانه يعيشون تحت طائلة الموت من الجوع أو من القصف(٩٦).

في العام الأول للثورة السورية، كان متوسط عدد الضحايا من الفلسطينيين لا يتجاوز سبعة شهداء، لكنه بات منذ العام الثاني، وتحديداً منذ حزيران/ يونيو ٢٠١٢،

---

(٩٥) بخصوص مواقف أحمد جبريل والجبهة الشعبية القيادة العامة، انظر: <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1666&artid=196852>.

أيضاً، وللإطلاع على مواقف الفصائل الفلسطينية، انظر: كيالي، المصدر نفسه، باب الوثائق.

(٩٦) بحسب المركز الفلسطيني للإعلام، فقد بلغ عدد الوفيات في مخيم اليرموك بسبب الجوع ١٠١ من الفلسطينيين، متاح على الرابط: <http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=147948>.

يُقدر بحوالى ٧٠ شهيداً، أي أنه ارتفع بقدر عشرة أمثال. وقد سجّل شهر أيلول/ سبتمبر، من العام ذاته، أعلى عدد من الشهداء، حيث سقط فيه ١٢٨ شهيداً. وبشكل أكثر تحديداً، فقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين لقوا مصرعهم، من آذار/ مارس ٢٠١١ حتى أوائل كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، حوالى ١٤٧٠ شهيداً، نصفهم تقريباً في مخيم اليرموك وجواره ـ في مناطق الحجر الأسود والتقدم والتضامن ـ وربعهم في دمشق وريفها ـ برزة والمزة ودوما وخان الشيح والحسينية وداريا والمعضمية والسيدة زينب ـ وتبين الإحصاءات أن أكثر من ٦٥ بالمئة من هؤلاء الشهداء قضوا داخل مخيماتهم، على النحو التالي: مخيم اليرموك (٦٩٥)، ومخيم درعا (١٤٣)، ومخيم الحسينية (٧٧)، ومخيم العائدين في حمص (٥٥)، ومخيم خان الشيح (٥٥)، ومخيم السيدة زينب (٢٥)، ومخيم السبينة (٢٦)، ومخيما النيرب وحندرات قرب حلب (٥٤)، ومخيم حماة (١٧)، ومخيم الرمل في اللاذقية (١٢)، ومخيم جرمانا (١٢).

وقد اختلفت الأشكال التي أودت بحياة هؤلاء، فمنهم حوالى ٨٨٠ استشهدوا نتيجة عمليات القصف، و١٣٧ تحت التعذيب، والباقي برصاص القناصة ورجال الأمن، هذا فضلاً عن ٣٥٥ معتقلاً في السجون[٩٧].

وبالطبع، ثمة، أيضاً، إلى جانب الشهداء مئات الجرحى والمعوقين والملاحقين، كما أن ثمة عشرات الآلاف من النازحين إلى مناطق أخرى داخل سورية، واللاجئين في البلدان المجاورة، هذا فضلاً عن تدمير مئات البيوت في العديد من المخيمات.

هذه هي التطورات التي أفضت إلى معاناة فلسطينيي سورية، والتي هي بمثابة نكبة ثانية، ربما أقسى من الأولى، وهي نكبة يتحمل مسؤوليتها أساساً النظام، لأنه هو الذي يملك القدرة التدميرية الأكبر، وقوة النيران، والقدرة على القصف والقنص والحصار. لكن هذا الوضع لا يعني أن الأطراف الأخرى الفلسطينية والسورية و«الجيش الحر» لا تتحمل مسؤوليتها عن هذه المأساة؛ **الأولى** في محاولة بعض الفصائل الفلسطينية إقحام المخيمات في الصراع بدعوى صد المؤامرة على سورية، وتشكيل جماعات مسلحة للدفاع الذاتي باسم اللجان الشعبية. و**الثانية**، بتسرعها في اقتحام المخيمات، ولا سيَّما بفرضها السيطرة عليها واستخدامها كملاذ آمن، الأمر الذي كان يمكن تجنبه،

(٩٧) انظر جداول أسماء الشهداء الفلسطينيين، وتاريخ ومكان وطريقة استشهادهم، في كتاب: **إحصائية الشهداء الفلسطينيين في ظل الثورة السورية**، إصدار مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤)، <http://drsc-sy.org/wp-content/uploads/sites/11/2014/01/DetailedPalestinianMartyer2013.pdf>.
انظر أيضاً: تقرير «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا،» وكالة سما الإخبارية، ٢٨/ ١/ ٢٠١٤.

لأنه لم يؤد إلا إلى تشريد سكانه، من السوريين والفلسطينيين، من دون أي جدوى تذكر، ولا سيَّما أن المخيم بات تحت دائرة الحصار، والقصف، والإغلاق؛ وهي من الملاحظات التي تؤخذ على «الجيش الحر».

هكذا بات مجتمع اللاجئين الفلسطينيين السوريين في مهبّ الريح، إذ توزعتهم السبل، وتشتّتت أحوال جزء كبير منهم داخل سورية، وفي البلدان المجاورة، من دون أن تستطيع منظمة التحرير مساعدتهم، ولا المجتمع الدولي، ولا يوجد في الوضع السوري ما يوحي بإمكان استعادتهم لأحوالهم السابقة.

المشكلة أن هذا الوضع ولّد عند فلسطينيي سورية شعوراً بالخذلان ممن يعتبرونه ممثلهم الشرعي الوحيد، أي منظمة التحرير، ليس لأنها لم تستطع حمايتهم، أو فك الحصار عن مخيماتهم، بل لأنها لم تظهر الاهتمام المناسب بهم، بعدم تقديمها الغوث لهم في المناطق السورية التي نزحوا إليها، وبعدم قيامها بتسهيل أحوالهم مع حكومات البلدان التي لجأوا إليها، في تركيا والأردن ومصر ولبنان، ولا سيَّما إزاء المعاملة القاسية التي لقوها في بعض هذه البلدان. وما فاقم من ذلك وجود الخلفية الخاصة بتحول الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى مجرد سلطة في الضفة الغربية والقطاع. ولا شك في أن استمرار هذا المسار من شأنه توليد تصدعات في وعي الفلسطينيين لهويتهم ولكونهم شعباً.

الفصل الثامن

سورية: عام كسر التوازن

من رحم النصف الثاني لعام ٢٠١٢ ولدت وتشكلت وارتسمت معالم الحدث السوري عبر النصف الأول من عام ٢٠١٣.

والحال أن الأشهُر من تموز/ يوليو إلى تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠١٢، كانت أشهر محنة فارقة من حياة النظام السوري أوشكت أن تعرّضها ذاتها لخطر محيق، وإن قصُرت عن أن تكون فاصلة بحسمٍ نحوها. فقد دق الموت أبواب الحلقة القيادية العليا للنظام، ففُقد اثنان من عظام الرقّبة، أحدهما صهر الرئيس، والآخر عمود أمني مديد الأثر، فيما الاثنان الآخران وزيرا دفاع، راهن وأسبق.

تصاحب ذلك مع اختراق دمشق (المدينة ذاتها) من «ميدانها» بهجمة مسلّحة انطلقت من غوطتها، وبالكاد صُدّت ورُدّت على أعقابها... بل ومع تسلل لواءي مسلحين من ريف حلب إلى مدينتها مستوليْن على نصفها الشرقي، في غفلة من نظام باع مدير فرع الاستخبارات العسكرية فيها مفاتيح المدينة للاستخبارات التركية راعية أولئك المسلحين، وللاستخبارات القطرية ممولتهم. والثابت أن امتصاص النظام لهذه الضربة المثلثة كان إشارة لا تخطئها عين على استحالة قبعه من قبل مستهدفيه بالقوة، وهو أمرٌ تكررت برهنته مرات ومرات، قبل محنته تلك وبعدها ولتاريخه.

ما إن استوعب النظام تلك الصدمة حتى تلتها طوال خريف ٢٠١٢ عدة هجمات تبغي اختراق دمشق منطلقة من غوطتها، لتتكسر جميعها على بواباتها... ولكن بشق الأنفس.

ولعل شهر تشرين الأول/ أكتوبر كان الموعد الأول الذي ألمح فيه السيد حسن نصر الله إلى احتمال إلقاء «حزب الله» بثقله في ميدان الحرب السورية، وهو ما عنى أمرين في آن: أن الحاجة إلى تدخله تتنامى، وأن النظام لن يُترك من قبل حلفائه ليسقط.

مع بدايات شتاء ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ كان قد أضحى جلياً ان التهديد المتربص بدمشق قد انحسر، وأن كفة الميزان في تأرجح، بين رجحان طفيف لهذا الجانب أو ذاك، ما بين أسبوع وآخر.

أولاً: القوى المتصارعة فوق الجغرافيا السورية

تتمثل تلك القوى بـ:

- **الجيش**: وهو القوة الأقوى، وإن كان غير متمتع برجحان وطيد الأركان.

- **البشمركة**: وهي ميليشيا الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني (وحدات حماية الشعب الكردي ـ وحش) ـ لملهمه السجين عبد الله أوجلان ـ بقيادة صالح مسلم محمد، زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، وتتركز في الشمال والشمال الشرقي والأحياء الكردية من مدينة حلب، وهي تناصب تركيا وامتداداتها السورية العداء، مثلما تتشاطره مع القاعدة... في حين تقيم هدنة مع الجيش، تتحول أحياناً إلى تخادم تمليه ضرورات الميدان، وهي المستمدة من عداوة الطرفين لباقي الأطراف.

- **القاعدة**: بشقيها «داعش» و«النصرة»: **الأول** ذاتي الحركة، مع بعض تخادم سلبي (خذوا بشراً من عندنا يرغبون.. لا أكثر) مع النظام السعودي، ومنبثق من الميدان العراقي منبتاً أكثر مما هو من المسرح الأفغاني، بينما الثاني هو أقرب إلى الجذر الإخواني، ومنه التنافع الإيجابي مع المحور التركي ـ القطري. هما في العموم على عداوة وجودية مع النظام، وعداء مرير مع البشمركة، وخصومة لابدة نحو مسلحي التنظيمات المرتبطة بالدول الإقليمية تلك، وإن أمْلت ظروف الميدان تضافراً تكتيكياً بين «النصرة» وبعض تلك التنظيمات.

• **السلفية السعودية**: وهي جملة من تنظيمات سلفية محلية لا تعرف مرجعيةً وممولاً وراعياً إلا السعودية واستخباراتها. عدوها الأول هو النظام، متبوعاً بـ «البشمركة»، بينما «القاعدة» عندها خصم اليوم التالي، أما التركو ـ قطريين فهم هدف للابتلاع والإلحاق والتقويض متى سنحت الفرصة.

• **التركو ـ قطريين**: وهم مروحة من تنظيمات محلية راوحت بين مَيلٍ إخواني ومنبت سلفي، وائتمرت بإمرة الراعي التركي والممول القطري. يتشارك في عداوتهم النظام و«البشمركة» و«القاعدة»، وإنْ بتفاوت يرجّح حصة النظام منها، لكن التوجس والارتياب هو ناموس نظرتهم إلى السلفية السعودية، ومن ثمّ الصراع المطوي بين الثنايا.

تُضاف إلى خريطة القوى مجموعة من الضباط المنشقين الذين لا تُعرف عنهم إسلامية جارفة، وإنما ارتباط بأحد المحورين الإقليميين: السعودية ـ الإمارات قبالة تركيا ـ قطر، برباط المال والتشغيل.

مع بداية ٢٠١٣، وبعد أن طوى الرئيس السوري صفحة التهديد الوجودي الذي طاوله لشهور عدة، خرج في بيانه الإعلامي على الملأ بمبادرة سياسية أراد منها إثبات أنه الأقوى بين فرقاء الصراع. لم يكن ينتظر استجابة خصومه بقدر ما أراد تسجيل نقاطٍ لمصلحته، أهمها أنه ليس المهم أن تريد واشنطن وحلفاؤها إسقاطه... الأهم أنه باقٍ رغم أنفهم. عكست المبادرة أيضاً حقيقة أن الرجحان المتأرجح بات يتثبت باطراد... تثبتٌ احتاج توكيده إلى ولوج قوات «حزب الله» إلى الميدان، بدايةً لتأمين مقتربات القصَيْر الغربية، والمشرَعة على كل أجناس العبور للرجال والسلاح والمؤن من لبنان إلى الداخل السوري، ووصولاً إلى الاستيلاء على القصير ذاتها، وهي القلعة المنفتحة على محاور استراتيجية عدة وفارقة.

في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ وفد إلى واشنطن حاكم قطر، حمد بن خليفة، لتتمخّض زيارته عن ترتيب تسليم شريكه وخاله وموطن سره رئيس الوزراء، حمد بن جاسم، لبندر بن سلطان، مدير الاستخبارات السعودية، ملف الحرب السورية، بعد أن برهن الأول عن فشل ذريع في إحراز الفوز المرغوب طوال عام ونصف العام من الجهد. وبينما كانت طبخة الانتقال تتم على نار متأنية، شن «حزب الله» هجومه على القصير في أيار/ مايو ملحقاً هزيمة طاحنة بمسلّحي «القلعة»، وهم أخلاط من «سعوديين» و«تركو ـ قطريين» و«قاعديين». دق جرس الإنذار في واشنطن، فتأجّل إنفاذ جنيف ٢،

برغم اتفاق «٧ أيار» المبدئي في موسكو بين وزيري الخارجيتين الروسي والأمريكي على ألّا يتأخر عن الصيف.

أفسح حمد بن خليفة في الدرب لنجله تميم حاكماً لقطر، مؤذناً بخسوف الدور القطري في الحرب السورية من واقع فشله المتراكم في تصديع النظام، سواء عبر فيلقه الميداني أو عبر واجهته السياسية «المجلس الوطني» الذي كان قد تعرّض لتهميش مقلِص في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ للأسباب ذاتها، مجسَّداً باستيعابه في «الائتلاف» مكوِّناً من عدة أدوات، وليست أداة واحدة، كما كان لعام سلف.

برهنت القصَير أن الفيلق التركو ـ قطري ليس على قدر مقام الميدان، وهو الأوزن في الوسط السوري، ولم يستطع درء تهشيمه في الشمال والشمال الشرقي على يد كل من «البشمركة» و«القاعدة»، في حين حافظت السلفية «البندرية» على وجود مؤثر في ريف دمشق وفي حوران وريف الساحل الشمالي.

ثانياً: كسر التوازن

صدر الإذن الأمريكي لتولية بندر مهمة كسر التوازن الهشّ مع الجيش وحلفائه ما وسِعَهُ الجهد والطاقة، وبأمل أن يفضي ذلك إلى تسوية سياسية تُرجح فيها كفة واشنطن وحلفائها على كفة الحلف المقابل، متمثلة بإخراج الرئيس السوري من المعادلة السياسية تماماً لكونه صمغ النظام اللاحم، الذي بخروجه تتفكك عقدة النفاذ إلى حشايا المؤسسة العسكرية ـ الأمنية، بما يكفل أخذها إلى ضفة «البوتامك»، وأخذ سورية معها من ضفتي «الأسود» و«قزوين».

سارع بندر إلى توجيه ضربة مغافِلة وموجعة للنظام بضربه في ما راهن عليه مقتلاً، أي ريف الساحل المكتظّ ببيئة موالية للنظام تزوّده بمعين لا ينضب من المقاتلين. ولوهلةٍ بدا الجيش وكأنه قد فقد توازنه، لكنه سرعان ما استجمع قواه ليستوعب الهجمة أولاً، ثم ليقضي على شانّيها من قاعديين وبندريين.

واللافت أن تلك الهجمة تزامنت مع تهيؤ الجيش لشنّ هجوم واسع على ريف دمشق الشمالي، الذي ما إن بدأ في ٢١ آب/ أغسطس حتى تطور الأمر إلى تصعيد كيميائي تواقتَ مع وجود بعثة تقصٍّ أممية لسوابق كيميائية، أبرزها في خان العسل في ريف حلب في آذار/ مارس السابق. والحاصل أن تحقيق الكاتب سيمور هيرش في مجلة **لندن ريفيو** بتاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر، يشي باستبعاد الجيش متسبّباً بالاستعمال.

الأهم هنا هو أن الكيميائي كان، لعام كامل قبل الغوطة، محل تجاذب مكتوم بين دمشق وواشنطن مع إطلالة روسية ـ إيرانية عليه. ولعل خط أوباما الكيميائي الأحمر الذي رسمه للأسد في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٢ كان في العمق تعبيراً عن الفجوة المتسعة بين الرغبة والقدرة لدى إمبراطورية تضعف، ولم تضبط بعد إيقاع لسانها على ساعة قدرتها، فبقيت «الهوبرة» طاغية في مفرداتها بظن أن مفعول الوعيد يغني عن الفعل عند المتوعَد.

كان في حساب أوباما، إضافةً، أن كيميائي سورية ليس ذاك المهدِّد، فإنه نفسياً وسياسياً مصدر عصاب إسرائيلي يحتاج إلى علاج حاسم يفيد في تطمين إسرائيل. والحاصل أن التفاوض السري عبر القناة الروسية شق طريقه منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، وفحواه أن ثمن تخلي سورية عن الكيميائي هو تخلي واشنطن عن محاولة إسقاط النظام بالقوة.

والشاهد أن غارة ٥ أيار/ مايو الإسرائيلية على قاسيون كانت فعل «تليين» أمريكي للإرادة السورية لم يُصب نجاحاً في وقته، واحتاج الأمر إلى أزمة آب/ أغسطس اللاحق لتتحلحل المسألة.

ثالثاً: خط أوباما الأحمر

والثابت أن ما هدف إليه أوباما من تفعيل مسألة الخط الأحمر في آب/ أغسطس هو اختبار صلابة الحائط المسانِد لسورية في الإقليم وما خلفه، فإن وهنت عزيمته عن الصدّ وبدا كمن لا يعترض على تمرير ضربة أمريكية لسورية، فتلك هي الفرصة التي لا تفوَّت لضرب النظام في مقتل، عبر هجوم صاروخي، ثم جوي، على معاقله، يشكل ساتراً نارياً لانطلاقة برية واسعة النطاق صوب دمشق يشنّها المسلحون، وتكفلان معاً التطويح بالنظام، في حين تدلف قوات تدخل سريع تركية ـ أردنية، محفوفة بوحدات خاصة من «الناتو» إلى الداخل لتفرض الأمن، وتصطاد «القاعدة»، وتستصلح بقايا مقبولة في الجيش والأمن داخل بنيان جديد يوالي واشنطن ومواليها.

أما إن تبدّت صلابة الحلف في تصميم قاطع له على إنجاد النظام ولو بالقوة، وما يضمره ذلك من نية توسيع المواجهة من محلية إلى إقليمية ـ حتى وإن بدءاً من سورية ـ فحينها يتم الاكتفاء بجائزة الكيميائي التي طال ارتقابها. وهكذا كان

ما حدث: جاء القرار قاطعاً وجلياً من فم طهران إلى أذن موسكو، ومنها إلى أذني واشنطن، بأن غارة ولو محدودة على سورية كفيلة بإشعال إسرائيل، وأعان موسكو في مهمتها سلطان عُمان، وهو الذي تمرس في فن قراءة الخريطة وفهم الجغرافيا السياسية.

والثابت أن يوم ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ كان يوم الفصل في فهم ـ أو إفهام ـ واشنطن أن الأقلام قد رفعت وجفّت معها الصحف، إذ بصفرية الموقف الإيراني تصلّب الموقف الروسي، وهو ما تجلّى في إشهار موسكو الفوري لانطلاق صاروخين أمريكيين من منصّتيهما في المتوسط. كانت الرسالة واضحة: الزموا الحدّ، فلن ندع دمشق فريسة.

تلك لحظة وطّدت طور الأفول الأمريكي بما لا تخطئه عين، وعنت أن القرار العالمي أضحى الآن بين خيمتين كونيتين جيوستراتيجيتين: «أوراسية» و«ناتوية» لا حكراً على الثانية، وفي الرأس منها الولايات المتحدة.

أفضى الأفول سورياً إلى تبيّن كم أخطأت واشنطن في سبل توسلها هدف إسقاط النظام، حين أذنت بتيسير وصول القاعدة إلى الداخل السوري من كل المنافذ الحدودية بأمل أن يتكفل ارتطامها بالجيش بتهشيم الاثنين، وهو غب الطلب عندها، فإذا بها ترقب تنامي شوكة كل منهما، ثم ليدخل على خط الأول انتقال «حزب الله» من قوة لبنانية مزعجة إلى مصاف قوة إقليمية منغّصة تزاول دوراً فارقاً على الجغرافيا السورية، عبر نصرتها للنظام.

١ ـ الكيميائي أنقذ النظام

ومع فشل هجوم ريف الساحل وانفراج أزمة الكيميائي، بما استبطنه من إقرار واشنطن برئاسة الأسد حتى نهاية مدته، بل وانفتاحها على مسألة ترشحه ثانيةً، بدا أن بندر يواجه أزمة ملف عنوانها أن انتقال الأسد من خانة الرجحان إلى خانة الفوز ـ حيث للفائز اليد العليا في التسوية ـ معناه حكماً زوال أي نفوذ سعودي في سورية، بل ولبنان، يُضاف إلى خسارتها للعراق. إذن، فالشمال العربي كله حليف لعدوه الإيراني، بينما اليمن صندوق مفاجآت يعجّ بالسخط على النظام السعودي لعقود ثمانية، وعُمان ـ قابوس مسكونة بهاجس كابوسه ، وقطر مصدر صداع مزمن، والإمارات تتحين لحظة الانفكاك عن حلف الضرورة معه ، والكويت غير مأمونة الجانب. وذلك ناهيك بأوجاع الداخل اللامحدودة، سواء من «القاعدة» أو «الإخوان»

أو الشيعة أو الإسماعيلية أو الليبراليين أو سنّة الحجاز... فضلاً عن صراعات الخلافة المحتدمة ـ وإن مكتومة ـ بين الأمراء الرئيسيين... ذلك كله، معطوفاً على «كارثة» الانفراج الأمريكي ـ الإيراني الداهمة.

٢ ـ الجنرال بندر

تحول عصاب النظام السعودي إلى بعض ذهان تجلى في تصميم بندر على تصعيد الحرب السورية، بظن أن الفوز فيها ضمانُ البقاء، فيما خسارتها معبرُ الفناء. أدمج «سلفييه» غير القاعديين في «الجبهة الإسلامية»... سلّط سبل الغواية والترويض والتقويض على «التركو ـ قطريين»، مستهدفاً توحيد البندقية «الإسلامية» تحت إمرته... وخطط لأخذ زمام المبادرة من الجيش، ومشاغلة «البشمركة»، وترك «القاعدة» إلى حين.

حفل الخريف بهجمات وازنة للفيلق «الخليجي» في كل من ريف حلب وحوران والقلمون، انتهت كلها إلى خسران بيّنٍ أفضى بدوره إلى نجاحات مهمة للجيش في كل من هذه المحاور، أهمها في القلمون. لكن مفاجأته الكبرى كانت في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، في شرق الغوطة حين هاجم «الفيلق» العتيبة، وملاحقها الغوطية، من داخل طوق الجيش، ومن خارجه معاً، ليحقق نجاحاً أولياً سرعان ما انقلب إلى نكسة طاحنة كسرت أي تهديد جدّي لدمشق لمرةٍ، تبدو الأخيرة.

والحال، أن تطورات الخريف الميدانية عنت أن واشنطن قد أذنت لبندر بمحاولة جادة، علّها فاصلة، لكسر ظهر الجيش قبل الدلف إلى التفاوض.

أقنعت واشنطن نفسها، أو اقتنعت، بحجة بندر بأن من يقاتل بهم هم سلفيون، نعم، ولكن غير جهاديين، ومحتسبون تاريخياً على الرياض، مرجعيةً وممولاً وراعياً، ولا يحملون أجندة كونية، ولا عداءً برنامجياً لواشنطن، بل لعلهم ـ في شرحه ـ خير فيلق يُعتمد عليه بعد انتهاء الحرب السورية في قتال أي طرف تريد واشنطن ترهيبه بالإسلام وبنيه، من أول روسيا والصين إلى آخر بنين.

والحاصل أن واشنطن أصاغت السمع ملياً لمقولات بندر، بوهم أن الترياق يأتي من السم، وأن السلفية البندرية مشروع «صحوات» واعد، واحتمال نفعه «فرقة أجنبية» وارد، ثم إن تليين الجيش ييسّر استحصال حصة معقولة لـ ١٤ آذار السوري في بنيان

الدولة الجديد. من هنا كان تأجيل جنيف ٢ من الصيف إلى الخريف، ثم ترحيله إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ علّ الميدان يثمر أوراق تفاوض.

ورغم أن السلفية البندرية و«القاعدة» منبثتان في الريف السوري ومدينة الرقة وأجزاء متفاوتة من مدن حلب ودير الزور وحمص، بل ومهيمنتان على الشرق السوري مصدر الغذاء والطاقة، لكنهما ـ كحصيلة ـ بعيدتان من إمكانية تحقيق رجحان كاسر للتوازن، ناهيك بفوز، فيما الجيش يقترب رويداً من حافة الأخير. هذا برغم اعتبار أن بندر نجح في تحويل الأردن إلى قاعدة تدريب وتجهيز، بل وانطلاق، لمفارز من سوريين أعدّها لمهام في الداخل، وأنه مواظب على حثّ تركيا على تسهيل أمور «فيلقه» عبر الحدود.

رابعاً: تركيا وماجريات الحرب السورية

هي أولاً تفارقت مع السعودية على خلفية رعايتها لمن يعتبرونه خطراً وجودياً عليهم إن تمكنوا من السلطة في قطر عربي مركزي، كمصر أو سورية، أي الإخوان.

تجلى الفراق صارخاً مع سقوط حكم «الإخوان» في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣، وحبور آل سعود العارم به، ثم نهش «التركو ـ قطريين» في الداخل السوري، معطوفاً على تذويب نفوذ الإخوان في «الائتلاف». لم يغيّر الفراق من رغبة الطرفين في إطاحة النظام، فضلاً عن أن كليهما يخشى من الكردية الأوجلانية على طرفي الحدود، في حين تميل المفاضلة بين الأسد و١٤ آذار «السعودي» إلى مصلحة الثاني عند أنقرة، وإن دفع بالترك إلى مهادنة إيران وحليفها العراقي بظنّ أنها وإياهم على ذات الموجة من مستجدات مصر. والحال أن هدف إسقاط النظام يبقى هدفاً مركزياً للحكم التركي، فبه يخطو المشروع الإقليمي لتركيا خطوة عملاقة نحو علوّ كعبٍ يداني التسيّد ويهيئ السبيل نحو تمدده من غرب آسيا إلى فضاء «العالم التركي».

خامساً: السعودية وقراءتها للمشهد السوري

بتوازٍ، فإن أوساطاً متشددة في الأسرة المالكة السعودية تقنع أخرى فيها أن بقاء النظام مودٍ إلى اضطراب حالها، ومن ثم فالسعي لإسقاطه أمرٌ لا ينبغي النكوص عنه بحال.

سادساً: المراد الأمريكي

لم تكن سورية ـ منذ عام ١٩٥٧ ـ إلا خارج المظلة الأمريكية، وإلا مطلب استتباع أمريكي يبغي نقلها من شاطئ «الأورال كارون» إلى ضفة «البوتامك». لكن المراد تقلص من شهوة استيلاء إلى توسل مساكنة، مبتغاها خروج سورية من الصراع العربي ـ الصهيوني وتوقفها عن دعم المقاومات العربية، وأن تكون مصدرَ ومعبرَ «طاقة» ذاهبة إلى أوروبا، وفق دفتر الشروط الأمريكية، وتجويفها من داخلٍ لتغدو كياناً أيسر على التطويع، عبر «فدرلته» و«لبنانو ـ عرقنته»، وأن تشترك في قراره الاستراتيجي مجموعات تدين لها بالولاء، بالطول والعرض.

في المقابل، فما عند موسكو وطهران ـ ناهيك بدمشق ذاتها ـ هو احتفاظ النظام بقرار الأمن القومي، مع تسليمه بمشاركة الآخرين في باقي شؤون الدولة.

سابعاً: جنيف ٢ وتوابعه

أيٌ من المسارين تمخض عنه «جنيف ٢»؟ القول الفصل هو للميدان، لكن شواهد عام ٢٠١٣ تؤشر إلى أن الفوز ـ بعد الرجحان سالف التحقق ـ أقرب إلى متناول الجيش وحلفائه منه إلى منازليه في الميدان، بينما النصر محالٌ ما دامت المنافذ غير موصدة.

قبالة مفاوض النظام، جلس برقع علماني، هو شطر من الائتلاف سعودي المرجعية، خرج عنه ومنه ذوو المرجعية التركو ـ قطرية، شكّل في صلبه غطاءً للسلفية البندرية، وحمل في طياته طرفاً كردياً أصرت واشنطن على حرمان «أوجلانييه» ـ وهم الطرف الغالب في الميدان ـ من التمثل فيه، ليحتكره «بارازانيوها»، ولم تمانع موسكو في التسليم لواشنطن باختيار المعارض السوري لسابق علمها بفشل جنيف ٢، قبل حسم النخبة الأمريكية لخيارها السوري، ولكشف المعارض ذاك أمام جمهوره صنيعةً «فوردية» بامتياز.

وصلت واشنطن إلى جنيف وخلفها وقائع ميدان غير مسرّة فرضت عليها محاولة التعويض عنها بـ «الهوبرة» في السياسة، في وقت تنقسم فيه نخبتها بين من وصل إلى القناعة بعبثية الميدان، بل وخطر عقابيله، وبين من فتئ يظن أن للميدان دوراً، وأنه ما زالت هناك فرصة أو أكثر لاهتباله. تجلت الهوبرة هنا بـ «الشانتاج الإحراجي» عبر الإصرار على أولوية تشكيل هيئة الحكم الانتقالية، وعلى التلويح بعقوبات جنائية، واستصدار قرار عقابي «إنساني» من مجلس الأمن. ولما لم تفتّ تلك الهوبرة من عضد

موسكو عادت النخبة إلى العقدة ذاتها: أمزيد من الميدان أم التسليم بتسوية عسيرة البلع؟ المفاضلة هنا هي بين القاعدة والرئيس السوري، وكلاهما لدودان.

سبق جنيف ٢ تنفيذ «البنادرة» ـ وبصحبتهم قاعدة خراسان/ النصرة ـ لشرط واشنطن في التصدي للقاعدة ـ داعش قبل أن تمنحهم ثقتها ورعايتها وتتبناهم «فيلقاً إسلامياً»... لكنه لم يؤت ثمراً وافراً بعد، ثم لحق جنيف ٢ تكليفهم بمهمة أخرى تعادل الأولى أهمية، وهي تأمين منطقة عازلة تحاذي الجولان ذا السبعين كيلومتراً من الامتداد، منضافاً على سهل حوران... فإن تمكنوا من المهمتين أضحوا بجدارة القوة التي عليها الاتكال، ولا سيَّما وهي معطوفة على القوة الخاصة ـ جيش حر ـ المرابطة شمال الأردن، وعلى جبهة ثوار سورية ـ جمال معروف ـ في ريف إدلب.

حينها تستطيع واشنطن أن تدعو إلى جنيف ٣، وبعد أن تكون قد صلّبت من عود «كونتراها»، المتعددة الأطياف، في مواجهات بؤرية وازنة ـ ولا سيَّما في الجنوب والشمال والساحل ـ لتفاوض خصومها على شراكةٍ تجتزئ فيها حصة مقبولة من قرار الأمن القومي السوري.

أما بعد...

إن ناخ الفشل بكلكله على المهمتين، عندها يصبح الذهاب إلى الخيار «الانتخابي» هو السبيل الوحيد المتاح، ويأمل أن ينجح بما فشل فيه الميدان، على خلفية مال قاروني يحرك ماكينة انتخابية، ولا يزال مثالا نيكاراغوا في ١٩٩١، وصربيا في ٢٠٠٠، شاخصين في المخيّلة.

في المقابل، فالفشل في الوصول إلى تفاهم أولي على التسوية في جنيف يقود النظام إلى تحصين «شرعيته» السياسية ـ الدستورية عبر إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، موصداً بذلك الباب أمام أي تسوية تنال من الرئيس السوري دوراً ورمزاً... أمرٌ سيبذل خصومه المستحيل لإفشاله لذات السبب، ولإحساسهم أن فرصه بالفوز ـ أياً كانت الترتيبات ـ تعلو فوق أيٍ من منافسيه المحتملين من الائتلاف أم سواه.

في صالح الحسابات الأمريكية انشطار القاعدة بين قيادة خراسان المركزية وتجليها السوري ـ النصرة، وبين قيادة سوراقيا ـ داعش وأفلاكها في سيناء والجزيرة... تمظهر ذلك في وقوف النصرة إلى جانب البنادرة في صراعهم الوجودي ضد داعش.

ثمن الحرب إنسانياً

مهولٌ بكل المقاييس (مرفق بيان توضيحي)، اختلط فيه المدبّر سلفاً ـ المخيمات التركية منذ نيسان/ أبريل ٢٠١١ ـ والمرغوب على عجل ـ المخيمات الأردنية بعد سلفاتها التركية ببعض حين ـ مع الناشئ عن ضراوة المعارك المتصاعدة، منذ خريف ٢٠١١، بين الجيش وميليشياته وبين الكونترا السورية بفصائلها الجهادية والسلفية والمحلية... زج المجتمع في أتون جحيم لا صادّ لشهية نيرانه للمزيد، وأودى إلى انزياح قرابة ٨ ملايين سوري عن أماكن سكناهم المدمرة أو المهددة بالتدمير، بنسبة ثلثين توزعا في زوايا الوطن السوري شبه الآمنة وثلث تناثر على دول الجوار، مع كثرةٍ فيه قبعت في مخيماتٍ راوحت شروط التحشد فيها ما بين الدون ـ إنساني ومقبول بالكاد، في حين تلاشت مئات ألوف المنازل وألوف المدارس والمنشآت واسمةً أرض يباب، وقرابة المائتي ألف سوري قد أزهقت أرواحهم، ناهيك بضعفهم بين مقعد ومشوه وجريح (في نص مكتوب ومنشور لي بتاريخ ٨ آب/ أغسطس ٢٠١١ توقعت أن مليون ضحية ـ قتيل ومقعد ومشوه ـ هم ما ينتظر سورية إن لم توقف الأزمة في الحين).

ختام

إن صراعاً كالسوري، ليس من النوع المستدام على مدىً غير محدود، لفظيعة توابعه، وهو الآن في هزيعه الفعلي الأخير أو قربه، ويلوح أن عام ٢٠١٤ سيكون وعاؤه في الزمان، وبطريقة تبدو غير نهائية، لكنها واقعاً نهائية.

والحال أن طياً جاداً ومستداماً للصراع في شقه الداخلي يستلزم تسوية تاريخية كبرى ترسي عقداً اجتماعياً ـ سياسياً جديداً تتوافق عليه قوى الشعب السوري، مع الحفاظ على ثوابت سورية القومية، ويكفل إرساء دولة الحق والقانون... دولة الرعاية... دولة الكفاية والعدل.

بيان توضيحي بشأن النازحين السوريين

١ ـ تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤[١]

أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تقريرها حول أوضاع النازحين السوريين خلال الفترة الممتدة من شباط/ فبراير ٢٠١٣ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ والجهود التي بذلتها الأمانة لمساعدتهم في ظل تدهور أوضاعهم الإنسانية. وقد تضمن التقرير نتائج الزيارة الميدانية لوفد الجامعة العربية للشؤون الإنسانية والإغاثة إلى مخيمات النازحين السوريين في بلدان الجوار (الأردن ولبنان والعراق)، وذلك في الفترة من ٥ إلى ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، وموجزاً عن الجهود التي بذلتها الأمانة العامة في تقديم المساعدات الإنسانية لهم، وتم عرضه على مؤتمر المانحين الثاني الذي عُقد في الكويت يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

وأشارت الأمانة العامة إلى التقارير الدولية التي قدرت عدد السوريين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية بنحو ٩,٣ مليون نسمة أي نحو نصف إجمالي عدد السكان تقريباً، وقد نزح نحو ٦,٥ مليون نسمة داخلياً، في حين بلغ عدد النازحين السوريين أو الذين يتم مساعدتهم بانتظار التسجيل حتى ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ أكثر من ٢,٣ مليون، بينهم أكثر من ٨٤٢ ألف نازح في لبنان، و٥٦٧ ألفاً في الأردن، و٥٣٩ ألفاً في تركيا، ونحو ٢٠٧ آلاف في العراق، في حين يتوزع الباقون بين مصر (نحو ١٣٠ ألفاً)، وشمال أفريقيا (أكثر من ١٧ ألفاً).

٢ ـ تقرير مرحلي لتحديث المعلومات حول الطوارئ وتبعات الأزمة السورية على النظم الصحية في البلدان المجاورة[٢]

أ ـ الآثار الصحية للأزمة في الجمهورية العربية السورية

لقد أثرت الأزمة في الجمهورية العربية السورية في جميع المحافظات البالغ عددها ١٤ محافظة، وقدرت الأمم المتحدة أن ٦,٨ مليون نسمة في سورية بحاجة

(١) إعداد قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية، «يوميات عربية،» **مجلة المستقبل العربي،** السنة ٣٦، العدد ٤٢١ (آذار/ مارس ٢٠١٤)، ص ٢٢٦.

(٢) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، الدور الستون، البند ٣ (و) من جدول الأعمال المبدئي، EM/RC60/INF.DOC.6، 6 إعلامية وثيقة/ ٦٠ إل/ م ش.

إلى المساعدة، وذلك في آب/ أغسطس ٢٠١٣، منهم ٤,٢٥ مليون نازح داخل البلاد.

وقد وصف تقرير أصدرته وزارة الصحة السورية في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣ حالة القدرات المتوافرة في خدمات الصحة العامة أن ما يقرب من ٦٠ بالمئة من المستشفيات العامة إما أنها فقدت قدراتها وإما أصبحت ذات قدرات محدودة. إضافة إلى ذلك فإن النقص في الوقود والكهرباء قد أجبر العديد من المستشفيات على العمل في ظل قدرات منخفضة، وهناك نقص حاد في خدمات نقل المرضى، إذ إن ٥٢ بالمئة من سيارات الإسعاف قد أصبحت خارج نطاق الخدمة. وفي المناطق التي تشهد مستويات عالية من العنف، لا يتمكن المهنيون الصحيون في أغلب الأحيان من الحضور إلى أماكن عملهم بسبب انعدام الأمن، وهو ما يؤدي إلى نقص شديد في العاملين الصحيين.

ب ـ الأمراض

يتزايد خطر اندلاع فاشيات الأمراض المعدية بسبب اختلال برامج التمنيع، والازدحام في الملاجئ العامة والمجتمعات المستضيفة بسبب تزايد أعداد النازحين الداخليين، وتدمير البنية التحتية للمياه والإصحاح، وغياب معالجة النفايات. وقد صدرت تقارير عن حالات من التيفوئيد والالتهاب الكبدي «أ»، والحصبة، وداء الليشمانيات الجلدي. وتشير التقديرات إلى أن التغطية بالتمنيع قد انخفضت من المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب (٩٠ بالمئة) لتصل إلى ٦٥ بالمئة وقد تضاءل الإمداد بالمياه النظيفة وفق ما تشير إليه التقارير ليصل إلى ثلث ما كان عليه قبل الأزمة في بعض المحافظات.

ج ـ الوضع الصحي

انخفض الإنتاج المحلي من الأدوية انخفاضاً كبيراً بسبب التدمير المريع لمصانع الأدوية في سورية، وما رافقه من آثار ضارة للعقوبات الاقتصادية، وتذبذب في قيمة صرف العملات، وشح العملات الصعبة، والاختلال في سلاسل الإمداد، والنقص في الوقود. وبطبيعة الحال، أدى ذلك كله إلى التأثير بشكل غير مباشر في توافر الأدوية والإمدادات الطبية. كما أثرت الأزمة في كل من تطوير النظام الصحي، والتنمية الطويلة الأمد في البلد برمته. وقد قدر آخر التقارير الصادرة عن المركز السوري لبحوث السياسات أن سورية فقدت ما يعادل عقدين من الإنجازات في التنمية البشرية نتيجة للأزمة.

د ـ الآثار الصحية للأزمة السورية في الإقليم

في الفترة بين كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ وحزيران/ يونيو ٢٠١٣، تضاعف عدد السوريين الذين عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة، وفق تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمقدار ثلاثة أضعاف، ومنذ آب/ أغسطس ٢٠١٣ ، تدفَّق ما يزيد على مليوني سوري إلى البلدان المجاورة، ما أدى إلى الضغط على المجتمعات المستضيفة وعلى الموارد بشكل كبير:

- **الأردن**

يشكل السوريون الموجودون حالياً في الأردن ما يقرب من ١٥ بالمئة من إجمالي عدد السكان هناك، ويعيش ٣٠ بالمئة منهم في المخيمات، كما تعيش البقية الباقية منهم بين المجتمعات المستضيفة لهم. وعلى الرغم من أن الخدمات الصحية متوافرة بالفعل للسوريين داخل مخيمات اللاجئين، فإن من يعيش منهم في المجتمعات الحضرية يسببون عبئاً ضخماً على النظام الصحي الأردني؛ فوفقاً لما أعلنته وزارة الصحة في الأردن، فإن عدد السوريين في المستشفيات الأردنية العامة قد ازداد بمقدار ٢٥٠ بالمئة تقريباً في الربع الأول من عام ٢٠١٣، كما زاد عدد السوريين الذي تتطلب معالجتهم إجراء عمليات جراحية خارج المخيمات بمقدار ٦٠٠ بالمئة في الفترة الزمنية ذاتها.

وتم الإبلاغ عن حدوث حالات حصبة وسُل وداء الليشمانيا الجلدية بين السوريين النازحين في الأردن. ومن المعروف أن الأردن كان يبلّغ عن عدم وجود حالات توطُّن للحصبة (الإبلاغ الصفري) خلال السنوات الثلاث السابقة، وكان يعتزم القيام بتقييم وضع الحصبة فيه، للتحقُّق من التخلص منها، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، إلا أن التقارير أشارت إلى وجود حالات من الحصبة في الأردن في مطلع شباط / فبراير ٢٠١٣، ومنذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، تم الإبلاغ عن ٨٠ حالة حصبة في ٥ محافظات، وكان ٥٢ بالمئة منها بين اللاجئين السوريين.

ويتطلب السوريون المصابون بأمراض مزمنة معالجة أكثر تكلفة وأطول أمداً، وقد فرضوا أعباء إضافية على النظام الصحي في الأردن. فاستناداً إلى الأعداد الحالية للاجئين السوريين، فإن تقديرات وزارة الصحة في الأردن تشير إلى أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٣ سيكون في الأردن ٦٧٦ سورياً مصاباً بالسرطان، ويمثل ذلك تزايداً مقداره ١٤ بالمئة في عبء المرض الإجمالي الناجم عن السرطان هناك. ورغم ذلك كله، فلم يكن

هناك أي تزايد في الموارد، وهو ما أدى إلى نقص في أسرّة المستشفيات، وفي العاملين في التمريض، وفي الأدوية اللازمة لمعالجة الأمراض المزمنة.

وبحلول نيسان/ أبريل ٢٠١٣، أنفقت الحكومة الأردنية مبلغاً إجمالياً قدره ٥٢,٦٥ مليون دولار أمريكي على الرعاية الصحية للاجئين السوريين، منه ٤,٩٧ مليون دولار أمريكي تلقته كدعم مالي مباشر من أربع من وكالات الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية. وتحتاج الحكومة الأردنية إلى ما يقرب من ١٣٥ مليون دولار أمريكي لتتمكن من مواصلة تقديم خدمات الرعاية الصحية للسوريين حتى الربع الأول من عام ٢٠١٤ كما تحتاج إلى ١٨٠ مليون دولار إضافي للتوسع السريع في مرافق الرعاية الصحية الموجودة حالياً، ولا سيَّما في شمال الأردن، لتلبية الحاجات الصحية المتزايدة للاجئين السوريين وللمجتمعات التي تستضيفهم.

- **لبنان**

ينفرد لبنان من بين جميع البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين بأنه يستضيف أكبر عدد منهم حتى الآن، إذ يقدر عددهم بما يقرب من ٢٠ بالمئة من مجمل سكان لبنان، ويعيش جميع النازحين السوريين في لبنان بين مجتمعات تستضيفهم. ويشكل الأطفال ٥٢ بالمئة من جميع اللاجئين، كما تشكل النساء ٢٥ بالمئة منهم، وهو ما يؤدي إلى تغيير هام في البنية الديمغرافية للسكان في لبنان. وقد أضاف العدد الكبير من النازحين السوريين عبئاً ضخماً على هذا البلد الذي يعاني أصلاً شح الموارد وضغطاً يفوق طاقة التحمل.

ويشكل السوريون ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة من زيارات مرافق الرعاية الصحية الأولية في لبنان، وفقاً لما أعلنته السلطات الصحية، وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، تم قبول دخول أكثر من ٢٠٠٠ سوري إلى المستشفيات بتكلفة تزيد على ٨٠٠ دولار أمريكي لكل مريض في اليوم.

ومن الأمراض التي تم الإبلاغ عنها في لبنان حتى الآن، والتي تتعلق بتدفق اللاجئين السوريين، الحصبة، وداء الليشمانيات، والالتهاب الكبدي «أ»، والجرب، وحالات من السل المقاوم لأدوية متعددة. ويستدعي تلقيح طفل سوري واحد بالضرورة تلقيح ٤ أطفال لبنانيين، نظراً إلى تفرق السوريين ضمن المجتمعات المستضيفة. ولم تتلق الحكومة اللبنانية أي تمويل، رغم أن أنشطة الصحة العمومية مثل شبكة الإنذار المبكِّر والاستجابة لا تتلقَّى أي دعم إلا من وزارة الصحة العامة.

• **العراق**

يعيش ما يقارب من ٣٠ بالمئة من اللاجئين السوريين في العراق ضمن مخيّمين للاجئين يؤديان وظائفهما بصورة حسنة، أما البقية الباقية منهم فيعيشون ضمن المجتمعات المستضيفة. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية والشركاء معها، فإنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في تلبية الحاجات الصحية، إذ يعوق تلبيتها نقص التمويل، ويشير الرصد المنتظم لاتجاهات الأمراض إلى أن الأمراض المزمنة، مثل ارتفاع ضغط الدم والسكّري، من المشكلات الرئيسية التي تتطلب إيلاء اهتمام متواصل، وأن هناك نقصاً في الأدوية اللازمة لمعالجة الأمراض المزمنة.

وقد أظهر تقييم الحاجات الصحية في مخيمات القائم ودوميز الحاجة الماسة إلى تقوية خدمات الرعاية الصحية الأولية، والتدبير المتكامل لصحة الأطفال، وتشخيص ومعالجة الأمراض غير السارية، والوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها، وتنفيذ حزمة الحد الأدنى من الخدمات الأولية اللازمة في الصحة الإنجابية، ورصد جودة المياه من أجل الوقاية من الأمراض المنقولة من طريقها. ورغم أن الخدمات التي تقدم للحوامل في المرحلة السابقة للولادة تقدم في مخيمي اللاجئين، فإن من الصعب الوصول إلى خدمات الولادة وما بعد الولادة، ولا سيَّما في مخيم القائم.

ومع تزايد الجهود المبذولة في بناء القدرات والتركيز على الوقاية من فاشيات الأمراض، تم إنشاء نظام للإنذار المبكر ليساعد على تفادي مخاطر أوبئة الكوليرا، إلا أن الوضع لا يزال غير مستقر. وقد تضاعف عدد الأطفال دون سن الخامسة من العمر ممن أصيبوا بالإسهال في المخيمين منذ شباط/ فبراير ٢٠١٣، حتى أصبح معدل الأطفال الذين يصابون بالإسهال كل أسبوع ٩ من بين كل ١٠٠ طفل. وإضافة إلى ذلك كان هناك تزايد متواصل في حالات الالتهاب الكبدي «أ» منذ بداية ٢٠١٣.

• **مصر**

يعيش السوريون في مصر في ٢٠ محافظة، رغم أنهم يتركّزون بشكل أساسي في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية والشرقية ودمياط. ويتلقَّى السوريون النازحون الخدمات الوقائية والعلاجية على الأسس نفسها المتبعة مع المصريين، وتقَدم لهم خدمات مجانية عبر نظام الرعاية الصحية الأولية في التمنيع وفي خدمات المعالجة الأولية (ويشمل ذلك الأمراض السارية والأمراض غير السارية والرعاية السنية).

وفي الأشهر القليلة المنصرمة، شهدت مصر زيادة في عدد الذين يلتمسون الرعاية الصحية، الأمر الذي أبرز الحاجة إلى رفع مستوى نظام الإنذار المبكر والاستجابة، وتدريب العاملين الصحيين حول الإنذار المبكر والاستجابة للأمراض السارية في ٤ محافظات، وبناء القدرات لدى العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية في ٧ محافظات.

وقد أوضحت التقارير انخفاض معدلات التغطية بالتلقيح بين الأطفال السوريين، وهو ما يجعلهم أكثر تعرضاً للأمراض المعدية. كما تم الإبلاغ عن حالات من داء الليشمانيا، ولا سيَّما في محافظة الشرقية.

الفصل التاسع

العراق: استمرار أزمة الشرعية

ظلّ الوضع السياسي في العراق، طوال الفترة التي يغطيها التقرير، وهي العام ٢٠١٣ والأشهر الأربعة الأولى من ٢٠١٤، «متأزماً»، لأسباب خاصة بتعقيدات العلاقة بين القوى العراقية المختلفة، ولا سيَّما مع إجراء الانتخابات البرلمانية في نهاية نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وكذلك بسبب التحولات الاستراتيجية التي تشهدها منطقة المشرق نتيجة الصراع الدائر في سورية منذ آذار/ مارس ٢٠١١، الذي أخذت تأثيراته تمتد إلى داخل العراق في إطار أثر الانتشار (Spill Over Effect)، لتؤثر ليس فقط في ميزان القوى الداخلي في العراق، وإنما أيضاً في الوضع الأمني فيه، وفي علاقاته الإقليمية، ولا سيَّما بدول الخليج.

أولاً: الوضع السياسي

شهد العراق خلال عام ٢٠١٣ استمرار أزمة شرعية الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، وبخاصة مع استمرار التظاهرات في محافظة الأنبار وغيرها من المحافظات ذات الأغلبية السنّية، واكتسابها طابعاً عنيفاً، كما تجدد الجدل حول التقسيم الإداري للدولة العراقية، وذلك على النحو التالي:

١ ـ استمرار «أزمة» شرعية الحكم

استمرت أزمة شرعية الحكومة بسبب عدم الالتزام باتفاق أربيل (أيار/ مايو ٢٠١٠)، الذي أسس لتشكيل الحكومة الحالية. ورغم أهمية إجراء الانتخابات المحلية في آذار/ مارس ٢٠١٣، من حيث نتائجها، حيث حصل المالكي على النصيب الأكبر من المقاعد، الذي بلغ ١٠٩ مقاعد، وبنسبة ٢٨,٨ بالمئة من إجمالي الأصوات في المحافظات الاثنتي عشرة التي جرت فيها الانتخابات، إلا أنها لم تسهم في تعزيز شرعية الحكومة، التي تأثرت سلباً بتطورين رئيسيين.

ينصرف التطور **الأول** إلى ارتفاع صوت القوى المعارضة لسياسات المالكي، واتباعها أساليب المواجهة، واتجاهها إلى استقطاب قوى لا تتفق مع انتمائها المذهبي. فعلى سبيل المثال، نجحت تظاهرات الأنبار التي حركتها القوى السنّية بصورة رئيسية، في الحصول على تأييد من القوى الشيعية، واتهم السيد مقتدى الصدر، الزعيم الشيعي البارز، رئيس الوزراء المالكي بتكريس السلطات في يديه، ودعاه إلى الاستقالة. ويرجع تأثير هذا التطور في شرعية الحكومة إلى أن الشرعية لم تعُد مرتبطة بنتائج الانتخابات، وإنما بقدرة الحكومة على بناء تحالفات قوية مع القوى السياسية الأخرى، على نحو يضمن لها قاعدة شعبية عريضة.

ويتعلق التطور **الثاني** باتجاه رئيس الوزراء إلى تعزيز السلطات الخاصة به من خلال توسيع تحالفاته السياسية، وتوفير إطار قانوني يضمن له ذلك. فمن ناحية، وسّع المالكي تحالفاته السياسية في محاولة منه أيضاً لإضعاف خصومه، وذلك بالاستفادة من الانقسامات الموجودة داخل القائمة العراقية بين القوى المؤسسة لها، مثل كتلة التجديد برئاسة طارق الهاشمي، وجبهة الإنقاذ الوطنية برئاسة صالح المطلك، وكتلة رئيس القائمة العراقية إياد علاوي، وأعضاء الوفاق الوطني، وكتلة أسامة النجيفي، ومجموعة جمال الكربولي.

وقد سعى المالكي إلى استقطاب كتلة صالح المطلك ومجموعة جمال الكربولي، اللتين شاركتا في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٣ تحت مسمى القائمة العراقية الوطنية، كما ساعد رفض المالكي توجهات حكومة كردستان، في ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، على كسب ثقة بعض النواب عن محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى، الممثلين للقائمة العراقية، وهو ما أدى إلى رفضهم توقيع طلب سحب الثقة عنه.

من ناحية ثانية، اعتمد المالكي على قانون المساءلة والعدالة من أجل إقصاء عدد من القيادات السنّية من الحياة السياسية، وبذلك قطع الطريق على أي فرصة لأي قيادي سنّي أن تتسع قاعدة شعبيته على نحو يجعل حظوظه في الانتخابات البرلمانية كبيرة. كما لجأ المالكي إلى المحكمة الدستورية العليا، من أجل توفير الإطار القانوني الذي يسمح له بالترشح لولاية ثالثة، تمهيداً لخوضه انتخابات ٢٠١٤، بعد أن نجحت القوى الكردية، والتيار الصدري، والقائمة العراقية، في استصدار قانون من مجلس النواب في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ يحدد فترة ولاية الرئيس ورئيس الوزراء والمتحدث باسم البرلمان بولايتين فقط، وتمت الموافقة على هذا القانون بعدد ١٧٠ صوتاً، من إجمالي ٣٢٥ صوتاً، وهو عدد أكبر من الحدّ الأدنى المطلوب لتمرير أي قانون، وهو ١٦٣ صوتاً.

وقد طلب المالكي في آب/ أغسطس ٢٠١٣، من المحكمة الدستورية العراقية إبداء الرأي في هذا القانون، وانتهت المحكمة إلى عدم دستوريته، وهو ما أثار اعتراضات من القوى السياسية الأخرى، التي صوّرته على أنه يهدد الديمقراطية في العراق.

ويلاحظ أن الاعتراض على رأي المحكمة ظلّ منحصراً بين القوى السنّية، التي أثبتت الانتخابات المحلية ضعفها، بينما اتجه التيار الصدري إلى دعوة أنصاره إلى التعاون مع الحكومة، وذلك رغم اقتراب مواقف التيار الصدري من القوى السنّية في ما يتعلق بتظاهرات الأنبار، كما سيتضح لاحقاً.

لهذه التطورات دلالاتها المهمة بالنسبة إلى مستقبل الوضع السياسي في العراق، من حيث مدى قابلية استمراره، استناداً إلى منطق الشراكة الذي أرسته الولايات المتحدة، حيث أصبحت إشكالية تحقيق الاستقرار مرتبطة بقضيتين:

تتمثل القضية **الأولى** بـ «استعداء» الأكراد، واحتمال تحولهم من وسيط اعتاد التوفيق بين القوى العراقية المختلفة، إلى ندّ له مصالح محدّدة، وبخاصةٍ بعد سياسات الاستعداء التي اتبعها المالكي في ٢٠١٣ ضد الأكراد، واستمرت في العام التالي، ومنها قراره في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ بتحويل المناطق المتنازع عليها إلى محافظات، مثل قضاء نينوى، وقضاء كركوك، وهما منطقتان يطالب الأكراد بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي عليهما، حيث أصبح الأكراد ـ وبخاصة في غياب الرئيس جلال طالباني لمرضه ـ طرفاً مباشراً في الصراع السياسي، ولا سيّما أن طالباني عُرف بمواقفه التهادنية بهدف تجنب تأزم العلاقات بين الحكومة المركزية والأكراد.

وتنصرف القضية **الثانية** إلى استمرار طائفية النظام، وعدم القدرة على إنتاج هوية وطنية جامعة، يتم «مأسستها» في المجتمع العراقي، حيث تكشف نتائج انتخابات المحافظات عن استمرار سيطرة السنّة في المناطق ذات الأغلبية السنّية، والشيعة في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، والأكراد في المناطق ذات الأغلبية الكردية، حيث حصلت قوائم دولة القانون على ١١٥ مقعداً، والمجلس الإسلامي على ٨٠ مقعداً، والتيار الصدري على ٥٠ مقعداً في المناطق الشيعية، بينما حصلت قائمة دولة القانون على تسعة مقاعد فقط في المناطق السنّية.

ومن المتوقع ألّا يترتب على الانتخابات البرلمانية في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، تحول الطابع الطائفي للنظام في العراق، وبخاصة بعد نجاح المالكي في الحصول على دعم الولايات المتحدة للعملية الأمنية في الأنبار، من دون أن يتعرض لضغوط معلنة تضطره إلى تقديم تنازلات حقيقية للقوى السنّية، وبخاصة في ما يتعلق بموقفه من مطالب تلك القوى المعتصمة في الأنبار منذ نهاية ٢٠١٢، حيث صرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أنه «بالتأكيد لدينا مصلحة، لدينا مصلحة في مساعدة حكومة شرعية ومنتخبة على محاربة الإرهاب. إنها معركة أكبر من أن تكون في العراق وحده». كما أن بريت ماكغيرك، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، أثناء زيارته للعراق في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، تجنب الحديث عن الدمج السياسي للقوى السنّية في الحكومة العراقية، وقصر حديثه مع حكومة المالكي على «دمج» المواطنين العراقيين الذين ساندوا الحكومة في جهودها ضد داعش والجماعات المتطرفة، وعلى ضرورة معالجة «آلام كافة الجماعات في إطار ما ينص عليه الدستور العراقي».

إلى جانب ذلك، فإن التحالفات التي تشكلت قبيل الانتخابات البرلمانية ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، بين ٢٧٦ كياناً أقرتها اللجنة العليا للانتخابات في العراق، تشير إلى عدم غياب البعد الطائفي عنها، وهو ما سيكون له تأثيره في نتائج الانتخابات، وفي تركيبة الحكومة الجديدة؛ فرغم حدوث تحول في هذه التحالفات مقارنة بالتحالفات السابقة على انتخابات ٢٠٠٩، وبخاصة في ما يتعلق بالمجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري، والقوى المتحالفة معهما في إطار الائتلاف الوطني، الذي يرفع شعار «الفريق القوي المتجانس» الذي يسعى لتشكيل تحالف عابر للطوائف، في مواجهة دولة القانون التي يترأسها نوري المالكي، والتي ترفع شعار حكومة «الأغلبية السياسية» بدلاً من المحاصصة الطائفية، فضلاً عن تراجع الوزن السياسي للقائمة العراقية التي يترأسها إياد علاوي، على نحو قد يزيد من جاذبية قوى سنية أخرى مثل «متحدون» التي يتزعمها

رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، إلا أن فرص تجدد التحالفات القديمة بين دولة القانون والائتلاف الوطني والأكراد تظل قائمة، وبخاصة مع تفضيل إيران، التي تتمتع بنفوذ كبير في العراق، عدم حدوث تغير جذري في تركيبة نظام الحكم فيه.

٢ ـ الطابع العنيف لاحتجاجات الأنبار

استمرت خلال ٢٠١٣ احتجاجات الأنبار وغيرها من المحافظات، ورغم أن انطلاقها ارتبط بالقوى السنّية، نتيجة تحولها وفق تقدير «المجموعة الدولية للأزمات» إلى «أقلية سياسية في نظام يسيطر عليه الشيعة والأكراد»، إلا أنها حصلت على دعم من القوى الشيعية المعارضة للمالكي، مثل التيار الصدري، الذي ظلت معارضته للمالكي ذات طابع «مرن»، ترتبط بالتوجهات المعلنة للتيار، وليس سياساته الفعلية.

وقد ساهمت سياسات الحكومة في التعامل مع هذه التظاهرات، في استمرارها واكتسابها طابعاً عنيفاً، مما جعل مواجهة الحكومة العراقية للتظاهرات تبدو وكأنها جزء من الحرب على الإرهاب، أكثر منها محاولة لمناقشة مطالب المتظاهرين. وتطالب هذه التظاهرات بتعديل وضع السنّة في العراق، من حيث نصيبهم في السلطة، وفي مؤسسات الدولة، وتشمل مطالبهم إلغاء قانون المساءلة والعدالة الذي حلّ محل قانون اجتثاث البعث، وإلغاء المادة ٤ من قانون الإرهاب، وتحقيق التوازن في أجهزة ومؤسسات الدولة ، وإجراء تعداد سكاني بإشراف دولي قبل تنظيم الانتخابات البرلمانية في العراق.

اتبعت حكومة المالكي عدداً من السياسات للتعامل مع هذه التظاهرات، فمن ناحية استخدمت العنف لفضها بالقوة، وهو ما تسبب في حادث الفلوجة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ الذي أدى إلى مقتل سبعة أشخاص، نتيجة إطلاق الجيش النار وهم يؤدون صلاة الجمعة، كما اجتاحت القوات الحكومية مخيماً للمتظاهرين في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ في الحويجة في كركوك، وهو ما أدى إلى مقتل ٥٠ وجرح ١١٥. وقد تسببت هذه السياسة في تجدد العنف الطائفي بمعدلات أعلى من السنوات الخمس السابقة، حيث نفذت القاعدة في العراق، عدة عمليات ضد القوات الحكومية، وردت الميليشيات الشيعية بهجمات ضد السنّة.

من ناحية ثانية، سعى المالكي إلى تشويه التظاهرات، مستغلاً غياب قيادة سنّية موحدة، وعدم وجود جهة تنظم هذه التظاهرات، حيث حذر رئيس الوزراء في بيان له من «مؤامرات استخبارات إقليمية وبقايا النظام السابق وتنظيم القاعدة لجرّ الجيش إلى مواجهة مع المتظاهرين»، كما صرح في ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ بأن هناك «أجندات

أجنبية وراء الاحتجاجات.. لقد صبرنا كثيراً ولا تتوقعوا أن المسألة مفتوحة». وقد اتهم علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، تركيا، بدعم هذه التظاهرات، ورأى أن معالجة الأزمة تتطلب «أن تغير تركيا سياساتها تجاه العراق»، بحيث توقف دعمها لـ «الطائفية والإرهاب والتطرف في العراق».

من ناحية ثالثة، لجأ المالكي إلى تسكين هذه التظاهرات، لا معالجتها، حيث شكل لجنة وزارية تتألف من سبعة وزراء، برئاسة حسين الشهرستاني، نائب رئيس الوزراء، لمناقشة مطالب المتظاهرين. وقد قامت هذه اللجنة بزيارة ميدانية لمناطق التظاهرات، ورغم إعلانها إجراءات لبناء حسن النية، من قبيل الإفراج عن آلاف المعتقلين، وتعديل الإجراءات القانونية في ما يتعلق بالمحتجزين دون تهمة، ونقل المحتجزات من النساء إلى أماكن احتجاز في مناطق سكنهن، وحظر عمل المخبرين السريين، إلا أن هذه الإجراءات لم تتضمن اقتراح تعديل قانون المساءلة والعدالة الذي يعتبر من أهم مطالب المتظاهرين. وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٣، أعلنت حكومة نوري المالكي عن قيامها بدراسة تعديل قانون المساءلة، على نحو يسمح للقيادات الوسطى في حزب البعث بالاندماج في جهاز الخدمة المدنية، ولأعضاء «فدائيي صدام» بالحصول على حق التعويض، ولكن هذا التعديل لم يحظ بتأييد البرلمان.

في المقابل، نجحت قوى الشارع في استقطاب القوى السياسية المناوئة للمالكي لمساندتها، حيث تمت استمالة مسعود بارزاني، على نحو يفيد بتحول الدور الكردي في الصراع في العراق، حيث ظل الأكراد، وبخاصة جماعة جلال طالباني، يقومون بدور الوسيط بين المالكي والقوى الأخرى، ولكن يبدو من سياسات الاستعداء التي اتبعها المالكي ضد الأكراد، بداية تحول الأكراد إلى طرف مباشر في هذا الصراع.

كما أعلن التيار الصدري تأييده للتظاهرات، وانسحاب وزيريه من اللجنة الوزارية التي شكلها المالكي لبحث مطالب المتظاهرين، بعد «فشل اللجنة في الوصول إلى نتائج فعلية»، وهما وزير البلديات، ووزير الموارد المائية. كما أعلن مقتدى الصدر تضامنه مع مطالب المتظاهرين، وطالب في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ نواب البرلمان بالوقوف إلى جانبهم «ما دامت مطالبهم شرعية وخدمية»، وأكد مخاطباً المالكي «أنهم شركاء معنا في بناء العراق كحال جميع الأطراف والطوائف».

وقد سعت القوى المعتصمة في الأنبار إلى تصعيد تحركاتها، من خلال إعلانها عن تنظيمها مسيرات تجاه حيّ الأعظمية في بغداد في ما أسمته جمعة «الزحف السلمي»

في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٣، ولكنها تراجعت عن ذلك استجابة لرأي القيادات الدينية السنّية، التي حذَّرت مما قد يترتب على ذلك من مواجهات بين المتظاهرين والقوات العراقية. كما طالب مفتي الديار العراقية رافع الرفاعي والشيخ عبد الملك السعدي في ٤ آذار/ مارس بانسحاب وزراء القائمة العراقية من الحكومة احتجاجاً على عدم استجابة المالكي لمطالب المتظاهرين.

وقد اكتسب هذا التصعيد طابعاً عنيفاً، مع استمرار عدم استجابة الحكومة لمطالب القوى المعتصمة، وامتداد تأثيرات الصراع في سورية إلى داخل العراق، حيث وقع أول سلوك عنيف قامت به عناصر لها علاقة بالمتظاهرين، في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، فقامت جماعة مسلحة بالهجوم على نقطة تفتيش في الحويجة، وأعقب ذلك إعلان المتظاهرين في الأنبار عن تشكيل جيش «العشائر»، الذي أطلق عليه لاحقاً جيش «العزة والكرامة».

استمر هذا التصعيد مع إعلان حكومة المالكي عن تنفيذ العملية الأمنية في الأنبار في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، بعد تزايد أعمال العنف في مدينتي الفلوجة والرمادي، التي ترتب عليها اغتيال عدد من قادة الجيش العراقي، منهم قائد الفرقة السابعة العميد الركن محمد الكروي، واعتبر المالكي أعمال العنف هذه بمثابة «إعلان حرب من قبل المجاميع المسلحة ضد القوات الأمنية».

تزامن مع ذلك سعي الحكومة إلى شق صف القوى السنّية التي تمثل القاعدة الرئيسية لهذه التظاهرات، من خلال رفع مرتبات عناصر الصحوات التي تقاتل إلى جانب الحكومة، وأطلق عليها اسم «الصحوات الجديدة» التي تتولى قيادتها عناصر أعلنت عدم دعمها للتظاهرات، وتأييدها للحكومة. كما تصاعد صوت القيادات السنّية الدينية الموالية للحكومة، مثل مهدي الصميدي، الذي حذر من وجود «مشروع إخواني» يهدف إلى تفكيك العراق. وقد ترتب على ذلك مواجهات بين العشائر الداعمة لتحركات المعارضة والقوات الحكومية.

استمرت أعمال العنف والمواجهات العسكرية. واستناداً إلى قاعدة بيانات عدد القتلى في العراق (Iraq Body Count)، أسفرت تلك المواجهات بين القوات الحكومية والمعتصمين في الأنبار، منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، عن سقوط ٦٣٠٠ قتيل مقارنة بعدد ضحايا المواجهات خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ وحتى آذار/ مارس ٢٠١٣ الذين بلغ عددهم ١٩٠٠ قتيل.

وقد تحدّث رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي أثناء زيارته لواشنطن في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، عن الوضع السياسي للسنّة، كعامل رئيسي مفسر للأزمة الأمنية التي يمر بها العراق، وأن عملية الأنبار تُعتبر في جزء منها استمراراً لسياسة المالكي الخاصة بـ «أمننة» التعامل مع المعارضة، و«تسييس» حربه ضد داعش، وغيرها من التنظيمات المسلحة. يؤكد ذلك اتهام المالكي ساحات الاعتصام في الأنبار بأنها «تحولت إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، تنطلق منها السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة لتستهدف القوات الأمنية».

زاد من العنف في العراق استمرار الصراع في سورية، وتزايد عدد الجماعات المتطرفة المسلحة النشطة هناك، على نحو شكل معه بيئة «حاضنة» لتشكيل تنظيم داعش في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، حين أعلن زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو بكر البغدادي عن تشكيل داعش، الذي يضم التنظيم وجبهة النصرة. وقد اتسع نطاق العنف الذي تمارسه داعش في داخل العراق من حيث أهدافه، حيث شملت هيئات حكومية، وأهداف شيعية، وأخرى سنّية، مع انتشار ظاهرة «الذبح» الجماعي لعائلات بأكملها منذ النصف الثاني للعام ٢٠١٣.

ويرجع تزايد نشاط داعش في محافظة الأنبار، بدرجة كبيرة، إلى قربها الجغرافي من الحدود السورية، وتحولها إلى منطقة عبور رئيسية للمقاتلين في سورية، ولنقل الدعم اللوجستي لهم، فضلاً عن انتشار حالة عدم الرضا بين العشائر فيها من حكومة المالكي، وبخاصة بعد استخدامها العنف في مواجهة المتظاهرين، وهو ما سعت داعش إلى استغلاله من أجل بناء علاقات مع أبناء العشائر السنّية هناك.

ورغم أن داعش نجحت في مد سيطرتها إلى داخل المدن الرئيسية في محافظة الأنبار، وهي الفلوجة والرمادي، بالاعتماد على ١٠٠٠ شخص فقط، وفق تقدير جيسيكا لويس في تقريرها عن العراق، الصادر عن معهد دراسات الحرب في ٢٠١٣، إلا أن هذا التنظيم لا يتمتع بشعبية بين أبناء الأنبار، حيث ازداد الاستياء الشعبي من تزايد نفوذ داعش، وهو ما اضطر العديد من العائلات إلى النزوح إلى خارج المحافظة.

٣ ـ تحدّي «الأقاليمية»

استمر خلال عام ٢٠١٣ الجدل حول التقسيم الإداري للدولة العراقية، فمن ناحية، اتجه نوري المالكي إلى حل مشكلة المناطق المتنازع عليها، التي تنظمها المادة ١٤٠ من الدستور، من خلال إعلان تحويل الأقضية إلى محافظات، حيث قررت الحكومة

إنشاء أربع محافظات جديدة في ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، هي طوزخورماتو، وتل عفر، ونينوى، والفلوجة.

وقد رفض الأكراد هذا القرار، لأنه يمثل انتهاكاً صريحاً للقانون والدستور، لأن طوزخورماتو وتل عفر تعتبران من المناطق المتنازع عليها المنصوص عليها في المادة ١٤٠، بينما أيّد الشيعة بصفة عامة قرار الحكومة، فاعتبر بهاء الأعرجي ـ القيادي في التيار الصدري ـ أن هذا القرار شرعي ودستوري، كما دعمه المجلس الإسلامي الأعلى.

من ناحية ثانية، ظلت فكرة فدرالية الدولة العراقية، وتحول المحافظات إلى أقاليم استناداً إلى المادة ١١٥ من الدستور، من القضايا التي تثور وتخفت، وتعدّ من القضايا الشائكة التي توقع كثيرون أنها قد «تفجر» العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة منه.

وقد استمرت مطالبة بعض المحافظات بالتحول إلى أقاليم إدارية واقتصادية، وبخاصة محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى، التي كان قد سبق لها ـ وبخاصة الأنبار ـ رفض هذه الفكرة. وقدم ثلث أعضاء مجلس محافظة نينوى طلباً بتحويلها إلى إقليم، وأرسل الطلب إلى مجلس النواب.

وقد فسر صالح المطلك، نائب رئيس الوزراء العراقي، هذا التغير في موقف المحافظات بسياسات المالكي تجاهها، وتوغل السلطة الأمنية لحكومة بغداد في داخلها. كما يعتبر هذا التغير ردّ فعل على سياسات المالكي التي استهدفت السنّة، والقائمة العراقية المدعومة من قطاع مهم منهم، حيث شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات لأساتذة وأكاديميين في جامعة تكريت، ولضباط سابقين، بتهمة انتمائهم إلى حزب البعث، وتدبيرهم انقلاباً عسكرياً، كما تم استهداف نوري المالكي وقيادات القائمة العراقية، مثل طارق الهاشمي.

٤ ـ مشكلة «استقلال» كردستان

تعدّ حكومة إقليم كردستان «الإقليم» الوحيد الموجود حالياً في العراق، ويدور الخلاف بينه والحكومة المركزية حول صلاحيات كل منهما في مواجهة الآخر، حيث تصاعدت الخلافات بين الجانبين حول عدد من القضايا، أبرزها حدود دور قوات البشمركة، فبينما يتعامل معها إقليم كردستان كقوة نظامية تابعة له يمتد نطاق اختصاصها

إلى المناطق المتنازع عليها في نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالي، ترى حكومة المالكي أن الجيش العراقي هو المسؤول عن تأمين الأوضاع في هذه المناطق. كما يختلف الجانبان حول كيفية إدارة حقول النفط والغاز الواقعة في إقليم كردستان.

بعبارة أخرى، سعت حكومة كردستان إلى مزيد من الاستقلالية، بينما رفضت حكومة المالكي في أكثر من مناسبة هذا المسعى، ودفعت نحو مزيد من المركزية في إدارة شؤون البلاد بما يضمن تبعية الإقليم للحكومة المركزية.

وقد تطوّر هذا الخلاف حول حدود الصلاحيات إلى مواجهات وقعت في أكثر من مناسبة؛ فعلى سبيل المثال، تحولت مواجهات طوزخورماتو في تشرين الثاني/ نوفمبر إلى أزمة ممتدة خلال عام ٢٠١٣ أثرت في علاقات الحكومة المركزية بكردستان، وبخاصة في ما يتعلق بكيفية حلّ الوضع الإداري للمناطق المتنازع عليها، وبحدود صلاحية قوات البشمركة فيها. وقد تفجرت هذه الأزمة بين الجيش العراقي وقوات البشمركة نتيجة تشكيل الحكومة المركزية «قيادة عمليات دجلة» في عام ٢٠١٢ لتتولى تأمين تلك المناطق.

وجاء تشكيل هذه القوات بسبب تجاهل الحكومة العراقية لاتفاق سبق أن أبرم بين القوات العراقية وقوات البشمركة والقوات الأمريكية في ٢٠٠٨، الذي نصّ على تشكيل لجنة مشتركة من هذه القوات الثلاث تدير المناطق المتنازع عليها أمنياً، من خلال نقاط تفتيش مشتركة، إلى حين تسوية أوضاعها استناداً إلى المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. وقد مارست هذه القيادة الجديدة أعمالها فعلياً في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، حين اتجهت إلى تفتيش أحد مقار حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في طوزخورماتو جنوب كركوك، واشتبكت مع قوات البشمركة هناك.

استدعى تحرك هذه القوات ردود فعل من الأكراد، على مستوى التصريحات السياسية والتحركات العسكرية، على نحو ولّد أزمة بين حكومتي بغداد وكردستان، وقد عملت واشنطن وقتذاك على الوساطة بين الطرفين، فوصل وفد أمريكي برئاسة مدير مكتب التعاون الأمني الأمريكي ـ العراقي الجنرال كاسلين إلى بغداد في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، واجتمع بوزير البشمركة في حكومة كردستان، مقترحاً إعادة نشر قوات أمريكية في المناطق المتنازع عليها، وتزامن مع ذلك جهود بذلها نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن، وجهود أخرى بذلها رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي، استناداً إلى المقترحات الأمريكية.

ولكن لم تنجح هذه الجهود في معالجة الأزمة طوال عام ٢٠١٣، أو منع تمددها إلى مستوى الجنود الأكراد في الجيش العراقي. على سبيل المثال، رفض ١٠٠٠ من الجنود الأكراد في اللواء ١٦ الذي نشرته الحكومة العراقية في طوزخورماتو، الانصياع لأوامر قياداتهم أثناء مواجهتهم الاحتجاجات فيها، وأعلنوا في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ عن انضمامهم إلى قوات البشمركة كما أعلنت الحكومة المركزية في بغداد في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. أضف إلى ذلك ما سبقت الإشارة إليه عن تحويل قضاء طوزخورماتو إلى محافظة، على نحو يخالف ما نص عليه الدستور العراقي في المادة ١٤٠ في ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، وهو القرار الذي رفضته القوى الكردية.

وقد تأثرت العلاقة بين كردستان والحكومة المركزية بموقف كردستان العراق تجاه أكراد سورية، ففي الوقت الذي تتبنّى فيه حكومة المالكي موقفاً مؤيداً للنظام الحاكم في دمشق، تنوعت مواقف القيادات الكردية، فكان الرئيس العراقي جلال طالباني قبل مرضه يميل إلى دعم موقف الحكومة المركزية، بينما دعم مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان المعارضة السورية، وقام بدور مهم في حل الخلافات بين القوى الكردية السورية، وتوحيد تمثيلهم في مؤتمر جنيف ٢ في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. كما أفصح بارزاني عن استعداده للدفاع عن أكراد سورية في مواجهة أعمال العنف التي نفذت ضدهم من قبل جبهة النصرة منذ آب/ أغسطس ٢٠١٣، وتشير عدة تقديرات إلى تقديم أكراد العراق دعماً لوجستياً إلى أكراد سورية أثناء معاركهم مع جبهة النصرة.

تكشف هذه التطورات عن دلالتين رئيسيتين حول المستقبل السياسي للأكراد في العراق: تتعلق الدلالة **الأولى** بأن نمط العلاقة بين كردستان وحكومة بغداد يتأثر بدرجة كبيرة بسياسات حكومة المالكي، حيث يرغب رئيس الوزراء في السيطرة على المؤسسات السياسية والأمنية الرئيسية في الدولة بدلاً من أن يتشارك في إدارتها مع القوى الأخرى، باعتباره الطرف الأقوى الذي يستطيع أن يفرض إرادته. وأدى غياب هذه الشراكة إلى الحيلولة دون الوصول إلى حلول مرضية لكل الأطراف حول القضايا الخلافية، بما في ذلك المناطق المتنازع عليها، كما أنه أدى إلى إفراغ ما تم الوصول إليه من اتفاقيات مسبقة من مضمونها، مثل اتفاق أربيل الذي شكل حكومة المالكي الحالية، والدستور العراقي، الذي رغم ملاحظات القوى السياسية عليه، يعدّ الوثيقة التي تضع قواعد اللعبة السياسية في العراق.

وتتعلق الدلالة **الثانية** بأن تحالف القوى الكردية مع المالكي، استناداً إلى اتفاق أربيل، لم يتعدّ كونه إجراءً لبناء الثقة معه، تمهيداً لمعالجة القضايا الخلافية، التي تدور حول درجة استقلال حكومة كردستان في إدارة مواردها عن الحكومة المركزية، وبخاصة النفط، وصلاحيات كل منهما إزاء الأخرى، وبخاصة في ما يتعلق بحدود دور قوات البشمركة، حيث يتعامل إقليم كردستان معها على أنها قوة نظامية تابعة له يتم إدارتها والإشراف على أعمالها من خلال وزارة البشمركة، وأنها تعتبر جزءاً من قوات الجيش العراقي، وتحصل على موازنتها من الموازنة الاتحادية، وأن نطاق عملياتها يمتد إلى المناطق المتنازع عليها في نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالي، بينما تسعى حكومة المالكي إلى دمج قوات البشمركة بصورة كاملة في وزارة الدفاع العراقية، تحت إمرة وزير الدفاع ورئيس الوزراء، ليكون الجيش العراقي هو المسؤول عن تأمين الأوضاع في المناطق المتنازع عليها.

وكما أشرنا سلفاً، تشير هذه التطورات إلى تحول في دور الأكراد من وسيط بين المالكي والقوى السياسية السنّية إلى طرف في الخلاف و«ندٍّ» له، فقد كان للأكراد دور محوري في التوصل إلى اتفاق أربيل، رغم أنه لم ينفذ، كما أدوا دوراً مهماً في أزمة انسحاب ممثلي القائمة العراقية من الحكومة في إثر تسييس قضية طارق الهاشمي. هذا التحول مع اقتراب إجراء الانتخابات البرلمانية سيجعل حكومة المالكي من دون شركاء من خارج القوى السياسية الشيعية.

يدعم هذا التحول في موقف الأكراد عاملان: يتصل العامل **الأول** بحالة عدم الثقة بين الأكراد والحكومة المركزية، التي هي من ميراث الماضي، والتي لم تتخذ أي إجراءات لتبديدها. وهذا ما تؤكده مخاوف الأكراد من تزايد قوة الجيش الاتحادي ـ وذلك رغم اختلاف طبيعة النخبة الحاكمة اليوم في العراق عن النخبة التي حكمت قبل الاحتلال، سواء من حيث انتماؤها الطائفي أو الأيديولوجي ـ وهو أيضاً ما تؤكده مخاوف مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان، من بيع واشنطن طائرات F-16 للعراق، حيث تحدّث صراحة عن رفضه ذلك طالما كان المالكي في السلطة.

كما تحدّث وزير البشمركة بعد أزمة طوزخورماتو السابق الإشارة إليها، عن مخاوفه من أن يعاود الجيش العراقي نهج التعامل مع الأكراد على نحو ما كان سائداً في عهد صدام حسين، حيث صرح بأنه «لدينا معلومات بأن ٤٢٥ من كبار ضباط الجيش من رتبتي الفريق واللواء، وردت أسماؤهم في قوائم المساءلة والعدالة، ومنهم من اتهم بارتكاب جرائم ضد العراقيين».

إلى جانب ذلك، لا يؤيد الأكراد العملية الأمنية التي تنفذها الحكومة العراقية في الأنبار، حيث يرى بارزاني أن التعامل الأمني مع الاحتجاجات هناك ليس كافياً، ولا بد من التعامل السياسي معها، كما حذّر في تصريح له في ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ من تحول الحرب على الإرهاب في الأنبار إلى «حرب طائفية بين الشيعة والسنّة».

ويتعلق العامل **الثاني** بغياب الحضور المادي للوسيط الأمريكي في العراق، قبل إعادة بناء الثقة بين الطرفين، حيث أدت واشنطن دور العازل (Buffer) بينهما طوال فترة وجودها العسكري في العراق، فشكلت لجنة مشتركة تتألف من القوات الأمريكية والعراقية والبشمركة لإدارة المناطق المتنازع عليها، وعملت على علاج أية مشاكل بين الطرفين. لذلك، كان لانسحاب القوات الأمريكية من العراق وغياب تمثيلها في اللجنة أثر في استمرار بناء الثقة بين الطرفين.

وتدرك واشنطن أهمية الدور الذي أداه أكراد العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، وترى في استمرار هذا الدور «صمام أمان» لاستمرار النموذج السياسي للسلطة الذي خلقته بعد الاحتلال، والذي يقوم ـ حسب زعمها ـ على التداول «السلمي» للسلطة، و«تمثيلية» القوى المختلفة في الحكومة، بصرف النظر عن حجمهم الحقيقي في الشارع.

لذا حرصت واشنطن ـ في الشهور الأخيرة من الفترة التي يغطيها هذا الفصل ـ على حثّ المالكي على معالجة الخلافات بينه وبين حكومة إقليم كردستان، في مقابل دعم «حربه على الإرهاب». وفي هذا الإطار، تجدّدت الاجتماعات بين الحكومة المركزية وحكومة كردستان، لمناقشة قضايا النفط والمناطق المتنازع عليها، ووضع البشمركة. وتشير تصريحات بارزاني إلى أن دعم كردستان للحكومة المركزية في بغداد مرتبط بـ «ترسيخ مبدأ الشراكة الحقيقية، وبشعور جميع العراقيين بأنهم شركاء في هذا الوطن».

ثانياً: الوضع الأمني

ظلّ الوضع الأمني في العراق خلال عام ٢٠١٣ «هشاً»، سواء من حيث قدرة الحكومة على استعادة الأمن أو من حيث توفير النظام في المدن العراقية، وذلك بالاعتماد الكامل على قواتها فقط، وبخاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة في نهاية ٢٠١١، ولا سيّما في المناطق التي تشهد تظاهرات ضد الحكومة، مثل الأنبار.

وترجع أهمية تقدير الوضع الأمني في العراق، من حيث تأثيره، إلى الوضع السياسي، ولا سيَّما مع اقتراب موعد انعقاد الانتخابات البرلمانية. ففي أثناء الانتخابات المحلية، تسبب انعدام الأمن في إرجاء الانتخابات في عدة مناطق، بما في ذلك محافظتا الأنبار ونينوى اللتان أُجلت فيهما الانتخابات إلى ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

يرتبط عدم استقرار الوضع الأمني في العراق بعاملين: العامل **الأول**، هو استمرار الأسباب الهيكلية للعنف من دون أن تتم معالجتها بجدّية، مثل انعدام الثقة بين القوى الداعمة للحكومة والقوى المعارضة لها، واستمرار الإقصاء السياسي للسنّة، وتعزيز الولاءات الضيّقة، وتحويل الصراع السياسي بين الحكومة العراقية والقوى المعارضة إلى صراع عنيف أدى إلى مصرع وإصابة آلاف العراقيين. أما العامل **الثاني**، فينصرف إلى عامل «السياق «الخاص باستمرار الصراع في سورية، وتزايد عدد الجماعات المتطرفة المسلحة، فضلًا عن تشكيل داعش، التي نشطت بصورة ملحوظة في العراق عام ٢٠١٣، وهو ما أدى إلى اتساع العنف في العديد من المدن العراقية، سواء من حيث الأهداف التي شملت كل الطوائف، إضافة إلى الأهداف الحكومية، بالطبع، وانتشار ظاهرة المذابح لعائلات بأكملها، منذ النصف الثاني للعام ٢٠١٣، وذلك حسب تقرير معهد دراسة الحرب، بعنوان «مؤشرات أخرى على توسع القاعدة في العراق» في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

إلى جانب ذلك، سمح تدني قدرات القوات الأمنية التابعة للحكومة المركزية في بغداد، سواء من حيث العتاد أو من حيث الكفاءة، في مكافحة الإرهاب، لتنظيم داعش، بالتغلغل في عدة مدن عراقية خارج الأنبار، وتنفيذ عمليات كبّدت القوات العراقية خسائر كبيرة، حيث انخفض الوقت الفاصل (Reload Rate) بين كل عملية وأخرى من أربعة أو ستة أسابيع إلى أسبوع واحد، وأحياناً أصبح عدة أيام.

ويعتبر منحنى العنف مؤشراً جيداً على مستوى الأمن في العراق، حيث يشير موقع «Iraq Body Count» إلى ارتفاع ضحايا أعمال العنف من المدنيين في العراق خلال عام ٢٠١٣ إلى ٩٥٠٠ قتيل، مقابل ٤٥٦٨، من المدنيين وأجهزة الأمن العراقية وعناصر الصحوات في ٢٠١٢، و٤١٤٤ في ٢٠١١.

ترتبط قدرة الحكومة العراقية على استعادة الأمن برفع كفاءة القوات العراقية، وبخاصة في ما يتعلق بتأمين الحدود، ورفع كفاءة قوات الحماية، ومجالها الجوي. فرغم استمرار الإدارة الأمريكية في مدّ القوات العراقية بالسلاح، وفقاً للاتفاقية المبرمة

بين البلدين في عام ٢٠٠٨، إلا أن حجم هذا السلاح ونوعيته يحتاجان إلى مراجعة بسبب وجود حساسيات خاصة بتوفير معدات تسمح بسيطرة العراق على مجاله الجوي، ونتيجة تزايد النقاشات داخل الكونغرس الأمريكي منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ حول استخدام المعونات العسكرية للعراق، كأداة لتغيير سياسات المالكي تجاه سورية وإيران. في هذا السياق، اتجهت حكومة المالكي إلى البحث عن مصادر أخرى للسلاح، مثل سعيها إلى الحصول على أنظمة دفاع جوي من روسيا.

كما يلاحظ أنه مع تزايد نشاط القاعدة في العراق، ومع إعلان نوري المالكي في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ عن العملية الأمنية في الأنبار، تجدد الجدل في داخل الكونغرس الأمريكي حول ضرورة مساعدة العراق في حربه على الإرهاب، من دون أن يترتب على ذلك عودة القوات الأمريكية إلى ميدان المعركة. وحمّل السيناتور جون ماكين الرئيس الأمريكي أوباما مسؤولية تزايد نشاط القاعدة في العراق، ولعل هذا الجدل يفسر تزايد اهتمام الإدارة الأمريكية بهذه العملية، واتجاهها إلى تزويد العراق بـ ٧٥ صاروخاً من نوع «Hell Fire»، وطائرات من دون طيار من نوع «Scan Eagle».

إضافة إلى أهمية رفع كفاءة القوات المسلحة العراقية، هناك مشكلة استمرار الجماعات المسلحة السنّية أو الشيعية، حيث أصبحت جزءاً من الواقع الأمني فيه، وذلك رغم العديد من عمليات الاعتقال والمداهمة التي نفّذها الجيش والشرطة. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات مسلحة ظلت نشطة بدرجة أو بأخرى خلال ٢٠١٣.

تتمثل **الأولى** بـ «جيوب» تنظيم القاعدة، التي استعادت نشاطها في ضوء استمرار الصراع في سورية، وانتقال السلاح عبر مسارات مختلفة من ليبيا بعد سقوط نظام العقيد القذافي، فضلاً عن تشكل تنظيم داعش. ولا تزال هذه الجماعات، استناداً إلى تقدير أنتوني كوردسمان، الخبير الأمريكي في شؤون العراق، قادرة على التكيّف مع البيئة الأمنية المتغيّرة، ولا تزال قادرة على شنّ عمليات تسقط عدداً كبيراً من الضحايا.

وتتمثل **الثانية** بالجماعات المسلحة السنّية، وتحديداً أنصار الإسلام، وجيش رجال الطريقة النقشبندية التي تنشط في شمال ووسط العراق، ومن هذه الجماعات من يتخذ من «تحرير» العراق هدفاً رئيسياً له، ويقدم نفسه على أنه جماعة «مقاومة». وفي هذا الإطار، يلاحظ تزايد استهداف هذه الجماعات لقوات الأمن العراقية، وعناصر الصحوات، ومسؤولين حكوميين، ونشطاء المجتمع المدني.

وتتألف **الثالثة** من الميليشيات الشيعية، التي تمثل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية، واستناداً إلى تقرير المفتش العام الخاص بإعادة بناء العراق، تتألف هذه الميليشيات من جيش المهدي، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله في العراق، ثم مؤخراً جيش المختار الذي سعى واثق البطاط، الزعيم السابق لحزب الله في العراق، إلى تشكيله في شباط/ فبراير ٢٠١٣، ورغم انخفاض معدل نشاط هذه الميليشيات خلال العام، إلا أن شبكات دعمها مادياً ولوجستياً لا تزال قائمة، وبخاصة في المحافظات الجنوبية.

ومن غير الواضح حجم الدمار الذي يمكن أن تلحقه العملية الأمنية التي أعلنتها الحكومة العراقية في الأنبار بشبكة الدعم الخاصة بتنظيم داعش، وغيرها من الجماعات المسلحة، وبخاصة أن المالكي يعمل على توظيف هذه العملية من أجل دعم حظوظه في الانتخابات البرلمانية في نهاية نيسان/ أبريل ٢٠١٤، من خلال اعتبارها أحد المنجزات الأمنية التي حققها خلال فترة ولايته.

إلى جانب ذلك، هناك مشكلة استعصاء «دمج» الصحوات، وهي القضية التي من المتوقع تفجرها خلال الفترة القادمة، مع استمرار التظاهرات في المحافظات. وتختلف هذه المشكلة في طبيعتها عن مشكلة الجماعات المسلحة، من حيث شرعية وجودها، وقد ارتبطت بطريقة تشكيلها، والإنجاز الأمني الذي حققته، ومن حيث ضمانها تمثيل السنّة في أجهزة الأمن العراقية، التي لا يزال تشكيلها مختلاً، على نحو يضرّ بكفاءتها. وترتبط مشكلة الصحوات بتحولها إلى قضية سياسية يتجاذبها المالكي مع القوى الأخرى، فضلاً عن وجود مقاومة من داخل الأجهزة الأمنية لدمجها، إلى جانب تحول الصحوات إلى هدف للعمليات الحكومية المسلحة في الفترة الماضية.

وقد كان الاتفاق على استئناف دمج الصحوات في اتفاق أربيل عام ٢٠١٠ من العوامل التي سهلت تشكيل حكومة المالكي، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات فعلية لتنفيذ ذلك، وقد سعت القاعدة إلى استقطاب عناصر منهم إلى صفوفها من دون نجاح كبير، فأخذت تستهدف نقاط التفتيش التي تديرها عناصر الصحوات، وتطلق النار على قادتها وعناصرها. على سبيل المثال، تم استهداف عناصر الصحوات في التاجي شمال بغداد في شباط/ فبراير ٢٠١٣ أثناء تسلمهم رواتبهم.

ولم يسهم إعلان الحكومة العراقية العملية الأمنية في الأنبار في تبديد حالة عدم الثقة بين الحكومة وقوات الصحوة السنّية، فرغم إدراك الحكومة، ولا سيَّما المؤسسات

الأمنية، حاجتها إلى تعاون الصحوات معها، حتى تنجح عملية الأنبار، ويتم تقليص نشاط داعش، إلا أنها لا تثق بولاء هذه الصحوات لها، وبالتالي لم تتخذ بعد قراراً واضحاً في ما يتعلق برفع تسليح عناصرها، ولا يزال تسليحها خفيفاً، ولا تزال بحاجة إلى عتاد، وإلى أسلحة متوسطة، كما أن هناك تخوفاً من جانب عناصر الصحوات، من أن تتم الاستعانة بها في عملية الأنبار فقط، ثم يتوقف دمج عناصرها في الجيش، ويعود الوضع إلى ما كان عليه في الفترة السابقة.

ويرتبط بمشكلة الصحوات، مشكلة الدور السياسي للعشائر السنّية، حيث تسعى حكومة المالكي إلى تحييد أي دور أمني أو سياسي يمكن أن تقوم به العشائر في المستقبل قد يعوّض ضعف الأحزاب السنّية، أو الأحزاب التي تدعمها القوى السنّية، حيث كشفت اعتصامات الأنبار عن تزايد سيطرة العشائر على الوضع المحلي على نحو يجعل الوضع الأمني في هذه المحافظة مرتبطاً أساساً بالعشائر، كما أنها أصبحت هي من يحدد مدى سلطة الحكومة المركزية فيها.

لقد كشفت العملية الأمنية في الأنبار عن تحول العشائر إلى «فرس رهان» ، بين تنظيم داعش من ناحية، والحكومة العراقية من ناحية أخرى، حيث وجّه التنظيم دعوة إليها للتسلُّح في مواجهة القوات الحكومية، بينما أعلنت الحكومة الحرب على هذا التنظيم، وعلى كل من يدعمه. ويلاحظ عدم تبني عشائر الأنبار موقفاً موحداً من هذه العملية، فهناك مّن تعاون بصورة محدودة مع الجيش من أجل محاربة داعش، وهناك من حذّر الجيش العراقي مطالباً إياه بالانسحاب، داعياً المواطنين إلى التسلح، مما اضطر الجيش إلى الانسحاب في الأيام الأولى للعملية، وبخاصة بعد بدء فضّ اعتصام الأنبار في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

ترجع أهمية عشائر الأنبار إلى الدور الذي أدته في الفترة السابقة على انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة في نهاية ٢٠١١، حيث شكّلت بالتعاون مع القوات الأمريكية مجالس الصحوات، التي نجحت في حصر نشاط القاعدة في الصحراء بعيداً عن المدن، ولكن ظلت علاقة هذه المجالس بالحكومة العراقية متوترة بسبب عدم التزام حكومة المالكي بهدف الدمج الكامل لعناصر الصحوات في المؤسسات الأمنية المركزية. كما تمكّنت العشائر من السيطرة على قوات الشرطة المحلية، وتمتعت بنفوذ مهم بينها. وبالتالي، يُعدّ أي تهميش للعشائر من قبل الحكومة المركزية في بغداد، هو بمثابة توفير «نافذة فرص» لداعش للتمدد إلى داخل المدن الرئيسية.

ثالثاً: علاقات العراق الإقليمية

تكتسب قضيتا العلاقات مع إيران والعلاقات مع دول الخليج، أهمية عند تحليل العلاقات الإقليمية للعراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير. فمن ناحية، استمر تأثير إيران في التفاعلات الداخلية في العراق، وفي سياساته الخارجية، وبخاصة مع وجود حكومة نوري المالكي التي تعد موالية لإيران، ولا سيّما أن نجاح المالكي في تشكيل الحكومة العراقية للمرة الثانية بعد انتخابات ٢٠٠٩، يرجع في جزء كبير منه للدور الذي أدته إيران.

كما أن التوجهات المعلنة للعراق، في خصوص العديد من القضايا الإقليمية، تفيد بتبعية السياسة العراقية بدرجة ما للسياسات الإيرانية، ولعل هذا يفسر التوتر في علاقات العراق مع البحرين خلال العام ٢٠١١، بسبب موقفه المتقاطع مع الموقف الإيراني من تظاهرات شباط/ فبراير من هذا العام، وكذلك عدم اعتماد الولايات المتحدة على العراق، في المفاوضات السرية مع إيران حول برنامجها النووي طوال العام ٢٠١٣، بينما فضلت الاعتماد على سلطنة عُمان التي تحتفظ بسياسات خارجية مستقلة عن دول الخليج، وعن إيران، كقناة لنقل الرسائل، وبخاصة أن العراق حين استضاف قمة ٥+١ في أيار/ مايو ٢٠١٢ لم يتدخل في المفاوضات، كما لم يحظ حديث نوري المالكي عن استعداده للتوسط بين الإمارات وإيران في قضية الجزر الثلاث بقبول من دول الخليج.

وتشير التفاعلات السياسية التي مر بها العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى أنه رغم اختلاف القوى السياسية العراقية حول العديد من القضايا الداخلية، إلا أنها تتفق على أن النفوذ الإيراني في العراق لا يمكن تجاهله أو مناصبته العداء، فعلى سبيل المثال، ورغم ما تعلنه كتلة «متحدون» التي يرئسها أسامة النجيفي من رفضها التدخل الإيراني في الشأن العراقي، إلا أنه يحتفظ بعلاقات مع القيادات الإيرانية، وهو ما تشير إليه الصورة التي نُشرت له وهو يقبل رأس قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني أثناء زيارته طهران في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، والتي أثارت استياء العديد من مؤيديه من القواعد السنية.

ومن المتوقع أن يكون لمثل هذا النفوذ تأثيره في الانتخابات البرلمانية في العراق، سواء من حيث التحالفات التي سيتم تشكيلها بعد إعلان نتائجها، أو من حيث الدعم الذي سيحصل عليه رئيس الوزراء الجديد، على نحو يضمن وجود حكومة عراقية مؤيدة لسياسات إيران الإقليمية. وفي ضوء التوافق الإيراني ـ السعودي في لبنان، الذي أنتج

تشكيل حكومة المصالحة الوطنية، قد يمتد هذا التوافق إلى داخل العراق، بحيث يكون تشكيل الحكومة الجديدة أقل صعوبة من تشكيل الحكومة في ضوء نتائج انتخابات ٢٠٠٩ حين كانت القائمة العراقية التي تدعمها السعودية تنافس بشدة قائمة دولة القانون التي دعمتها إيران. ولا توجد معلومات مدققة عن اتجاه السعودية في هذه الانتخابات لدعم منافس قوي للمالكي، ولا سيّما في ظل ضعف الوزن السياسي للقائمة العراقية، وفي ظل تبني السعودية موقفاً متحفظاً تجاه جماعة الإخوان المسلمين التي تؤدي دوراً مؤثراً بين القوى السنية العراقية.

من ناحية ثانية، لا تزال العلاقات بين الحكومة المركزية في بغداد ودول الخليج تمر بمرحلة «إعادة تشكل»، بدرجات متفاوتة، فمن دول الخليج من يُفضل أن يتعامل معها بحذر مثل السعودية والبحرين، ومنها من ينفتح عليها اقتصادياً، مثل الإمارات وقطر وسلطنة عُمان، وهناك من يسعى إلى التقارب معها، وهي الكويت.

وجدير بالذكر أن حكومة إقليم كردستان تحتفظ بعلاقات دبلوماسية واقتصادية قوية مع دول الخليج، حتى إن الحكومة الكردية أعلنت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عن إلغاء حاجة مواطني كل من قطر والإمارات والكويت إلى تأشيرة لدخول كردستان.

وبصفة عامة، يمكن القول إن العلاقات بين الحكومة المركزية ودول الخليج تتأثر، بصورة كبيرة وبدرجات متفاوتة، بالوضع الأمني والسياسي في العراق، وكذلك بتوجهات السياسة العراقية تجاه إيران والصراع في سورية. فمن ناحية، أصبح تجدد نشاط الجماعات المسلحة في العراق، قضية «مقلقة» لدول الخليج، ولا سيَّما التي تتقاطع حدودها الجغرافية معها، وهي السعودية والكويت، اللتان عانتا منذ احتلال العراق في ٢٠٠٣، من ظاهرتي «المهاجرين إلى العراق»، و«العائدين من العراق»، على نحو اضطرهما إلى التنسيق الأمني مع الحكومة العراقية، في إطار آلية اجتماعات دول جوار العراق. على سبيل المثال، كان ٤٠ بالمئة من المقاتلين الأجانب في العراق خلال العام ٢٠٠٧ من السعودية.

وقد يترتب على تجدد نشاط داعش في العراق، بالتزامن مع تحول سورية إلى قاعدة لاستقطاب الجماعات الجهادية والمتطرفة، تحول بلدان الخليج إلى دول مصدّرة لعناصر يسهل تجنيدها من قبل هذه الجماعات، فضلاً عن تحولها إلى ممول رئيسي لها، على نحو يهدد الأمن الوطني لهذه الدول. ولعل هذا يُفسر في جزء منه إعلان السعودية

في شباط/ فبراير ٢٠١٤، فرض عقوبات على «من يقاتل بالخارج أو ينتمي لتيارات متطرفة دينية أو فكرية أو مصنفة إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً أو يدعمها أو يروج لها»، ثم إعلانها في ٧ آذار/ مارس من نفس العام تصنيف كل من تنظيم داعش وجبهة النصرة وحزب الله في السعودية وجماعة الإخوان المسلمين كجماعات إرهابية.

وتشير تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٤، التي اتهم فيها كل من السعودية وقطر بدعم الجماعات الإرهابية النشطة في محافظة الأنبار، حيث صرح في إشارة إليهما: «يهاجمون العراق عبر سورية وبشكل مباشر، بل هم أعلنوا الحرب على العراق كما أعلنوها على سورية، ومع الأسف الخلفيات طائفية وسياسية في نفس الوقت».

من ناحية ثانية، يؤثر الصراع الدائر في سورية، بصورة واضحة، في فرص تحسن العلاقات بين العراق ودول الخليج الست، حيث عبّرت دول الخليج، ولا سيَّما السعودية وقطر، في أكثر من مناسبة، ومن خلال التصريحات الرسمية والسياسات الفعلية، عن تفضيلها وجود تمثيل متوازن للقوى السنّية في العراق. ولعل ذلك يفسر دعمها ـ وبخاصة السعودية ـ لقائمة إياد علاوي في انتخابات آذار/ مارس ٢٠٠٩، وهي القائمة التي حظيت بدعم القوى السنّية في الانتخابات.

يرتبط تحقق ذلك، إلى جانب تغير قواعد اللعبة السياسية في العراق، بكيفية تسوية الصراع في سورية، حيث توجد مخاوف من أنه في حال الوصول إلى توافق دولي حول تسوية سياسية تطيح ببشار الأسد، سيترتب عليها ضعف «قبضة» المالكي السياسية والأمنية على الدولة العراقية، وسيمثل ذلك مصدر إلهام للقوى السنية من أجل الثورة عليه، وبخاصة إذا وصل للسلطة في سورية جماعات سنية، مثل الإخوان المسلمين، فوفقاً لأثر الانتشار (Spillover Effect)، سيعطي ذلك دفعة قوية للحزب الإسلامي العراقي الذي كان يرئسه الهاشمي، والذي يعتبر فرعاً للإخوان المسلمين في العراق، والذي أدى دوراً مهماً في تظاهرات الأنبار، للعمل على تغيير قواعد اللعبة في داخل العراق لصالحه.

ونظراً إلى أن الحكومة العراقية تدرك أن استمرار بشار الأسد في السلطة هو محل نظر، وأنه لا بد من الاهتمام بترتيبات ما بعد الأسد، فإنه لا يُفضّل الانهيار غير المحسوب لنظام الأسد الذي يمكن أن يأتي بنظام معادٍ للعراق. لذا، اقترحت الحكومة العراقية، منذ السنة الأولى للصراع في سورية، فكرة حل الأزمة في إطار النظام القائم،

وهو ما يتقاطع جزئياً مع النقاط الخاصة بكوفي أنان، المبعوث الأممي والعربي السابق لسورية، حيث دعا المشروع العراقي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل مكونات الشعب السوري، مع إعطائها صلاحيات التفاوض مع المعارضة، ثم يقوم مجلس الأمن بإصدار قرار بمنع التدخل بالشؤون الداخلية السورية.

ونظراً إلى عدم تعارض اتفاق جنيف ١ مع هذه الفكرة، لم يعترض العراق على الاتفاق، وشارك في جنيف ٢، في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، ولكن هذا الموقف يتعارض مع سياسات دول الخليج تجاه سورية، وخاصة السعودية وقطر.

من ناحية ثالثة، تُعدّ درجة تبعية العراق لإيران متغيراً مهماً في العلاقات بين العراق ودول الخليج، وبخاصة السعودية التي تفضل ابتعاد الموقف العراقي عن إيران في ما يتعلق بقضايا المنطقة، مثل قضية البرنامج النووي الإيراني، ومستقبل التغيير السياسي في دول الخليج، وأمن الخليج، حيث إن التوجهات المعلنة للعراق بخصوص هذه القضايا تفيد بتبعيتها للموقف الإيراني.

إلى جانب ذلك، هناك تقديرات أمريكية بأنه في حال انتهاء الصراع في سورية بخروج بشار الأسد من السلطة، ووصول شخصية غير موالية لإيران إليها، فمن المرجّح أن تسعى إيران إلى الاعتماد على العراق كبديل لسورية، وهو ما سيكون له تأثيره في طبيعة التركيبة السياسية في العراق، ونصيب السُنة منها، وهي قضية مهمة لدول الخليج، وبخاصة تلك التي تعاني مشكلة في إدارة العلاقات مع الطائفة الشيعية فيها، مثل السعودية والبحرين.

خاتمة

ارتبط الوضع السياسي والأمني في العراق، طوال الفترة التي يغطيها الفصل، بميزان القوى الداخلي بين الحكومة المركزية والقوى السياسية على تنوّعها، وبتأثيرات الصراع في سورية، التي من المتوقع أن تستمر خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع ألا تكون الأزمات الحالية في العراق هي الأخيرة، حيث من المتوقع أن يشهد أزمات أخرى مستقبلاً، نظراً إلى استمرار الصراع في سورية، وإلى استمرار الأسباب الهيكلية للصراع في الداخل، التي منها انعدام الثقة بين القوى السياسية، وعدم توافر القدرة لديها على بناء التوافق أو إقامة تحالفات مستقرة.

وحتى كتابة هذا التقرير، لم تكن النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية التي عقدت في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، قد أعلنت، ولكن النتائج الأولية غير الرسمية تشير إلى فوز ائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي بالعدد الأكبر من المقاعد. وفي كل الأحوال، وأياً كانت النتائج الرسمية، ستواجه الكتلة الحاصلة على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان بموجب هذه الانتخابات تحدياً مهماً، وهو قدرتها على بناء الائتلاف الحزبي الذي يحظى بدعم الأغلبية، ويتمكّن من تشكيل حكومة مستقرة، في فترة زمنية أقل من الفترة التي استغرقها تشكيل الحكومة بعد انتخابات ٢٠٠٩، وهو ما سيتوقف بدرجة كبيرة على موقف القوى الكردية، فهذه المرة هناك انقسام كردي حول الموقف من المالكي، وحول مدى استعدادها للمشاركة في حكومة بقيادته.

وفي كل الأحوال، تظلّ قدرة المالكي باعتباره رئيساً للوزراء، وغيره من القوى، على إدارة الأزمات التي يمر بها العراق بالأدوات السلمية هي التحدّي الحقيقي، وبخاصة أن خيار اللجوء إلى العنف يظل قائماً لكل القوى في ظل استمرار وجود الجماعات المسلحة في العراق. ومن الأرجح أن يسعى المالكي إلى القفز على الأزمات الراهنة، وأن يسعى إلى تشكيل تحالفات آنية بهدف الحصول على الأغلبية التي تمكّنه من الاستمرار في الحكم، ولكن من دون تقديم تنازلات حقيقية للأطراف الأخرى أو إقامة شراكة جادة معها. وفي كل الأحوال تظل قدرة العراق على الحفاظ على قدر من الاستقرار في الفترة المقبلة مرتبطة بدرجة كبيرة بالدور الكردي.

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ن ـ

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يصدر **تقرير حال الأمة العربية** هذا العام لكي يكمل عملية الرصد والتحليل السنوية التي يجريها مركز دراسات الوحدة العربية لأبرز التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على الساحة العربية، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية المتعلقة بالوضع العربي أو المؤثرة فيه بصورة أو بأخرى.

ينطلق تقرير هذا العام في رصده وتحليله للوضع العربي، من قراءة اتجاهات التطور ومؤشرات التغير في موازين القوى على الساحة الدولية وأبرز التطورات والتحولات على الساحة الإقليمية وانعكاساتها على الساحة العربية. ويلحظ التقرير في هذا السياق تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية مقابل صعود قوى أخرى وبخاصة روسيا والصين والهند وتأثير ذلك في الساحة العربية. ثم يرصد التقرير تطور الأوضاع في بعض القوى الإقليمية المؤثرة في الوضع العربي والمتأثرة فيه، وبخاصة تركيا وإيران وإثيوبيا.

يركز التقرير على رصد وتحليل مخاض المرحلة الانتقالية التي تعيشها بلدان الربيع العربي (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) بنجاحاتها وإخفاقاتها، سواء على مستوى تطور التجربة الديمقراطية فيها التي أسفرت عن فشل تجربة الإسلاميين في السلطة، أم على مستوى تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أم على المستوى الأمني، راصداً في الوقت نفسه التطورات على المستويات نفسها في البلدان العربية الأخرى.

ويضيء التقرير على التطورات السياسية والأمنية في دراسته لبعض الحالات ذات الأوضاع الساخنة على الساحة العربية، كالقضية الفلسطينية التي شهدت تطورين بارزين تمثلا بفشل مساعي «السلام» وبتوصل كل من فتح وحماس إلى بوادر مصالحة تبدو جدية، وسورية التي شهدت بدورها تطوراً في موازين القوى العسكرية على الأرض لمصلحة السلطة وحلفائها مقابل تعثر مسار التسوية في جنيف، والعراق الذي شهد بدوره تصعيداً في الأوضاع السياسية والأمنية ترافقت مع خوض البلاد انتخابات برلمانية لا يبدو أنها ستحمل تغييرات جدية في بنية السلطة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٧ دولاراً
أو ما يعادلها



ISBN: 978-9953-82-666-0